الإمكانيات الاقتصادية للعالم الإسلامي
بين خصائص الواقع ومتطلبات الاقتصاد الإسلامي

د. مصطفى دسوقي كسبه

فاتحة الدراسة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد،

إن الإسلام قد أسهم بنصيب وافر في الحضارة الإنسانية منذ القرن السابع الميلادي وصاحب ذلك تقدم في كافة مجالات العلوم والفنون.

ومن الثابت تاريخياً أن أي حضارة لا تزدهر أو تنمو إلا في ظل اقتصاد قوي. قد ارتكز الاقتصاد الإسلامي على المبادئ والأسس التي وردت في القرآن الكريم في مجالات عمارة الأرض، والاستهلاك، والإنتاج، وتحقيق العدل بين الناس في توزيع الدخول والثروات، وطبق هذه المبادئ الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة، وسار على نهجه الصحابة الكرام رضوان الله عليهم. ويعد تطبيق الرسول صلى الله عليه وسلم لهذه المبادئ المثال الذي يحتذى به. وفي العصور التالية اقتربت التطبيقات من هذا النموذج أو ابتعدت عنه.

والثابت تاريخياً أن الازدهار الحضاري بلغ ذروته في ظل الدولة العباسية التي تحققت لها سيادة اقتصادية، ممثلة في سيادة الدينار الإسلامي منذ أوائل القرن الثامن الميلادي وحتى القرن الحادي عشر الميلادي، فضلاً عن أن العالم الإسلامي كان يحقق فائضاً اقتصادياً في تعاملاته التجارية مع القوى الاقتصادية في النظام الاقتصادي العالمي في ذلك الوقت، والذي كان أقطابه الصين والدولة العباسية والدولة البيزنطية. إلا أن سقوط بغداد على يد المغول ثم قيام الحروب الصليبية في الشرق الأوسط تركت آثاراً سلبية، وكان من آثارها كساد اقتصادي امتد حتى بداية القرن الرابع عشر الميلادي، وفي الفترة من بداية القرن الخامس عشر الميلادي وحتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي ظهرت قوى سياسية واقتصادية في العالم الإسلامي: الدولة العثمانية، والدولة الصفوية، والدولة المغولية في الهند، فضلاً عن الأوزبك في آسيا الوسطى والقوقاز، ولعبت دوراً اقتصادياً هاماً مع القوى التي كونت النظام العالمي في ذلك وأهمها الصين.

ولم يكن للدول الأوربية في تلك الفترة تأثير ذو بال، لأن عدد سكان كل من أسبانيا، والبرتغال، وهولندا كان أقل من مليون نسمة.

كانت القوى الإسلامية وخصوصاً العثمانية تضاهي القوى الأوربية حتى منتصف القرن الثامن عشر إلا أنه منذ ذلك التاريخ تسارع تقدم الدول الأوربية وذلك بسبب الفضة الأمريكية، وتوافر قوة شرائية كبيرة من ناحية، وتدهور الدولة العثمانية، والصين من ناحية أخرى. واعتمدت الدول الأوربية على استراتيجية إحلال بدائل الواردات، وتغلبت على نقص الأيدي العاملة بالتكنولوجيا. ومنذ منتصف القرن الثامن عشر تعرض العالم الإسلامي لحملة شرسة من القوى الأوربية من أجل السيطرة على المواد الخام وفتح الأسواق لمنتجاتها في بلدان العالم الإسلامي، ولم تنل البلدان الإسلامية استقلالها إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وفي أعقاب استقلاله تبنت . أو فرض عليها . نماذج للتنمية الاقتصادية ذات صبغة اشتراكية من الاتحاد السوفيتي، ونماذج أخرى رأسمالية ذات صبغة رأسمالية من الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية. وترتب على تبني تلك النماذج . التي تمثل خبرة وتجربة وقيم الدول الغربية . في الدول الإسلامية . إحداث انفصام بين ما يعتقده المسلم وما يسلكه في ضوء تلك النماذج.

ونماذج التنمية الغربية كانت محصلتها على مستوى العالم مخيبة للآمال، وعلى مستوى العالم الإسلامي، واجهت رفضاً ومقاومة شديدة، وعلى المستوى الاقتصادي بدأت العودة للأصول والجذور، ونشط البحث في الموضوعات الاقتصادية المعاصرة في إطار الاقتصاد الإسلامي. وعلى المستوى الفكري انعقد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، عام ١٣٩٦هـ/١٩٧٦، وتلاه تأسيس مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بالسعودية عام ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، كما تأسس المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة وباشر أعماله عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، فضلاً عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي الذي تأسس عام ١٩٨١م، هذا بالإضافة إلى تأسيس مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر عام ١٩٧٩م، وبدأ يمارس نشاطه منذ عام ١٩٨٦م، فضلاً عن إنشاء العديد من أقسام الاقتصاد الإسلامي التي تدرس الاقتصاد الإسلامي في بعض الجامعات العربية والإسلامية. وأهم ما يميز الدراسات التي قدمت من هذه المراكز البحثية وغيرها أنها كتبت من متخصصين في العلوم الاقتصادية والمالية، وعالجت قضايا محددة بعمق، والأخذ بالحسبان الأحكام الفقهية المتصلة بها.

وعلى المستوى التطبيقي، تم إنشاء المؤسسات المالية الإسلامية من مصارف وشركات تأمين، وصناديق استثمار، وحجم الأصول التي تملكها ١٥٤,٦ بليون دولار، وحجم الودائع ٧٠ بليون دولار، ورأس المال المدفوع ٥ بليون دولار.

كما صدرت العديد من القوانين التي تنظم الزكاة في أقطار العالم الإسلامي مثل: السعودية، والكويت، واليمن، والسودان، وليبيا، وتجري الترتيبات لإنشاء مؤسسة عالمية للزكاة. بالإضافة إلى إنشاء العديد من المؤسسات الوقفية.

كما أنشئ البنك الإسلامي للتنمية بجدة، وافتتح رسمياً عام ١٩٧٥م كمؤسسة مالية دولية، تهدف لدعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، مجتمعة ومنفردة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويبلغ عدد الدول الأعضاء المسهمين في البنك ٥٣ دولة إسلامية، كما أنشئت منظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٦٩م من أجل تحقيق التعاون والتنسيق بين الدول الإسلامية.

وظهرت العديد من التجمعات الاقتصادية: مجلس التعاون الخليجي، منظمة التعاون الاقتصادي والتي تشمل إيران، وتركيا، وباكستان، وافغانستان، وأوزبكستان، وتركمنستان، وطاجيكستان، وقيرغيزيا، وآذربيجان، وقازاقستان، بالإضافة إلى اتحاد المغرب العربي.. وغيرها، إلا أن مجهودات هذه المنظمات والتجمعات الاقتصادية لم تحقق النتائج المرجوة، فحجم التجارة البينية لم يزد على ١٠% من إجمالي التجارة الخارجية لأقطار العالم، كما أن غالبية أقطار العالم الإسلامي لا تزال تعاني من الفقر والبطالة والأمية وانخفاض مستوى المعيشة وسوء توزيع الدخول.ولعل أسباب ذلك فقدان الوعي والشعور بوحدة العالم الإسلامي، بالإضافة إلى العوامل السياسية التي زرعها الاستعمار وتتمثل في إحداث الفرقة، واستهداف العالم الإسلامي من قوى عالمية تحاول تركيعه، وعدم استئناف دوره الحضاري مرة أخرى، وخصوصاً أن مقومات استئناف الدور الحضاري متوافرة والحمد لله. وتتمثل هذه المقومات في:

أولها، الإسلام خاتم الرسالات السماوية، ثانيها، التاريخ والحضارة الإسلامية التي لولاها ما قامت حضارة الغرب، ثالثها، الموقع الجغرافي الممتد في ثلاث قارات، ويشغل ربع مساحة العالم، رابعها، الركيزة البشرية أكثر من خمس سكان العالم، خامسها، الركيزة الجيولوجية (البترول) ٤٥% من الإنتاج العالمي حالياً، ٧٣% من احتياطي الزيت المؤكد، ٤٧% من احتياطي الغاز المؤكد، سادسها، الركيزة الزراعية والمتمثلة في مساحة الأراضي الزراعية والتي تبلغ ١٩,٩% من المساحة الزراعية على مستوى العالم. سابعها، ركيزة الثروة المالية، الحالية والتي تتراوح ما بين تريليون دولار (ألف بليون دولار) و ١,٤ تريليون دولار استثمارات في خارج العالم الإسلامي، وفي المستقبل القريب اعتباراً من عام ٢٠١٠م ستكون إيرادات منطقة الخليج فقط ٢٥٠ بليون دولار سنوياً.

لكل ما سبق يمكن فهم محاولات القوى العالمية لإغراق العالم الإسلامي في الديون والتبعية، فضلاً عن التبعية الغذائية، والتلويح باستخدام الغذاء كسلاح سياسي. ونفهم أيضاً الغرض من إشعال الحروب في المنطقة الإسلامية، حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق، وحرب الخليج الثانية بين العراق والكويت، وكلاهما استنزف ٦٠٠ بليون دولار من دم العالم الإسلامي. فضلاً عن زرع إسرائيل في قلب العالم الإسلامي لتحقيق غايات القوى الاستعمارية في السيطرة على ثروات المنطقة ومنع أي محاولة لتوحيد العالم الإسلامي

في ضوء ما سبق، فإن الدراسة تتناول رصد تجارب التنمية الاقتصادية والتفاعلات الاقتصادية بين بلدان العالم الإسلامي والقوة الاستعمارية خلال حقبة زمنية، تبدأ منذ منتصف القرن الثامن، وهي بداية التحول الاقتصادي لصالح القوى الاستعمارية، وكذلك بيان آثار النهب الاستعماري، واحتذاء نماذج التنمية الاقتصادية التي تبنتها مشاريع التنوير الغربية في القرن العشرين، وهما الماركسية التي بدأت عام ١٩١٧م وانهارت عام ١٩٩٠، والرأسمالية الغربية وموضتها الأخيرة العولمة التي تحاول الرأسمالية إدارة أزمتها الاقتصادية على حساب بقية العالم، وخصوصاً العالم الإسلامي مصدر الطاقة الأول في العالم حسب بعض التقديرات، والتي تمتد لمدة مائة عام، فضلاً عن أن العالم الإسلامي وهو أكثر المناطق قدرة على مقاومة أنماط التنمية الغربية الاستهلاكية والملوثة للبيئة، والتي لا يستفيد منها إلا خمس سكان العالم أو ما يعرف بالمليار الذهبي في العالم الغربي والفئات أصحاب المصالح المستفيدة منه في مختلف بلدان العالم.

الهدف من الدراسة:

أولاً: إلقاء الضوء على نموذج المدينة المنورة التي جسد فيها الرسول صلى الله عليه وسلم أصول الاقتصاد الإسلامي بمفاهيمه وفكره وسياساته، والتطبيقات الاقتصادية التي تلت ذلك وشكلت واقعاً تاريخياً اقتصادياً للمسلمين منذ الخلفاء الراشدين. كشف محاولات طمس التاريخ الاقتصادي للمسلمين في إطار النزعة المركزية الأوربية الغربية، وخصوصاً تاريخ الدولة العثمانية التي عمد الفكر الغربي إلى تهميشها وتشويهها، وتقويم وتصويب تلك المحاولات. **ثانياً**: التعرف على إمكانات العالم الإسلامي البشرية، والثروات المعدنية والزراعية والحيوانية، وأهم الفعاليات الاقتصادية واقعها ومستقبلها والوزن النسبي للعالم الإسلامي بالنسبة للعالم في ضوء البيانات المتاحة من المصادر الدولية والإقليمية والقطرية. **ثالثاً**: رصد لملامح الأحداث والوقائع الاقتصادية في أقطار العالم الإسلامي منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، وحتى نهاية القرن العشرين، وخصوصاً تجارب وخبرات التنمية الاقتصادية في أقطار العالم الإسلامي. فضلاً عن ملامح وتجارب الأقطار الإسلامية المصدرة والمنتجة للبترول مع شركات النفط العالمية الكبرى، والقوى الاستعمارية المهيمنة، هذا بالإضافة إلى ملامح تجاربها في إنتاج الغذاء والاكتفاء الذاتي والتحول إلى إنتاج محاصيل التصدير النقدية واستيراد الغذاء من الخارج. **رابعاً**: تحليل الأداء الاقتصادي لأقطار العالم الإسلامي من حيث معدلات النمو الاقتصادي،ومعدل نمو الدخل الفردي سنوياً. والأداء التجاري والتصديري، وأداء القطاع المالي، وملامح الاستقرار الاقتصادي في ضوء رصيد الحساب الجاري، والميزانية العامة ومعدلات التضخم والتغير في قيمة العملات. ومؤشرات التنمية البشرية في أقطار العالم الإسلامي. **خامساً**: طرح البديل الاقتصادي الإسلامي للتنمية الاقتصادية والتكامل

الاقتصادي على مستوى الأقطار والمؤسسات والمنظمات الاقتصادية الإسلامية في ضوء المنهج الإسلامي.

صعوبات الدراسة:

مستوى التحليل في الدراسة، هو العالم الإسلامي ككل، وليس مستوى الإقليم أو القطر، وذلك من أجل التعرف على الوزن النسبي للعالم الإسلامي، سواء من حيث ما يملكه من موارد بشرية وطبيعية أو من حيث ما يسهم به في الاقتصاد العالمي، وأدائه الاقتصادي خلال القرن العشرين. لذا فإن الدراسة تتناول منطقة كبيرة خلال القرن العشرين لـ ٥٦ قطراً إسلامياً مختلفة المساحة والسكان والأداء الاقتصادي وخبرات التنمية.

مشكلة البيانات:

الأقطار الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي يبلغ عددها ٥٦ قطراً، منها ٥٣ قطراً أعضاء في البنك الإسلامي للتنمية بجدة، ولا توجد بيانات عن أفغانستان والصومال،وفلسطين، هذا بالإضافة إلى الأقطار السبع التي يقل عدد سكانها عن المليون نسمة وهي: بروناي، البحرين، جزر القمر، جيبوتي، المالديف، سورينام، وقطر. فضلاً عن اختلاف البيانات، طبقاً لاختلاف الأسس التي تقوم عليها. وعدم توافرها في بعض الأحيان.

المصدر الرئيسي للبيانات: تقارير البنك الدولي، تقارير منظمة العمل الدولية، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). منظمة الصحة العالمية، ومؤشرات التنمية العالمية، وتقارير البنك الإسلامي للتنمية بجدة، وتقارير منظمة الأوبك.

أما بالنسبة للتحليل الكمي للبيانات المتوفرة عن الأقطار الإسلامية، فستكون بداية التحليل اعتباراً من عام ١٩٦٥م، وذلك لأن معظم أقطار العالم الإسلامي باستثناء تركيا، وإيران، والمملكة العربية السعودية خضعت للاحتلال، ونالت استقلالها في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وهناك عدداً كبيراً من الأقطار الإسلامية في إفريقيا لم ينل استقلاله إلا في الستينات من القرن العشرين مثل بنين عام ١٩٦٠م عن فرنسا، وجامبيا عام ١٩٦٥م عن بريطانيا، وغينيا عام ١٩٥٨م عن فرنسا، ومالي عام ١٩٦٠م عن فرنسا، وموريتانيا عام ١٩٦٠م عن فرنسا، والنيجر عام ١٩٦٠م عن فرنسا، ونيجيريا عام ١٩٦٠عن فرنسا، وغينيا بيساو عام ١٩٧٤م عن البرتغال. هذا، بالإضافة إلى جمهوريات آسيا الوسطى تركستان الغربية، طاجيكستان، وأوزبكستان، وقازاقستان، قيرغيرستان، وتركمنستان، والقوقاز، آذربيجان، وكانت خاضعة لسيطرة الاتحاد السوفيتي، ولم تنل استقلالها إلا في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠م.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهجين: الأول، المنهج التاريخي في رصد الأحداث والوقائع الاقتصادية في إشارات سريعة منذ صدر الإسلام وحتى نهاية القرن العشرين، مروراً بعصور السيادة الاقتصادية للعالم الإسلامي في الفترة من القرن السابع الميلادي وحتى القرن الحادي عشر، ثم منذ القرن الرابع عشر الميلادي وحتى منتصف القرن الثامن عشر الميلادي مع التركيز على الفترة الممتدة منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادي وحتى نهاية القرن العشرين، والتي اتسم فيها اقتصاد العالم الإسلامي بالتدهور الشديد وكذلك تعرضه للنهب الاستعماري والسيطرة على مقدراته الاقتصادية وخصوصاً البترول، والزراعة، والسيطرة على فوائض الإيرادات البترولية، ورفع شعار تدوير الفوائض من أجل السيطرة على هذه الأموال في استثمارات في الدول الغربية، ثم إعادة إقراضها لأقطار العالم الإسلامي مرة، وإشعال الحروب في المنطقة بين الأشقاء لبث الفرقة والصراع.

والثاني، التحليل الاقتصادي الكلي المبني على البيانات الصادرة عن المؤسسات الدولية الاقتصادية والمؤسسات الإسلامية، وتحليلها من حيث الموارد البشرية كقوى منتجة ومستهلكة، والموارد الطبيعية الزراعية والحيوانية، والمعدنية وخصوصاً البترول فضلاً عن تحليل الأداء الاقتصادي لأقطار العالم الإسلامي.

خطة الدراسة:

فصل تمهيدي : مفهوم العالم الإسلامي.

الفصل الأول: إطلالة تاريخية لاقتصاد العالم الإسلامي.

الفصل الثاني: ملامح تجارب التنمية في أقطار العالم الإسلامي.

الفصل الثالث: الملامح الرئيسية للأداء والاستقرار الاقتصادي في أقطار العالم الإسلامي.

الفصل الرابع: الموارد البشرية (منتجة ومستهلكة).

الفصل الخامس: الغذاء والزراعة في العالم الإسلامي.

الفصل السادس: البترول في العالم الإسلامي.

الفصل السابع: التعاون الاقتصادي بين أقطار العالم الإسلامي.

الفصل الثامن: خاتمة الدراسة: حصاد نماذج التنمية الغربية والبديل التنموي في إطار المنهج الإسلامي.

الملحق الإحصائي: مؤشرات التنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي.

فصل تمهيدي

مفهوم العالم الإسلامي

العالم الإسلامي كيان جغرافي – سياسي – حضاري، هو الوحيد من بين العوالم الحضارية الأخرى الذي يمتلك ميزة أن يكون قوة استراتيجية مستقبلية تقف في المستوى الفاعل سياسياً وعسكرياً عالمياً مع القوى العالمية المعاصرة، إلا أن هذه الطاقة الكامنة لم تستغل بعد.

- فجغرافيا يمتد العالم الإسلامي على ثلاث قارات، فهو كيان قاري يتجاوز في أهميته "الجيوبوليتكية" الكيانات الدولية الأخرى للقوى العظمى، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، بريطانيا، فرنسا، هذه القوى التي تمتد على مدى قاري أحادى البعد.
- أما على الصعيد السكاني فإن عدد المسلمين في العالم يبلغ حالياً حوالي مليار وثلاثمائة نسمة، بحيث يتجاوز وجودهم السكاني الرقعة الجغرافية للبلدان الإسلامية، ويمتد إلى قارات أخرى كأقليات دينية هامة يبلغ تعدادها عشرات الملايين، قادرة على خلق كيان ثقافي سياسي مستقل داخل أوربا وأمريكا اللاتينية، وداخل الحضارات الآسيوية المعاصرة.
- وعلى الصعيد الاقتصادي يمتلك العالم الإسلامي أضخم ثروة بترولية وزراعية مقارنة بالكيانات الدولية الأخرى، بحيث يستطيع التحكم سياسياً في العالم عبر قوته الاقتصادية، مع تحقيق فائض ذاتي داخله على مستوى الشعوب التي تتوزع على كيانه القاري[1].

هذا، إضافة إلى امتلاكه لعدة أعراق قومية بعضها امتلك حضارات قديمة وتاريخ عظيم يحدد خصوصية متميزة لها داخل اللحظة الراهنة من التاريخ المعاصر.

وهذه الميزات التي يمكن دوماً أن تخلق منها قوى عظمى مهيمنة وسائدة وذات تفوق على القوى العالمية الكبرى الراهنة، لم يتم إلى الآن رفعها من كيان جغرافي سياسي إلى كيان جيوبوليتيكى دولي، ثم إلى كيان جيوستراتيجي عالمي عبر بروزه كقوى عظمى جديدة.

والعالم الإسلامي قد تعرض عبر القرون الأربعة الأخيرة إلى سلسلة من الاحتلالات الأجنبية من قبل قوى سياسية حضارية تختلف عن العالم الإسلامي دينيا وعرقيا ولغويا إلا أنها هيمنت على العالم عبر أربعة قرون بفضل التطور التكنولوجي، الذي حقق لها السيادة التامة على بقية الكيانات الجغرافية الحضارية.

ومنذ بداية القرن العشرين وحتى اللحظة الراهنة تصاعدت نشاطات الاستراتيجيات الاستعمارية المعاصرة بشكل أكثر فاعلية[2].

منظمة المؤتمر الإسلامي:

هي منظمة دولية حكومية، بمعني أن العضوية فيها تتاح فقط للكيانات أو الوحدات السياسية المعترف بها بوصف الشخصية القانونية الدولية التي تقوم من خلال اجتماع العناصر الثلاثة المعروفة في الفكر السياسي والقانون وهي: الشعب، الإقليم، الحكومة أو السلطة السياسية.

ويشترط أن تكون الدولة طالبة الانضمام دولة إسلامية، ويؤكد هذا الشرط علي الطابع الديني أو العقيدي للمنظمة، حيث أنها تعد المنظمة الدولية الحكومية الوحيدة في العالم في الوقت الحاضر التي يمثل عامل الدين أساساً لها.

ومن الجدير بالذكر أن ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي ساير بعض المواثيق الأخرى، كميثاق جامعة الدول العربية، وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، من حيث عدم إيراد أي تعريف للمقصود بالدول[٣] الإسلامية التي يحق لها أن تتقدم بطلب الانضمام إلى عضويتها، وإزاء ذلك اجتهد الفقه القانوني في محاولة استنتاج بعض المعايير لتحديد الصفة الإسلامية في هذه الدولة ومنها:

المعيار العددي: بمعني نسبة المسلمين إلي إجمالي عدد السكان، فالدولة تكون إسلامية وفقاً لهذا المعيار . إذا زاد عدد سكانها من المسلمين على غيرهم

المعيار الدستوري: ومؤداه أن الدول تكون إسلامية إذا نص على أن دستورها هو القرآن أو الشريعة الإسلامية.

المعيار الشخصي: كديانة رئيس الدولة، بمعني أن الدولة تكون إسلامية ويحق لها بالتالي أن تنضم إلي عضوية المنظمة، إذا ما توافرت فيها الشروط الأخرى . إذا كان رئيسها يدين بالإسلام.

ومنظمة المؤتمر الإسلامي تندرج ضمن المنظمات الدولية ذات الطابع العالمي، ولا تعتبر من قبيل المنظمات الدولية الإقليمية: وذلك لما يلي:

الاعتبار الأول: عالمية الدعوة الإسلامية، حيث أن العنصر الديني ينظر إليه بوصفه العنصر الأساسي الأول التي تقوم عليه المنظمة.

أما الاعتبار الثاني: فيتمثل في حقيقته أن الإقليمية بمفهومها الضيق المتعارف عليه في فقه القانون الدولي، وقانون المنظمات الدولية لا تنطبق على حالة منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك لتخلف شرط التجاور الجغرافي الذي هو أحد الشرطين:

(شرط التجاور الجغرافي، شرط الانتماء الثقافي والحضاري) فالثابت أن ثمة تباعداً جغرافياً ملحوظاً بين أقاليم بعض الدول الأعضاء في المنظمة لا نكاد نجده بالنسبة إلي منظمة دولية أخري من تلك التي توصف بأنها منظمات دولية إقليمية.

جدول رقم (١)

قائمة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي حسب الترتيب الأبجدي

م	الدول الأعضاء[٤]	تاريخ الانضمام للمنظمة	الدول الأعضاء في البنك الإسلامي[٥]	
			إجمالي المكتتب	%
١	جمهورية آذربيجان	١٩٩١	٤,٩٢	%٠,١٢
٢	المملكة الأردنية الهاشمية	١٩٦٩	١٩,٨٩	%٠,٤٩
٣	أفغانستان	١٩٦٩	٥,٠٠	%٠,١٣
٤	جمهورية ألبانيا	١٩٩١	٢,٥٠	%٠,٠٦
٥	دولة الإمارات العربية المتحدة	١٩٧٠	٢٨٣,٠٣	%٦,٩٧
٦	جمهورية إندونيسيا	١٩٦٩	١٢٤,٢٦	%٣,٠٦
٧	جمهورية أوزبكستان	غير عضو في البنك		
٨	جمهورية أوغندا	١٩٧٤	٢,٥٠	%٠,٠٦
٩	الجمهورية الإسلامية الإيرانية	١٩٦٩	٣٤٩,٠٠	%٨,٦٢
١٠	جمهورية باكستان الإسلامية	١٩٦٩	١٢٧,٢٦	%٣,٠٦
١١	دولة البحرين	١٩٧٠	٧,٠٠	%٠,١٧
١٢	بروناي (دار السلام)	١٩٨٤	١٢,١٤	%٠,٣١
١٣	جمهورية بنجلاديش الشعبية	١٩٧٤	٤٩,٢٩	%١,٢١
١٤	جمهورية بنين الشعبية	١٩٨٢	٤,٢٩	%٠,١٢
١٥	بوركينا فاسو	١٩٧٥	١٢,٤١	%٠,٣١
١٦	جمهورية تركمنستان		٢,٥	%٠,٠٦
١٧	جمهورية تركيا	١٩٦٩	٣١٥,٤٧	%٧,٧٧
١٨	جمهورية تشاد	١٩٦٩	٤,٩٢	%٠,١٢

م	الدول الأعضاء[٤]	تاريخ الانضمام للمنظمة	الدول الأعضاء في البنك الإسلامي[٥]	
			إجمالي المكتتب	%
١٩	جمهورية توجو		٢,٥٠	%٠,٠٦
٢٠	الجمهورية التونسية	١٩٦٩	٩,٨٥	%٠,٢٤
٢١	جمهورية الجابون	١٩٦٩	١٤,٧٧	%٠,٣٦
٢٢	جمهورية جامبيا	١٩٧٤	٢,٥٠	%٠,٠٦
٢٣	الجمهورية الجزائرية الشعبية	١٩٧٤	١٢٤,٠٠	%٣,٠٦
٢٤	جمهورية جيبوتي	١٩٧٦	٢,٥٠	%٠,٠٦
٢٥	المملكة العربية السعودية	١٩٧٨	٩٩٧	%٢٤,٣٦
٢٦	جمهورية السنغال	١٩٦٩	١٢,٤٢	%٠,٣١
٢٧	جمهورية السودان	١٩٦٩	١٩،٦٩	%٠,٤٣
٢٨	الجمهورية العربية السورية	١٩٦٩	٥,٠٠	%٠,١٣
٢٩	سورينام		٢,٥٠	%٠,٠٦
٣٠	جمهورية سيراليون	١٩٧٠	٢,٥٠	%٠,٠٦
٣١	جمهورية الصومال الديمقراطية	١٩٧٢	٢,٥٠	%٠,٠٦
٣٢	جمهورية طاجيكستان	١٩٩٢	٢,٥٠	%٠,٠٦
٣٣	الجمهورية العراقية	١٩٧٦	٣٤٩,٠٠	%٨,٦٢
٣٤	سلطنة عمان	١٩٧٠	١٣,٧٣	%٠,٣٤
٣٥	جمهورية غينيا	١٩٦٩	١٢,٤١	%٠,٣١
٣٦	جمهورية غينيا بيساو	١٩٧٤	٢,٥٠	%٠,٠٦
٣٧	دولة فلسطين	١٩٦٩	٩,٨٣	%٠,٢٤
٣٨	جمهورية قازقستان	١٩٩٢	٢,٥٠	%٠,٠٦
٣٩	دولة قطر	١٩٧٠	٤٩,٢٨	%١,٢١
٤٠	جمهورية جزر القمر	١٩٦٩	٢,٥٠	%٠,٠٦
٤١	جمهورية قيرغيزيا	١٩٩٢	٢,٥٠	%٠,٠٦

م	الدول الأعضاء[٤]	تاريخ الانضمام للمنظمة	الدول الأعضاء في البنك الإسلامي[٥]	
			إجمالي المكتتب	%
٤٢	جمهورية الكاميرون	١٩٧٥	١٢,٤١	%٠,٣١
٤٣	دولة الكويت	١٩٦٩	٤٩٦,٦٤	%١٢,٢٣
٤٤	الجمهورية اللبنانية	١٩٦٩	٤,٩٢	%٠,١٢
٤٥	الجماهيرية العربية الليبية	١٩٦٩	٤٠٠,٠٠	%٩,٨٥
٤٦	جمهورية المالديف	١٩٧٦	٢,٣٠	%٠,٠٦
٤٧	جمهورية مالي	١٩٦٩	٤,٩٢	%٠,١٢
٤٨	جمهورية ماليزيا	١٩٦٩	٧٩,٠٠	%١,٩٦
٤٩	جمهورية مصر العربية	١٩٦٩	٣٤٦,٠٠	%٨,٥٢
٥٠	المملكة المغربية	١٩٦٩	٢٤,٨١	%٠,٦١
٥١	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	١٩٦٩	٤,٩٢	%٠,١٢
٥٢	جمهورية موزمبيق	١٩٩٤	٢,٣٠	%٠,٠٦
٥٣	جمهورية النيجر	١٩٩٦	١٢,٤١	%٠,٣١
٥٤	جمهورية نيجيريا الفيدرالية	١٩٨٦	غير عضو	
٥٥	الجمهورية اليمنية	١٩٦٩	٢٤,٨١	%٠,٦١

– البنك الإسلامي للتنمية[٦]:

إنشاؤه: البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية دولية، أنشئت تطبيقاً لبيان الغرم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية الذي عقد في جدة في شهر ذي القعدة من عام ١٣٩٣ هـ – الموافق ديسمبر ١٩٧٣ م.

وانعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في مدينة الرياض في شهر رجب عام ١٣٩٥ هـ الموافق شهر يوليو من عام ١٩٧٥ م وتم افتتاح البنك رسمياً في اليوم الخامس عشر من شهر شوال عام ١٣٩٥ هـ الموافق العشرين من أكتوبر عام ١٩٧٥ م.

أهدافه: إن هدف البنك الإسلامي للتنمية هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

الوظائف الأساسية للبنك: تشتمل وظائف البنك على: المساهمة في رءوس أموال المشروعات، وتقديم القروض للمؤسسات والمشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تقديم المساعدة المالية لهذه الدول في أشكال أخرى لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن على البنك أن يقوم بإنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة، ومن بينها صندوق لمعونة المجتمعات في الدول غير الأعضاء وأن يتولى النظارة على صناديق الأموال الخاصة.

وللبنك قبول الودائع، وتعبئة الموارد المالية بالوسائل المناسبة.

ومن مسئوليات البنك أن يساعد في تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء والتبادل التجاري فيما بينها وخاصة في السلع الإنتاجية، ويقدم لها المساعدات الفنية، ويعمل لممارسة أنواع النشاط المالي والمصرفي في الدول الإسلامية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

العضوية في البنك: يبلغ عدد الدول الأعضاء في البنك حتى تاريخه (٥٣) دولة والشرط الأساسي للعضوية هو كون الدولة عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي، على أن تكتتب في رأس مال البنك وفقاً لما يقرره مجلس المحافظين.

رأس مال البنك: رأس المال المصرح به ستة آلاف مليون دينار إسلامي، مقسمة إلى ستمائة ألف سهم، قيمة كل سهم عشرة آلاف دينار إسلامي، ورأس المال المكتتب فيه أربعة آلاف مليون دينار إسلامي، يدفع على مراحل محددة، وبعملات قابلة للتحويل يقبلها البنك، وذلك منذ المحرم عام ١٤١٣ هـ – يوليو ١٩٩٢ بناء على قرار مجلس المحافظين، وبلغ حتى نهاية عام ١٤١٢ هـ ألفى مليون دينار إسلامي.

(الدينار الإسلامي وحدة حسابية للبنك تعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي).

مقر البنك: يقع المقر الرئيسي للبنك في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وقد تم إنشاء ثلاث مكاتب إقليمية للبنك بناء على قرارين صدرا من مجلس المديرين التنفيذيين للبنك، أحدهما في مدينة الرباط بالمملكة المغربية، والثاني في كوالالمبور عاصمة ماليزيا، الثالث في عاصمة جمهورية قازاقستان.

السنة المالية للبنك: هي السنة الهجرية.

اللغة: اللغة الرسمية هي العربية، مع استعمال اللغتين الإنجليزية والفرنسية كلغتي عمل.

أولاً: إطلالة تاريخية لاقتصاد العالم الإسلامي

١/١ تنظيم الحياة الاقتصادية في المدينة المنورة.

٢/١ ملامح الفعاليات الاقتصادية في العالم الإسلامي منذ صدر الإسلام حتى منتصف القرن ١٨ الميلادي.

٣/١ ملامح الفعاليات الاقتصادية في العالم الإسلامي منذ منتصف القرن ١٨ وحتى نهاية القرن العشرين.

١/١ تنظيم الحياة الاقتصادية في المدينة المنورة:

ترتب على المؤاخاة التي عقدها رسول الله ﷺ بين المهاجرين والأنصار بعد الهجرة مباشرة، ثم على تطبيق الزكاة والحث على الصدقة الاختيارية والقرض الحسن ووضع دعائم الوفاء بحق الآخر، وتحريم الربا، وإرساء نظم جديدة للمشاركة في عائد رأس المال والأرض، والمعروف أن العوامل التي تحكم عناصر الإنتاج تمثل نظرية التوزيع، وبذلك أقر الرسول ﷺ. التوزيع العدل للدخل والثروة[١].

كما أن هجرة أهل مكة للمدينة كان لها أثر مباشر في النشاط التجاري داخل المدينة، ولما كانت سيطرة اليهود على أسواق المدينة محكمة قبل هذه الهجرة، لم يكن هناك سبيل للقضاء على هذه السيطرة وما صاحبها من احتكار سوى بناء سوق للمسلمين، ووضع النبي ﷺ. شروط إنشاء السوق، وكيف كان سوقاً تنافسياً خالصاً بسبب هذه الشروط، وبسبب سلوكيات التجارة، وأن النبي ﷺ. رفض التسعير في هذا الإطار، وبهذا نظم الرسول ﷺ. السوق والتجارة على أسس الحرية والمنافسة[٢].

كما تدرج التشريع في تحريم الربا في مناخ سادت فيه المعاملات الربوية، واعتبرت أمراً عادياً كمعاملات البيع والشراء، وكيف أقر الرسول ﷺ. نظام المضاربة، وقد عمل به قبل الرسالة، أي إقرار الرسول لنظام التمويل بالمشاركة وتحريم التمويل الربوي[٣].

فضلاً عن أن القرآن يبين الأسس العقدية، وكذلك السنة النبوية لحرمة رأس المال الخاص ووظيفته الاجتماعية[٤].

هذا، بالإضافة إلى وضع الرسول ﷺ. عدة قواعد حاكمة للملكية العامة أو المشتركة وتحديد إطاراً لها، والمضي في تطبيقها، وعلى رأس هذه القواعد الناس شركاء في ثلاث "الماء والكلأ والنار"، ثم يأتي بعد ذلك تنظيمه للمنفعة العامة للأرض التي تدخل إطار الملكية المشتركة، من خلال حريم المدينة وما حولها، ونظام الحمى، ونظام الإقطاع وإحياء الموات[٥].

وترتب على توجيهات الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ للمسلمين وحضهم على العمل وعمارة الأرض وإفهامهم أن هذا يدخل في صميم العقيدة مثل العمل التعبدي، فضلاً عن تشجيع المسلمين على العمل في أنشطة غير تقليدية لم يعتادوها، وكانوا ينظرون إليها على أنها غريبة عنهم ـ أن تطور النشاط الاقتصادي للمدينة[٦].

وأدت الرقابة على أسواق المدينة إلى منع الغش بجميع أنواعه، وبيان أشكال الاحتكار، وكذلك الرشوة والربا ومحاربة كل هذا ...، ومراقبة الولاة أو العمال لمعرفة أسباب زيادة ثرواتهم هل من حلال أم من حرام، هذا بالإضافة إلى تنفيذ قاعدة الكسب الحلال، سواء من إنتاج أو تجارة أو سلوكيات.ولقد كان تنفيذ قاعدة الكسب الحلال وراء إنشاء وظيفة المحتسب فيما بعد، ووراء مهمة الدولة الإسلامية في الرقابة على السلوكيات في مجال المعاملات الاقتصادية للتأكيد من خلوها مما يتنافى مع الشريعة الإسلامية[٧].

وقام دور الدولة في عصر الرسالة على مبدأ الرعاية وليس الوصايا، وعلى مبدأ التوجيه والإرشاد وليس التحكم والإجبار من قبل السلطة مما أدى إلى ازدهار النشاط الاقتصادي في المدينة[٨].

أي أن التنظيم الاقتصادي للمدينة المنورة في عصر الرسالة اتسم بما يلي: التوزيع العدل للدخل والثروة، تنظيم السوق والتجارة على أسس الحرية والمنافسة الكاملة، إقرار نظام التمويل بالمشاركة وتحريم التمويل الربوي، حرمة رأس المال الخاص ووظيفته الاجتماعية، وضع أسس للملكية العامة وتحديد إطار لها، فرض العمل وعمارة الأرض، قاعدة الكسب الحلال، دور الدول الراعية.

وفي هذا المقام لابد من التأكيد على أن العهد الأول صدر الإسلام[٩]، هو عهد تشريع و "تأصيل" بينما العهود كل العهود التالية عهود تطبيق وتجارب تاريخية. وإن ما تتميز به هذه الفترة من نقاء إنما يتأتى من كونها تشريعاً وأصلاً وليست تطبيقاً، إنها وعاء "النص" والنص دائماً "مثال" يستمد مثاليته من ذاته وليست من غيره، وهو قائد وليس مقود، ووازن غير موزون. أما التطبيق فهو دائماً ناقص ونسبي ومن عمل البشر، وهو قابل للنقد والتغير وهو خاضع للتجربة التاريخية والاجتماعية.

٢/١ ملامح الفعاليات الاقتصادية في العالم الإسلامي منذ صدر الإسلام حتى منتصف القرن الثامن عشر الميلادي:

إن الإسلام وحد العرب، بدواً وحضراً، على تباين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي من قبل، فكان هذا الإطار أساس نشاطهم الفكري وقاعدة بناء مجتمعهم وحضاراتهم[١٠] فضلاً عن نظرته إلى الموارد الطبيعية: الأرض والمعادن والمياه بأنها ملك للأمة، وفي المقابل أنكر الإسلام الاستغلال وهاجم الاحتكار، وأكد على العدالة الاجتماعية.

نظم الإسلام العرب عسكرياً على أساس الجهاد، فكان الديوان الذي خصص لهم الأعطيات والأرزاق، فضلاً عن دور الهجرة والمعسكرات، ومع انتقالهم إلى حياة الاستقرار في المراكز الجديدة، ظهر الاتجاه إلى الاهتمام بالأرض وتملكها عن طريق إحياء الموات أو بالشراء، أو بإقطاع من ولي الأمر، وأدى ذلك إلى ظهور ملكيات كبيرة للعرب: مما ولد قلقاً لدى السلطة وتذمراً في بعض البلاد(١١).

كان المجتمع العربي في أواخر العصر الأموي مجتمعاً منصرفاً إلى القتال والإدارة، إلا أنه في الواقع ونتيجة للحياة الحضرية وتغلغل المفاهيم الإسلامية في حياته، شهد تضعضع الأسس والروابط القبلية، وضعف الروح العسكرية، وبدأ يتجه إلى الزراعة، ويرنو إلى الفعاليات الاقتصادية الأخرى(١٢).

إن الثورة العباسية لم تندرج في إطار الصراع على السلطة فقط، ولكنها واقعاً احتوت صراحة وضمناً على التحولات الاجتماعية والتطلعات الجديدة، كما أنها غيرت أساس تكوين الجيش فلم يعد عربياً، ولم يعد يعتمد على استعداد القبائل بل صار جيشاً نظامياً فيه العرب وغيرهم(١٣).

فضلاً عن أن العهد العباسي، شهد تنشيط الفعاليات السلمية، مثل: الزراعة والتجارة والصناعة، وتوسيع الملكيات الكبيرة، وإعادة النظر في الضرائب، وحماية الفلاحين من عسف الحياة أو تجاوز العمال، ولكن اتساع الملكيات لم تخل من ردود فعل سلبية على نحو ما كان من ثورة "بابك الخزمي" في عهد المأمون والمعتصم، والتي جاء في أهدافها أخذ أراضي المالكين الكبار وتوزيعها على الفلاحين(١٤).

أضف إلى ذلك تطور التجارة كأداة رئيسية في الاقتصاد في العصر العباسي، وقد ترافق ذلك مع ظهور طبقة رأسمالية من بين التجار، كما ترافق مع ظهور نماذج مختلفة من الشركات وتطور كبير في نظام الائتمان وقيام الصيارفة والجهابذة بدور مشهود في تسيير التعامل التجاري(١٥).

كما برزت قوة جديدة في غمرة هذه التطورات، هي قوة العمل في المدن، وكان ذلك نتيجة اتساع المدن واكتظاظها بالسكان، حيث باتت مسرحاً لحركة عمالية واضحة(١٦).

وشهد القرن الرابع الهجري ـ الحادي عشر الميلادي قمة وبداية التراجع في التطورات الاقتصادي، فقد ازدهرت فيه المؤسسات التجارية، مقترنة بالتمدن في ذلك الوقت، فضلاً عن تطور الزراعة والفنون الصناعية، هذا من وجهة النظر الإيجابية(١٧).

ولكن من الوجهة السلبية، عانت الخلافة العباسية من ضمور كبير لدورها، نتيجة سيطرة القوى غير العربية على مقاديرها، وانفصال عدد من الولايات عنها وظهور مشكلة دويلات مستقلة أو شبه مستقلة، ليصل الأمر بالبويهيين إلى تأسيس دولة وراثية في قلب الخلافة.

وأدت سيطرة البويهيين على الخلافة إلى تدهور الأحوال الاقتصادية، إذ اتخذ الإقطاع لأول مرة صفة عسكرية،وتكاثرت المكوس والضرائب غير المشروعة، وحصل التلاعب بالعملة كوسيلة للتوفير، مما أدى إلى ضعف النشاط التجاري، وانكماش مؤسسات الصيرفة، وتدهور ومعاناة الطبقات الفقيرة والمتوسطة،

وتمثل ذلك في ارتفاع الأسعار، وانخفاض الدخل ومعاناة الفلاحين، فضلاً عن لجوئهم إلى المصادرة والتنكيل كوسيلة للتنكيل بالخصوم والحصول على المال[١٨].

إن تاريخ أفروأوراسيا، هو تاريخ دورات منذ زمن طويل، أو تاريخ نابض على أقل تقدير[١٩]، وبدأت الألفية الثانية لميلاد المسيح بحقبة توسع اقتصادي سياسي باتساع النظام كله. وكان واضحاً أنها تتمركز عند الطرف الأقصى "الشرقي" في الصين في عهد أسرة سونج.

ولكنها أيضاً أدت إلى تسارع وإبراز عملية إقحام جديدة للطرف "الغربي" في أوروبا الذي استجاب بالدخول في العديد من الحروب الصليبية[٢٠] لكي يدخل اقتصاده الهامشي بصورة أكثر فعالية ضمن الدينامية الأفرو ـ أوراسية الجديدة.

وجاءت عقب أواخر القرن الثالث عشر وبخاصة في القرن الرابع عشر حقبة انحطاط، بل أزمة اقتصادية سياسية شملت آسيا. وسرعان ما ضمت إليها وسط وجنوب غرب آسيا ثم ضمت إفريقيا وأوروبا بعد منتصف القرن الخامس عشر. ولقد كان "اكتشاف" الأمريكتين ثم الاستيلاء عليها والتبادل **الكولومبي** نتيجة مباشرة،وجزء لا يتجزأ من هذا التوسع الذي شمل النظام الاقتصادي العالمي كله.

ومن ثم فإن توسع القرن السادس عشر الممتد بدأ في الواقع في أوائل القرن الخامس عشر واستمر حتى السابع عشر وشطر من القرن الثامن عشر وظل هذا التوسع أيضاً قاعدته في آسيا على الرغم من أنه وجد قوة دفع إضافية بفضل الإمدادات الجديدة من الأموال الفضية والذهبية التي كان يجلبها معهم الأوروبيون من الأمريكتين. وأخذ هذا التوسع في آسيا صورة نمو سريع في السكان والإنتاج والتجارة بما في ذلك الواردات والصادرات، ومن المحتمل أيضاً زيادة الدخل والاستهلاك في كل من الصين واليابان وجنوب شرق آسيا (الملايو) وآسيا الوسطى (تركستان الشرقية) والهند في عصر المغول والفرس والدولة العثمانية.

وتجلى التوسع سياسياً في صورة ازدهار عم الصين في أسرتي "منج" و"كنج" واليابان في عصر طوكوجاوا والهند المغولية وفارس الصفوية وتركيا العثمانية. والملاحظ أن السكان والاقتصاد في أوروبا كانا أيضاً في نموهما قياساً إلى هؤلاء جميعاً فيما عدا البلدان الآسيوية الثلاثة الأخيرة وإن تباينت درجات النمو فيها بين بعضها البعض. وكان هذا هو حال بعض "الدول القومية" والدول متعددة الأعراق في أوروبا.؟ وقد كانت كلها مجتمعة أصغر كثيراً من كبرى بلدان آسيا[٢١].

صعود الغرب والثورة الصناعية: إن مسألة "صعود الغرب" برمتها يتعين إعادة صياغة مفاهيمها وصياغتها في عبارة جديدة مغايرة، وتشير الشواهد إلى ضرورة معالجة المسألة في إطار النظام/ الاقتصاد العالمي ذاته في مجموعه، باعتباره كلاً واحداً، وليس في إطار بريطاني أو أوروبي أو غربي أو إقليم شرق

آسيا الآن. لذلك فإن "صعود الغرب" في أوروبا لم يكن صعوداً ذاتياً خالصاً. وإنما الأصوب أن ننظر إلى "صعود الغرب" كحدث جرى في زمن محدود داخل النظام/ الاقتصاد العالمي عن طريق الانهماك في تنفيذ خطط البديل عن الاستيراد والنهوض بالتصدير (بأسلوب اقتصادات التصنيع الجديدة) بغية التسلق على أكتاف الاقتصادات الجديدة[٢٢]. وطبعاً أدى الانهيار "الدوري لاقتصادات آسيا، والهيمنات الإقليمية ساعدت أوروبا في تسلقها. أما فرضية "روستو" وآخرين التي تزعم حدوث قفزة مفاجئة في معدل تراكم رأس المال البريطاني فقد ثبت خطئها منذ زمن طويل. إن الحل الوحيد هو التحلل من مشكلة المركزية الأوروبية كمشكلة مستعصية وعلاج المشكلة في مجموعها وشمولها من منظور إطار فكري مغاير، وخصوصاً حول ما إذا كانت هناك حقاً "ثورة" صناعية أم فقط "تطور" وتوسع، وقد كانا تطوراً وتوسعاً اقتصاديين عالميين[٢٣].

إذ لم يحدث في أي وقت من الأوقات على مدى القرون الأربعة (١٤٠٠–١٨٠٠م) أن كان هناك اقتصاد أو دولة قادرة على ممارسة أي درجة كبيرة من الهيمنة ولا حتى الزعامة على الاقتصاد أو العلاقات السياسية أو الثقافية أو التاريخ العالمي ككل شامل. وإذا كان للاقتصاد العالمي أي قاعدة تجارية وإنتاجية إقليمية فتلك القاعدة هي آسيا، وإذا كان لها مركز فإنه الصين، أما أوروبا فقد كانت مهما كانت النوايا والأغراض هامشية تماماً.

هذا فضلاً عن القول بأن جزء من أوروبا كان بوسعه أن يمارس أي مظهر من مظاهر القوة ذات الهيمنة، أو حتى الزعامة الاقتصادية في العالم وعلى العالم. لم يكن هذا ممكناً على وجه القطع واليقين بالنسبة لشبه جزيرة أيبيريا أو البرتغال الصغرى ذات المليون نسمة خلال القرن السادس عشر. ولم يكن هذا ممكناً كذلك بالنسبة لهولندا الصغرى خلال القرن السابع عشر ولا حتى بريطانيا العظمى في القرن الثامن عشر.

وكانت جميع الدول الأوروبية مجرد لاعبين صغاراً فوق رقعة الشطرنج السياسية لإمبراطوريات "منج" و"كنج" في الصين، والمغول والعثمانيين، بل وحتى الصفويين، وتأسيساً على هذه الشواهد يتساءل أندريه فرانك أليس واجباً إعادة النظر ومراجعة مفهوم "الهيمنة" برمته[٢٤]؟

٣/١ ملامح الفعاليات الاقتصادية في العالم الإسلامي من منتصف القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن العشرين:

لمحاولة فهم ما حدث من تدهور لاقتصاد العالم الإسلامي، وكذلك الدور الذي لعبته القوى الاستعمارية في هذا التدهور، وعلاقة العالم الإسلامي بالقوى الاستعمارية نطرح الأسئلة التالية: ما هو وضع العالم الإسلامي من منظور التاريخ الاقتصادي؟ وماذا حدث للعالم الإسلامي في العصر الإمبريالي؟

وما هي الرؤية الصحيحة لتدهور اقتصاد العالم الإسلامي في ضوء أطروحات التدهور؟ وما هي علاقة أقطار العالم الإسلامي مع القوى الاستعمارية حالياً؟ وما هي ملامح التحولات الاقتصادية بعد استقلال أقطار العالم الإسلامي؟

والإجابة على هذه الأسئلة يمكن أن تعطينا رؤية أولية أو استكشافية لما حدث لاقتصاد العالم الإسلامي منذ الحقبة الاستعمارية، والآثار المترتبة على استعمار العالم الإسلامي، وعلاقاته مع القوى الاستعمارية حالياً وأثرها على التنمية.

١/٣/١ ما هو وضع العالم الإسلامي من منظور التاريخ الاقتصادي؟

وفقاً لأي معيار من المعايير المقبولة، كانت الحضارة الإسلامية في القرنين التاسع والعاشر أكثر تقدماً من الغرب في تطوره الاقتصادي، وفي مجال العلوم والفلسفة والأبحاث والتعليم وإنشاء المدن والمعمار والحرف اليدوية وغيرها، بالمعيار نفسه كان الغرب أكثر تقدماً من الشرق الأوسط في القرنين الثامن والتاسع عشر. والسؤال هنا هو في أي لحظة تاريخية، وفي أي المجالات انتزع الغرب الصدارة وتفوق على الشرق الأوسط[٢٥]؟

رؤية الانحطاط والتدهور الاقتصادي: منذ القرن الثاني عشر أو القرن الثالث عشر وحتى القرن التاسع عشر حدث نوع من التدهور الاقتصادي لم يعترضه إلا بعض الصحوات، مثل تلك التي حدثت في مصر وجنوب سوريا في أواخر القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر (المماليك)، وفي الأناضول في القرنين الخامس عشر والسادس عشر (العثمانيون)، وفي شمال سوريا في القرن السادس عشر، وإيران في القرنين السادس عشر والسابع عشر (الصفويون) وقد صحب هذا التدهور الاقتصادي انحطاط ثقافي وفكري (باستثناء إيران ولفترة قصيرة في تركيا). وباستخدام أي معيار من المعايير الاقتصادية كان الشرق الأوسط في القرن الثامن عشر في وضع أقل منه في القرنين العاشر والحادي عشر. ومما يجعل تلك الكارثة أكثر حدة، أن الحضارات الكبرى الأخرى في تلك الفترة نفسها كانت في طريقها إلى مزيد من الازدهار رغم تعرضها لحدوث كبوات قصيرة نسبياً[٢٦].

هناك رؤية حديثة تؤكد أن هذا لم يحدث حتى في القرن السابع عشر، ويكمن أحد أسباب هذا الاعتقاد في حقيقة مؤداها أن القوة العسكرية للإمبراطوريات الإسلامية (حتى ذلك القرن) كانت تفوق القوة العسكرية للإمبراطوريات الأوروبية بوضوح. صحيح أن الأسبان قد غزوا العالم الجديد في حين سيطر البرتغاليون والهولنديون على المحيط الهندي وسواحل إفريقيا، من خلال السيطرة على بعض الجزر ذات الموقع الاستراتيجي وبعض المواقع الحصينة، إلا أن العثمانيين قد حافظوا على قوتهم إزاء النمسا وحاصروا فيينا في عام ١٦٨٣م، وهزموا بطرس الأكبر في "جروث" في عام ١٧١١م، كما فتح التتر القرميون

موسكو في عام ١٥٧١م، وهزموا جيش جولستين الكبير في أوكرانيا في عام ١٦٨٩م، كما طرد الأفارقة الشماليون الأسبان والبرتغال في القرن السادس عشر، وشنوا غارات على جنوب إنجلترا وإيرلندا في القرن السابع عشر، كما طرد الصفويون البرتغاليين، بمساعدة الإنجليز من قشم وهرمز، ولم يكن البريطانيون ولا الفرنسيون ليحلموا بإقامة قاعدة قوية في الهند قبل القرن الثامن عشر. غير أن القوة العسكرية الإسلامية لم تعتمد فقط على التفوق العددي، وإنما كانت تعتمد أيضاً على البقاء على مستوى التقدم في التقانة العسكرية الأوربية[٢٧].

كان صلح كارلوفيتز، الذي سلم العثمانيون بموجبه المجر للنمسا، هو الحد الفاصل لانقلاب ميزان القوى بين العالم الإسلامي وأوروبا. وكان ذلك بعد ١٦ عاماً فقط من حصار العثمانيين لفيينا عام ١٦٨٣م الذي أحدث ذعراً في نفوس الأوروبيين وأذهلهم. وفي عام ١٧٠٧م مات أورانجزيب إمبراطور المغول في الهند، وأدى ذلك إلى اضطراب واسع زج فيه الهندوس والسيخ والمسلمون والفرنسيون والإنجليز. وفي عام ١٧٠٩م ثار الأفغان ضد الصفويين وأطاحوا بحكمهم وأحدثوا اضطراباً تنافس فيه الترك والأفغان والأوزبك والروس[٢٨].

أحدث الاضطراب السياسي في العالم الإسلامي تراجعاً اقتصادياً، لكن الآثار المدمرة لتغير نمط التجارة وحلول المنسوجات والمصنوعات الأوروبية مكان الشرقية، لم تحدث إلا بعد عام ١٨٣٠م، فقد كان ميزان القوى حتى آخر القرن السابع عشر لصالح المسلمين. ولم تحدث عندهم قبل ١٦٩٩ كوارث سياسية إذ أنهم استطاعوا استيعاب جميع ما أصابهم، من قبل، بما في ذلك الغزو المغولي، وكانت ردة الفعل إصلاحية ممثلة في حركة محمد بن عبد الوهاب، أما ردة الفعل الثانية فكانت تقنية في المجال العسكري. ولم يتسن للمسلمين قيام سلطة قوية تحدث إصلاحات جذرية، ولم ترض الإصلاحات العثمانية سوى عدد قليل من الناس وبقى معظم المجتمع الإسلامي في القرن التاسع عشر في حالة تجمد، وساد التقليد المحافظ[٢٩].

تفسير الهجوم على الدولة العثمانية من قبل الغرب ومؤرخيه يرجع إلى أن جيوش الدولة العثمانية قامت بحماية دار الإسلام في الشرق العربي، وفي أماكن أخرى من الهجمة الاستعمارية، العلمانية الغربية، ولذا التف الاستعمار الغربي حول الدولة العثمانية واحتل أطراف إفريقيا، والهند، ووصل إلى العالم الجديد، وظل العالم الإسلامي ذاته بمنأى عن جيوشه، ولكن أزمة الدولة العثمانية بدأت بالجيوش الغربية في غزو المشرق الإسلامي. ويعد تاريخ وصول جيش نابليون إلى مصر هو بداية المحاولات الغربية لتقطيع أوصال الدول العثمانية، والعالم الإسلامي، وقد تبع هذا

الغزو استيلاء الروس على الإمارات التركية، والإنجليز على قبرص ثم مصر إلى أن تم تقسيم العالم الإسلامي.

٢/٣/١ ماذا حدث للعالم الإسلامي في العصر الاستعماري؟

تحولت العلاقات بين أوروبا والعالم الإسلامي إلى الارتكاز على أسس جديدة، ألا وهي العلاقة بين المسيطر والخاضع: هولندا في جزر الهند الشرقية (إندونيسيا)، وروسيا في آذربيجان وآسيا الوسطى، وفرنسا في شمال غرب إفريقيا، وبريطانيا في الهند وباكستان وبنجلاديش، والشرق الأوسط وإفريقيا، وأسبانيا في المغرب، وإيطاليا في إريتريا والصومال وليبيا، وقد سيطر كل هؤلاء بذلك على عدد ضخم من السكان المسلمين.

وقد كانت الحركات الإسلامية دائماً القوة الرئيسية المعارضة للتوسع الاستعماري في الجزائر والقوقاز والسودان وبرقة، وشعر الكثيرون أن أكثر أسباب المقاومة التي قامت بها تركيا وإيران وأفغانستان كانت بسبب الإسلام، وكان من الصعب التوقع أن ينظر الأوربيين بعين العطف إلى ثقافة وديانة سببت لهم كل هذه المتاعب.

وقد أدرك الأكثر حصافة من الأوربيين أمثال اللورد كرومر أن الإمبريالية الأوربية الحديثة كان مقدراً لها أن تكون أسرع زوالاً من الحضارة الرومانية، وذلك بالأساس لأن الحضارة الأوربية كان عليها أن تواجه قوى دينية وقومية نادراً ما واجهها الرومان(٣٠).

غير أن قلة من الناس استشرفوا المستقبل، وسرعان ما نظر معظمهم إلى الإسلام باعتباره العقبة الكؤود في وجه النظام والعدل والتنمية الاقتصادية والتنوير التي اعتقدوا أنهم قد أتوا به. وقد لخص أحد الباحثين البارزين وهو السير "وليم موير" هذه المشاعر حين كتب باختصار بعد الحرب العالمية الأولى: "إن سيف محمد والقرآن هما العدو اللدود للحضارة والحرية والحقيقة التي يكاد العالم أن يشهدها"(٣١)

وتجدر هنا ملاحظة أخرى، لقد تبين أن العالم الإسلامي، أو على الأقل الجزء منه الذي يقع في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، هو منطقة لا يسهل استيعابها، إضافة إلى أنه ليس بالغ النفع، وقد كانت الخسارة البشرية لأوروبا (البريطانيون في أفغانستان، الفرنسيون في الجزائر، والفرنسيون والأسبان في المغرب، والإيطاليون في ليبيا وغيرهم) كبيرة إلى درجة لا يمكن مقارنتها بالخسارة التي منيت بها أوروبا في مستعمراتها الأخرى في الهند وإندونيسيا وإفريقيا الوسطى.

باستثناء سنوات الثراء النفطي ١٩٤٥-١٩٧٣م، حينما تحققت أرباح طائلة، كانت الفائدة الاقتصادية التي حققتها أوروبا من تلك المنطقة منخفضة إذا ما قورنت بمناطق أخرى مثل إندونيسيا

وجنوب إفريقيا ووسطها، بل وبيرو والمكسيك في العصر الاستعماري. هذه الحقيقة التي حققها الأوربيون لم تكن لتؤدي أبداً إلى زيادة التعاطف الأوروبي مع الإسلام[٣٢].

شهد القرن التاسع عشر نهضة اقتصادية في الشرق الأوسط، وتوسعاً في إنتاجه الزراعي، وارتفاعاً ملحوظاً في تجارته الخارجية. وقد زادت صادرات تركيا وارداتها في الفترة ما بين عامي ١٨٠٠م و ١٩١٣م، بمقدار سبعة أضعاف بالأسعار الجارية، وإيران بمقدار ثمانية أضعاف، ومصر بمقدار أربعين ضعفاً، وسوريا عشرين ضعفاً، أما العراق فقد تزايد حجم صادراته وارداته في الفترة من الستينات من القرن التاسع عشر إلى عام ١٩١٣م ستة عشر ضعفاً. غير أن هذه الأرقام تشير إلى التجارة البحرية فقط. وبما أن تجارة العراق وسوريا البرية كانت راكدة، أو بالأحرى منحسرة، فلابد من أن الزيادة الكلية لهاتين البلدين كانت أقل كثيراً.

١– التجارة الخارجية: كان إجمالي تجارة الدول المشار إليها أنفاً حوالي عشرة ملايين دولار عام ١٨٠٠م و ١٢٠ مليون دولار في عام ١٩١٣م (أي تضاعف ١٢ مرة). وقد ذهب الباحثون إلى أن التجارة الكلية للعالم قد ارتفعت من ٣٤٠ مليون دولار في عام ١٨٢٠م إلى ٨٣٦٠ مليون دولار في عام ١٩١٣م (أي حوالي ٢٥ ضعفاً). بذلك يكون نصيب الشرق الأوسط من تلك التجارة قد انخفض من ٣ إلى ١,٥ بالمائة. وهو انخفاض لم يحدث من قبل في تاريخه الطويل. إضافة إلى ما سبق، يمكن القول أنه فيما يتعلق بالشرق الأوسط وبالعالم ككل، فإن الزيادة الفعلية كانت أكبر من تلك المقدرة بالأسعار الجارية، بحيث انخفضت مستويات الأسعار بمرور الزمن[٣٣].

٢– اختفاء صادرات السلع المصنعة: وقد ظهر بعض التغير على التركيب السلعي لتجارة الشرق الأوسط، إذ اختفت تقريباً الصادرات من السلع المصنعة، وركزت كل دولة بالتدريج على عدد قليل من المواد الخام، أو حتى على مادة واحدة، فركزت مصر على القطن، وتركيا على التبغ والفواكه المجففة والقطن، وركزت إيران على الحرير والأفيون، وسوريا والعراق على الشعير والقمح، ولبنان على الحرير، وفلسطين على البرتقال، واليمن على التين. وظهرت زيادة كبيرة في استيراد المنسوجات وغيرها من السلع الاستهلاكية المصنعة التي دمرت الحرف القديمة في المنطقة. وبشكل عام تخلفت صادرات المنطقة بالمقارنة بوارداتها، الأمر الذي اضطرها إلى تصدير كميات كبيرة من السبائك الذهبية التي تراكمت في العصور السابقة[٣٤].

٣– ازدياد الاستثمارات الرأسمالية: كذلك جذب الشرق الأوسط قدراً كبيراً نسبياً من الاستثمارات الرأسمالية فعشية الحرب العالمية الأولى، كان الحجم الكلي للدين العام والخاص للدولة العثمانية حوالي ١٨٢ مليون جنيه إسترليني، أي ما يزيد قليلاً عن ٢٠٠٠ مليون دولار لهذه البلاد

مجتمعة. في ذلك الوقت بلغ الاستثمار الأجنبي طويل الأجل في العالم حوالي ٤٤٠٠٠ مليون دولار. أي كان نصيب الشرق الأوسط حوالي ٥% من مجموع الاستثمارات، وهو رقم كبير إذا ما قورن بنصيب المنطقة من عدد سكان العالم (٤٥ مليوناً من إجمالي عدد سكان العالم البالغ ١٩٠٠ مليون نسمة أو حوالي ١٤,٥%)، أو من الإنتاج الصناعي والزراعي. وأن أكثر من نصف المتدفق من رؤوس الأموال جاء في شكل ديون عامة تم تبديد الجزء الأكبر منها، الأمر الذي يعني أن المنطقة قد أرهقت بعبء ثقيل في مقابل منفعة ضئيلة وغير متكافئة مع حجم العبء.

٤- هجرة الأجانب للشرق الأوسط: ويمكن إضافة أن الشرق الأوسط لم يجذب سوى عدد قليل جداً من المهاجرين باستثناء تدفق أعداد صغيرة إلى مصر. هذا بخلاف ما حدث في شمال إفريقيا التي استوطنته مئات الآلاف من الفرنسيين والإيطاليين والأسبان.

٥- النقل الدولي: ولكن يبقى مجال واحد تزايدت فيه أهمية الشرق الأوسط وهو مجال النقل الدولي، فمع أواخر العشرينات من القرن التاسع عشر كانت السفن التجارية الأوربية قد وصلت إلى الشرق الأوسط عبر البحر المتوسط، وفي أواخر العقد الثالث من القرن التاسع عشر وصلت البواخر النمساوية والروسية إلى اسطنبول، وبواخر شركة الهند البريطانية إلى السويس. وقد اتصلت هذه الخطوط بالطرق البرية عبر مصر وهي الطرق التي فازت في النهاية على منافستها عبر العراق وسوريا[٣٥]، ونتيجة ذلك حصلت مصر على أول خط سكة حديد في عام ١٨٥١م، فسبقت بذلك السويد ووسط بولندا، بل الأهم من ذلك قناة السويس التي افتتحت في عام ١٨٦٩م، فهي لم تختصر المسافة فقط من لندن إلى بومباي إلى النصف، وإلى الصين إلى ثلاثة أرباع بل أنها أعطت البحرية التجارية دفعة أكبر وذلك عن طريق تمكين السفن من الملاحة في بحار أضيق وأكثر حركة مقارنة بالرحلات عن رأس الرجاء الصالح[٣٦]. ومع الثمانينات من القرن التاسع عشر، كانت القناة تسيطر على حوالي ثلثي تجارة بريطانيا شرق قناة السويس ونصف تجارة الهند الكلية[٣٧]. وحينما بدأت تجارة السلع، التي أنشئت القناة من أجلها أساساً، في الاضمحلال في عقد الثلاثينات من القرن العشرين حل محلها تجارة جديدة وأكثر قيمة بكثير، وهي النفط من الخليج إلى أوروبا. وكانت قناة السويس قبل تأميمها في عام ١٩٥٦م مباشرة تضطلع بـ ١٣% من طاقة الشحن الملاحي العالمي ويمر بها ٢٠% من ناقلات النفط.

٦- النقل الجوي: وقد لعب الشرق الأوسط أيضاً دوراً هاماً في تطوير النقل الجوي، خاصة في الفترة الممتدة من الثلاثينات حتى الستينات. تظهر الخريطة الجوية للعالم أن المنطقة هي مركز تجميع لقدر هائل من عمليات المرور الجوية ما بين الشمال وإفريقيا وأوروبا من ناحية، ومنطقة المحيط الهندي والامتدادات التي تبدأ منها إلى الشرق الأقصى وأستراليا من ناحية أخرى[٣٨].

٣/٣/١ ما هي الرؤية الصحيحة لتدهور اقتصاد العالم الإسلامي في ضوء أطروحات التدهور؟

تاريخ الاقتصاد في المشرق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، هو تاريخ الانفتاح على السوق العالمي، أو أنه تاريخ وخطوات استتباع ذاك السوق، سوق القوى الاستعمارية الصاعدة للمشرق من أقصاه إلى أقصاه. **وقد اختار المؤرخون الاقتصاديون لقص وقائع ذلك التاريخ إحدى بدايتين تبعاً لتنوع رؤاهم للأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية بالمشرق وأواخر القرن الثامن عشر، عندما اشتد تصارع القوى الاستعمارية على أرضه وبحاره ومنتجاته وأسواقه.**

أما أصحاب رؤية "الانحطاط" الذي امتد زهاء ألف عام، فإنهم رأوا أن ذلك الانحطاط، ولد قابلية للاستعمار، أفضت إلى خضوع واستسلام واختراق، بحيث صار المشرق والمشرق العربي بالذات نهباً توزعت أجزاؤه على القوى الأوربية تدريجياً ومنذ القرن السابع عشر. وما حدث في السياسة والاجتماع حدث أيضاً بل وبالدرجة الأولى في المجال الاقتصادي، فقد كانت ثروات المشرق هي الدافع الأول للصراع الاستعماري عليه، وقد اقتضت المصالح الاقتصادية غزوة عسكرياً، والسيطرة عليه سياسياً، بل إن إجراءات التحديث والتطوير إنما كانت إجراءات استعمارية لتأهيله لتلبية احتياجات السوق العالمي الذي كانت القوى الاستعمارية القديمة الأطراف الرئيسية المستفيدة منه وفيه[٣٩].

أما أصحاب الرؤية الأخرى فيبدءون من زمان وموقع آخر. يبدءون من النهوض الأوربي، والكشوف الجغرافية، والتطورات الاجتماعية والدينية والسياسية والاقتصادية في الغرب. ويمضون مستكشفين في توازٍ دال لوقائع القوى الإنتاجية، والأصول الاجتماعية والاقتصادية في كل من الغرب والشرق عبر ثلاثة قرون بين السادس عشر والتاسع عشر.

ويرى بعض هؤلاء المؤرخين أنه حتى القرن السابع عشر (أو الثامن عشر لدى أحدهم) ظل هناك تواز في القوى الاقتصادية والعسكرية بين الشرق والغرب، وأن العالم الإسلامي المشرقي شهد نهوضاً ما وتجدداً من نوع ما في الثقافة والاقتصاد في القرن الثامن عشر.

فالذي حدث ليس أن الشرق كان منحطاً في بناه الاقتصادية والسياسية، بل إن التقدم الأوربي تسارعت خطاه في القرن الثامن عشر، لأسباب كثيرة، بحيث حدث ذلك الاختلال في التوازن من عدة نواح، فكان من جراء ذلك استتباع الغرب للشرق تدريجياً، وسط مقاومة بل مقاومات هائلة، إن دلت على شيء فعلى أن الشرق ما كان خانعاً ولا منحطاً ولا مستسلماً نتيجة ذلك الانحطاط. على أن هناك من يقول إنه وإن صحت الرؤية الثانية هذه، فليس ذلك مهماً لأن النتيجة هي ما شهده عالمنا في القرن التاسع عشر، وما يزال يشهده حتى اليوم. ويجادل أصحاب الرؤية المختلفة بأن تطوراً

مستقلاً مثل التطور الياباني مثلاً، كان يمكن أن يفضي إلى تاريخ مختلف للاقتصاد والسياسة وبناء الدولة، كما كان يمكن أن يفضي بالتبع إلى حاضر ومستقبل مختلف أيضاً.

والذي لا شك فيه على أي حال أن الموقع الجغرافي للمشرق الإسلامي العثماني والهندي (في القرب من أوروبا وفي علاقاته القديمة معها) كانت له أثاره البعيدة المدى على الشرق وصيرورته ومصائره.

٤/٣/١ ما هي علاقة أقطار العالم الإسلامي بعد الاستقلال مع أوربا؟ وقد تلا الإمبريالية أخيراً مرحلة الاستقلال، وهي التي شملت العالم الإسلامي مع غيره من بقية آسيا وأفريقيا، وقد حصلت كل البلدان العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وحصلت معظمها بسهولة على الاستقلال، بينما حصل عليه بعضها، مثل الجزائر، بعد كفاح طويل بسبب وجود تكتل كبير من المستوطنين الأوربيين.

وقد حال عاملان دون نمو علاقات ودية بين الدول المستقلة والدول التي كانت تستعمرها على نمط (العلاقات الهندية – الإنجليزية، أو الإندونيسية – الهولندية):

فقد أثر قيام إسرائيل . الذي اعتبره العرب بمثابة تهديد قاتل . في توجههم إزاء أوربا، بل والولايات المتحدة بدرجة أكبر.

وقد جعلت الحقيقة التي مؤداها أن العرب والإيرانيين يسيطرون على ثلثي احتياطي العالم من البترول كلاً من الأوربيين والأمريكيين شديدي القلق إزاء تأمين شريان الحياة لاقتصادهم.

وما كان يعتبر اعتماداً من جانب الشرق الأوسط على الغرب تحول فجاءة ليصبح اعتماداً غريباً كاملاً على الشرق الأوسط. وقد خلق الفائض الهائل الذي ولدته صناعة النفط المزيد من المرارة:

أولاً: لدى الدول المنتجة التي تشكو من أنها تحصل على نسبة ضئيلة فقط من الأرباح.

ثانياً: لدى الدول المستهلكة التي أجبرت على دفع ما تعتبره أسعار شديدة الارتفاع، بل وتقوم على الابتزاز. وفي السنوات الأخيرة اكتسب العرب والإيرانيون صورة جديدة سيئة هي صورة "مقرض الأموال . المرابي"، "وأغنياء العالم الجديد".

وقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين ظاهرة أخرى هي ظاهرة الأحياء الإسلامي الذي تعد الثورة الإيرانية أهم إنجازاتها الملموسة حتى الآن، وقد أعجب الغربيين بما تحمله في طياتها من مبادئ العدل الاجتماعي، والتضامن الجماعي، والطهارة، ورفض القيم الغربية، ولكنهم نفروا من ضيق أفقها وكرهها الأجانب، وما تتسم به من عنف وعدم تسامح[٤٠].

٥/٣/١ ماذا حدث بعد استقلال أقطار العالم الإسلامي؟ في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين انهارت الدول الإسلامية في مواجهة الإمبريالية الأوربية، وخضعت لحكمها، فيما عدا تركيا وإيران وشبة الجزيرة العربية، وأنشأت الكولونيالية دولاً في المنطقة منعزلة عن مجتمعاتها. وأكملت عملية إخضاع أقاليم المنطقة وشعوبها بواسطة التقنيات بما فيها الطيران، والإدارة

الحديثة، وتقدمت الملكية الخاصة والاقتصاد النقدي وجامعوا الضرائب، وأضافت الدول الاستعمارية عنصرين جديدين هما التعليم الرسمي والوظيفة المدنية المحترفة، وأدى انتشار التعليم وارتقاء السلم الوظيفي إلى نيل مراكز اجتماعية عليا، على أساس من الخبرة والكفاءة دون عناصر الوراثة والانتماء العائلي أو الثروة.

أما دول الاستقلال فهي قد ذهبت إلى أبعد بكثير مما ذهبت إليه الدول الإسلامية القديمة أو الدول الاستعمارية في إعادة رسم الخريطة الطبقية في المنطقة، وقليل من دول المنطقة حافظت على الروابط مع الطبقات الغنية في مجتمعاتها. انخرطت الدول فيما يمكن تسميته "هندسة طبقية" ذات نتائج بعيدة الأثر، فقد زعزع الإصلاح الزراعي وضع ملاكي الأرض الأغنياء، ووضعت قيود على تجار المدن: إجراءات الدولة وضوابط الأسعار، واحتكارات الدولة التجارية، والتأميمات، وواجهت جماعات التجار الأجانب والأقليات تميزاً منظماً ضدها[٤١].

في مقابل ذلك، أدى الإصلاح الزراعي وسياسة تصنيع بدائل الاستيراد إلى توسعه صفوف المزارعين الصغار، وصار المزارعون الرأسماليون الصغار على رأس الهيراركية الريفية، ونمت الطبقة الوسطى بسرعة بسبب انتشار التعليم، وتوسع البيروقراطية، كما أن التأميمات ولدت بورجوازية دولة إدارية جديدة.

أبطأت سياسات التنمية التي احتضنتها الدولة من انتشار القطاع الخاص الذي بدأ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لكن الصدمات النفطية التي حدثت في السبعينات، وعدم فعالية سياسة تصنيع بدائل الاستيراد التي تنفذها أجهزة الدولة، أديا بدورهما إلى إمكانية جديدة في الثمانينات لعودة الخصخصة. وقد كان من جملة تأثيرات سياسة تصنيع بدائل الاستيراد نشوء طبقة من المقاولين وأصحاب المصالح الذين يأخذون الأعمال من الدولة والقروض من مصارفها، ويحتمون وراء الحماية الجمركية التي أنشأت في الأساس لحماية القطاع العام، وهؤلاء الآن يستجيبون لمزاج عام لدى السلطات يعطي الأولوية للكفاءة الاقتصادية على حساب عدالة التوزيع، وما نشهده الآن هو تراجع القطاع العام من أجل زيادة الفعالية[٤٢].

ثانياً: ملامح تجارب التنمية في أقطار العالم الإسلامي

إن الدول الإسلامية قد فرضت على نفسها خياراً، لم يكن له ما يبرره، بين نموذج التنمية الرأسمالي كما سادت في الغرب، ونموذج التنمية الاشتراكي المرتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالفلسفة الماركسية. ولما كان النموذجان ينبعان أساساً من مدرسة اقتصادية تؤمن بأن رأس المال هو منطلق العمل الاقتصادي ومحوره، وحيث أصبح عنصر العمل في انطلاقه مرتبطاً بصورة عضوية برأس المال، صار الفارق يكمن أساساً في ملكية رأس المال لا في دوره[1]. وانعكس ذلك في اعتماد التصنيع كمرادف للتنمية، والتصنيع طبقاً للتكنولوجيا المتقدمة، يتطلب كثافة رأس المال، وطبقت النماذج التخطيطية لتقدير الاستثمار المطلوب، وسواء كان المستخدم نموذج هارود ـ دومر أو لانج فإن النتيجة واحدة وهي أن لرأس المال الدور الرئيسي والمحدد للتنمية، وحيث إن الإمكانيات المحلية لن تقدم الآلات والمعدات بالكثافة التكنولوجية المطلوبة، سواء للإحلال محل الواردات أو التصدير المأمول أو للإسراع بتكوين طبقة العمال الصناعيين ذوي الوعي اللازم لقيادة التطور، فإن المتاح هو الاعتماد على الخارج في استيراد "رأس المال".

ولعل التبعية الاقتصادية لا تكون بالضرورة أخطر ما تولد عن تبني تلك النماذج، وأن ما تسبب عن تداعي تلك التبعية هو الإهدار الحاد المتكرر للموارد، والصراع الذي كان لابد له أن ينمو بين متطلبات النموذج المستورد حضارياً وثقافياً وفلسفياً وبين عقيدة المسلم وإيمانه، سواء وقع هذا الصراع في آليات العمل مثل: نظام الفائدة الربوي في النظام الرأسمالي، أم في المنطلقات الفلسفية مثل: الحرية المطلقة لرأس المال في هذا النظام، أو إلغاء الملكية الخاصة كهدف قريب في النموذج الأخر. هذا بالإضافة إلى التناقض بين طبيعة القيم والممارسات الأخلاقية المرتبطة بكلا النموذجين، وجعلها النتيجة الطبيعية للممارسة اليومية التي تزيد الفجوة بانتظام بين الواقع الممكن وبين الحلم والأمل.

وفي إطار تبني العالم الإسلامي لتلك النماذج، فقد كان من الطبيعي أن تدخل لغته الاقتصادية بصورة متزايدة "الفجوة الادخارية" الناتجة عن الفرق بين الاستثمارات المطلوبة والادخار المتوقع، و "فجوة النقد الأجنبي" التي تعكس الفرق بين الحصيلة المتوقعة للصادرات وبين التمويل المطلوب للواردات والتي يتغير هيكلها باستمرار لتحوي مزيداً من السلع الاستثمارية، بسبب الحرص على الإنتاج لإشباع أنماط استهلاكية مستوردة باستخدام تكنولوجيا "غير ملاءمة"[2]. على مدى نصف قرن ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية شهد العالم استقطابات متعددة منها السياسي والاقتصادي والفكري، وقد تركز الصراع بين المدرستين الرأسمالية والاشتراكية بشكل أساسي، وادعت كل مدرسة جدارتها المعنوية، وقد تبع كل مدرسة مريدون في مختلف دول العالم، سواء في الدول الصناعية أو الدول النامية. لكن تجارب السنوات أو العقود

الماضية أكدت أنه ليس هناك من جدوى للادعاء بصحة الموقف الدوغمائي، حيث إن طبيعة الحياة تتطلب المرونة الفكرية بعد أن ثبت أن تطورات على المستويات التكنولوجية والفكرية والعلمية تفرض على البشر أن يتجاوبوا مع مختلف التغيرات، وإلا أصبحوا خارج سياق الزمن أو التاريخ.

ولذلك جاءت نتائج النماذج الاقتصادية بمحصلات متباينة للبشرية، فها هي التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي السابق، وعدد آخر من الدول التي انتهجت الاشتراكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تؤكد أن التجربة لم تكن مثالية، ولم تتحقق النتائج التي حلم بها الرواد الاشتراكيون، كما أن النظام لم يفلح في تحقيق عدالة واقعية لتوزيع الثروة، أو يطور من قدرات المجتمعات إنتاجياً وحضارياً[٣].

أما في الجانب الآخر فهناك أيضاً مثالب لا تقل خطورة، حيث أنه بالرغم من النمو والتقدم في أعمال المؤسسات وازدهار العلم والتكنولوجيا، إلا أن عدالة التوزيع قد غابت ونمت طبقات جشعة ومستعجلة في تكوين ثرواتها دون مجهودات تذكر هناك، أيضاً، الفقراء الذين يعانون في العديد من المجتمعات الرأسمالية المتقدمة وتضطر الدولة إلى احتضانهم وتوفير متطلبات الحياة، وبأقل ما يمكن لهم. هكذا نجد البؤساء في شوارع المدن الكبرى في أغنى البلدان الرأسمالية يفترشون الأرض دون مأوى، في الولايات المتحدة، تتسع الفجوات بين الغني والفقير، ويزيد عدد من تقل دخولهم عن الحدود الدنيا، بالمقاييس الأمريكية، على ٣٥ مليون مواطن أمريكي. كذلك تعاني المجتمعات الرأسمالية ظاهرة البؤس بين النساء والأطفال، وتفكك النظام الأسري، خصوصاً بين الطبقات الفقيرة، ولأسباب مالية واقتصادية بالدرجة الأولى. كل هذه العوامل في ظل التطور الاقتصادي ضمن النظام الرأسمالي دفعت الدولة لتبني سياسات اجتماعية لتوفير الرعاية، وتحقيق الضمان المعيشي، وبما يتعارض مع بديهيات الفكر الرأسمالي الكلاسيكي.

منذ فترة طويلة كانت أطروحات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تقول إن الكفاءة الاقتصادية تتطلب توفير جميع عناصر السوق الحرة من حرية تملك، وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتعويم سعر الصرف، وزيادة الادخار، وتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. وأدى انهيار المنظومة الاشتراكية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات إلى تعزيز هذه التوجهات، دون مجال للشك.. فقد ازداد عدد المهتمين بتطبيق هذه المنظومة من القيم، وحتى أولئك المؤمنون بالاشتراكية أخذت قناعاتهم بالاهتزاز[٤].

تجارب التنمية في أقطار العالم الإسلامي متعددة ومتنوعة ونتائجها أيضاً متباينة. وسنحاول إلقاء الضوء على تجارب التنمية في أقطار العالم الإسلامي من خلال النماذج التالية: تركيا، مصر، الجزائر، إيران، المغرب، إندونيسيا، ماليزيا، دول الخليج العربي. لاشك أن كل تجربة تحتاج إلى

كتاب أو أكثر لكن سنحاول قدر الإمكان رصد وتحليل المعالم الكبرى في كل تجربة وعلاقات التأثير والتأثر بينها، وسنبدأ بأولى التجارب تاريخياً وهي تركيا وأثرها على بقية التجارب.

١/٢ ملامح تجربة التنمية في تركيا:

بعد استقلال تركيا عام ١٩٢٣م، ومواجهاتها القوى الأوربية التي كانت مصممة على تفكيك ما تبقى من الإمبراطورية العثمانية، استطاع أتاتورك مواجهة التحديات الخارجية وإحداث تغيرات جذرية، وأعلن في بيان ١٩٣١م بناء دولة قومية علمانية جمهورية شعبية ذات قوة عسكرية، ويقودها حزب الشعب الجمهوري. وكانت تعبئة الجماهير الموضوع الرئيسي للاستراتيجية السياسية والاقتصادية، وكل ذلك تم حسب خطة تضعها الدولة، وأعلنت الخطة الخمسية الأولى في عام ١٩٣٤،وهي التجربة الأولى في التخطيط بين الدول النامية في العالم، واعتمدت على سياسة تصنيع بدائل الاستيراد[٥].

خرجت تركيا من الحرب العالمية الأولى منهكة ومصابة بتدمير اقتصادها المعتمد على الزراعة، وورثت ديون الدولة العثمانية، ومنعها مؤتمر لوزان من فرض تعريفة جمركية على الواردات. وفي عام ١٩٢٤ أصدرت القانون الذي يحمي الملكية واقتصاد السوق، وكان هناك انحياز للريف، فألغيت ضريبة العشر في عام ١٩٢٤م، فارتفع الإنتاج الزراعي بنسبة ٥٨% بين عامي ١٩٢٣م، ١٩٣٢م، لكن الأمر انعكس في الثلاثينات، إذ انهارت أسعار السلع الزراعية مع الكساد العالمي الذي حدث في عام ١٩٢٩م، وفرضت الدولة تعريفة جمركية عالية على الواردات لحماية الإنتاج المحلي، وبدأت تجربة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل حماية المصلحة العامة ولتأمين رفاة الأمة[٦]. بدءً من العشرينات كان أتاتورك كغيره من القادة يقود تحالف مصالح، وفي الثلاثينات أعطى دور متزايد لذوى الميول اليسارية الذين كانوا على الهامش في العشرينات، وساروا على طريق التغيير[٧].

قبل الخطة الخمسية الأولى كانت الدولة تحتكر عدداً من الصناعات، ومع تنفيذ الخطة أضيفت إليها احتكارات جديدة. وفي عام ١٩٣٨ أقرت الخطة الخمسية الثانية وتضخمت بيروقراطية الدولة التي أصبحت رواتبها تستهلك ٣٥% من ميزانية الدولة وتزيد من العجز فيها، وفي نفس الوقت كانت تركيا مضطرة إلى الاستدانة من الخارج. وبعد الحرب العالمية الثانية مرت تركيا بمرحلة ليبرالية في الخمسينات لتعود إلى تدخل الدولة في الستينات[٨].

ويمكن القول أن تجربة تصنيع السلع البديلة للاستيراد بواسطة مؤسسات تملكها الدولة قد استنسخت في البلدان النامية بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت هذه الصناعات في عام ١٩٨٠م تمثل ٨,٦% من الناتج القومي، وتستخدم ٤٧% من القوى العاملة الصناعية، وتبلغ ٢٧% من إجمالي الاستثمارات،

وفي بعض البلدان العربية كانت هذه النسب أعلى من المعدل العام. وفي الدول التي تعتمد على النفط كمورد أساسي يشكل القطاع حجماً أكبر مما في الدول الأخرى.

إن مجموعة البلدان العربية اتبعت النموذج التركي وذهبت إلى ما هو أبعد منه، وهي دول ذات استراتيجية اشتراكية شعبية معادية للقطاع الخاص المحلي ولرأس المال الأجنبي، وهدفها إحداث تغير جذري في توزيع الثروة داخل المجتمع. هذه البلدان هي مصر في الفترة من ١٩٥٧م – ١٩٧٤م، والجزائر في الفترة من ١٩٦٢م – ١٩٨٩م، وسوريا في الفترة ١٩٦٣م وحتى الوقت الراهن، والعراق منذ ١٩٦٣ وحتى الآن، وتونس في الفترة من ١٩٦٢م – ١٩٦٩م، والسودان من ١٩٦٩م – ١٩٧٢م، وليبيا من ١٩٦٩م وحتى الآن.

لقد انطلقت هذه التجارب من فرضيات أساسية هي: **أولاً**، اعتبار مبدأ الربح والخسارة معياراً للحكم على القطاع العام، وقانونياً بالنسبة لخلق فرص العمل وإنتاج السلع الرخيصة. **ثانيا**، إخضاع قانون العرض والطلب للتخطيط والتسعير الإداري، وقد اعتبر القطاع الخاص بمؤسساته الكبرى ليس أهلاً للثقة، وكانت الاستثمارات الأجنبية موضع شك، وكان الأسلوب الوحيد للتعامل مع رأس المال الأجنبي هو المشاريع تسليم المفتاح وعقود الإدارة[٩].

كانت تركيا رائدة بلدان المنطقة في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وتحولت من استراتيجية تصنيع بدائل الاستيراد إلى التنمية المعتمدة على التصدير، وقد استجابت الصناعة بسرعة للخطوات الإصلاحية في حين كان الأداء الزراعي مختلطاً، وبسبب ضعف الخصخصة أدى تحرير الأسعار إلى استفادة العناصر الطفيلية الاحتكارية. ومازالت الديون الخارجية مشكلة كبرى، فقد ازدادت من ٥٦,٥ بليون دولار في ١٩٩٢م إلى ٦٦,٤ بليون دولار في عام ١٩٩٤. ووصلت في عام ١٩٩٧م إلى ٩١,٢ بليون دولار أمريكي، وتبلغ الفوائد على الديون ٣,٩ بليون دولار سنوياً، وإجمالي خدمة الدين ١٠,٧ بليون دولار سنوياً، وتمثل الديون ١٥٧% من الصادرات و٤٧,١% من الناتج المحلي الإجمالي ووصلت في عام ١٩٩٩م إلى ١٠٤,٤ بليون دولار [أنظر جدول الديون الخارجية رقم (٣٢) في الملحق الإحصائي].

هذا، وشهد ميزان التجارة الخارجية التركية في الفترة من ١٩٨٩م إلى ١٩٩٠م عجزاً متزايداً حيث بلغ في عام ١٩٨٩م ٤,٢ بليون دولار، ووصل إلى ٢٢,٣ بليون دولار عام ١٩٩٧م، وانخفض العجز في عام ١٩٩٩م إلى ١٢,٢ بليون دلاور.

وقد فشلت الدولة في الخصخصة وفي ضبط الموازنة وتخفيض نفقات الحكومة، رغم ضغط صندوق النقد الدولي. ويزداد عجز الموازنة والتضخم باستمرار.

وتعجز الحكومة عن تطبيق سياسة منسجمة لإعادة الترتيب البنيوي. ومن الممكن أن تدخل تركيا في دوامة يعرفها دارسوا أمريكا اللاتينية حيث يجري التردد بين سياسة شعبية غير قابلة للاستمرار وسياسة تقشفية قاسية[١٠].

جدول رقم (١/٢) ميزان التجارة الخارجية التركية

خلال الفترة من (١٩٨٩–١٩٩٠م) بالمليون دولار

السنة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الصادرات	١١٦٢٥	١٢٩٥٩	١٣٥٩٣	١٤٧١٥	١٥٣٤٥	١٨١٠٦	٢١٦٣٧	٢٣٢٢٤	٢٦٢٦١	٢٦٩٧٤	٢٣٧٠٤
الواردات	١٥٧٩٢	٢٢٣٠٢	٢١٠٤٧	٢٢٨٧١	٢٩٤٢٨	٢٣٢٧٠	٣٥٧٠٩	٤٣٦٢٧	٤٨٥٥٩	٤٥٩٢١	٣٥٨٩٣
العجز	٤١٦٧–	٩٣٤٣–	٧٤٥٤–	٨١٥٦–	١٤٠٨٣	٥١٦٤–	١٤٠٧٢	٢٠٤٠٣	٢٢٢٩٨	١٨٩٤٧	١٢١٨٩

جدول رقم (٢/٢) تطور حجم التجارة الخارجية التركية

مع الاتحاد الأوربي (١٩٩٥–١٩٩٩)

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الصادرات	١١٠٧٨	١١٥٤٩	١٢٢٤٨	١٣٤٩٨	١٢٧٥٦
الواردات	١٦٨٦١	٢٣١٣٨	٢٤٨٧٠	٢٤٠٧٥	٢٥٠٤٨
العجز	٥٧٨٣–	١٠٥٨٨–	١٢٦٢٢–	١٠٥٧٧–	١٢٢٩٢–

المصدر: البنك المركزي التركي، التقرير السنوي ١٩٩٩م (أنقرة: البنك المركزي، ٢٠٠٠م). وانظر أيضاً: سيد عبد المجيد بكر، تركيا والاتحاد الأوربي: الواقع وآفاق المستقبل، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، العدد (١٠٧)، ٢٠٠١م، ص ١٦–١٧.

جدول رقم (٣/٢) تطور المديونية الخارجية التركية (١٩٩٢– سبتمبر ١٩٩٩م)

السنة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الإجمالي	٥٦,٥	٦٨,٣	٦٦,٤	٧٣,٨	٧٩,٨	٩١,٣	١٠٣,٩	١٠٤,٤

جدول رقم (٤/٢) تطور احتياط النقد الأجنبي (١٩٩٥– سبتمبر ١٩٩٩م) بالمليون دولار

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الإجمالي	٢٣٣١٧	٢٤٩٦٦	٢٧١٣٨	٢٩٤٩٩	٣١٩٧٠

٢/٢ ملامح تجربة التنمية في مصر:

كانت مصر هي أول دول الشرق الأوسط التي تبنت بعد الحرب العالمية الثانية استراتيجية التحول. وكانت خلال تلك الحرب قد سارت مثل تركيا على طريق تصنيع بدائل الاستيراد، وبعد ١٩٥٢م جعلت الحكومة القطاع الخاص ينمو لكن، مثل تركيا في العشرينات.

وبعد حرب ١٩٥٦م وجدت الحكومة أن في يدها عدداً كبيراً من المصانع والأملاك المصادرة، وحينها فقط بدأ استخدام تعبير الاشتراكية، ومال الرئيس جمال عبد الناصر للتحالف مع اليسار في الحكم. وبدأت القروض السوفيتية والخطة الخمسية الأولى في عام ١٩٥٧م، كانت الخطة الأولى صناعية، ثم تلتها في عام ١٩٦١ خطة اقتصادية شاملة. كان المتوقع من الخطة الأولى أن يقوم القطاع الخاص بتقديم ٥٥% من إجمالي الاستثمارات لكن ذلك لم يحدث مما عرضه لمزيد من الشكوك ثم التأميمات.

حققت الخطة الخمسية الأولى نمواً بمقدار ٦% سنوياً، وخلقت فرص عمل لمليون شخص، لكن انتهى الأمر بأزمة اقتصادية في عام ١٩٦٥م، فقد اعتمدت الخطة على تصنيع بدائل الاستيراد، وكانت المشكلة الأساسية هي في الحصول على العملة الصعبة، الأمر الذي لم يكن مسألة ذات بال في الدول النفطية، حيث كان هدف التصنيع هو تلبية السوق المحلية، فلم تتم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، كما أن انعدام الكفاءة الاقتصادية جعلته غير قادر على التصدير وعلى الحصول على العملات الصعبة لاستيراد المواد الأولية[١١]. وكانت الاستدانة وسيلة لتمويل الخطة الخمسية الثانية، يضاف إلى ذلك التوسع في الأعمال الإنشائية مما أدى إلى زيادة الطلب المحلي وإلى التضخم وإلى العجز في الميزانية العامة. لقد أصيبت ميزانية الدولة بالعجز رغم النمو المتحقق ورغم تحسن مستوى الخدمات، وازداد الأمر تعقيداً بعد حرب عام ١٩٦٧م، عندما فقدت مصر السيطرة على حقول النفط وعندما أغلقت قناة السويس[١٢].ورغم الانتقادات استمر القطاع العام ينمو في السبعينات، وذلك بمعدل ١٩% سنوياً. وفي مطلع الثمانينات كان القطاع العام ينتج ٢٢% من القيمة المضافة الإجمالية، والعائد على الاستثمار ١,٥% فقط.وكان يعمل في القطاع العام ٣,٢ مليون عاملاً يشكلون ثلث الأيدي العاملة المصرية، وأكثر من نصف الأيدي العاملة غير الزراعية، وكانت نفقات القطاع العام تبلغ حوالي ٦٠% من الناتج القومي، والواردات توازي ٤٠% من الناتج القومي، والعجز حوالي ٢٠% من الناتج القومي. وكانت تلك من أعلى النسب بين البلدان النامية في العالم[١٣].

كان الاقتصاد المصري عشية حرب الخليج ذو مؤشرات اقتصادية سالبة، فقد كان البلد يشهد نمواً سلبياً للاقتصاد. وكانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٥٠% وهي أعلى نسبة في العالم في عام ١٩٩٠م، والأجور الحقيقية للعمال غير المهرة قد تراجعت بنسبة ٤% في أربعة أعوام، ورواتب

الموظفين في ذلك الحين كانت تعادل نصف ما كانت عليه في ١٩٧٣، يضاف إلى ذلك تراجع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والنقل.

وكان الخلل الجوهري الذي يشكل لب الأزمة الاقتصادية يتمثل في ثلاث فجوات:

أولها : بين المدخرات والاستثمارات، **وثانيها**: بين الصادرات والواردات، **وثالثا**: بين النفقات العامة والإيرادات العامة.

وقد قفز عجز الحساب الجاري من ٧,٢% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٩م إلى ١٠,٢% في ١٩٩١م، وتراجع تصدير النفط من ٢,٩ بليون دولار في عام ١٩٨٣ إلى ١,٣٦ بليون دولار في عام ١٩٨٧، كما تراجع تصدير القطن في عام ١٩٩٠م إلى ثلث ما كان عليه في عام ١٩٨٠.

وتراكمت ديون مصر من ٢ بليون دولار في عام ١٩٧٠ إلى ٢١ بليون دولار في ١٩٨٠ إلى ما يقارب ٥٠ بليون دولار في ١٩٩٠م، وقد تفاقم الأمر مع تزايد عجز الموازنة العامة، إذ كان معدل هذا العجز حوالي ٢١,٢% في الثمانينات، وكانت معونات الدعم ورواتب العاملين بالحكومة والقطاع العام وخدمة الدين العام والمتطلبات العسكرية تستغرق ٨٠% من نفقات الحكومة، ومع تراجع إمكانيات الاستدانة الخارجية، لجأت الحكومة في أواخر الثمانينات إلى تمويل العجز من خلال النظام المصرفي، فازداد التضخم إلى ٢٥%.

لكن حرب الخليج الثانية والدور الذي لعبته مصر في هذه الحرب أدى إلى اكتسابها مصداقية دولية، وكان من نتائج ذلك خفض الديون بمقدار ٢٠ بليون دولار، وخفض خدمة الدين بمقدار ٢ بليون دولار. وتزايد احتياطي العملات الأجنبية من ٢,٦٨ بليون دولار في ١٩٩٠ إلى ما بين ١٦ إلى ١٨ بليون دولار في عام ١٩٩٤م.

وأدت الإصلاحات المالية إلى خفض العجز الحكومي من ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي قبل الحرب إلى ٤,٧% في عام ١٩٩٣/٩٢م إلى ٢% في عام ١٩٩٤/٩٣م. وتراجع التضخم من ٢٥% في ١٩٩٠ إلى ٨% في ١٩٩٤م بفضل الانضباط المالي.

لكن الإصلاحات في القطاعات الإنتاجية بقيت متأخرة عن الإصلاحات المالية، بل أدى النجاح في الإصلاح الاقتصادي إلى تخفيض الضغط لتعديل سعر صرف العملة المصرية التي بقيت مرتفعة بحوالي ٢٥% إلى ٤٠% فوق قيمتها الحقيقية، وتزايد عجز الميزان التجاري، ورفضت الحكومة المصرية تخفيض سعر عملتها من ناحية أخرى، وهناك بطء في الخصخصة، إلى جانب ضعف الاستثمار في الإنتاج السلعي الذي يتطلب استخداماً كثيفاً للأيدي العاملة، وإعادة الترتيب الهيكلي لم تأخذ طريقها بزخم بعد[١٤].

٣/٢ ملامح تجربة التنمية في الجزائر:

نشأ في الجزائر، بعد الاستقلال قطاع خاص لم يكن أقل وزناً وحجماً في مصر، فقد كان الكثير من قادة حرب التحرير اشتراكيين، وكان الثورة معادية لفرنسا والقوى الإمبريالية. ورغم التعاون مع شركات أجنبية تنفذ المشاريع بطريقة "تسليم المفتاح" أو تقدم مساعدات تقنية، فإن الاستثمار المباشر عن طريق الشركات الخاصة كان أمراً غير مسموح به، وكانت الحكومة هي المالك الوحيد للثروات المعدنية، مثل جميع الدول العربية الأخرى[١٥]. بعد الثورة الجزائرية نزح مليون فرنسي من المستوطنين، وورث الجزائريون العديد من المؤسسات الصناعية والزراعية والملكيات العقارية، ووضعوها تحت إمرة وحدات التسيير الذاتي، وذلك في الفترة من ١٩٦٢م – ١٩٦٥م. مع انقلاب بومدين في عام ١٩٦٥، وضعت أول خطة خمسية في الفترة من ١٩٦٩م – ١٩٧٣م، وكانت تهدف إلى استخدام النفط والغاز لتحقيق هدفين: **أولهما**، إنشاء صناعات بلاستيكية وأسمدة كيماوية حديثة، **وثانيهما**، استخدام العائدات من تصديرهما لاستيراد المعدات والتجهيزات لصناعة الفولاذ وتجميع السيارات، ولم يكن للقطاع الخاص أي دور في ذلك، ورفع شعار "أبذر النفط لتحصد الصناعة".

وحين جاء دور الخطة الخمسية الثانية في الجزائر كانت أسعار النفط قد ارتفعت بأربعة أضعاف. ولكن القطاع الزراعي لم يتطور لإحداث طلب على المنتجات الصناعية، بل تراجعت الزراعة خاصة في مجال التسيير الذاتي، وأصبحت الجزائر مستورداً رئيسياً للمواد الغذائية، وأدى تراجع الطلب على الإنتاج الصناعي مع الحماية الجمركية والوضع الاحتكاري لتنتج الصناعة إنتاجاً أقل من طاقتها وبتكلفة عالية. وفي عهد بن جديد في الثمانينات جرى ترميم القطاع العام ولكنه بقى يمتلك موجودات بما يفوق ١٠٠ مليار دولار ويستخدم أكثر من ٨٠% من العمال الصناعيين، وينتج ٧٧% من "الإنتاج الصناعي"، وإذا أضيف إلى هؤلاء ٢٦٠ ألف موظفاً بيروقراطياً، و ١٤٠ ألف معلماً يكون القطاع مستخدماً لـ ٤٥% من القوى العاملة غير الزراعية. في السبعينات كانت الجزائر تستثمر ٢٥-٣٠% من الناتج القومي سنوياً، وتصاعد التضخم وتراكمت الديون لتصل إلى ٢٣,٣ مليار دولار في عام ١٩٨٧م. ومع انهيار أسعار النفط في أواسط الثمانينات صارت كل استراتيجية التنمية الجزائرية الموضوعة قيد التنفيذ منذ الستينات، موضع شك وتساؤل. لم تستطع الجزائر ورغم الريع النفطي، الإفلات من تناقضات الاستراتيجية المتمركز حول الدولة والمنغلقة على نفسها، ونقاط الضعف في استراتيجية بومدين هي هدر الطاقة الإنتاجية المركزية الشديدة، والبطالة المتفاقمة، الهجرة الهائلة إلى المدن، وإهمال الزراعة. وقد تراجعت الإنتاجية في الثمانينات، وتزايد الغياب في المصانع التي يعمل بعضها بجزء يسير من طاقتها،وصارت الجزائر تستورد حوالي ثلث حاجاتها من المواد الغذائية في الثمانينات، وتراكمت الديون لتبلغ ٢٧ مليار

دولار في عام ١٩٩١. وقد بدأت محاولات الإصلاح الاقتصادي في عام ١٩٩٢، وواجهت معارضة من أصحاب المصالح خاصة من الجيش ومن جبهة التحرير، وقد حاول بن جديد استخدام الإسلاميين في وجه هذه القوى، إن هذا الاستقطاب الثلاثي: الإصلاحيون المدعومون من الرئيس . جبهة التحرير والجيش من ناحية، والإسلاميون هو الذي يشكل خلفية الصراع الدموي الذي يحدث الآن في الجزائر(١٦). ويمكن القول إن معارضة الجماعات أصحاب المصالح، ووجود موارد نفطية هامة وتعثر القيادة هي سبب فشل الإصلاح الاقتصادي.

وفتحت الجزائر أبواب قطاع النفط والغاز أمام الاستثمارات الأجنبية المباشر، ووقعت أكثر من ٤٠ عقداً منذ ذلك الوقت. وفي عام ١٩٩٥، وقعت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على برنامج الإصلاح الهيكلي الذي يمتد لمدة ثلاث سنوات. ومنذ التوقيع على هذا الاتفاق، أجلت الجزائر دفع أكثر من ١٣ مليار دولار من ديونها، كما شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي تطوراً ملحوظاً إذ انتقل من ٣,٨% عام ١٩٩٥ إلى ٤% عام ١٩٩٦م، وإلى ٥% عام ١٩٩٧م. وانخفض معدل التضخم بدوره إلى ٩% عام ١٩٩٧م، بينما كان ١٨% عام ١٩٩٤. كما أن الميزان التجاري سجل لأول مرة منذ أكثر من عشر سنوات فائضاً مالياً بقيمة ٤,٢ مليار دولار عام ١٩٩٦م، والثاني لجوء الحكومة الجزائرية في عامي ١٩٩٤، ١٩٩٥م إلى جدولة ديونها العامة الممنوحة من نادي باريس، أي ما يعادل ١٠ مليارات دولار، وكذلك جدولة ديونها الخاصة الممنوحة من قبل نادي لندن، والمقدرة بنحو ٣,٢ مليار دولار، كما أن هناك عوامل أخرى أدت دوراً مهماً في تحسن الوضع الاقتصادي، منها تحرير التجارة الخارجية، ووضع حد لكثير من الاحتكارات التابعة للقطاع العام التي تمارس الرشوة والفساد وتقيض عمولات الموردين الأجانب الذين يلجئون إلى زيادة تقدر بنحو ٤٠% من قيمة الفواتير(١٧).

وإذا كانت الاشتراكية تستدعي قطاعاً عاماً ضخماً، فإن العكس غير صحيح، فالأنظمة الملكية في إيران والأردن والمغرب تبنت فكراً اقتصادياً يجعل القيادة الاقتصادية بيد القطاع الخاص، على أن يكون دور الدولة مساعداً لهذا القطاع، لكن الإحصائيات تشير إلى القطاع الخاص في هذه البلدان الثلاثة لم يكن يقل وزناً وحجماً عن البلدان الاشتراكية.

٤/٢ ملامح تجربة التنمية في إيران:

ففي إيران جاء رضا خان إلى الحكم عقب الحرب العالمية الأولى، واتبع استراتيجية تصنيع بدائل الاستيراد، واعتمد نظاماً يعتمد على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مثل تركيا، واستخدم تصدير النفط لتمويل الاستراتيجية الصناعية، وارتكز على تقسيم العمل بين القطاعين الخاص والعام، على أن

يقوم القطاع العام بعملية التنمية الصناعية وسبق التخطيط في إيران جميع البلدان الأخرى في المنطقة عدا تركيا.

ومع الطفرة النفطية في السبعينات كان نفقات الحكومة تعادل ٤٣% من الناتج القومي، وكانت الدولة تستخدم ربع القوى العاملة غير الصناعية، لقد أراد الشاه الاستيلاء على الثروة الوطنية واستخدامها كقاعدة للسلطة، وأراد بورجوازية فردية على أن تكون طفيلية، تعتمد على الدولة لا بورجوازية وطنية حقيقية. وعندما جاءت الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩م توسع القطاع العام، وحدثت موجة من التأميمات شملت البنوك والصناعات الأساسية، وتأسست مؤسسة المستضعفين لتولي أملاك الشاه وحاشيته.

لقد كانت السياسة الاقتصادية في إيران قبل الثورة الإسلامية مرتبطة إلى حد كبير بالتبعية للنظام الاقتصادي الغربي، وكانت تركز على الاستفادة من النفط في تأمين احتياجات البلاد مما جعل نسبة تصدير السلع غير النفطية ٤% من إجمالي الصادرات الإيرانية، في حين شمل الاستيراد السلع الغذائية والمواد الأولية والسلع غير الضرورية والكمالية تحت تأثير الثقافة الاقتصادية الغربية. ولقد كان أهم شعار للثورة الإسلامية الإيرانية هو قطع التبعية للغرب بل إن الإيرانيين يعتقدون أن أسباب قيام الحرب العراقية الإيرانية، هي محاولة إفشال سياسة الاستقلال الاقتصادي التي تبنتها الثورة، واستنزاف الاحتياطي الإيراني واستخدام أكبر قدر من عناصر الإنتاج في خدمة الحرب، ورصد الجزء الأكبر من ميزانية الدولة لدعم النفقات الدفاعية[١٨].

لقد تراجع الاقتصاد الإيراني بعد الثورة، وساهم في ذلك تراجع سعر النفط، وقد حدث نمو سكاني كبير وصل ٣,٩% سنوياً رافقه ركود في الإنتاج. وقفزت البطالة من ١٠% إلى ١٤%، وقد تراجع الدخل الفردي رغم ازدياد الاستهلاك الفردي. وأدت الحرب مع العراق إلى ازدياد المركزية الاقتصادية، وقد تضخم القطاع العام بعد الثورة فهو ينتج ٧٣% من القيمة المضافة الإجمالية، ويستخدم ٧٢% من القوى العاملة، ويستوعب ٦٥% من إجمالي الاستثمارات، وقد أدت سياسة الانغلاق على الذات إلى تعثر الأداء في القطاع الصناعي. وقد حققت الزراعة أداء أفضل، إذا ازداد المحصول ٥٤% خلال عشر سنوات (١٩٨٠م-١٩٩٠م)، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى توسع المساحات المزروعة وسياسة الدعم (٨٠% من تكلفة إنتاج القمح) وشراء الدولة ٨٥% من المحصول، ومازالت إيران تستورد ٢٥% من حاجاتها الغذائية، وكان التوسع في زراعة الحبوب على حساب تربية المواشي[١٩].

٥/٢ ملامح تجربة التنمية في المغرب:

يشبه المغرب في تطوره إيران في عهد الشاه، وهو ذو توجه ليبرالي يدعم القطاع الخاص، ولديه طبقة وسطى محلية ذات موقع خاص بها في الاقتصاد الوطني، وتتحكم الدولة بالاقتصاد بواسطة الملكية المباشرة للمناجم وللسكك الحديدية والسدود وغيرها من المشروعات، أو بواسطة امتلاك الأسهم في شركات قابضة ذات طابع عام. وقد ارتفعت أسعار الفوسفات في السبعينات مع ارتفاع أسعار النفط، وتوسع القطاع العام بامتلاك الدولة لدخول ريعية كبيرة، وكانت حصة الدولة من الأصول الرأسمالية ١٩% في عام ١٩٧٧م، كما تستخدم ربع القوى العاملة غير الزراعية على الأقل، ومع تراجع أسعار الفوسفات في أواخر السبعينات تراكمت الديون الخارجية للدولة وبلغت حوالي ١٠ بلايين دولار في عام ١٩٨٠، واضطرت إلى إعادة النظر بسياستها الاقتصادية لتخفيض إنفاق الحكومة وتخفيض الاستثمارات[٢٠].

وقد بدأت الخطوات الإصلاحية مع تراكم الديون وضغط الدائنين، وكان هناك ثمن عال لسياسة التقشف، وعندما لجأت الحكومة إلى تخفيض النفقات في عام ١٩٧٨م، ورفع الضرائب، ووضع سقوف على زيادة الأجور حدثت اضطرابات في عام ١٩٧٩م، واضطرت الحكومة إلى التراجع، ثم عادت سياسة التقشف مرة أخرى، فحدثت اضطرابات الخبز في الدار البيضاء ١٩٨١م – ١٩٨٣م، ثم عدلت الدولة عن الإجراءات التقشفية، فتزايدت الديون الخارجية إلى ١١,٨ مليار دولار في عام ١٩٨٣م، وساهم الجفاف في تعقيد الأمور. لكن الإصرار على الإجراءات الإصلاحية أدى إلى نجاح ملحوظ بحلول عام ١٩٩٣، إذ بلغ النمو السنوي ٤% عن طريق الإجراءات المألوفة من تخفيض سعر العملة وضبط الموازنة، وتخفيض الحماية الجمركية، ورفع الفائدة والخصخصة[٢١]. وفي نفس الوقت تزايدت البطالة من ١٢% إلى ١٦%، وحقق البرنامج الإصلاحي مصداقية عالية بسبب دعم الملك والتعاون مع المنظمات الدولية، وعلى الرغم من النجاح فإن المديونية بقيت عالية (نسبة الدين إلى الصادرات تبلغ ٢٣٠%)[٢٢].

٦/٢ ملامح تجربة التنمية في دول الخليج العربي:

بدأت منطقة الخليج العربي عهد التحول الاقتصادي منذ بداية الخمسينات أي بعد اكتشاف النفط، الذي يعتبر العامل الأساسي لجميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. وقد بدأت تلك المتغيرات تتضح بعد منتصف السبعينيات نتيجة للسياسات النفطية الوطنية وتغيير العلاقة مع الشركات الأجنبية، وما صاحب ذلك من ارتفاع أسعار النفط،وارتفاع قيمة الدولار في تلك الفترة. فكانت هناك فوائض مالية عجزت الدول الخليجية عن استيعابها، بالرغم من استثمارها في مشاريع

استهلاكية، لذا عجزت الدول الخليجية عن استيعاب تلك الاستثمارات للقيام بمشاريع منتجة تكون قاعدة صلبة لعملية التنمية فيها.

كما قامت دول الخليج في المرحلة الثانية وبعد ارتفاع العوائد النفطية في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات بالتركيز على الصناعات البترولية والصناعات البتروكيماوية، في حين كانت الفرصة مواتية والإمكانات المادية الضرورية متوافرة من أجل خلق ركيزة اقتصادية قوية يمكن الاعتماد عليها بعد النفط، ولكن نتيجة لضعف الخبرة فقد اتجهت الاستثمارات لمشاريع استهلاكية[٢٣].

ومعوقات التنمية في دول الخليج منفردة ترجع إلى ضيق السوق على القطر الواحد، كذلك عدم كفاية بعض عناصر الإنتاج كالأيدي العاملة الفنية، نقص رؤوس الأموال في بعض الدول الخليجية ويمكن أن يتحاشى ذلك عن طريق التنسيق الجماعي كتنسيق المشروعات الصناعية وغيرها، لذا فإن التعاون الإقليمي الخليجي ضمن الإطار العربي أمر لابد منه، وتحقيق التعاون بصورة جماعية مشتركة وفقاً لسياسة أكثر شمولية. كما تحتاج الدول الخليجية إلى مهندسين وفنيين ومديرين متخصصين، كما يجب الأخذ في اعتبار الخطة التعليمية فالتعليم الحالي في دول المنطقة غير ملائم للتطور الصناعي والاقتصادي. ويعزو البعض سبب فشل محاولات التنمية إلى عدم الاهتمام والربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية، حيث أقدمت كثير من الدول على التخطيط الاقتصادي متناسبة أهمية العلاقة الاقتصادية بالعلاقة السياسية واتخاذ القرار، لذا وجب إعادة الربط ومحاولة فهم ظاهرة التخلف في إطارها الصحيح، فالإدارة السياسية مهمة جداً في عملية التنمية.

كما أن غياب الدرجة الكافية من التنسيق بين الدول العربية والخليجية أدى إلى نوع من الفوضى الصناعية بين دول الخليج، بالرغم من وجود كثير من الاتفاقيات الاقتصادية التي تتضمن التنسيق بين الدول الخليجية، إلا أنه يبقى عامل التنفيذ حيث أن التوقيع على هذه الاتفاقيات يعني التوصل إلى إتفاق ولا يعني تنفيذها، ومن هذا المنطلق فإن دول مجلس التعاون ستظل بعيدة إن تحقيق التقارب الاقتصادي مما يعكس صورة غير مشجعة للتقارب الاقتصادي في المستقبل القريب[٢٤].

كما أن الدول الخليجية النفطية استثمرت أموالها في دول أوروبية وأمريكا في حين لم تستثمر أموالها في دول نامية وذلك لضمان استثماراتها، وبالرغم من حاجة الدول النامية لمثل هذه الاستثمارات، ولربما كانت عوائد هذه الاستثمارات أفضل بكثير من الدول المتقدمة فإن التخوف الذي يعتري رأس المال، هو السبب الذي منع كثيراً من الدول النفطية من الاتجاه نحوها، كذلك لم تتجه الاستثمارات والفوائض المالية لمدة طويلة لم تتجه نحو بعضها البعض إنما ذهبت للخارج، واستقطبت

الأسواق الأوربية الجزء الأكبر من الفوائض النقدية القابلة للاستثمار بسبب ارتفاع أسعار الفوائد والحد الأدنى من التقييد على حركة رؤوس الأموال وسهولة سحب الودائع[٢٥].

وبالرغم من وجود تكدس وظيفي في دول الخليج، وبالرغم من وجود وظائف كثيرة فإن نسبة العمالة الوطنية إلى العمالة الأجنبية لا تزال متدنية إذا ما قورنت بالعمالة الأجنبية التي تملأ السوق الخليجي، وذلك نتيجة لصعوبة إحلال العمالة الوطنية حالياً نتيجة انخفاض أجور العمالة الأجنبية مقارنة بالعمالة المحلية، وتتمتع العمالة الأجنبية بالمهارة والخبرة التي تفتقر لها العمالة المحلية، أضف إلى ذلك الأنشطة الاقتصادية المتعددة التي يصعب تقبلها من قبل المواطنين في دول الخليج نتيجة إفرازات الطفرة النفطية التي خلقت نوعاً من الترفع عن المهن الحرفية، بالإضافة إلى نظام التعليم الذي به شيء من القصور تجاه التعليم المهني.

ولا شك أن هجرة الأدمغة العربية إلى الغرب هي أيضاً من الأسباب التي ساهمت في عرقلة النمو الاقتصادي والاجتماعي، ويلاحظ أن ٨٠% من حملة شهادات الدكتوراه والماجستير في الدول العربية لا يعملون في نفس مجال التخصص، وحسب بعض الإحصاءات فإن واحداً من كل ثلاثة مهندسين عرب يعمل خارج بلاده. كما أن هجرة رأس المال العربي جنباً إلى جنب مع هجرة الأدمغة للخارج أدت إلى تعزيز اقتصاد الدولة المستقبلة لهما، حيث تفتقر الدول العربية إلى انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يقود بدوره إلى التنمية.

من جانب آخر فإن الدول المنتجة للنفط أفرطت منذ الصدمة النفطية الأولى، في الإنفاق الاستهلاكي لدرجة أنها لم تستفد من فوائض النفط في بناء قواعد اقتصادية ذات أنشطة متنوعة قادرة على توليد الدخل، ولابد من القول إن دول الخليج النفطية التي عانت من أمراض الثروة لم تستطع تنويع قاعدتها الاقتصادية نتيجة لأسباب موضوعية تتعلق ببنيانها الاجتماعية والسكانية والاقتصادية، ولأسباب التوسع في الإنفاق والاستهلاك. الآن، تأتي هذه الأزمة في سوق النفط لتفرض مستجدات لم تتوقعها جميع الدول الخليجية بصورة جادة، فلم يكن ببال أي مسئول خليجي أن تضطر الدول الغنية إلى أن تقتصد في الإنفاق، وتقلص في ذلك الإنفاق أو أن تفكر بفرض رسوم وضرائب على المواطنين، كما أن المواطنين الذين تعودوا على اقتصاديات الرفاه لم يتوقعوا أن تأتي نهاية هذا الرفاه خلال فترة حياتهم[٢٦].

فإن أخذنا مسألة الهجرة والسكان حيث تتزايد أعداد الوافدين ويتجاوزون في نسبتهم المواطنين الأصليين، فإن إجراء تعديلات على السياسات القائمة سوف يتضرر منه التجار وأصحاب العقارات، وأصحاب المنشآت الخدمية وغيرهم، هؤلاء الوافدون أصبحوا يمثلون كتلة شرائية مهمة فهم يخلقون طلباً

كبيراً على السلع والخدمات، ويشغلون معظم الشقق في العمارات السكنية وبذلك يسهمون في تحقيق فائض القيمة لدى العديد من القطاعات الاقتصادية في بلدان الخليج، وعندما تتقلص أعداد هؤلاء الوافدين يصبح من المحتم التأثير على أداء مختلف القطاعات غير النفطية، ومن ثم تتضرر المؤسسات والمنشآت الاقتصادية وأصحابها.

ففي الكويت على سبيل المثال جاءت نتائج الاحتلال لتضر بالعديد من المصالح الاقتصادية، فبعد التحرير وانخفاض أعداد الوافدين زادت أعداد الشقق الشاغرة لتصل إلى ما يربو على خمسين ألف شقة،وتناقصت أعداد المستهلكين وبذلك تقلصت القوة الشرائية، وتناقص أعداد المستهلكين لم يكن فقط نتاج تقلص أعداد الوافدين، بل أيضاً نتيجة للتغير في تركيبتهم حيث ازدادت أعداد الآسيويين على حساب العرب، وازدادت أعداد الذكور العزاب على حساب العائلات، ومثل هذه التغيرات أثرت سلبياً على حجم الاستهلاك، وأنماط الطلب على السلع والخدمات، وقد استثمر القطاع الخاص الكويتي أموالاً كبيرة من أجل الاستفادة من وجود الوافدين، وجنوا ثمار الوجود العربي الكبير المستقر والمتسم بالأعداد الكبيرة للعائلات، ولذلك كانت الشقق السكنية مصممة لصالح العائلات، وهناك الكثير من السلع المستوردة التي تتناسب مع طبيعة الإنفاق العائلي، وعندما يزداد العزاب على حساب وجود العائلات فإن أنماط الاستهلاك تتبدل ويتقلص الطلب كثيراً على السلع المعمرة مثل السيارات والثلاجات والغسالات وغيرها(٢٧).

لقد كانت حقبة الثمانينات حقبة تقلب أسعار بيع النفط، واضطراب معدلات الإنتاج التي أثرت على العائدات المالية للأقطار العربية، ولقد كان نصيب الأقطار العربية من هذه التقلبات كبيراً، خاصة في تأثيره على طموحات التنمية وتمويل الاستهلاك والاستثمار في الأقطار العربية المصدرة للنفط التي قلت بشكل كبير وملحوظ. لكن ماذا عن مستقبل هذه الثروة؟ وما آفاق التغير في الصناعة النفطية في المنطقة العربية؟ وما هو المتوقع؟ وما شكل العلاقة القادمة مع الدول الصناعية الكبرى المستهلكة؟

يعد اعتماد العرب بشكل عام، والأقطار النفطية بصورة خاصة، على تصدير النفط الخام من أبرز الخصائص التي تميز اقتصاديات الأقطار العربية. فالعائدات النفطية هي المصدر الرئيسي لتمويل النفقات العامة، الجارية منها والاستثمارية، وتمويل الواردات من سلع وخدمات ونفقات الدفاع، وغيرها من الالتزامات المحلية والخارجية. وحتى الأقطار العربية غير النفطية أصبحت أيضاً تعتمد على علاقاتها الاقتصادية مع الأقطار العربية غير النفطية أصبحت أيضاً تعتمد على علاقاتها الاقتصادية مع الأقطار النفطية، فالمساعدات المالية والتحويلات المالية الأخرى من هذه الأقطار إلى الأقطار العربية غير النفطية

أصبحت توفر قسطاً مهماً من عائداتها من العملة الأجنبية الصعبة، لذلك يمكننا القول بأن جميع الأقطار العربية أصبحت تعتمد على تصدير الثروة النفطية ولو بدرجة عالية من التفاوت بين قطر وآخر(٢٨).

إن مثل هذا الاعتماد على تصدير ثروة طبيعية ناضبة يعد عامل ضعف أساسياً في هيكل اقتصاديات الأقطار العربية منفردة ومجتمعة، فمن طبيعة الثروة الناضبة، إنها مؤقتة، بينما احتياجات المجتمع الاستهلاكية والاستثمارية مستمرة متواصلة، وتزداد مع زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى معيشتهم. أما عنصر الضعف الآخر في الاعتماد الكبير على تصدير النفط فهو طبيعة سوق النفط الدولية التي أصبحت تعود إلى سيرتها الأولى، من حيث سيطرة الدول الصناعية الرئيسية وشركاتها على إدارتها وتوجيهها، لذا فإن الاعتماد على النفط لا يعد اعتماداً على ثروة مؤقتة ناضبة فحسب، ولكن حتى أثناء توافر هذه الثروة الثمينة، هنالك عوامل دولية خارجية، تتحكم في تسويقها وتسعيرها، وتسير بها نحو الاستغلال الأفضل لصالح اقتصاديات الدول المستوردة الرئيسية.

هذا ما يزال الواقع الفعلي لاقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط وللوطن العربي ككل يتسم بالاعتماد الكبير على العائدات النفطية، أما الآن فيحسن أن ننظر في التقلبات الشاسعة في حجم الإيرادات النفطية العربية التي ارتفعت من ٤,٦ مليارات دولار عام ١٩٧٠، إلى أكثر من ٢١٦ مليار دولار عام ١٩٨٠، ثم اتجهت إلى الانخفاض السريع بعد عام ١٩٨٢، حتى وصلت إلى أقل من ٥٠ ملياراً في عام ١٩٨٦. ولم تتجاوز العائدات ٨٠ مليار دولار في عام ١٩٨٨، أي مجرد ٣٨% من حجمها في عام ١٩٨٠، عندما كانت أكثر من ٤٦ مرة من قيمتها في عام ١٩٧٠، إن الاعتماد المتزايد على إيرادات تتقلب بهذا القدر يشكل خطراً أساسياً على مسيرة التنمية، والاستقرار في الوطن العربي.

إن خطورة الاعتماد المتزايد على عائدات تتعرض لهذا القدر من التقلبات تتمثل في زيادة معدلات الإنفاق العام والخاص، والتوسع في الالتزامات الخارجية، مثل المساعدات ومتطلبات الدفاع العسكري، عندما تتجه العائدات النفطية إلى الارتفاع بسبب زيادة الأسعار أو الإنتاج أو الاثنين معاً. ثم تأتي صعوبة التحكم في مستوى الإنفاق، وجعله يتماشى مع مستوى الدخل، عندما تتجه العائدات النفطية إلى الانخفاض، مثل ما حدث في مطلع هذا العقد. فزيادة العائدات النفطية خلال فترة ١٩٧٣-١٩٨٠ دفعت الحكومات المعنية إلى زيادة حجم الإنفاق على الاستهلاك الضروري والكمالي، ورفع معدلات الاستثمار في البنية الأساسية والمرافق العامة، كما أن الرغبة في تنويع مصادر الدخل يشجع على الاستثمار في المشروعات الإنتاجية في الصناعة والزراعة والخدمات بمعدلات كلفة عالية، بسبب الاعتماد على السلع الرأسمالية والخدمات وحتى الإدارة المستوردة من الدول الصناعية. كل هذا زاد حدة الاعتماد على النفط، وقلل نسبة الجهد المحلي الأهلي في عملية التنمية، حتى أصبح الإنتاج الوطني من السلع

والخدمات يعتمد على مستوى العائدات النفطية، بدلاً من أن يكون بديلاً عنها. فالزراعة والصناعة أصبحتا تشكلان عبئاً على الثروة النفطية الناضبة، حتى أصبح مستقبلهما يعتمد على مستوى العائدات النفطية المتوقعة. وهكذا أدى ارتفاع العائدات النفطية، الطريقة التي تم التصرف فيها إلى انفصام المجهود المحلي عن المردود النقدي في عملية التنمية، حتى أصبحت حقول النفط العربية تكاد تكون القطاع الاقتصادي الوحيد المنتج في الأقطار العربية[٢٩].

البترول والهجرة العمالية: إن اندفاع الهجرة العمالية يرجع للعامل الاقتصادي، ومعظم الذين هاجروا فيما عدا الفلسطينيين، فعلوا ذلك من أجل كسب المال لا هرباً من القمع السياسي، وكانت الفجوة في الأجور بين البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة هي السبب في ذلك. لقد ازداد الطلب على الأيدي العاملة في البلدان النفطية بعد طفرة أسعار النفط في السبعينات بشكل خاص. فهذه البلدان ذات عدد قليل من السكان ومعظمهم فتيان دون سن العمل. يضاف إلى ذلك محدودية النساء في سوق العمل، وكثرة الأمية، كل ذلك ساهم في تقليص الأيدي العاملة المحلية المتاحة. بدأت الهجرة العمالية قبل الطفرة النفطية، لكنها تزايدت بأعداد كبيرة بعدها. ومع مرور الزمن تراجعت نسبة العمال العرب كما تراجعت الحاجة إلى الأيدي العاملة غير الماهرة.

أثر الهجرة العمالية على البلدان المرسلة: يمكن النظر إلى أثر الهجرة العمالية على البلدان المرسلة من ثلاثة أوجه: الهجرة، والتحويلات المالية، وعودة المهاجرين. إن الهجرة بالنسبة للذين يمتدحونها هي بمثابة صمام أمان للبلدان المرسلة، وهي مفيدة، بلا شك، فيما يتعلق بالعمال غير المهرة، إذ تخفض البطالة، لكن هجرة المتعلمين تسبب مشاكل في البلدان الفقيرة التي لا يكثر فيها المتعلمون. وقد ساهمت الهجرة من بعض البلدان في رفع أجور الأيدي العاملة فيها لأنها أدت إلى خفض عرض الأيدي العاملة، وفي بلدان أخرى سببت مشاكل في إنتاج الحبوب، وبصفة عامة يمكن القول أن أثر الهجرة في البلدان المرسلة كان مفيداً.

ومثلت التحويلات المالية في عام ١٩٩٣م في مصر والأردن واليمن حوالي ٤٠% من الصادرات، و١٠% من الناتج القومي. وجزء كبير منها صرف على شراء المساكن والأراضي، وأدى إلى ارتفاع أسعار الأراضي، وظهور نمط التمليك للمساكن بدلاً من الإيجار في مصر، وبعضها وجد طريقة إلى الاستثمار الإنتاجي، لكن حركة هذه التحويلات خارج النظام المصرفي قلص فرص استخدامها في الاستثمار الإنتاجي.

كما استفاد عدد كبير من الدول الإسلامية من التحويلات المالية التي قامت بتحويلها الأيدي العاملة المهاجرة ومن أهمها باكستان، وبنجلاديش، وتركيا، وأفغانستان، وإندونيسيا، ومن الدول الإفريقية

الإسلامية وأبناء الأقليات المسلمة في الهند، والفلبين، وغيرهم من غير المسلمين. وأتاحت الهجرة إمكانية ارتقاء السلم الاجتماعي لمن يستطيع الهجرة، وكان أثرها في تخفيف حدة الفقر في عدد من أقطار العالم الإسلامي ومنها مصر وباكستان وبنجلاديش وعلى العموم إن الأفقر حالاً هم الأكثر استفادة.

وكانت العودة الجماعية إلى بعض البلدان المرسلة، خاصة بعد حرب الخليج، سبباً في كثير من المشاكل لهذه البلدان، فنجد أن اقتصاديات هذه الدول تأثرت بهذه الأزمة تأثراً كبيراً، وتأتي في مقدمة هذه الدول مصر، وسورية، والأردن، واليمن، والسودان، وباكستان، وبنجلاديش، حيث نزح من رعايا هذه الدول وغيرها مئات الألوف من الأيدي العاملة بمختلف المهن والحرف من دولتي الكويت والعراق، خوفاً على أرواحهم بعد ضياع ممتلكاتهم. ولم تكن الأوضاع الاقتصادية مهيأة لاستيعابهم، ونجم عن تلك العودة المفاجئة زيادة كبيرة في عرض عنصر العمل بنسب أكبر من حاجة الأسواق المحلية، وبالتالي حدوث تكدس وبطالة في سوق العمل المحلي بتلك الدول، وزيادة في نفقات الإعانات والتعويض للقادمين من منطقة النزاع الذين فقدوا مدخراتهم، فقد كان صافي المتحصلات من تحويلات العاملين بالخارج[٣٠] إلى مصر يبلغ ٢٨٤٥ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٧م، وإلى سوريا مبلغ ٢٥٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٧م، وإلى الأردن مبلغ ٨٤٤ مليون دولار أمريكي، وبنجلاديش مبلغ ٦١٧ مليون دولار أمريكي في نفس العام، وقد كانت تأتي نسبة كبيرة من هذه المبالغ من منطقة الخليج.

أثر هجرة العمالة على البلدان المستقبلة: إن الفوائد الاقتصادية للهجرة بالنسبة للبلدان المستقبلة كبيرة جداً، وما كان باستطاعة البلدان النفطية تحقيق مشاريعها الكبيرة والمتعددة لولا العمال المهاجرون. وكان استخدام المعلمين المهاجرين أساسياً في بناء أنظمتها التعليمية، واعتماد بلدان الخليج على العمال الأجانب ليس له مثيل في التاريخ المعاصر، وإذا كانت جميع البلدان الغنية تقريباً تستخدم عمالاً أجانب للأعمال الصعبة والقذرة والخطرة، فإن بلدان الخليج وحدها هي التي يفوق فيها العمال اليدويون الأجانب عدد العمال المحليين، وقد أدى هذا الأمر إلى مشاكل سياسية عديدة وتناقضات تتعلق بحق الجنسية والفروق في الأجور والدخول، يضاف إلى ذلك المشاكل الأمنية.

والخلاصة، أن هجرة أعداد كبيرة من أهل الريف، وأهل المدن من البلدان الفقيرة، وتحويلاتهم المالية كان لها آثار كبيرة على عائلات وقرى وأحياء المدن في كلٍ من الدول الفقيرة المصدرة للعمالة والدول النفطية المستوردة للعمالة، كما أن هجرة العمالة كانت مدخلاً جزئياً للتكامل الاقتصادي على مستوى العالم العربي من ناحية، وعلى مستوى العالم الإسلامي من ناحية أخرى، إلا أن حرب الخليج الأولى والثانية كانت لهما آثار سلبية على الهجرة والتحويلات المالية والتكامل الاقتصادي الجزئي الذي كانت هجرة العمال أحد مداخلها الرئيسي له، هذا وقد أتاحت طفرة النفط للبلدان المصدرة للعمالة فرصة

ذهبية، إلا أنه أهدرت الفرصة في استخدام هذه التحويلات في الأنفاق على السلع الاستهلاكية المستوردة أكثر مما أنفق على المنتجات المحلية، وكذلك المضاربة على أسعار الأراضي والعقارات.

البترول والحروب: شهدت المنطقة خلال القرن العشرين نزاعات وحروباً حادة، ولعل أهمها التي قامت بين إسرائيل والدول العربية، وكان لها انعكاسات خطيرة في توجيه جزء كبير من الموارد للمجهود الحربي في الدول التي خاضت حروب مع إسرائيل، وهذه الحروب: حرب عام ١٩٤٨م، حرب عام ١٩٥٦م، وحرب عام ١٩٦٧م، وحرب الاستنزاف من ١٩٦٩م – ١٩٧٣م، وحرب عام ١٩٧٣م.

كما شهدت المنطقة الحرب العراقية الإيرانية بين عامي ١٩٨٠م و ١٩٨٨، التي أهدرت فيها موارد مادية وبشرية كبيرة أكثر من مليون قتيل، وتلاها غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠م، وقد كان ثمن حرب الخليج الأولى والثانية يفوق ٦٠٠ بليون دولار، فالموارد التي أهدرت في الحرب في هذه المنطقة هي أكثر مما في أي منطقة أخرى في العالم.

٧/٢ ملامح تجربة التنمية في إندونيسيا:

رزحت إندونيسيا . التي تشغل حالياً المرتبة الرابعة من دول العالم من حيث الكثافة السكانية . تحت عبء اقتصاد متخلف منذ حصولها على الاستقلال عام ١٩٤٥م وحتى بداية السبعينات حيث عانت خلالها من ارتفاع نسبة المديونية إلى الخارج، وخاصة مع دول حلف وارسو آنذاك، نتيجة سيادة التوجهات الاشتراكية خلال تلك الفترة، بحيث أصبح الاقتصاد الإندونيسي مثقلاً بالأعباء والديون التي قادت بدورها إلى ارتفاع معدلات التضخم لتصل إلى ٦٠% سنوياً وذلك حتى نهاية الستينات[٣١].

ومع بداية تولي سوهارتو للسلطة عام ١٩٦٦م مؤذناً ببداية ما يسمى "بالنظام الجديد"، تم التخلي عن النظام الاشتراكي، وأخذ النظام في اتباع أسلوب جديد في التنمية يستند إلى النمط الرأسمالي والأخذ بآليات السوق والاقتصاد الحر. وقد قامت حكومة "النظام الجديد" برسم الخطوط العامة للسياسات التنموية تحت شعار "التنمية الثلاثية" التي تمثلت أبعادها في تحقيق الأهداف التالية: أولاً: استمرارية التقدم الاقتصادي. ثانياً: تحقيق الاستقرار السياسي. ثالثاً: ضمان التوزيع العادل لعوائد التنمية.

وفي إطار الاهتمام بتحقيق التقدم الاقتصادي بادرت حكومة النظام الجديد بالمضي قدماً في تنفيذ برنامج قومي للتنمية، عرف باسم خطة التنمية الأولى، وهي الخطة التي امتدت بدورها من ١٩٦٩م إلى ١٩٩٧م تلاها خطة التنمية الثانية التي حرصت الحكومة الإندونيسية على تنفيذها عبر خطط خمسية متوسطة الأجل لدعم الاقتصاد الإندونيسي، وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وزيادة الإنتاج الزراعي، وتشجيع الصناعات إلى جانب تطوير البنية الأساسية للدولة.

ففي خلال ربع قرن من بداية خطة التنمية الأولى طويلة الأجل، بلغ معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة حوالي ٨% سنوياً وهو معدل يتسم بالارتفاع في الوقت الذي يبلغ فيه معدل النمو العالمي ٤,١%.

هذا كما تضاعف متوسط دخل الفرد خلال نفس الفترة بمقدار عشرة أمثال (من ٧٠ دولاراً إلى ٧٤٠ دولاراً)، وهو ما يعني انخفاض ملحوظ لمن هم دون خط الفقر من ٦٠% من إجمالي سكان إندونيسيا عام ١٩٧٠م إلى ١٣,٧% عام ١٩٩٣م[٣٢].

وقد شهد الاقتصاد الإندونيسي تحولات بنيوية واسعة النطاق في الهيكل العام للاقتصاد القومي تمثلت في زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من ٩,٢% عام ١٩٦٩م إلى ٢٢,٤% مع بداية التسعينات، بما يعني تزايد مساهمة الصناعات التحويلية، هذا إلى جانب تنامي قطاع الاستثمار والخدمات على حساب قطاع الزراعة الذي انخفض بنسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٤٩% إلى ١٨% خلال الفترة نفسها[٣٣].

هذا ولم تغفل الحكومة القطاع الزراعي، حيث يبلغ معدل النمو السنوي لقطاع الزراعة ٣,٦% سنوياً، مما ضمن لإندونيسيا قدراً من الاكتفاء الذاتي في مجال الإنتاج الزراعي، ومن ناحية أخرى نجحت إندونيسيا من خلال خطة التنمية الأولى في مضاعفة نسبة صادراتها إلى جانب تنويع تلك الأخيرة، بحيث لم تعد تستند إلى صادرات النفط والغاز التي كانت تشغل في الثمانينات حوالي ٨٢% من إجمالي الصادرات، ثم تضاءلت في التسعينات لتصل إلى ٣٨% فقط مع تزايد ملحوظ في الصادرات الصناعية.

ومع ارتفاع أسعار البترول عام ١٩٧٣م تمكن سوهارتو مع تعدد مصادر التمويل من دخول مرحلة التحول التي استندت أساساً إلى العائد البترولي وإنشاء صناعات جديدة عادت بالنفع على الطبقة الوسطى الحضرية، وإلى تحقيق مزيد من الاستقرار السياسي، بل إن هذا النمو أتاح المزيد من الامتيازات العسكرية محققاً قدراً من الاستقرار، خاصة مع تضاؤل فرص الانشقاق فيما بينهم، هذا إلى جانب إسهام هذا النمو في ترسيخ شرعية سوهارتو مع الارتفاع الهائل في أسعار النفط الذي مثل ثلثي عائد الصادرات الحكومية.

ومع ثبات أسعار النفط في الثمانينات تراجعت الحكومة عن تمويل كثير من المشروعات، كما وجدت صعوبة بالغة في توزيع عوائد التنمية على المسئولين الموالين للسلطة.

ومع انخفاض أسعار النفط منذ عام ١٩٨٦م تعرضت إندونيسيا ولأول مرة إلى أزمة اقتصادية منذ وصول سوهارتو إلى السلطة، تم على أثرها تخفيض الميزانية وهبوط معدل النمو، وهو ما قاد إلى بعض التوترات بين كلٍ من الحزبين في ظل تنامي النفوذ الإسلامي[٣٤].

٨/٢ ملامح تجربة التنمية في ماليزيا:

يتألف المجتمع الماليزي من ثلاث مجموعات عرقية أساسية هي: المالاي (٤٩%)، والصينيين (٣٢%)، والهنود (٩%)، بالإضافة إلى أعراق أخرى. ويشكل المسلمون الهنود والمالايا حوالي ٥٣% من سكان شبه جزيرة ماليزيا، ويعد الإسلام ديانة العالبية الساحقة من المالايا، وإذا أضفنا إليها ولايتي صباح وسراواك فإن نسبة المسلمين في ماليزيا كلها تصل إلى نحو ٥٠%، وبذلك فإن المسلمين لا يشكلون أغلبية واضحة في ماليزيا. وبالنسبة للمالايا فإن الإسلام ليس مجرد ديانة، ولكنه كان دائماً مكوناً محورياً من مكونات أسلوب المالاي في الحياة، كما أن نظام القيم الاجتماعية للمالاي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإسلام. ومما ساعد على عمق تمسك المالايا بالقيم الإسلامية وجود مجموعات عرقية أخرى غير مسلمة تكاد تشكل نصف السكان. ومن ثم شكل الإسلام بالنسبة للمالايا أساس أولوية القومية، وأداة التمسك الاجتماعي في مواجهة الآخرين.

ورغم نسبة التطابق بين خطوط التقسيم العرقي والتقسيم الديني في ماليزيا، فإنه لا يوجد تطابق بين خطوط السيطرة السياسية وخطوط السيطرة الاقتصادية، فعلى الرغم من أن المالايا يمسكون بناصية السلطة السياسية متمثلة في ملك ماليزيا وسلاطين الولايات، وهيمنة التنظيم القومي المالايا المتحد (الحزب السياسي للمالايا)، فإن الصينيين تمتعوا تقليدياً بالهيمنة الاقتصادية، وقد أدت حدة التفاوت بين السلطة السياسية والقوة الاقتصادية في ماليزيا إلى نشوب اضطرابات عرقية عام ١٩٦٩م قادها المالايا احتجاجاً عل الهيمنة الاقتصادية للصينيين، ولقد مثلت تلك الاضطرابات احتجاجاً عنيفاً على تدني الوضع الاقتصادي للمالايا[٣٥].

ويوضح تأمل تجربة التنمية الماليزية خلال العشرين عاماً الأخيرة أنها تنطق من الأسس التقليدية لعمليات التنمية والتحديث. فالاقتصاد الماليزي يقدم على الأسس الاقتصادية والمصرفية التقليدية، ويتعامل مع الأسواق العالمية انطلاقاً من القواعد الاقتصادية المتعارف عليها. إلا أن مهاتير محمد شرع في زيادة الجرعة الإسلامية في برامج التنمية الماليزية على مستوى الاقتصاد والتعليم والأعلام.

فعلى المستوى الاقتصادي تم إنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية وأهمها البنك الإسلامي، وقد أنشئ هذا البنك عام ١٩٨٣م بموجب "القانون المصرفي الإسلامي"، وطبقاً لنظام هذا البنك فإنه يقوم على مبدأ العائد المتغير، كما يعتبر ودائع المدخرين قروضاً حسنة للبنك لا يتقاضون عنها فوائد، ولكن يتقاضون عائداً متغيراً تحدده الحكومة طبقاً لموقفها الاقتصادي. وينظم البنك حسابات استثمارية يدفع عليها عوائد يحددها، وتقوم الحكومة الماليزية بدعم البنك الإسلامي بشكل مباشر في عمليات المضاربة والبيع بالثمن الآجل والإجارة. ولما كان هذا البنك جزء من منظومة مجموعة البنوك التقليدية المنتشرة في

ماليزيا، فإنه من الصعب تحديد إلى أي حد أسهم البنك في التنمية الماليزية. ولكن يمكن الإشارة إلى أن بعض الدارسين يرون أن ممارسات هذا البنك لا تختلف كثيراً عن الممارسات التقليدية للبنوك التجارية العادية اللهم في الشكل. وكجزء من هذا التطبيق تم إصدار "قانون التكافل" عام ١٩٨٤م وبموجبه تم إنشاء مجموعة من شركات التأمين الإسلامية[٣٦].

وتعد ماليزيا واحدة من إحدى قصص النجاح القليلة في ميدان التنمية الاقتصادية في آسيا وإفريقيا، فقد زاد متوسط الناتج القومي للفرد من ٦٨٠ دولاراً عام ١٩٧٤م إلى ٣٤٤٠ دولاراً عام ١٩٩٥م، أي بنسبة ٥٠٥%، هذا في الوقت الذي لم يرتفع فيه متوسط الزيادة في الناتج القومي العالمي عن ٣٢٢%.

كذلك فقد بلغت الزيادة الحقيقة السنوية في الناتج الإجمالي للفرد من عام ١٩٨٥م إلى عام ١٩٩٤م حوالي ٥,٧%، في الوقت الذي بلغت فيه الزيادة السكانية ٢,٥%، وبلغت الزيادة الحقيقية السنوية في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٣م حوالي ٦,٢%، وبلغت تلك النسبة ٩,٢% عام ١٩٩٤م؛ ٩,٥% عام ١٩٩٥. وتشكل الزراعة حوالي ١٣,٥% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٥ وذلك على أساس أسعار ١٩٧٥م، بينما تشكل الصناعة التحويلية ٣٢,٢% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٥م، وحوالي ٤٢% من إجمالي القوى العاملة. كما زادت نسبة التعليم من ٦٠% عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٩٤م، وانخفضت نسبة الوفيات بين الأطفال من ٧٥% عام ١٩٧٤ إلى ١٢% عام ١٩٩٤م، كما زادت نسبة السكان الذين تصلهم المياه النقية من ٦٤% عام ١٩٧٩م إلى ٨٨% عام ١٩٩٨م، وزادت نسبة السكان الذين تصلهم الكهرباء من ٤٥% عام ١٩٦٦م إلى ١٠٠% سنة ١٩٨٧، وزادت نسبة السكان الذين يمتلكون تليفزيوناً من ٤% عام ١٩٦٦ إلى ٩٠% عام ١٩٨٧م، كما وصل معدل النمو الاقتصادي السنوي في أوائل التسعينات إلى حوالي ٨,٥%.

تدل هذه المؤشرات على أن ماليزيا قد شهدت طفرة قوية في مجال التنمية، وقد تحققت تلك الطفرة بفضل الدور التخطيطي القوي الذي قامت به الدولة منذ عام ١٩٧١م، وهي تلك السنة التي بدأت فيها " السياسة الاقتصادية الجديدة" وقد تضمنت تلك السياسة خطة اقتصادية لمدة عشرين عام. وقد سعت هذه الخطة إلى إحداث تغير اقتصادي بنيوي مع رفع المستوى الاقتصادي للمالاي بشكل تدريجي، بدون أي تأثير سلبي على المستوى الاقتصادي للعناصر الصينية المسيطرة اقتصادياً. وقد جاءت تلك السياسة كرد فعل للاضطرابات العرقية التي حدثت عام ١٩٦٩م والتي كشفت عن تدني المستوى الاقتصادي للمالاي مقارنة بغيرهم، فقد تبين أن ٦٣% من ملكية الأسهم في ماليزيا تتركز في أيدي الأجانب مقابل ٣٤% في يد عناصر غير المالايا، وقد سعت الخطة ليس فقط إلى زيادة نصيب المالايا إلى ٣٠% من الأسهم، بل أيضاً إلى زيادة نصيب الصينيين إلى ٤٠%. وقد نجحت الخطة في تخفيض نسبة امتلاك الأجانب من الأسهم إلى ٣٣%، وزيادة نسبة المالايا إلى ٢٠%، وغير المالايا إلى ٤٧%،

كذلك نجحت الخطة في خفض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من ٣٠% إلى ١٧% عام ١٩٩١م، وبذلك نجحت الخطة ليس فقط في رفع المستوى الاقتصادي، ولكن أيضاً في تحقيق قدر من التوازن بين الأعراق المختلفة[٣٧].

وعلى الرغم من ذلك، فإن التنمية في ماليزيا مازالت تواجه مشكلات ضخمة، لعل أهم تلك المشكلات هي مشكلة الاعتماد على الصادرات من المواد الأولية، وقد أدى هبوط أسعار المواد الأولية في منتصف الثمانينات إلى ركود اقتصادي في ماليزيا. كما أدت تقلبات البورصات العالمية في عام ١٩٩٧م إلى هبوط سعر العملة الماليزية دخول ماليزيا ركود اقتصادي[٣٨].

استراتيجية ماليزيا التنموية القائمة على التصدير[٣٩]: عزي نجاح ماليزيا الاقتصادي إلى استراتيجيتها التنموية القائمة على التصدير وبعض الإنجازات المتعلقة بالتجارة في ماليزيا يمكن تلخيصها بالتالي:

أ – زادت صادراتها من ١٢,٩ بليون دولار عام ١٩٨٠م إلى ٧٩ بليون دولار عام ١٩٩٧م. وحيث أن وارداتها قد تراوحت في حدود ٨٠ بليون دولار في الحجم الكلي للتجارة، فإن ماليزيا قد احتلت المركز الثامن عشر في قائمة أكبر المصدرين والمستوردين في العالم. ويبلغ نصيبها من الصادرات العالمية ١,٤٢% في عام ١٩٩٧م، وبلغ معدل نمو الصادرات في الفترة من ١٩٨٠-١٩٩٠م، ١١,٥%، زاد إلى ١٧,٨% في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٥م، وانخفض إلى ٠,٣% في ١٩٩٦-١٩٩٧م. بينما كان معدل نمو الواردات ٦% في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠م، و ١٥,٧% في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٥م، وبلغ ٢,٣% في الفترة من ١٩٩٦-١٩٩٧م.

ب – حجم السلع المصنعة أكثر من ٨٠% من إجمالي الصادرات القائمة على التكنولوجيا المكثفة أكثر من ٥٠%.

ج – بلغ حجم الصادرات من المكونات الإلكترونية وحدها ٢٠% من إجمالي الصادرات عام ١٩٩٦م.

بناء القدرات لتسويق وتوزيع الصادرات:

أ – منفذ استراتيجي للصادرات، أنشأت وزارة التجارة الدولية والصناعة في روتردوم مركزاً كمنفذ للصادرات المصنعة إلى أوربا، ويقدم تسهيلات إلى المصدرين والمستوردين.

ب – ترتيبات التسديد الثنائية من قبل البنك المركزي لتعزيز التجارة مع الدول التي تواجه صعوبات في النقد الأجنبي.

ج – مشروع إعادة تمويل ائتمان الصادرات للبنك المركزي لتوفير التمويلات للمصدرين بما فيها خدمات قبل الشحن بأسعار تفاضلية.

د – ضمان تأمين ائتمان الصادرات لتعزيز الصادرات للأسواق غير التقليدية.

هـ- التخفيض المزدوج على أقساط ضمان الائتمان والمصروفات لترويج الصادرات.

و – دعم الشركات التجارية العامة العاملة في مجال تعزيز وترويج التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة الآسيان، وتقدم وزارة التجارة الدولية والصناعة أيضاً المعلومات الواسعة والخدمات المساندة الأخرى لتعزيز الصادرات.

أنظمة الدعم المتعلقة بالتجار: تم عمل الترتيبات المؤسسية التالية في القطاعين العام والخاص لدعم أنشطة تعزيز وترويج التجارة في ماليزيا:

أ – مجلس الأعمال الماليزي: يرأسه رئيس الوزراء ويضم الوزراء، ومسئولي الصناعة، ويهدف إلى تقوية التنافس الماليزي على الساحة الدولية.

ب – وزارة التجارة الدولية والصناعة: وهذه هي الوكالة القائدة التي تدعم برامج توسيع النشاطات التجارية الدولية لتطوير تجارة ماليزيا. ومهام الوزارة الرئيسية هي التعامل مع منظمة التجارة العالمية وموضوعات تحرير التجارة، وتوسيع التعامل مع الشركاء التجاريين، وتوسيع التجارة مع الأسواق غير التقليدية، وتعزيز تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة وتأمين سهولة وصول الصادرات الماليزية إلى الأسواق المنفصلة.

ج – مجلس تعزيزات الصادرات: ويضم المسئولين الحكوميين، ممثلي الغرف التجارية، واتحاد المصنعين الماليزيين والاتحادات التجارية والصناعية الأخرى. ومهمة المجلس الرئيسية هي تقديم النصح والمشورة حول استراتيجيات التصدير، والتنسيق بين البرامج في مختلف المستويات لهذه الغاية.

د – معهد ماليزيا للقياسات والبحوث الصناعية: الترويج العريض للتصدير تقوم به المؤسسة الماليزية لتطوير التجارة الخارجية، لكن هناك منظمات أخرى، تعينها على أداء هذا العمل من بينها هذا المعهد. وهو يقدم شهادات المواصفات للمنتجات الماليزية بهدف تعزيز قبولها في الأسواق.

هـ- المجلس الماليزي لصناعة الأخشاب: وهو يقوم بدور المؤسسة الماليزية لتطوير التجارة الخارجية من خلال تسجيل أسماء كل الأفراد العاملين في صناعة وتجارة وتصدير الأخشاب، وتسهيل نشاطاتهم عبر المعلومات عن الأسواق للمصدرين.

و – شركة تأمين ائتمان الصادرات الماليزية: وهي شركة عامة تقدم التأمين على ائتمان الصادرات، وضمانات تمويل الصادرات وغيرها، إلى جانب التأمين على الاستثمارات الخارجية.

ز – المؤسسة الماليزية لضمان القروض: وهي مؤسسة صغيرة تساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي ليست لديها القدرة على الحصول على القروض بتكلفة معتدلة، وهي تضمن هذه القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأصول الثابتة ورأس المال العامل والتمويل التجاري.

ج – بنك التصدير والاستيراد: وقد تأسس عام ١٩٩٥م بتمويل من الحكومة. ويرمي البنك إلى استكمال الجهود القائمة لتعزيز التصنيع والصادرات من السلع والخدمات. ويقدم البنك خدمات مالية لتعزيز الاستثمارات في النصاعة المتجهة نحو التصدير، والتي يمكن أن تساعد على تحسين ميزان المدفوعات، وفي إطار دوره لتعزيز الصادرات، فإن البنك يركز بصفة خاصة على تشجيع الصادرات إلى الأسواق الناشئة والأسواق غير التقليدية، ويقدم البنك من التسهيلات للمشترين: التسليف المباشر المقدم إلى المشتري أو المستدين الخارجي، لتمويل شراء البضائع الماليزية المصنعة والرأسمالية والتسليف غير المباشر المرتب على خطوتين، عبر تقديم التمويل في بلد الموردين للاستيراد، ويقدم البنك أيضاً التمويل للشركات الماليزية الداخلة في مشروعات خارجية خاصة دول الجنوب . الجنوب. ومن بين الترتيبات المؤسسية التي تعزز التجارة الماليزية هي المؤسسة الماليزية لتطوير التجارة الخارجية، والتي تحتاج إلى تفصيل أكثر.

المؤسسة الماليزية لتطوير التجارة الخارجية: هي منظمة تطوير التجارة في ماليزيا وذراع التجارة الخارجية فالصناعة لترويج وتعزيز التجارة. ومسئوليتها الأساسية هي المحافظة على القدرة التنافسية للمنتجات الماليزية ذات القيمة المضافة والخدمات في الأسواق الدولية، وهي أيضاً مركز للمعلومات والنصائح للحكومة والقطاع الخاص، وتقوم بمساعدة المصدرين على الاشتراك في البعثات التجارية والمعارض الدولية.

جدول رقم (٢/٥) هياكل الإنتاج: نسبة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي

الزراعة			الصناعة			التصنيع			الخدمات		
١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٧
٢٢	١٩	١٣	٣٨	٤٠	٤٦	٢١	١٨	٣٤	٤٠	٤١	٤١

جدول رقم (٢/٦) هياكل التصدير

السنة	كل	المواد	**الوقود**	التعدين	التصنيع	غير

	المواد الغذائية	الخام الزراعية			الكيماوي	الصناعات الأخرى	الماكينات والنقل	مخصص
١٩٨٠	١٥,١	٣١,٠	٢٤,٧	١٠,٢	٠,٦	٦,٧	١١,٥	٠,٣
١٩٩٠	١١,٧	١٣,٨	١٨,٣	٢,١	١,٦	١٨,٧	٣٣,٥	٠,٤
١٩٩٦	٨,٧	٥,٢	٧,٩	١,٢	٣,٢	٢٢,١	٥٠,٦	١،١

جدول رقم (٧/٢) الصادرات بحسب عامل الكثافة في عام ١٩٩٧ واتجاهات نموها خلال ٩٣-١٩٩٧م

النصيب في الصادرات ١٩٩٧م					النمو خلال ١٩٩٣-١٩٩٧م				
منتجات أساسية	تصنع المواد الطبيعية	التصنيع بكثافة العمل	التصنيع بالكثافة الفنية	التصنيع بكثافة المهارات	منتجات أساسية	تصنع المواد الطبيعية	التصنيع بكثافة العمل	التصنيع بالكثافة الفنية	التصنيع بكثافة المهارات
٢١	٥	٨	٥١	١٣	٦	١٢	١١	٢١	٨

جدول رقم (٨/٢) نسبة نمو الصادرات والواردات خلال الفترة ١٩٨٠م - ١٩٩٧م

الصادرات			**الواردات**		
١٩٨٠-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٩٥	١٩٩٦-١٩٩٧	١٩٨٠-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٩٥	١٩٩٦-١٩٩٧
١١,٥	**١٧,٨**	**٠,٣**	**٦**	**١٥,٧**	**٢,٣**

جدول رقم (٩/٢) نصيب ماليزيا في الصادرات الدولية في الفترة من ٨٩-١٩٩٧م

النصيب في الصادرات العالمية	
١٩٨٩/٨٨م	١٩٩٧م
٠,٨٦	١,٤٢

جدول رقم (١٠/٢) نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي

الصادرات (بملايين الدولارات)				**نسبة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي**			
١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٧
١٢	١٥	٢٩,	٧٨,	٥٢,	٤٥,	٦٤,	٧٩,

٨	٢	٣	٦	٤	٤	,٤	,٩٠

الدكتور مهاتير محمد:

مهاتير محمد هو رئيس وزراء ماليزيا الرابع منذ الاستقلال سنة ١٩٦٣م وتولى منصبه سنة ١٩٨١م، ومازال في هذا المنصب حتى الآن، ويعتبر مهاتير محمد هو مؤسس النهضة التنموية الماليزية التي أدخلت بلاده في مصاف النمور الأسيوية. ففي عهده ارتفع ترتيب ماليزيا في مؤشر المستوى الاقتصادي والاجتماعي من رقم ٦١ من بين ١٤١ دولة في العالم سنة ١٩٧٩م [أي الترتيب ٤٣ من ١٠٠ دولة] إلى ٥٦ من ١٦٠ دولة [أي رقم ٣٥ من بين ١٠٠ دولة]. وارتفع متوسط الدخل الفردي ونسبة التعليم من ٤٣١ دولاراً في السنة، ٦٦% على التوالي سنة ١٩٧٩م إلى ٣٤٤٠ دولار في السنة، و٨٨% على التوالي سنة ١٩٩٥م[٤٠]. **ولا يعد مهاتير محمد مجرد رجل سياسة، وإنما يعد أيضاً أحد المفكرين السياسيين الأسيويين الذين استطاعوا أن يطوروا رؤية سياسية متكاملة كانت أحد عوامل نهضة ماليزيا**. فقد ألف مهاتير محمد عدة كتب أهمها:

١- معضلة المالايا سنة ١٩٧٠ The Malay Dilemma والذي شخص فيه مشكلة المالاي وحدد كيفية حل تلك المشكلة.

٢- كتابه التحدي سنة ١٩٧٦م The Challenge الذي حدد فيه المعالم الأولى لاستراتيجية بناء ماليزيا.

٣- كتابه صوت آسيا ١٩٩٥ The voice of Asia وهو تأليف مشترك مع ايشيهارا، والذي حدد فيه طبيعة النموذج الأسيوي التنموي التكاملي.

٤- كتابه تحديات الاضطراب ١٩٩٨ The Challenge of Turmoil.

٥- كتابه نحو سياسة آسيوية ١٩٩٩م The New Deal for Asia وحلل فيها أسباب الأزمة المالية الأسيوية وكيفية الخروج منها[٤١].

انطلق مهاتير محمد في فكره السياسي في تشخيص طبيعة المشكلة التي يواجهها المالاي في دولة ماليزيا متعددة الأعراق، حيث يشكل المالاي أغلبية عددية ولكنهم أقلية اقتصادية خاصة في ضوء الاضطرابات العرقية التي عصفت بالبلاد سنة ١٩٦٩م نتيجة تدني الأوضاع الاقتصادية للمالايا. وفي كتابه معضلة المالاي، نفى عن المالاي تهمة تدني مستوى الأداء بالمقارنة بالعناصر الصينية، لمجرد أنهم مالاي، وأرجع ذلك إلى عوامل البيئة الجغرافية التي وفرت ظروفاً مربحة للإنتاج الزراعي في فترة قصيرة من السنة وبمعدلات إنتاج عالية تكفي استهلاك السكان طوال العام، مما أنتج في المالاي، صفة الاسترخاء.

وقد أنتج ذلك لدى المالاي مجموعة من القيم التي تعوق عملية التنمية، كذلك أشار مهاتير محمد إلى أن مشكلة المالاي هي كيفية التعايش بين الأعراق المختلفة التي تعيش في ماليزيا، ومن ثم يخلص مهاتير محمد إلى أن الاعتراف بهاتين المشكلتين: أولهما، نسق القيم لدى المالاي. ثانيهما، عدم التعايش بين الأعراق. هو نقطة البداية لتحقق نهضة ماليزيا. وفي هذا الإطار دعي مهاتير محمد المالاي إلى تعلم أخلاقيات العمل من الصينيين، ومحاولة التعايش معهم لبناء مجتمع ماليزي متعدد الأعراق يتعايش فيه المجتمع ويتعلم فيه المالاي من غيرهم(٤٢). ومن هذا المنطلق قدم مهاتير محمد استراتيجية للتنمية الماليزية التي عبر عنها "برؤية ٢٠٢٠" Vision 2020 وهي الرؤية التي أعلنها في فبراير سنة ١٩٩١م ويمكن تحديد أربعة ركائز جوهرية للرؤية الفكرية لمهاتير محمد وهي:

أولاً: القومية الماليزية.

ثانياً: نموذج التنمية الرأسمالية، ثالثاً: دور الإسلام في التنمية، رابعاً: الدور القوي للدولة.

أولاً: القومية الماليزية: ركز مهاتير محمد على أهمية رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمالاي، من خلال مجموعة من السياسات التي تكفل دفعهم إلى مستويات أعلى من الأداء الاقتصادي، ورأى أن أفضل وسيلة لضمان التعايش الإيجابي مع الأعراق الماليزية، وحتى لا تتكرر أحداث سنة ١٩٦٩م، وفي الوقت ذاته فإنه من الضروري غرس الشعور بالماليزية لدى مختلف الأعراق بحيث يتولد لديهم الوعي بالعيش المشترك في المجتمع الماليزي الواحد في إطار "قومية ماليزية"(٤٣).

ثانياً: نموذج التنمية الرأسمالي: قدم مهاتير محمد نموذجاً للتنمية الرأسمالية يقوم على تبني القيم الرأسمالية للعمل، وتشجيع المشروعات الخاصة، وبالذات في مجال الصناعة مع السعي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية في المجالات التي تحتاجها ماليزيا. ومن ثم دافع مهاتير محمد عن نموذج رأسمالي منفتح يقوم على المشروعات الرأسمالية الوطنية والأجنبية. بيد أن التصنيع الذي دافع عنه مهاتير محمد هو التصنيع الموجه للتصدير، وبالذات في مجال الصناعات الإلكترونية، حيث إنها تحقق قيمة مضافة عالية، كما أن التصنيع الذي يستند إلى نقل وتطوير تكنولوجيا ماليزية، وليس مجرد تجميع أجزاء لصناعات أجنبية. وركز مهاتير محمد على تطوير تكنولوجيا المعلومات أو ما يسمى "الطريق السريعة للمعلومات" Information Superhighways ودعى إلى التحرك شرقاً Look East للاستفادة من الخبرات اليابانية والكورية لاستيعاب تلك الأشكال المتقدمة من التكنولوجيا.

ثالثاً: دور الإسلام في التنمية: احتل الإسلام ركناً جوهرياً من رؤية مهاتير محمد الفكرية، فالإسلام عنده هو أحد مكونات المجتمع الماليزي، ولكنه ليس العنصر الوحيد نظراً لتعدد الأعراق في المجتمع الماليزي. والإسلام عنده يمثل قوة دفع للتنمية الماليزية، وينبغي أن يكون أحد مكوناتها الأساسية، وفي

تقدير مهاتير محمد، أن الإسلام لا يقدم نموذجاً محدداً للتنمية، ولكنه يقدم مجموعة من القيم الفكرية التي تدفع نحو التنمية. ومن المهم تفسير الإسلام تفسيراً صحيحاً بحيث يمكن تحقيق الصيغة الصحيحة للتعايش بين الإسلام والتكنولوجيا المعاصر، لذلك فقد شجع عملية بناء مؤسسات اقتصادية وتعليمية إسلامية في ماليزيا، ولكنه رفض مفهوم الدولة الإسلامية، ودافع عن مفهوم الدولة التي تهتدي بالإسلام وقيمه(٤٤).

رابعاً: الدور القوى للدولة: الدور القوي للدولة في الاقتصاد والسياسة فقد حدد مهاتير محمد أن الدولة الماليزية يجب أن تعتمد على المشروعات الخاصة، وأن دور الدولة ينبغي أن يقتصر على رعاية، تشجيع تلك المشروعات ووضع السياسات التوجيهية العامة.

فالحكومة ليست إلا الذراع الخادمة للمشروعات الخاصة. وقد عبر عن ذلك بمصطلح Malaysia Incorporated فالخصخصة لا تعني عند مهاتير محمد انسحاب الدولة من النشاط العام، ولكنها تعني تحول دور الدولة لتكون الدولة الراشدة القادرة على التخطيط لضمان أن تسير المشروعات الرأسمالية في إطار الأهداف القومية، كذلك فالديمقراطية يجب أن تكون ركناً جوهرياً من أركان الدولة، ويقصد بذلك حق المواطنين في انتخاب حكومتهم بشكل حر ونزيه، بيد أن الديمقراطية يجب أن تؤدي إلى أن تتلازم مع عملية تنموية جادة من خلال حكومة مستقرة قادرة على اتخاذ القرارات، ومن ثم فإن القيمة الديمقراطية هي قيمة مرتبطة بعملية التنمية وينبغي ألا تسبق الهدف التنموي أو تعلوه(٤٥). ويؤمن مهاتير محمد بالدور المحوري للقيم الأسيوية في عملية التنمية وهي قيم تؤكد على التضامن العائلي والولاء للجماعة، واحترام السلطة كضمان لاستقرار المجتمع. ويرى أنه بعد الأزمة المالية الأسيوية سنة ١٩٩٧م(٤٦)، والتي يؤكد على أنها كانت مدبرة لتدمير الاقتصاديات الأسيوية الناشئة، فإنه على آسيا أن تعود للتمسك بقيمها الأسيوية، كما أن عليها أن تنظر شرقا نحو اليابان التي يرى أنها تتحمل عبء كبير في إنقاذ دول شرق آسيا الناشئة من عثرتها الاقتصادية المدبرة. كذلك فإن على آسيا أن تعيد روح "المنظم الأسيوي" أي المستثمر الأسيوي الصغير والمتوسط الذي تدفعه روح المبادرة الفردية والولاء لمصلحة المجتمع، وهكذا قدم مهاتير محمد تصوراً متكاملاً لكيفية خروج آسيا من عثرتها الاقتصادية.

ثالثاً: الملامح الأساسية للأداء الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي لأقطار العالم الإسلامي

١/٣ الملامح الأساسية للأداء الاقتصادي.

١/١/٣ التغيرات في هيكل الإنتاج في الفترة ١٩٨٠ إلى ١٩٩٧:

من خلال متابعة التغيرات في هيكل الإنتاج بالدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٧م، يتضح أن معظم هذه الدول استمرت في الاعتماد على الزراعة والخدمات واستأثرت الخدمات على أكثر من ٤٠% في الناتج المحلي الإجمالي في ٢٦ دولة من ٣٨ دولة عضواً خلال عام ١٩٩٩م. والتغيرات الأخرى الجديرة بالملاحظة خلال هذه الفترة هي:

أ - هناك أربع دول شهدت تحولاً كبيراً لصالح التصنيع على حساب الزراعة (التي كانت تمثل نحو ٥٠%)، وهذه الدول هي: مصر وإندونيسيا وماليزيا وأوغندا. وهذا التحول في هياكل الإنتاج يتوافق مع الاتجاهات في الدول ذات الدخول العالية لكن ليس بنفس قوة الحالات الأخيرة التي شهدت انخفاضاً بنسبة ٥٧% في نصيب الزراعة و ٧٣% زيادة في قطاع التصنيع خلال الفترة المذكورة. والدول الأخرى التي زاد فيها نصيب التصنيع هي: إيران، والكويت، والنيجر، والمملكة العربية السعودية، وتونس، وعمان، وقطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة[١].

ب – وشهدت عشر دول من ١٥ دولة في الدول الأعضاء الأقل نمواً التي توفر فيها البيانات، وبعض الدول الأعضاء ذات الدخول المتوسطة مثل المغرب، والجزائر، زيادة في نصيب قطاع الزراعة مصحوباً إما بانخفاض أو زيادة طفيفة في قطاع الصناعة والتصنيع[٢].

ج – برزت الخدمات كقطاع أساسي في معظم الدول الأعضاء بالبنك في ٢٦ دولة من ٣٨ عضواً حيث بلغ نصيب قطاع الخدمات أكثر من ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٧م[٣].

٢/١/٣ متوسط معدل نمو الناتج القومي[٤] للأقطار الإسلامية في الفترة ١٩٦٥ إلى ١٩٩٧:

كان أعلى متوسط لمعدل نمو الناتج القومي في الأقطار الإسلامية في: عمان ٩,٧%، إندونيسيا ٧%، ماليزيا ٦،٨%، مصر ٥,٨%، باكستان ٥,٧%، السعودية ٥,٦%، سوريا ٥،٥%، توجو ٥,١%، وهذا يفوق متوسط معدل نمو الناتج القومي للدول ذات الدخل المتوسط على مستوى العالم وهو ٤,٧%. بينما بلغ هذا المتوسط في بعض الأقطار الإسلامية وهي: تركيا والمغرب ٤,٣%، الكاميرون ٤,٢%، الجزائر ٤%، الأردن وبنجلاديش ٣،٩%، الإمارات العربية ٣,٨%، ومتوسطات هذه الأقطار أقل من متوسط الدول ذات الدخل المتوسط وهو ٤,٧%، وأكثر من الدول ذات الدخل المنخفض وهو ٣,٨%. أما في باقي الأقطار الإسلامية فبلغ هذا المتوسط: الجابون ٣,٤%، بنين ٣,١%، غينيا بيساو، ومالي ٢,٩%، السودان وموريتانيا ٢,٤%، بوركينا فاسو والسنغال ٢,٣%، تشاد، وموزمبيق ١,٦%، إيران ١,٥%، ليبيا ١,٢%، الكويت ١،١%، سيراليون ٠,٦%، النيجر ٠,٥%، العراق -٠,٣% وهو أقل متوسط معدل نمو الناتج القومي للعامل وهو ٣,٢%. ويمكن تفسير انخفاض معدل النمو في العراق وإيران والكويت بسبب حربي الخليج الأولى والثانية. أما في ليبيا فيرجع انخفاض معدل نمو الناتج القومي للحصار الاقتصادي ونفس الأمر ينطبق على السودان. وصفوة القول أنه من بين ٣١ قطراً إسلامياً تتوافر عنها بيانات نجد أن ٨ أقطار إسلامية يفوق متوسط معدل نمو الناتج القومي فيها هذا المتوسط في الدول ذات الدخل المتوسط وهو ٤,٧%. هذا، كما نجد أن ٧ أقطار أخرى يفوق هذا المتوسط في الدول ذات الدخل المنخفض وهو ٣,٨%. أما باقي الأقطار الإسلامية وعددها ١٦ قطراً يقل فيها هذا المتوسط عن المتوسط العالمي وهو ٣,٢%.

جدول رقم (١/٣) % متوسط معدل نمو الناتج القومي للأقطار الإسلامية

الفئة	القطر
أقل من ٢%	تشاد، موزمبيق ١,٦، إيران ١,٥، ليبيا ١,٢، الكويت ١،١، سيراليون ٠,٦، النيجر ٠,٥، العراق -٠,٣
من ٢%-٤%	الجزائر ٤، بنجلاديش ٣,٩، الإمارات العربية ٣,٨، الجابون ٣,٤، بنين ٣,١، غينيا بيساو، مالي ٢,٩، السودان، موريتانيا ٢,٤، بوركينا فاسو، السنغال ٢,٣
من ٤%-٦%	مصر ٥,٨، باكستان ٥,٧، السعودية ٥,٦، سوريا ٥،٥، توجو ٥,١، تركيا والمغرب ٤,٣، الكاميرون ٤,٢
أكثر من ٦%	عمان ٩,٧، إندونيسيا ٧، ماليزيا ٦,٨

٣/١/٣ متوسط معدل نمو الناتج القومي الإجمالي للفرد[٥] في الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٩٧:

كان معدل متوسط النمو للناتج القومي الإجمالي للفرد سالباً في الدول عالية الدخل وهي: الإمارات العربية -٤%، والكويت -٣% وليبيا -٢،٤%. والدول المتوسطة الدخل وهي: العراق -٣،٤%، وإيران -١،٤%، والأردن -٠،٤%. والكثير من الدول منخفضة الدخل وهي: النيجر -٢،٥%، وسيراليون -١،٤%، وتشاد -٠،٨%، وموزمبيق -٠،٦%، والسنغال -٠،٥%، والسودان وموريتانيا -٠،٢%، أي أن معدل متوسط النمو السكاني يتجاوز معدل متوسط النمو للناتج القومي الإجمالي في هذه الدول. فضلاً عن انخفاض أسعار البترول في الدول المصدرة والمنتجة للبترول. وأن معدلات نمو الناتج القومي للفرد كانت أقل من المتوسط بالنسبة للدول المنخفضة الدخل وهو ١،٤% في الدول التالية: الجزائر ١,٢%، وبوركينا فاسو ٠,٩% والسعودية ٠,٧%، وغينيا بيساو ٠,٦% ومالي ٠,٥% وبنين ٠,٢%، وبنجلاديش ١,٤%، والكاميرون ١,٤% فضلاً عن أن بعض الدول الإسلامية حققت معدلات نمو الناتج القومي للفرد أعلى من المتوسط بالنسبة للدول المنخفضة الدخل وهو ١,٤% وأقل من المتوسط بالنسبة للدول المتوسطة الدخل وهو ٣%، وهي توجو ٢,٨%، وسوريا ٢،٢%، والمغرب وتركيا ٢%.

٤/١/٣ الناتج القومي الإجمالي لأقطار العالم الإسلامي في عام ١٩٩٧:

بلغ أعلى ناتج قومي إجمالي في الدول التالية: إندونيسيا ٢٢١،٥ بليون دولار أمريكي، تركيا ١٩٩,٣ بليون دولار أمريكي، السعودية ١٤٣,٤ بليون دولار، ماليزيا ٩٨,٢ بليون دولار، مصر ٧٢,٢ بليون دولار، المغرب ٣٤,٤، نيجيريا ٣٣,٤ بليون دولار أمريكي. بينما كان أقل ناتج قومي إجمالي في الدول التالية: جزر القمر٠,٢ بليون دولار أمريكي يليها المالديف ٠,٣ بليون، سورينام ٠,٥ بليون، سيراليون ٠,٨ بليون، موريتانيا ١،١ بليون دولا أمريكي. [أنظر الجدول رقم ١/٤].

جدول رقم (٢/٣) الناتج القومي لإجمالي أقطار العالم الإسلامي

الفئة	القطر
أقل من بليون دولار	جزر القمر ٠,٢، المالديف ٠,٣، غينيا بيساو ٠,٣، جامبيا ٠,٤، سورينام ٠,٥، سيراليون ٠,٨.
من بليون دولار إلى ١٠ بليون دولار	موريتانيا ١،١، توجو ١,٥، تشاد ١,٦، طاجيكستان ٢، النيجر ٢، فيرغيزيا ٢،٢، بنين ٢،٢، موزمبيق ٢,٤، ألبانيا ٢,٥، بوركينا فاسو ٢,٦، مالي ٢,٧، تركمنستان ٣، غينيا ٣,٨، أذربيجان ٣،٩، اليمن ٤،٤، الجابون ٤,٨، السنغال ٤,٨، البحرين ٥,٢، أوغندا ٦،٦، الأردن ٦,٨، السودان ٧,٩، الكاميرون ٨,٦.
من ١٠ بليون إلى ٥٠ بليون	لبنان ١٣,٩، سوريا ١٦,٦، تونس ١٩,٤، قازاقستان ٢١,٣ أوزبكستان ٢٤,٢،

الفئة	القطر
	نيجيريا ٣٣,٤، المغرب ٣٤,٤، بنجلاديش ٤٤,١، الجزائر ٤٣,٩.
من ٥٠ بليون إلى ١٠٠ بليون	باكستان ٦٤,٦، مصر ٧٢,٢، ماليزيا ٩٨,٢
من ١٠٠ إلى ٢٠٠	إيران ١٠٨,٦، السعودية ١٤٣,٤، تركيا ١٩٩,٣
أكثر من ٢٠٠ بليون	إندونيسيا ٢٢١,٥

٥/١/٣ تصنيف اقتصاديات الدول الإسلامية حسب الدخل والأقاليم عام ١٩٩٧م:

جدول رقم (٣/٣) قارة آسيا[٦]

مجموعة الدخل	مجموعة فرعية	شرق آسيا	جنوب آسيا	آسيا الوسطي والقوقاز	الشرق الأوسط
منخفض الدخل	متوسط نصيب الفرد عام ١٩٩٧م، ٧٨٥ دولار أو أقل		أفغانستان باكستان بنجلاديش	آذربيجان – تركستان قيرغيزيا – طاجيكستان	
متوسط الدخل	الشريحة الدنيا ٧٨٥ دولار إلي ٣١٢٥ دولار	إندونيسيا	جزر المالديف	أوزبكستان قازاقستان	الأردن –إيران – سوريا فلسطين – العراق
	الشريحة العليا ٣١٢٦ دولار إلي ٩٦٥٥	ماليزيا			البحرين – عمان – لبنان السعودية – تركيا[٧]
مرتفعة الدخل	٩٦٥٥ دولار أو أكثر	بر وناي			الإمارات – قطر – الكويت

جدول رقم (٣/٣) قارة أفريقيا[٨]

مجموعة الدخل	مجموعة فرعية	شرق أفريقيا وجنوبها	غرب أفريقيا	شمال أفريقيا
منخفض الدخل	٧٨٥ دولار أو أقل	أوغندا – جزر القمر السودان – الصومال موزمبيق	بوركينا فاسو – تشاد – السنغال – سيراليون – جمبيا – غينيا – غينيا بيساو – الكاميرون – مالي – موريتانيا – النيجر – نيجيريا	
متوسطة الدخل	الشريحة الدنيا من ٧٨٥ إلى ٣١٢٥ دولار	جيبوتي		تونس – الجزائر – مصر – المغرب
	الشريحة العليا من ٣١٢٦ إلى ٩٦٥٥	الجابون		ليبيا

أما ألبانيا فتقع في قارة أوربا، وسورينام تقع في أمريكا الجنوبية وكلاهما تصنف كدول منخفضة الدخل.

٢/٣ ملامح أداء القطاع التجاري والتصديري.

من أجل تقويم الإمكانات التجارية الشاملة فقد تم استخدام الصادرات في نسب الناتج المحلي والزيادة في هذه النسب تشير إلي إمكانات أكبر في الاقتصاد لتحويل الإنتاج الإضافي إلى صادرات. وفيما يتعلق بالتجارة البينية، فإن إمكانيتها قد جرى تقييمها باستخدام اتجاهات الصادرات البينية والواردات البينية في الدول الأعضاء خلال عقد من الزمان للفترة ٨٧-١٩٩٧م.

١/٢/٣ الإمكانات التجارية الشاملة:

الصادرات لنسب الناتج المحلي الإجمالي، التي تم تقديرها لثلاث فترات مختلفة (٨٠-١٩٨٥م، ٨٥-١٩٩٠م، و٩٠ - ١٩٩٧)، أظهرت أنه خلال الفترة ٨٠-١٩٨٥م شهدت حوالي نصف الدول الأعضاء انخفاضاً في صادراتها لنسب الناتج المحلي الإجمالي[٩]. هذا يقاس أداء تصدير نسبياً بالنسبة للأداء الاقتصادي الشامل لهذه الدول. وكانت الدولة فقط من ٢٦ دولة لم تكن قد سجلت أي زيادة ذات معنى في تلك الفترة. لكن الموقف تحسن قليلاً خلال الفترة ٨٥-١٩٩٠م عندما بلغ عدد الدول الأعضاء التي زادت صادراتها في نسب الناتج المحلي الإجمالي ١٩ دوله من ٣٣ دوله عضواً في البنك. وفي هذا الوقت، فإن التحسن الكبير أوضحته بعض تلك الاقتصادات التي كانت قد سجلت تغيراً سالباً في نسب صادراتها بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الخمس السابقة، وهذه الدول تشمل إندونيسيا، ماليزيا، باكستان، المملكة العربية السعودية، سوريا، الإمارات العربية. وأظهرت كل من بنجلاديش، الجابون، جامبيا، تونس زيادة في نسب الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة أيضاً. أما بنين وموريتانيا وتركيا فقد عانت انخفاضاً في نسبها مما يدل على نمو تصديري غير مستقر[١٠]. وخلال الفترة من ٩٠-١٩٩٧م قفز عدد الدول الأعضاء التي زادت نسب صادراتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٣ دولة من ٣٧ دولة، مما يشير إلى زيادة في لإمكانات التصديرية الشاملة للدول الأعضاء. وكانت هناك ١٢ دولة عضواً زادت نسب صادراتها في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٥٠% أو أكثر. وإلى جانب بعض الدول الأعضاء في أنحاء الدول المستقلة، فإن الدول الأخرى التي أظهرت قبل هذا الأداء هي: بنجلاديش، بنين، غنيا بيساو، إيران، قطر، سيراليون، وأوغندا. والدول التي حافظت على اتجاهها التصاعدي في زيادة نسب الصادرات في الناتج المحلي بين ١٩٨٥-١٩٩٧م هي: البحرين، بنجلاديش، الكاميرون، إيران، ماليزيا، والإمارات العربية المتحدة، والتي أسست إمكاناتها للمحافظة على اتجاهاتها التصديرية. من ناحية أخرى، فإن مالي، النيجر، والسنغال كانت ضمن عدد قليل من الدول الأعضاء التي سجلت انخفاضاً في نسب صادراتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الإثنى عشر عاماً من

١٩٨٥ إلى ١٩٩٧م وهذا الاتجاه، ما لم تنقصه تغيرات أخرى في الاقتصاد مقل تخفيف الاستهلاك الكلي، فإنه يشير إلى وجود متناقص للفائض التصديري في هذه الدول[١١].

٢/٢/٣ اتجاهات التجارة البينية في الدول الأعضاء بالبنك[١٢]:

التجارة البينية قد بقيت راكدة تقريباً نسبة ١٠% من إجمالي تجارة الدول الأعضاء خلال هذه الفترة. لكن عندما يتم تحليلها على المستوى الفردي للدول الأعضاء، فيبدو أن هناك نطاقاً واسعاً للتوسع في هذا الكمون من تجارة الدول الأعضاء. يمكن التفريق بين الدول الأعضاء على أساس اتجاهات صادراتها البينية وارداتها البينية كالتالي:

١- هناك ٢٢ دولة من ٤١ دولة يقل نصيبها في الصادرات البينية عن المتوسط بالنسبة لكل الدول الأعضاء وهو ١٠%. وهذه الدول تشمل عدداً من الدول الأقل نمواً إلى جانب الجزائر، بنجلاديش، إندونيسيا، إيران، الكويت، ماليزيا، المغرب، عمان، وقطر. وهذه الاتجاهات مفهومة بالنسبة لبعض الدول الأعضاء المصدرة للنفط التي قد لا تجد طلباً كافياً على النفط في الدول الأعضاء الأخرى. وبالنسبة لبعض الدول مثل إندونيسيا وماليزيا، فإن الاتجاهات تشير إلى نشاط أقل من تدفق الصادرات على الأسواق في الدول الأعضاء الأخرى.

٢- هناك ١٣ دولة عضو فازت بنصيب أعلى نسبياً في الصادرات البينية. والدول لأعضاء قبل جيبوتي ولبنان والصومال والسودان واليمن تعتمد بصورة كبيرة على الدول الأعضاء الأخرى في صادراتها. ومن بين الدول لأعضاء الناشطه تجارياً وبالتحديد باكستان، والسنغال، وسوريا وتركيا لها نصيباً كبيراً في الصادرات المتجهة إلى الدول الأعضاء الأخرى. وبإمكان هذه الدول أن تجعل ارتباطها التصديرية الحالية قاعدة لتوسيع قاعدة صادراتها لكل الدول الأعضاء.

٣- وللواردات ميزة أكبر في تعزيز التجارة البينية حيث أنها تشير إلى الطلب على السلع والخدمات الأجنبية في الدول لأعضاء. وإندونيسيا والسعودية وماليزيا هي من بين الأعضاء التي لها فواتير استيراد عالية. ونسبة صغيرة في وارداتها البينية قد تؤدي إلى زيادة كبيرة في صادرات الدول الأعضاء الأخرى. والقيمة المشتركة لواردات ماليزيا وإندونيسيا والسعودية عام ١٩٩٧م مثلاً كانت حوالي ١٦٤ بليون دولار أمريكي أو نحو ٤٢% من الإجمالي. وزيادة نسبتها ٢,٥% في وارداتها البينية لكل الدول الأعضاء. والدول الأخرى التي لها الإمكانات لزيادة وارداتها هي: إيران، المغرب، وتركيا والتي لها فواتير استيراد كبيرة كما أن نصيبها الحالي من الواردات البينية هي بالكاد نحو ١٠%.

٤- ونصيب الدول غير الأعضاء في الواردات الإجمالية للدول الأعضاء في البنك قد سجل اتجاهاً تصاعدياً خاصة خلال السنوات الأخيرة، وكان هذا النصيب ٩٨ بليون دولار أمريكي عام ١٩٩٢م ثم انخفض قليلاً عام ١٩٩٣م قبل أن يرتفع بأكثر من ٥٠% عام ١٩٩٧م ليصل ١٤٨ بليون دولار.

وهذه لاتجاهات توضح بأنه بالرغم من التشابه الواضح من هياكل الإنتاج في معظم الدول النامية بما فيها الدول الأعضاء في البنك الإسلامي، فإن هناك كما كبيراً من التجارة يجرى بينها بالفعل والدول الأعضاء في البنك يمكنها بناء على هذا، استغلال بعض التجارة المكملة والتي يمكن أن تسهم في تعزيز علاقاتها التجارية الحالية مع الدول النامية.

٣/٢/٣ نمو الصادرات والواردات: الخصائص الرئيسية للنمو في تجارة السلع للدول الأعضاء:

١- شهد عدد كبير نسبياً من الدول الأعضاء نمواً إيجابياً في الصادرات . خاصة في السنوات الأخيرة . مقارنة بوارداتها بين الأعوام ١٩٨٠، ١٩٩٠م. وقد سجلت ٢٣ دولة من بين ٣٩ دولة نمواً في الصادرات أكثر من ٥% في عام ١٩٩٧/٩٦م، بالمقارنة مع ١٦ دولة بنفس الاتجاه في الواردات والنتيجة الطبيعية لهذا الاتجاه هي أنه بمرور الوقت، أظهر عدد أقل من الدول الأعضاء نمواً سالباً في الصادرات بالمقارنة مع النمو السالب في الواردات مما يشير إلى أن عدداً متزايداً من الدول الأعضاء قد سجلت تحسناً في موازينها التجارية[١٣].

٢- كانت هناك خمس دول أعضاء فقط سجلت نمواً مستقراً وعالياً في الصادرات (أكثر من ٥% سنوياً) خلال السنوات ١٩٨٠-١٩٩٠م والسنوات ١٩٩٠-١٩٩٧. وهذه الدول هي: بنجلاديش، إيران، عمان، باكستان، تركيا، ودولة الإمارات العربية المتحدة. وقد سجلت كلٍ من إندونيسيا وماليزيا نمواً مستقراً وعالياً في الصادرات حتى عام ١٩٩٥م عندما تباطأ النمو في صادراتها بصورة كبيرة خلال ٩٦-١٩٩٧م نتيجة للتقلبات الاقتصادية في المنطقة قبل الأزمة الأسيوية. وكان لتونس اتجاهات نمو مشابهة في الصادرات بينما سجلت الأردن والمغرب وعمان والسنغال نمواً إيجابياً لكنه غير مستقر وخفيف في الصادرات. وقد كانت مصر متميزة بين الدول التي كان لها نمو بطئ أو سالب في الصادرات. وقد كانت مصر متميزة بين الدول التي كان لها نمو بطئ أو سالب في الصادرات حتى عام ١٩٩٥م حيث سجلت بعد ذلك نمواً كبيراً عام ٧٦-١٩٩٧م[١٤].

٣- مقارنة بالنمو العالمي في الصادرات، وهو ٤,٥% للأعوام ٨٠-١٩٩٠م، و٦% للأعوام ٩٠-١٩٩٥م، و٤,٥% للأعوام ٩٦-١٩٩٧م، فإن الدول الأعضاء التي كانت لها نسب نمو عالية كانت

١٤ (من بين ٣٣ دولة)، و٣ (من بين ٣٣ دولة)، و٢٥ (من بين ٣٤ دولة) للتغيرات السابقة على التوالي. وهذه الأرقام توضح أن نصيب الدول الأعضاء في الصادرات العالمية قد تزايد مع مرور الوقت.

وبالنسبة للنمو في الواردات، فقد كانت هناك ثلاث دول أعضاء فقط: تشاد، وماليزيا، وتركيا، وصل معدل النمو في الواردات أعلى من المستوى العالمي خلال الفترة ٨٠-١٩٩٠م، وهو رقم قفز إلى ١٨% عام ٩٠-١٩٩٥م، وإلى ١٦% عام ٩٦-١٩٩٧م. والنمو الإيجابي في الصادرات، يمكن اعتباره ظاهرة صحية للاقتصاد المفتوح ويمكن أن يكون عاملاً مساعداً على توسع الصادرات[١٥].

٤/٢/٣ النصيب في الصادرات العالمية:

١- بصورة إجمالية، فإن نصيب الدول الأعضاء في الصادرات العالمية قد ارتفع من ٦,٧٦% عام ٨٨-١٩٨٩م إلى ٧,٠٤% عام ١٩٩٧م. وبصورة فردية، فإن هناك ٢٣ (من ٤٤ دولة عضو) عام ٨٨-١٩٨٩م لها نصيب في السوق الدولي يقل عن ٠,٥% وقد زاد عدد هذه الدول إلى ٢٦ دولة (من ٤٧ دولة) عام ١٩٩٧م كان نصيب المملكة العربية السعودية ٠,٩٥%، تتبعها ماليزيا ٠,٨٦%، وإندونيسيا ٠,٧٥%، وإيران وتركيا ودولة الإمارات العربية المتحدة بنسب تتراوح بين ٠,٤% و ٠,٧% من السوق الدولي. وفي عام ١٩٩٧م قفزت ماليزيا إلى المركز الأول بنصيب في السوق وصل إلى ١,٤٢% ثم المملكة العربية السعودية بنسبة ١,١١% وإندونيسيا[١٦].

٢- والدول الأخرى التي حققت مكاسب في أنصبتها من السوق خلال هذه الفترة هي: البحرين ٠,٠٩% إلى ٠,٢١%، وبنجلاديش من ٠,٠٤% إلى ٠,٠٧%، والجابون من ٠,٠٥% إلى ٠,٠٦%، وإيران من ٠,٤١% إلى ٠,٤٥%، والمغرب من ٠,١١% إلى ٠,١٣%، وقطر من ٠,٠٩% إلى ٠,١٠%، وتركيا من ٠,٤٠% إلى ٠,٤٧%.

٣- الدول التي شهدت انخفاضاً في نصيبها من السوق العالمي هي: أفغانستان من ٠,٠٢% إلى أقل من ٠,٠١%، وبروناي من ٠,٠٧% إلى ٠,٠٤%، والكاميرون من ٠,٠٦% إلى ٠,٠٤%، ومصر من ٠,٠٩% إلى ٠,٠٧%، والأردن من ٠,٠٤% إلى ٠,٠٣%، والكويت من ٠,٣٩% إلى ٠,٢٥%، ولبنان من ٠,٠٢% إلى ٠,٠١%، والسودان من ٠,٠٢% إلى ٠,٠١% وسوريا من ٠,١٠% إلى ٠,٠٧%.

٤- أما بالنسبة لسلطنة عمان وباكستان واليمن فقد ظلت أنصبتها من السوق جامدة عند ٠,١٢%، و ٠,١٦%، و ٠,٠٤% على التوالي[١٧].

جدول (٤/٣)

نسب صادرات الدول الإسلامية في الصادرات العالمية[١٨]

النصيب في الصادرات العالمية	الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية	
	١٩٨٩/٨٨م	١٩٩٧م
٠,٠% – ٠,٠٥%	أفغانستان، ألبانيا، بنجلاديش، بنين، بوركينا فاسو، تشاد، القمر، غينيا، غينيا بيساو، الأردن، لبنان، المالديف، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال، لبنان، الصومال، السودان، أوغندا، اليمن.	أفغانستان، ألبانيا، بنين، بروناي، بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد، القمر، جيبوتي، جامبيا، غينيا، غينيا بيساو، الأردن، قرنميزيا، لبنان، المالديف، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال، سيراليون، الصومال، السودان، أوغندا، اليمن.
٠,٠٥% – ٠,١٠%	البحرين، بروناي، الكاميرون، مصر، الجابون، قطر	بنجلاديش، مصر، الجابون، سوريا.
٠,١% – ٠,٢%	المغرب، عمان، باكستان، سوريا، تونس.	ليبيا، المغرب، عمان، باكستان، قطر، تونس.
٠,٢% – ٠,٤%	الجزائر، الكويت، ليبيا.	الجزائر، البحرين، الكويت
٠,٤% – ٠,٨%	إندونيسيا، إيران، تركيا، الإمارات.	إيران، تركيا، الإمارات
٠,٨% – ١,٢%	ماليزيا، السعودية	إندونيسيا، السعودية
١,٢% فأكثر	--	ماليزيا (١,٤٢%)

٣/٣ ملامح أداء القطاع المالي في أقطار العالم الإسلامي[١٩].

١/٣/٣ نستطيع أن نميز بين أداء القطاع المالي في الاقتصاد ككل، وبين أداء الأسواق المالية والمؤسسات المالية. وقد وضعت مجموعة مؤشرات لتقييم التطور المالي للاقتصاد. وبالنسبة لل ٤٣ دولة التي تتوافر عنها البيانات، يمكن استخدام معيار بسيط: نسبة النقد المتداول M2 بالإضافة إلى ودائع تحت الطلب إلى إجمالي الناتج القومي، أو التكثيف المالي (العمق المالي)، لتصنيف الدول حسب مستوى تطورها المالي. ويمكن تصنيف الدول حسب مستوى التقدم المالي للدول الـ ٤٠ التي تتوافر عنها بيانات الـ M2، إلى خمسة مستويات وهي:

المستوى الأول: مرتفع جداً، تضم هذه الفئة لبنان فقط، كدولة ذات دخل عال، و M2 / إجمالي الناتج القومي ١٤٣% عام ١٩٩٨م.

المستوى الثاني: مرتفع، تضم هذه الفئة ثلاث دول وهي: الأردن، الكويت، وماليزيا، وفيها M2 / إجمالي الناتج القومي نحو ١٠٠% عام ١٩٩٨م.

المستوى الثالث: متوسط، تضم هذه الفئة ١١ دولة وهي: إندونيسيا، باكستان، إيران، مصر، المغرب، السعودية، الإمارات العربية، تونس، الجزائر، اليمن، وألبانيا، وفيها M2 / إجمالي الناتج القومي يتراوح ما بين ٣٩% إلى ٧٠% عام ١٩٩٨م.

المستوى الرابع: منخفض، تضم هذه الفئة ٢١ دولة وهي: جميع الدول الإفريقية الأعضاء في البنك الإسلامي عدا نيجيريا، جزر القمر، ودولتان أسيويتان هما: تركيا، بنجلاديش، و٣ دول عربية: عمان، سوريا، موريتانيا، إضافة إلى قيرغيزيا، آذربيجان، حيث M2 / إجمالي الناتج القومي يتراوح ما بين ١١% إلى ٣٦% عام ١٩٩٨م.

المستوى الخامس: منخفض جداً، تضم هذه الفئة أربع دول وهي: غينيا، النيجر، السودان، قازاقستان، حيث M2 / إجمالي الناتج القومي أقل من ٩% عام ١٩٩٨م.

جدول رقم (٣/٥) تصنيف الدول حسب مستوى تطورها المالي

مستوى التقدم المالي	M_2 / إجمالي الناتج القومي عام ١٩٩٨م	
مرتفع جداً	١٤٣%	لبنان
مرتفع	١٠٠%	الأردن، الكويت، ماليزيا
متوسط	٣٩% – ٧٠%	إندونيسيا، باكستان، إيران، مصر، المغرب، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، تونس، الجزائر، اليمن، وألبانيا(١١دولة).
منخفض	١١% – ٣٦%	تركيا، بنجلاديش، عمان، سوريا، موريتانيا، قيرغيزيا، آذربيجان، جميع الدول الإفريقية عدا النيجر، غينيا، والقمر.
منخفض جداً	أقل من ٩%	غينيا، النيجر، السودان، قازاقستان.

٢/٣/٣ ملامح أداء البنوك التجارية: هيكل وفاعلية السوق[٢٠]:

إن مجموع الأصول المالية في جميع الدول الإسلامية أقل من إجمالي الناتج المحلي باستثناء ماليزيا، حيث القطاع المالي كبير وتتجاوز الأصول ١٥٠% من إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٩٧م.

إن تركيز السوق يصل إلى أعلى حد بين الدول الإفريقية الأعضاء. وتمثل أكبر ثلاثة بنوك ١٠٠% من مجموع الأصول للقطاع المالي في بنين، ومالي، وسيراليون، وتوجو، وفي الكاميرون تهبط النسبة إلى ٩٠%، وفي أوغندا إلى ٧٦%. ونفس الأمر ينطبق على قازاقستان حيث معدل التركيز يتجاوز ٩١%. أما بالنسبة للدول العربية الأعضاء فإن معدلات التركيز مرتفعة لدى البحرين والأردن وقطر واليمن بينما نجد أدنى نسبة عند السعودية وتونس ٥١% . ٥٢%، وتتراوح هذه المعدلات لدى الدول الأسيوية الإسلامية بين ٤٤% . ٥٧% وتصل إلى أعلى حد لدى بنجلاديش وباكستان.

حصة الأصول العامة في البنوك التجارية من إجمالي أصول البنك، كبيرة في خمس دول فقط وهي: بنجلاديش ٨١%، مصر ٦٠%، تركيا ٥٠%، إندونيسيا وماليزيا ٤١% لكلٍ منهما. أما بقية الدول الأخرى فقد أعلنت أن حصة القطاع العام في أصول البنك التجاري صفر.

هناك تواجد كبير للبنوك الأجنبية في القطاع المصرفي من حيث العدد والأصول: أكثر من ٥٠% من عدد البنوك في البحرين، إندونيسيا، باكستان، أوغندا، وأكثر من ٤٠% من الأصول في البحرين وإندونيسيا وباكستان وسيراليون، وتملك الحكومة أكثر من ٤٠% من أصول القطاع المصرفي في بنجلاديش، مصر، إندونيسيا، باكستان، وتركيا.

ولدى مصر والكويت والسعودية أكفأ النظم المصرفية حيث التكلفة الثابتة أقل من ١,٥% من الأصول، وهامش الفائدة أقل من ٢% ولدى الجزائر وقطر وماليزيا تكاليف ثابتة مماثلة ولكن هوامش الفائدة عندها أعلى قليلاً.

٣/٣/٣ ملامح أداء أسواق المال[٢١]:

ظهر عدد من أسواق البورصة المهمة في الدول الإسلامية. وبالنسبة لرسملة السوق عام ١٩٩٩م، لدى ماليزيا ١٤٥ بليون دولار، وتركيا ١١٣ بليون دولار، أكبر الأسواق للأوراق المالية بين الدول الإسلامية تليها إندونيسيا ٦٤ بليون دولار، ومصر ٣٣ بليون دولار، وإيران ١٥ بليون دولار، والمغرب ١٤ بليون دولار. وعلى الرغم من أن رسملة السوق أصغر من حيث الحجم المطلق للناتج المحلي الإجمالي. فهذه الرسملة كبيرة في الأردن ٧٩%، وعمان ٢٩%، وكانت أسرع الأسواق نمواً خلال التسعينات مصر والمغرب تليها إندونيسيا وتركيا وتونس وفي إيران تعرضت البورصة للركود خلال الفترة نفسها.

وبالإضافة إلى الأسواق السنوية، حيث يتم التعامل بالسندات الحالية بين المستثمرين، ثم دليل على ظهور أسواق أولية في الدول الإسلامية وفي الأسواق الأولية تقوم جهات الإصدار: الشركات والحكومات بتوظيف السندات مباشرة لدى المستثمرين وبالرغم من أن الأسواق الأولية للسندات كانت نشطة لفترة من الزمن، كان نمو الأسواق الأولية للمساهمة ظاهرة في أواخر الثمانينات.

جدول رقم (٦/٣) إحصاءات عن القطاع المالي وفاعليته في ٢٦ من الدول الأعضاء بالبنك

مقاييس هيكل وفاعلية السوق

الدول	السنة	التكثيف[١]	حصة البنوك الأجنبية		حصة الجمهور	النفقات	هامش
			العدد	الأصول[٢]	الأصول[٣]	العامة [٤]	الفائدة [٥]
بنين	١٩٩٦	١٠٠,٠٠	٣٣,٣	٣٤,٣	٠٠	٣,٥	٣,٤
الكاميرون	١٩٤٤	٩٠,٢	٢٥,٠٠	٣٨,٦	٠٠	٩,٧	٥,٠
مالي	١٩٩٦	١٠٠,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦,٨	٥,٢
السنغال	١٩٩٦	٩٠,٠٠	٢٥,٠٠	١٤,١	٠٠	٤,٧	٥,٤
سيراليون	١٩٩٦	١٠٠,٠	٣٣,٣	٤٠,٤	٠٠	١٠,٧	١١,٠
توجو	١٩٩٦	١٠٠,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥,٠	٤,١
أوغنده	١٩٩٧	٧٦,٦	٥٠,٠	٣٧,٢	٠٠	٧,٤	٧,٨
الجزائر	١٩٩٤	١٠٠,٠	٦٦,٧ [٦]	٦٢,٠ [٦]	٠٠	١،١	٢,٥
البحرين	١٩٩٧	٩٦,٠	٦٦,٧	٨٩,٦	٠٠	١,٦	٢,٨
مصر	١٩٩٧	٧٠,٨	١٣,٣	٩,١	٩،٩	١,٥	١,٧
الأردن	١٩٩٧	٩٧,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٢,٣	٢,٧
الكويت	١٩٩٧	٦٨,٣	١٦,٧	١٢,٠	٠٠	١,٧	١,٧
لبنان	١٩٩٧	٥٩,٩	٤٦,٧	٢٩,٦	٠٠	٣,٢	٣,٥
المغرب	١٩٩٦	٥٩,٦	٢٠,٠	٨,٣	٠٠	٢,٦	٣,٩
عمان	١٩٩٧	٦٢,٩	٠٠	٠٠	٠٠	٢،٢	٣,٤
قطر	١٩٩٧	٩٢,٨	٠٠	٠٠	٠٠	١,٣	٢,٤
السعودية	١٩٩٧	٥١,٣	١١,١	٤,٩	٠٠	١,٥	٠,٩
تونس	١٩٩٦	٥١,٦	١٨,٢	٢٢,٣	٠٠	٢,١	٣,٥
الإمارات	١٩٩٧	٦٠,٧	٦,٣	٠,٧	٠٠	١,٧	٣,٤
اليمن	١٩٩٦	٨٨,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٢,٩	٣,٨
بنجلاديش	١٩٩٦	٥٧,٢	٣٥,٧	٢٨,٠	٨٠,٧	٢,١	١,٣
إندونيسيا	١٩٩٧	٤٤,٠	٥٠,٠	٤٦,٤	٤٠,٥	٢,٧	٤,٦
ماليزيا	١٩٩٧	٤٤,٢	١٢,٠	٥،٥	٠٠	١,٣	٢,٧
باكستان	١٩٩٧	٥٦,٠	٦٣,٦	٤١,٧	٤١,٠	٥,٦	٢,٦
تركيا	١٩٩٧	٤٤,٨	٣,١	٠,٢	٥٠,٠	٥,١	١١,٢
قازاقستان	١٩٩٧	٩١,٢	١٦,٧	٥,٣	٠٠	١٢,٧	٩,٤

جدول رقم (٧/٣) أسواق البورصة الرئيسية في الدول الأعضاء بالبنك

الدول	رسملة السوق		قيمة المعاملات		معدل رقم الأعمال		شركات في البورصة	
	النسبة % من إجمالي الناتج	القيمة مليون دولار	النمو % سنوياً	القيمة مليون دولار	النمو %	القيمة مليون دولار	النمو % سنوياً	العدد
			٩٠-٩٩	١٩٩٩	٩٠-٩٩	١٩٩٩	٩٠-٩٩	١٩٩٩
بنجلاديش	٢,٤	٠,٩	١١,٩	١,٩	٧٦,١	٢,٦	٦,٥	٢١١
مصر	٢٩,٥	٣٢,٨	٣٨,٤	٦,١	٤٦,١	٣١,٦	–	١٠٣٣
إندونيسيا	٢٣,٥	٦٤,١	٢٥,٦	١٠,٣	١٤,٥	٤٧,٠	٥٠٢	٥٧٧
إيران	١٣,١	١٤,٩	٨٠٩	١,٢	–	٩,٣	١٢٠٣	٢٤٢
الأردن	٧٩,٠	٥,٨	١٢,٦	٨،٨	١٠٧	٩,٤	٨٠١	١٥٢
ماليزيا	١٣٦,٠	١٤٥,٤	١٢,٩	٣٩,٨	٥,٨	٣٩,٨	٥،٥	٧٥٧
المغرب	٤٤,١	١٣,٧	٣٤,٣	٣,٩	٤١,٧	١٧,٦	–	٥٥
نيجريا	٧,٠	٢,٩	٨،٨	٠,٤	٣٣,٥	٥,١	٢١,٣	١٩٤
عمان	٢٩,٤	٤,٣	١٦,٨	٣١,٠	٣٩,٦	٣٣,٨	١١,٩	١٤٠
باكستان	٨,٥	٧,٠	١٠,٤	١٤,٤	٤٩,٤	٣٤٥,٢	٥٠,٢	٧٦٥
السعودية	٣٣,٠	٦٠,٤	٢,٥	١٠,٦	٢٣,٨	٢٨,٨	–	٧٣
تونس	١١,٤	٢,٧	١٩,٨	٠,٩	٢٥,٣	١٣,٣	١٦,٧	٤٤
تركيا	١٦,٩	١١٢,٧	٢١,٨	٣٤,٥	٣١,٤	١٠٢,٨	١٠,٣	٢٨٥

٤/٣ ملامح الاستقرار الاقتصادي في أقطار العالم الإسلامي:

١/٤/٣ الديون الخارجية[٢٢]:

الديون الخارجية ونسبتها لإجمالي الناتج المحلي:

ارتفع حجم الديون الخارجية للدول الأعضاء في البنك مجتمعة من ٥٨٦ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٧م، أو ما نسبته ٣٩,٧ من إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول، إلى ٦١٩,٤ بليون دولار أمريكي، أ ما نسبته ٤٥,٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٨م، ويتوقع أن يرتفع في عام ١٩٩٩م إلى ٦٣٢ بليون دولار أمريكي أو ما يعادل ٤٢,٤% من إجمالي الناتج القومي لهذه الدول.

وثمة اتجاه مماثل يحدث بالنسبة لإجمالي المديونية الخارجية في حالة الدول الأعضاء الأقل نمواً، إذ ارتفع إجمالي ديونها الخارجية من ٩٢,٩ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٧م إلى ٩٧,٢ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٨. ويتوقع أن يصل إلى مستوى ١٠٠,٠ بليون دولار أمريكي عام ١٩٩٩م. وقد أخذت

نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي تنخفض باطراد من ٤١,٧% عام ١٩٩٧م إلى نحو ٣٨,٧% عام ١٩٩٨م، ويتوقع أن تصل إلى ٣٤,٨ عام ١٩٩٩م.

عبء المديونية:

عبء المديونية يقاس بنسبة خدمة الدين، فقد كان في حالة مجموعة الدول الأعضاء الأقل نمواً من نظيره في حالة الدول الأعضاء مجتمعة. فقد انخفضت النسبة المذكورة بالنسبة للدول الأعضاء من ١٥,٥% عام ١٩٩٧م إلى ١٣,٤% عام ١٩٩٨م، ويتوقع أن تعود فترتفع إلى ٢٥% في عام ١٩٩٩. بينما ارتفعت هذه النسبة في الدول الأعضاء مجتمعة من ١٤,٦% عام ١٩٩٧م إلى ١٩,٧% عام ١٩٩٨م، ولكن يتوقع أن تنخفض في عام ١٩٩٩م إلى ١٨,٤%.

نسبة الديون الخارجية للصادرات:

تشير نسبة الديون الخارجية إلى الصادرات، إلى خطورة مشكلة المديونية الخارجية. حيث ارتفعت هذه النسبة في حالة الدول الأعضاء مجتمعة من ١٢٠,٩% عام ١٩٩٧م إلى ١٣٧,٩ عام ١٩٩٨م، ومن المتوقع أن تسجل انخفاضاً طفيفاً في عام ١٩٩٩م لتصل ١٣٧,٦. ويلاحظ هذا الانخفاض أيضاً في حالة الدول الأعضاء الأقل نمواً حيث تراجعت النسب \ة من ٤٦٥,٦% عام ١٩٩٧م إلى ٤٥٦,٢% عام ١٩٩٨م ثم إلى ٤٤٠,٨% عام ١٩٩٩. ويلاحظ بالنسبة للدول الأقل نمواً أن نسبة مديونيتها الخارجية إلى صادراتها عالية جداً، وتتجاوز مستوى الـ ٢٠٠ نقطة المحدد لأهلية الدول الفقيرة الأكثر مديونية للحصول على إعفاء لديونها.

٢/٤/٣ عجز أو فائض الميزانية العامة في الأقطار الإسلامية في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٧م:

يلاحظ في الأقطار الإسلامية التي تتوافر عنها بيانات وعددها ١٣ قطراً من إجمالي الأقطار الإسلامية أن بعض الأقطار حققت انخفاضاً في عجز المالية الحكومية المركزية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وهي: إيران حيث حققت انخفاضاً في العجز من -١٣,٨% في عام ١٩٨٠م إلى فائض قدره ١,٤% في عام ١٩٩٧، وهذا يرجع إلى تخفيض المصروفات الجارية والرأسمالية من ٣٥,٧% إلى ٢٣,٣%، وفي نفس الوقت زيادة الإيرادات الجارية من غير الضرائب من ١٤,٧% إلى ١٧,٨% مع ثبات إيرادات الضرائب الجارية تقريباً. تليها مصر حيث تحول العجز إلى فائض من -١١,٧% إلى ٠,٩%، وهذا يرجع إلى تخفيض المصروفات الجارية الرأسمالية من ٥٠،٣% إلى ٣٤,٣%، هذا مع العلم بأن الإيرادات الجارية من الضرائب وغيرها انخفضت من ٤٤% إلى ٣٥,٤%.

يليها ماليزيا حيث تحول العجز إلى فائض من -٦% إلى ٣%، وهذا يرجع إلى انخفاض إجمالي المصروفات الجارية والرأسمالية من ٢٩,١% إلى ٢٠,١%، وصاحب ذلك زيادة الإيرادات الجارية من غير

الضرائب من ٢,٨% إلى ٤,٢% إلا أن إيرادات الضرائب الجارية انخفضت من ٢٣,٥% إلى ١٩,٤%.

يليها سوريا حيث انخفض العجز من -٩,٧% إلى -٠,٢%، وهذا يرجع إلى انخفاض المصروفات الجارية والرأسمالية من ٢٤,٦% إلى ١٧,٧%، كما حدث انخفاض في إجمالي الإيرادات الجارية من الضرائب وغيرها من ٢٦,٨% إلى ٢١,٢%.

يليها الأردن حيث انخفض العجز من -٩,٣% إلى -١,٤%، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض إجمالي المصروفات الجارية والرأسمالية من ٣٨% إلى ٣٥%، وزيادة الضرائب الجارية من ١٤% إلى ٢٢,٤%، وكذلك زيادة الإيرادات الجارية من غير الضرائب من ٤% إلى ٦,٣%.

كما انخفض العجز في المغرب من -٩,٧% إلى -٤،٤%، ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع إيرادات الضرائب الجارية من ٢٠,٤% إلى ٢٣,٨%، وفي نفس الوقت ارتفاع الإيرادات الجارية من غير الضرائب من ٢,٩% إلى ٤,٧% وانخفاض المصروفات الرأسمالية من ١٠,٣% إلى ٧,٢%.

وبعض الأقطار الإسلامية الأخرى زاد عجز مالية الحكومة المركزية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ومنها: تركيا الذي زاد العجز من -٣،١% إلى ٨,٤%، وهذه الزيادة ترجع إلى زيادة المصروفات الجارية من ١٥,٥% إلى ٢٤,٧%، في الوقت الذي لم تزد فيه الإيرادات الجارية من الضرائب وغيرها إلا بنسبة ٠,٣%. يليها باكستان والتي زاد العجز من-٥،٧% إلى -٧,٩%، وهذا يرجع إلى زيادة النفقات الجارية من ١٤,٥% إلى ١٩,٩%، وفي نفس الوقت حدث انخفاض في إيرادات الضرائب الجارية من ١٣,٣% إلى ١٢,٩%. يليها تونس التي زاد العجز في مالية الحكومة المركزية من -٢,/% إلى -٣,١%، وهذه الزيادة ترجع إلى زيادة المصروفات الجارية من ٢٢,١% إلى ٢٥,٩%، وانخفاض الإيرادات الجارية من الضرائب وغيرها من ٣٠,٨% إلى ٢٩,٦%.

جدول رقم (٨/٣) % للإنفاق على التعليم والصحة والإنفاق العسكري

	الإنفاق العام على التعليم		الإنفاق العام على الصحة%		الإنفاق العسكري	
	%من الناتج القومي الإجمالي		% من الناتج القومي الإجمالي	% من الناتج المحلي الإجمالي	% من الناتج المحلي الإجمالي	
	١٩٨٥	١٩٩٦	١٩٦٠	١٩٩٥	١٩٨٨	١٩٩٦
الأردن	٥،٥	٧,٣	٠,٦	٣,٧	١١,٤	٨،٨
إندونيسيا	١,٧	١,٤	٠,٣	٠,٧	١,٧	١,٣
إيران	٣,٦	٤	٠,٨	١,٤	٣,٢	٥,٢

	الإنفاق العام على التعليم		الإنفاق العام على الصحة%		الإنفاق العسكري	
	%من الناتج القومي الإجمالي		% من الناتج القومي الإجمالي	% من الناتج المحلي الإجمالي	% من الناتج المحلي الإجمالي	
	١٩٨٥	١٩٩٦	١٩٦٠	١٩٩٥	١٩٨٨	١٩٩٦
باكستان	٢,٥	٣	٠,٣	٠,٨	٦,٥	٥,٦
تركيا	١,٨	٢،٢	٠,٨	٢,٤	٣	٤,٣
تونس	٥,٨	٦,٧	١,٦	–	٢,٧	١,٨
سوريا	٦,١	٤,٢	٠,٤	–	٧,٩	٦,٧
سيراليون	١,٩	٣,١	–	–	٠,٥	١,٨
الكاميرون	٣,١	٢,٩	١	١	١,٤	–
الكويت	٤,٩	٥,٧	–	٣,٥	٨,٢	١١,٩
ماليزيا	٦,٦	٥,٢	١،١	١,٣	٢,٥	٢,٤
مصر	٦,٣	٥,٣	١	–	٤,١	٣,٩
المغرب	٦,٣	٥,٣	١	–	٤,١	٣,٩
السعودية	٦,٧	٥،٥	٠,٦	–	١٧,٦	١٣,٢
الإمارات العربية	١,٧	–	–	٢	٦,٧	٤,٥
إسرائيل	٧	٧,٢	–	–	١٣	٨,٧
البلدان النامية	٣,٩	٣,٦	٠,٩	١,٨	٣,١	٢,٤
البلدان المصنعة	٥,٢	٥,١	–	٦,٣	٣,٦	٢,٣
العالم	٤,٩	٤,٨	–	٥و٥	٤	٢,٤

المصدر: العمود ١،٢ اليونسكو ١٩٩٨م، العمود ٣: الأمم المتحدة ١٩٩٣م، والبنك الدولي ١٩٩٣م، العمود ٤: البنك الدولي عام ١٩٩٩م، ولعمودان ٥،٦ معهد ستكهولم الدولي لبحوث السلام، تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٩م برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ص ١٨٨. ١٩١.

إيرادات الضرائب الجارية في الأقطار الإسلامية:

يلاحظ في عام ١٩٨٠م أن أعلى نسبة للإيرادات الضرائب الجارية من الناتج المحلي الإجمالي كانت في مصر ٢٨,٨%، وتونس ٢٣,٩%، ماليزيا ٢٣,٥%، المغرب ٢٠,٤%، إندونيسيا ٢٠,٢%. وكان

أقلها في إيران ٦,٩%، والكويت وكلاهما من الأقطار المنتجة والمصدرة للبترول. أما في عام ١٩٩٧م فكانت أعلى نسبة لإيرادات الضرائب الجارية من الناتج المحلي الإجمالي في تونس ٢٤,٨%، المغرب ٢٣,٨%، الأردن ٢٢,٤%، مصر ٢١,٥%، ماليزيا ١٩,٤%. وكان أقلها في كل من إيران ٦,٧%، والكويت ١,٢%.

المصروفات الجارية في أقطار العالم الإسلامي: يلاحظ في عام ١٩٨٠م أن أعلى نسبة للمصروفات الجارية من الناتج المحلي الإجمالي كانت في مصر ٣٩,٥%، سوريا ٣٠,٣%، إيران ٢٧,٧%، الأردن ٢٥,٩%، المغرب ٢٢,٨%، تونس ٢٢,١.%، وكان أقلها في إندونيسيا ١١,٧%، والكاميرون ١٠,٥%. أما في عام ١٩٩٧ لوحظ أن أعلى نسبة للمصروفات الجارية من الناتج المحلي الإجمالي كانت في الكويت ٣٥,٨%، الأردن ٢٨%، مصر ٢٧,٧%، المغرب ٢٦,١%، تونس ٢٥,٩%. وكان أقلها في سيراليون ١٣,٤%، والكاميرون ١١,٤%.

المصروفات الرأسمالية: يلاحظ في عام ١٩٨٠م أن أعلى نسبة للمصروفات الرأسمالية من الناتج القومي كانت في الأقطار الإسلامية التالية: سوريا ١٧%، الأردن ١٢,١%، مصر ١٠,٨%، إندونيسيا ١٠,٤%، وماليزيا ٩،٩%، وأقلها كان في سيراليون ٥%، وباكستان ٣,١%. أما في عام ١٩٩٧م فكانت أعلى نسبة في الأقطار الإسلامية في سوريا ٩,٤%، إيران ٧,٦، المغرب ٧,٢%، الأردن ٧%، تونس ٦,٧%، مصر ٦،٦%، وأقلها كان في باكستان ٢,٨%، تركيا ٢،٢%، الكاميرون ١،١%. ويلاحظ بصفة عامة أن المصروفات الرأسمالية في الفترة موضع الدراسة اتجهت إلى الانخفاض في معظم الأقطار الإسلامية التي تتوافر عنها بيانات.

جدول رقم (٩/٣) العجز أو الفائض قى مالية الحكومة المركزية نسبة مئوية من إجمالي الناتج

	إيرادات الضرائب		إيرادات جارية من غير الضرائب		إجمالي الإيرادات الجارية		مصروفات جارية		مصروفات رأسمالية		إجمالي المصروفات الجارية		العجز/ الفائض الإجمالي	
	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧
الأردن	١٤	٢٢,٤	٤	٦,٣	١٨	٢٨,٧	٢٥,٩	٢٨	١٢,١	٧	٣٨	٣٥	٩,٣-	١,٤-
إندونسيا	٢٠,٢	١٤,٧	١	٢,٣	٢١,٢	١٧	١١,٧	٨,٧	١٠,٤	٦	٢٢,١	١٤,٧	٢,٣-	١,٢
إيران	٦,٩	٦,٧	١٤,٧	١٧,٨	٢١,٦	٣٢,٥	٢٧,٧	١٥,٧	٨	٧,٦	٣٥,٧	٢٣,٣	١٣,٨-	١,٤
باكستان	١٣,٣	١٢,٩	٢,٩	٣,١	١٦,٢	١٦	١٤,٥	١٩,٩	٣,١	٢,٨	١٧,٦	٢٢,٧	٥,٧-	٧,٩-
تركيا	١٤,٣	١٥,٢	٣,٧	٣,١	١٨	١٨,٣	١٥,٥	٢٤,٧	٥,٩	٢،٢	٢١,٤	٢٦,٩	٣,١-	٨,٤-
تونس	٢٣,٩	٢٤,٨	٦,٩	٤,٨	٣٠,٨	٢٩,٦	٢٢,١	٢٥,٩	٩,٤	٦,٧	٣١,٥	٣٢,٦	٢,٨-	٣,١-
سوريا	١٠,٥	١٦,٥	١٦,٣	٦,٧	٢٦,٨	٢١,٢	٣٠,٣	١٤,٣	١٧,٩	٩,٤	٤٨,٢	٢١,٧	٩,٧-	٠,٢-
سيراليون	١٣,٦	١٠,٢	١,٥	٠,٣	١٥,١	١١,٧	١٩,٦	١٣,٤	٥	٤,٣	٢٤,٣	١٧,٧	**١١,٨-**	٦-
الكاميرون	١٤,٩	٩,٤	١,٣	٣,٦	١٦,٢	١٣	١٠,٥	١١,٤	٥,٢	١،١	١٥,٧	١٢,٥	٠,٥	٠,٢
الكويت	٢,٧	١,٢	٨٦,٦	-	٨٩,٣	-	١٨,٩	٣٥,٨	٨,٩	٥,٨	٢٧,٨	٤١,٦	٥٨,٧	-
ماليزيا	٢٣,٥	١٩,٤	٢,٨	٤,٢	٢٦,٣	٦..٢٣	١٩,٢	١٥,٥	٩،٩	٤,٦	٢٩,١	٢٠,١	٦-	٣
مصر	٢٨,٨	٢١,٥	١٥,٢	١٣,٩	٤٤	٣٥,٤	٣٩,٥	٢٧,٧	١٠,٨	٦،٦	٥٠,٣	٣٤,٣	**١١,٧-**	٠,٩

المغرب	٢٠,٤	٢٣,٨	٢,٩	٤,٧	٢٣,٣	٢٨,٥	٢٢,٨	٢٦,١	١٠,٣	٧,٢	٣٣,١	٣٣,٣	-٩,٧	-٤،٤

المصدر: بيانات الجدول رقم (٦) من الملحق الإحصائي

٣/٤/٣ رصيد الحساب الجاري في عامي ١٩٨٠، ١٩٩٧م:

معظم الأقطار الإسلامية في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٧م كانت تعاني من عجز في رصيد الحساب الجاري باستثناء كل من السعودية، والكويت، ونيجيريا وهي من الأقطار المنتجة والمصدرة للبترول فضلاً عن الأردن وسوريا. ويلاحظ أن هذه الدول باستثناء سوريا التي ارتفع فيها رصيد الحساب الجاري من ٢٥١ مليون دولار عام ١٩٨٠م إلى ٥٦٤ مليون دولار عام ١٩٩٧م. قد انخفض الرصيد في السعودية من ٤١٥٠٣ مليون دولار عام ١٩٨٠م إلى ٢٥٧ مليون دولار عام ١٩٩٧م. وانخفض في الكويت من ١٥٣٠٢ مليون دولار عام ١٩٨٠م إلى ٧٩٣٥ مليون دولار عام ١٩٩٧م. كما انخفض في نيجيريا من ٥١٧٨ مليون دولار عام ١٩٨٠م إلى ٥٥٢ مليون دولار عام ١٩٩٧م. وانخفض في الأردن من ٢٨١ مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى ٢٩ مليون دولار عام ١٩٩٧م. وبعض الأقطار الإسلامية استطاعت تحويل العجز إلى فائض مثل مصر من -٤٣٨ مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى ٢٩٠٥ مليون عام ١٩٩٧م، وتونس من -٣٥٣ مليون دولار عام ١٩٨٠م إلى فائض قدره ٦٤٠ مليون دولار عام ١٩٩٧م، وإيران من عجز قدره -٢٤٣٨ مليون دولار عام ١٩٨٠م إلى فائض قدره ٥٢٣٢ مليون دولار عام ١٩٩٧م. وبعض الدول مثل إندونيسيا، وأوغندا، وباكستان، وبنجلاديش، ومالي، وماليزيا ارتفع عجز رصيد الحساب الجاري في عام ١٩٩٧م عن ما كان عليه عام ١٩٨٠م. ففي إندونيسيا ارتفع العجز من -٥٦٦ إلى -٤٨٩٠ مليون دولار، وأوغندا من -١٢١ إلى -٥٢١ مليون دولار، وفي باكستان ارتفع من -٨٦٨ إلى -٣٦٧٥ مليون دولار، وفي بنجلاديش ارتفع من -٨٤٤ إلى -٩٠٢ مليون دولار، وفي مالي ارتفع من -١٢٤ إلى -١٧٨ مليون دولار. وبعض الأقطار الإسلامية انخفض العجز فيها في عام ١٩٩٧م عما كان عليه عام ١٩٩٨٠م، ومن هذه الدول النيجر، والكاميرون، وسيراليون، والسنغال، وتركيا.

والخلاصة أن رصيد الحساب الجاري في ٢٢ قطراً إسلامياً تتوافر عنها بيانات في عامي ١٩٨٠، ١٩٩٧م، كان به فائضاً في ٥ أقطار، إلا أن هذا الفائض اتجه إلى الانخفاض في ٤ أقطار منها، و٤ أقطار تحول العجز إلى فائض، و٧ أقطار ارتفع العجز في عام ١٩٩٧م عما كان عليه عام ١٩٨٠م، و٥ أقطار انخفض العجز في عام ١٩٩٧م عما كان عليه في عام ١٩٨٠. [أنظر الجدول رقم (١٠/٣)].

الاحتياطيات الدولية:

من بين ٢٢ قطراً إسلامياً تتوافر عنها بيانات زادت الاحتياطيات الدولية في عام ١٩٩٧م عما كانت عليه عام ١٩٨٠. في ٢٠ قطراً، وانخفضت في الكويت بنسبة ١٣,٧%، ونيجيريا بنسبة ٥٩,٢%. فقد زادت في إندونيسيا من ٦,٩ بليون دولار عام ١٩٨٠ إلى ٢٣,٦ بليون دولار عام

١٩٩٧م، بنسبة ٢٤٦%. وزادت في تركيا من ٣،٣ بليون دولار عام ١٩٨٠ إلى ٢٠,٦ بليون دولار عام ١٩٩٧م بنسبة ٥٢٣%. وزادت في السعودية من ٦,١ بليون دولار عام ١٩٨٠ إلى ٢٧,١ بليون دولار عام ١٩٩٧ بنسبة ٤٤%، وماليزيا من ٥,٨ بليون دولار إلى ٢٦,٢ بليون دولار بنسبة ٣٥٥,٩% ومصر من ٢,٥ بليون دولار إلى ١٨,٨ بليون دولار، بنسبة ٦٥٩%. [أنظر الجدول رقم (١٠/٣)].

جدول رقم (٣/١٠)

رصيد الحساب الجارى والاحتياطيات الدولية

م	الدول	رصيد الحساب الجاري		الاحتياطيان الدولية		الفرق	التغيير%
		١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧		
١	الأردن	٢٨١	٢٩	١٧٤٥	١٩٨٨	٢٤٣	١٣,٩
٢	ألبانيا	١٦	-٢٧٢	-	٣٨٢		
٣	إندونيسيا	-٥٦٦	-٤٨٩٠	٦٨٠٣	٢٣٦٠٦	١٦٨٠٣	%٢٤٦
٤	أوغندا	-١٢١	-٥٢١	٣	٧٢٥	٧٢٢	%٢٤٠٦٦
٥	إيران	-٢٤٣٨	٥٢٣٢	١٢٧٨٣	-		
٦	باكستان	-٨٦٨	-٣٦٧٥	١٥٦٨	١٦٢٦	٥٨	%٣,٧
٧	بنجلاديش	-٨٤٤	-٩٠٢	٣٣١	١٩٣٦	١٦٠٥	%٤٨٤
٨	تركيا	-٣٤٠٨	-٢٦٧٩	٣٢٩٨	٢٠٥٦٨	١٧٢٧٠	%٥٢٣
٩	تونس	-٣٥٣	٦٤٠	٧٠٠	١٨٥٦	١١٥٦	%١٦٥
١٠	السعودية	٤١٥٠٣	٢٥٧	٦١٢٩	٨٨٤٣	٢٧١٤	%٤٤
١١	السنغال	-٣٨٦	-٢٠٠	٢٥	٤٣١	٤٠٦	%١٦٢٤
١٢	سوريا	٢٥١	٥٦٤	٨٢٨	-		
١٣	سيراليون	-١٦٥	-١٢٧	٣١	٤٤	١٣	%٤١,٩
١٤	الكاميرون	-٤٩٥	-١٢١	٢٠٦	١		
١٥	الكويت	١٥٣٠٢	٧٩٣٥	٥٤٢٥	٤٦٧٨	-٧٤٧	%١٣,٧-
١٦	مالى	-١٢٤	-١٧٨	٢٦	٤٠٣	٣٧٧	%١٤٥٠
١٧	ماليزيا	-٢٦٦	-٤٧٩٢	٥٧٥٥	٢٦٢٣٦	٢٠٤٨١	%٣٥٥,٩
١٨	مصر	-٤٣٨	٢٩٠٥	٢٤٨٠	١٨٨٢٤	١٦٣٤٤	%٦٥٩
١٩	المغرب	-١٤٠٧	-٨٧	٨١٤	٤٦٣٨	٣٨٢٤	%٤٦٩
٢٠	موريتانيا	-١٣٣	٢٢	١٤٦	٢٠٦	٦٠	%٤١
٢١	النيجر	-٢٧٦	-١٥٢	١٣٢	٥٣	-٧٩	%٥٩
٢٢	نيجيريا	٥١٧٨	٥٥٢	١٠٦٤٠	٤٣٣٩	-٦٣٠١	%٥٩,٢-

المصدر: بيانات الجدول رقم (٣٨) من الملحق الإحصائي

٣/٤/٤ متوسط المعدل السنوي للتضخم في أقطار العالم الإسلامي ١٩٨٥-١٩٩٦م:

من بين ٣٢ قطراً إسلامياً تتوافر عنها بيانات بلغ أعلى متوسط للمعدل السنوي للتضخم في أقطار العالم الإسلامي في: تركيا ٦٥,٦%، غينيا بيساو ٦٢,٥%، أوغندا ٦٠,٣%، سيراليون

٥٨,٣%، يليها نيجيريا ٣٤,١%، ألبانيا ٢٩%، الجزائر ٢١%. أي ٧ أقطار إسلامية نزيد فيها متوسط المعدل السنوي للتضخم عن ٢٠% وهو أكثر من متوسط المعدل السنوي على مستوى العالم والبالغ ١٧,٨% في نفس الفترة ١٩٨٥-١٩٩٦م. بينما كان ١٢ قطراً إسلامياً يقل فيها متوسط المعدل السنوي للتضخم عن متوسط العالم وهو ١٧,٨%، وهي: سوريا ١٥,٧%، مصر ١٤,٨%، جامبيا ١١%، باكستان ٩,٢%، إندونيسيا ٨,٦%، المالديف ٨,٦%، موريتانيا ٦,٥%، بنجلاديش ٦,١%، موزمبيق ٥,٩%، تونس ٥,٦%، بنين ٥,٦%، توجو ٥,٤%.

هذا بالإضافة إلى، ١٣ قطراً إسلامياً يقل فيها متوسط المعدل السنوي للتضخم عن ٥% وهي: مالي ٤,٩%، المغرب ٤,٩%، الأردن ٤,٦%، السنغال ٤،٤%، جزر القمر ٤%، الجابون ٣,٨%، بوركينا فاسو ٣،٣%، ماليزيا ٣,٢%، الكاميرون ٣,١%، السعودية ١,٤%، البحرين ٠,٣%. ومن الجدير بالذكر أن متوسط المعدل السنوي للتضخم كان ٤,٧%، في البلدان ذات التنمية البشرية العالية، و ٩٥,٥% في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، و ٧١% في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة ٧١%.

جدول رقم (٣/١١)

متوسط المعدل السنوي للتضخم فى أقطار العالم الإسلامي

أقل من ٥%	**مالي (٤,٩)، المغرب (٤,٩)، الأردن (٤,٦)، السنغال (٤،٤)، جزر القمر (٤)، الجابون (٣,٨)، بوركسينا فاسو (٣,٣)، ماليزيا (٣,٢)، الكاميرون (٣,١)، النيجر (٢,٤)، السعودية (١,٤)، البحرين(٠,٣)،**
من ٥% – ١٠%	**توجو (٥,٤)، بنين (٥,٦)، تونس (٥,٦)، موزمبيق (٥,٩)، بنجلاديش (٦,١)، موريتانيا (٦,٥)، المالديف (٨,٦)، إندونيسيا (٨,٦)، باكستان (٩,٢)،**
من ١٠% – ٢٠%	**جامبيا (١١)، مصر (١٤,٨)، سوريا (١٥,٧)**
من ٢٠% – ٤٠%	**الجزائر (٢١)، ألبانيا (٢٩)، نيجيريا (٣٤,١)،**
أكثر من ٤٠% –	**سيراليون (٥٨,٣)، أوغندا (٦٠,٣)، عينيا بيساو (٦٢,٥)، تركيا (٦٥,٦)**

المصدر: بيانات الجدول رقم (٥) من الملحق الإحصائي.

٣/٤/٥ التغير في رقمية عملات الأقطار الإسلامية في الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٨م:

التغير في قيمة عملات الأقطار الإسلامية والتي تتوافر عنها بيانات في الفترة موضع الدراسة ١٩٨٥-١٩٩٨م، والبالغ عددها ٣٧ دولة كان على النحو التالي:

يلاحظ أن أربعة أقطار هي التي زادت قيمة عملتها وهي: المغرب بنسبة ١١,٣٨%، جزر القمر ٥,٩%، الكويت ٢,٢١%، قطر ٠,٠٢%.

أما باقي الأقطار الإسلامية وعددها ٣٣ دولة انخفضت قيمة عملاتها أمام الدولار بنسب متفاوتة على النحو التالي: تركيا ٥٦٤٧٨,٦%، سيراليون ٢٦٣٥٠%، لبنان ٨٢٠,٩%، أفغانستان ٥٨٢٨,٨%، وأوغندا١٨١١,٤%. وهذه الدول شهدت حروباً أهلية وعدم استقرار سياسي. يليها السودان ٩٥٠,٢% والتي تعرضت للحصار الاقتصادي خلال تلك الفترة، وإندونيسيا ٧١٥,٢%، وغينيا بيساو ٢٨١,٦%. يليها جامبيا ١٨٩,٣%، سوريا ١٨٦%، باكستان ١٨٢,٨%، موريتانيا ١٦٧,٥%، والأردن ٨٥,٤٢%، المالديف ٦٨%، بنجلاديش ٦٥,٨%، وماليزيا ٥١,٢%. يليها تونس ٣٢,٧%، بوركينا فاسو، بنين، الجابون، السنغال، الكاميرون، مالي، النيجر ٢٥,٤%. وهي دول منطقة الفرنك الأفريقي في وسط وغرب أفريقيا، والجزائر ٢٠,٦%، يليها عمان ٩,٩٥%، جيبوتي ٢,٥%، السعودية ٢%، البحرين ٠,٨٢%، العراق ٠,٢٩%، الإمارات العربية ٠,٠٨%، وقطر ٠,٠٢%. وكانت نسبة انخفاض في الأقطار الإسلامية المنتجة والمصدرة للبترول.

وصفوة القول، أن ٤ أقطار إسلامية فقط من عدد ٣٧ قطراً زادت قيمة عملاتها أمام الدولار، بينما انخفضت قيمة عملات ٣٤ قطراً إسلامياً، حيث زاد الانخفاض عن ٥٠٠٠% في ٣ أقطار، وتراوح ما بين ١٠٠% إلى ١٠٠٠% في ٨ أقطار، كما تراوح الانخفاض ما بين ١٠% إلى ١٠٠% في ١٤ قطراً، وبلغ الانخفاض أقل من ١٠% في ٧ أقطار إسلامية.

جدول رقم (١٢/٣)

% لانخفاض قيمة عملات أقطار الدول الإسلامية أمام الدولار في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨م

أكثر من ١٠٠٠%	تركيا ٥٦٤٧٨,٦%، سيراليون ٢٦٣٥٠%، أفغانستان ٥٨٢٨,٨%، أوغندا ١٨١١,٤%، لبنان ٨٢٠,٩%.
أقل من ١٠٠٠%-٢٠٠%	السودان ٩٥٠,٢%، إندونيسيا ٧١٥,٢%، غينيا بيساو ٢٨١,٦%
أقل من ٢٠٠%-١٠٠%	جامبيا ١٨٩,٣%، سوريا ١٨٦%، باكستان ١٨٢,٨%، موريتانيا ١٦٧,٥٥%
أقل من ١٠٠%-٥٠%	الأردن ٨٥,٤٢%، المالديف ٦٨%، بنجلاديش ٦٥,٨%، ماليزيا ٥١,٢%
أقل من ٥٠%-١٠%	تونس ٣٢,٧%، بوركينا فاسو، بنين، تشاد، الجابون، السنغال، الكاميرون، مالي، النيجر ٢٥,٤%، الجزائر ٢٠,٦%
من أقل من ١٠%	عمان ٩,٩٥%، جيبوتي ٢,٥%، السعودية ٢%، البحرين ٠,٨٢%، العراق ٠,٢٩%، الإمارات العربية ٠,٠٨%، قطر ٠,٠٢%

المصدر: بيانات الجدول رقم (١٢/٣).

جدول رقم (١٣/٣)

التغير في قيمة عملات الدول الإسلامية بالنسبة للدولار ١٩٨٥ . ١٩٩٨

م	الدولة	١٩٨٥/٩/١١[١]	نهاية ١٩٩٨[٢]	الفرق	التغيير
١	الأردن	٠,٣٨٢٩	٠,٧١٠٠	٠,٣٢٧١	%٨٥,٤٢
٢	أفغانستان	٥٠,٦	٣٠٠٠	٢٩٤٩,٤٠	%٥٨٢٨,٨
٣	الإمارات العربية	٣,٦٧٣	٣,٦٧	٠,٠٠٣+	%٠,٠٨
٤	إندونيسيا	١١٢٢	٨,٠٢٥,٠٠	٦٩٠٣	%٧١٥,٢
٥	أوغندا	٥٩٥,٢	١,١٣٧٦,٧٧	١٠٧٨١,٥٧	%١٨١١,٤
٦	باكستان	١٦,٢٠٧٨	٤٦	٢٩,٧٩٢٢	%١٨٢,٨
٧	البحرين	٠,٣٧٦٩	٠,٣٨	٠,٠٠٣١	%٠,٨٢
٨	بوركينا فاسو	٤٤٨,١٢٥	٥٦٢,٢١	١١٤,٠٨٥–	%٢٥,٤
٩	بنجلاديش	٢٩,٢٥	٤٨,٥	١٩,٢٥	%٦٥,٨
١٠	بنين	٤٤٨,١٢٥	٥٦٢،٢١	١١٤,٠٨٥–	%٢٥,٤
١١	تركيا	٥٥٥,٧٧	٣١٤,٤٦٤،٠٠	٣١٣٩٠٨,٢٣–	%٥٦٤٧٨,٦
١٢	تشاد	٤٤٨,١٢٥	٥٦٢,٢١	١١٤,٠٨٥	%٢٥,٤
١٣	تونس	٠,٨٣٦١	١,١١	٠,٢٧٣٩	%٣٢,٧
١٤	الجابون	٤٤٨,١٢٥	٥٦٢,٢١	١١٤,٠٨٥	%٢٥,٤
١٥	جامبيا	٣,٧٩٨	١٠,٩٩	٧,١٩٢–	%١٨٩,٣
١٦	الجزائر	٥٠,٠٤٧	٦٠,٣٥	١٠,٣٠٣–	%٢٠,٦
١٧	جزر القمر	٤٤٨,١٢٥	٤٢١,٦٦	٢٦,٤٦٥+	%٥,٩
١٨	جيبوتي	١٧٣,٣٥٦	١٧٧,٧٢	٤,٣٦٤–	%٢,٥
١٩	السعودية	٣,٦٥	٣,٧٥	٠,١	%٢
٢٠	السنغال	٤٤٨,١٢٥	٥٦٢,٢١	١١٤،٠٨٥–	%٢٥,٤
٢١	السودان	٢,٥	٢,٣٧٨،٠٠	٢٣٧٥,٥–	%٩٥٠،٢
٢٢	سوريا	٣,٩٢٥	١١,٢٣	٧,٣٠٥–	%١٨٦
٢٣	سيراليون	٦	١,٥٨٧،٣٠	١٥٨١–	%٢٦٣٥٠
٢٤	الصومال	٣٦,٦	–	–	–
٢٥	العراق	٠,٣١٠٩	٠,٣١	٠,٠٠٩	%٠,٢٩
٢٦	سلطنة عمان	٠,٣٤٥٦	٠,٣٨	٠,٠٣٤٤	%٩,٩٥

م	الدولة	١٩٨٥/٩/١١[١]	نهاية ١٩٩٨[٢]	الفرق	التغيير
٢٧	غينيا	٢٤,٣٧	–	–	–
٢٨	غينيا بيساو	١٤٧,٣٣٣	٥٦٢,٢١	٤١٤,٨٧٧–	%٢٨١,٥٩
٢٩	قطر	٣,٦٤١	٣,٦٤	٠,٠٠١+	%٠,٠٢
٣٠	الكاميرون	٤٤٨,١٢٥	٥٦٢,٢١	١١٤,٠٨٥–	%٢٥,٤
٣١	دولة الكويت	٠,٣٠٦٨	٠,٣٠	٠,٠٠٦٨+	%٢،٢١
٣٢	لبنان	١٨,١٦	١,٥٠٨,٠٠	١٤٨٩,٨٤	%٨٢٠٣,٩
٣٣	ليبيا	٠,٢٩٦١	–	–	–
٣٤	مالي	٤٤٨,١٢٥	٥٦٢,٢١	١١٤,٠٨٥	%٢٥,٤
٣٥	ماليزيا	٢,٥٠٩٥	٣,٨	١,٢٩٠٥–	%٥١,٤٢
٣٦	المالديف	٧	١١,٧٧	٤,٧٧–	%٦٨
٣٧	مصر	٠,٨٣	٣,٣٩	٢,٥٦–	%٣٠٨
٣٨	المغرب	١٠,٤٥	٩,٢٦	١,١٩+	%١١,٣٨
٣٩	موريتانيا	٧٦,٩١	٢٠٥,٧٨	١٢٨,٨٧–	%١٦٧,٥٥
٤٠	النيجر	٤٤٨,١٢٥	٥٦٢,٢١	١١٤,٠٨٥–	%٢٥,٤

المصدر: (١) تقرير البنك الإسلامي للتنمية عام ١٩٨٥، ص ٢٨٤– ٢٨٥، (٢) تقرير البنك الإسلامي عام ١٩٩٩/٢٠٠٠م ص ٤٢٨–٤٢٩.

رابعاً: الموارد البشرية (المنتجة . المستهلكة)

١/٤ سكان العالم الإسلامي في الفترة من ١٩٧٥-١٩٩٦م:

في عام ١٩٧٥م بلغ عدد سكان العالم الإسلامي ٦٣٥,٣ مليون نسمة، وكان الوزن النسبي للعالم الإسلامي ١٥,٦% من عدد سكان العالم البالغ ٤,٠٧ مليار نسمة. وفي عام ١٩٩٠م بلغ عدد سكان العالم الإسلامي ١,٠٣ مليار نسمة، وكان الوزن النسبي للعالم الإسلامي ١٩,٦% من عدد سكان العالم البالغ ٥,٣ مليار نسمة. وفي عام ١٩٩٦م بلغ عدد سكان العالم الإسلامي ١,٣ مليار نسمة، وكان الوزن النسبي للعالم الإسلامي ٢٢,٣% من عدد سكان العالم البالغ ٥,٩ مليار نسمة. أي أن عدد سكان العالم الإسلامي زاد في الفترة ١٩٧٥م – ١٩٩٦م (٦٦٤,٣) مليون نسمة بنسبة ١٠٤% في حوالي عشرين عاماً، وإذا استمر معدل النمو السكاني بنفس الوتيرة فيتوقع أن يتضاعف عدد سكان العالم الإسلامي في عام ٢٠١٥م إلى حوالي ٢ مليار نسمة تقريباً. وهذا يستلزم رفع معدلات النمو الاقتصادي لعلاج مشكلة الفقر والبطالة، وثانياً، لمقابلة الزيادة السكانية المتوقعة. والتي تصل إلى حوالي٠,٧٥ مليار نسمة إضافية بحلول عام ٢٠١٥م. بينما زاد عدد سكان العالم بحوالي ١,٨٣ مليار نسمة بنسبة ٤٤,٩% عما كان عليه عام ١٩٧٥م، وإذا استمر معدل النمو السكاني على مستوى العالم بنفس الوتيرة فمن المتوقع أن يصل عدد سكان العالم في عام ٢٠١٥م إلى ٨,٦ مليار نسمة [أنظر الجدول رقم (١/٤)].

١/١/٤ توزيع سكان العالم الإسلامي على الأقطار الإسلامية:

يبلغ عدد الأقطار الإسلامية المتوافر عنها بيانات عن السكان ٥٤ قطراً، ويلاحظ أن إندونيسيا هي القطر الإسلامي الوحيد الذي يصل عدد سكانه إلى ٢٢١,٩ مليون نسمة. بينما يبلغ عدد الأقطار الإسلامية التي يتراوح عدد سكانها ما بين ١٠٠ مليون . ١٥٠ مليون نسمة ٤ أقطار هي: باكستان ١٣٥ مليون نسمة، بنجلاديش ١٢٧,٦ مليون نسمة، نيجيريا ١٢١ مليون نسمة. أما الأقطار الإسلامية التي يتراوح عدد سكانها ما بين ٥٠ مليون – ١٠٠ مليون نسمة ثلاثة أقطار فقط هي: إيران ٦٩ مليون نسمة، مصر ٦٦,١ مليون نسمة، تركيا ٦٤,٦ مليون نسمة. والأقطار التي يتراوح عدد سكانها ما بين ٢٠ مليون . ٤٠ مليون يبلغ عددها ٩ أقطار وهي: السودان ٣٣,٦ مليون نسمة، الجزائر ٣٠,٥ مليون نسمة، المغرب ٢٩,١ مليون نسمة، أفغانستان ٢٤,٨ مليون نسمة، أوزباكستان ٢٤ مليون نسمة، العراق ٢٣ مليون نسمة، ماليزيا ٢٠,٩ مليون نسمة، السعودية ٢٠,٨ مليون نسمة، أوغندا ٢٠,٦١ مليون نسمة. بينما الأقطار التي يتراوح عدد سكانها ما بين ١٠مليون – ٢٠مليون نسمة يبلغ عددها ٧ أقطار وهي: قازاقستان ١٦,٨ مليون نسمة، سوريا ١٦,٧مليون نسمة، موزمبيق

١٨,٦ مليون نسمة، اليمن ١٦,٤ مليون نسمة، الكاميرون ١٥ مليون نسمة، بوركينا فاسو ١١,٣ مليون نسمة، مالي ١٠,١ مليون نسمة. أما الأقطار التي يتراوح عدد سكانها ما بين ٥ مليون – ١٠ مليون نسمة فيبلغ عددها ١٠ أقطار وهي: النيجر ٩,٧ مليون نسمة، تونس ٩,٤ مليون نسمة، السنغال ٩ مليون نسمة، آذربيجان ٧,٩ مليون نسمة، غينيا ٧,٥ مليون نسمة، تشاد ٧,٤ مليون نسمة، الصومال ٦,٨ مليون نسمة، بنين ٦,١ مليون نسمة، طاجيكستان ٦ مليون نسمة، ليبيا ٥,٧ مليون نسمة. بينما الأقطار التي يتراوح عدد سكانها ما بين مليون – ٥ مليون نسمة يبلغ عدد ١٤ قطراً وهي: سيراليون ٤,٦ مليون نسمة، وقيرغيزيا ٤,٥ مليون نسمة، الأردن وتوجو ٤،٤ مليون نسمة، تركمنستان ٤,٣ مليون نسمة، لبنان ٣,٥ مليون نسمة، ألبانيا ٣،٣ مليون نسمة، موريتانيا ٢,٥ مليون نسمة، عمان ٢,٤ مليون نسمة، الإمارات ٢,٣ مليون نسمة، الكويت ١,٩ مليون نسمة، جامبيا ١,٣ مليون نسمة، الجابون وغينيا بيساو ١,٢ مليون. وأخيرا الأقطار الإسلامية التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة وعددها ٧ أقطار وهي: قطر ٠,٧ مليون، جزر القمر والبحرين ٠,٦ مليون، وسورينام وجيبوتي ٠,٤ مليون، والمالديف وبروناي ٠,٣ مليون نسمة. ويلاحظ أن سكان العالم الإسلامي يتركزون في ٦ أقطار وهي إندونيسيا ٢٢١,٩ مليون نسمة، وباكستان ١٣٥,١ مليون نسمة، وبنجلاديش ١٢٧,٦ مليون نسمة، ونيجيريا ١٢١ مليون نسمة، وإيران ٦٩ مليون نسمة، ومصر ٦٦,١ مليون نسمة، وتركيا ٦٤,٦ مليون نسمة ويبلغ عدد السكان في هذه الأقطار ٨٠٥ مليون نسمة وهم يمثلون (؟؟%) من عدد سكان العالم الإسلامي في عام ١٩٩٨م [أنظر الجدول رقم (٢/٤)].

جدول رقم (١/٤) عدد السكان والقوى العاملة في أقطار العالم الإسلامي

البيان	١٩٧٥م	١٩٩٠م	١٩٩٦م	الفرق	التغير %
عدد السكان: العالم الإسلامي العالم %	٦٣٥,٣ مليون ٤,٠٧ مليار %١٥,٦	١,٠٣ مليار ٥,٣ مليار %١٩,٦	١,٣ مليار نسمة ٥,٩ مليار نسمة %٢٢	٦٦٤,٣ مليون ١,٨٣ مليار	%١٠٤ %٤٤,٩
عدد القوى العاملة: العالم الإسلامي العالم %	٢٣٦ مليون ١,٨ مليار %١٣,٣	٣٦٢ مليون ٢,٥ مليار %١٤,٥	٥١٧ مليون ٢,٩ مليار %١٨	٢٨١ مليون ١،١ مليار	%١١٩ %٦١
عدد القوى العاملة الزراعية:					

البيان	١٩٧٥م	١٩٩٠م	١٩٩٦م	الفرق	التغير %
العالم الإسلامي العالم %	١٥٣ مليون ٩٣١ مليون %١٦,٤	١٧٥ مليون ١,٢ مليار %١٤,٣	٢٥٢ مليون ١,٣ مليار %١٩,٢	٩٩ مليون ٣٦٩ مليون	%٦٤,٧ %٣٩,٦
نسبة القوى العاملة الزراعية لإجمالي القوى العاملة: العالم الإسلامي العالم	 %٦٤,٥ %٥٢,٥	 %٤٨,٣ %٤٨,٩	 %٤٨,٧ %٤٥,٦		%١٥,٨ %٦,٩
عدد القوى العاملة قطاعي الصناعة والخدمات	٨٣ مليون	١٨٧ مليون	٢٦٥ مليون	٨٢ مليون	%٤٤,٨
نسبة القوى العاملة في قطاعي الصناعة والخدمات لإجمالي القوى العاملة	%٣٥,١	%٥١,٦	%٥١,٢		

المصدر: بيانات الجدول رقم (٨) من الملحق الإحصائي.

جدول رقم (٢/٤) توزيع السكان في أقطار العالم الإسلامي

الفئة	القطر
أقل من مليون نسمة	المالديف وبروناي ٠,٣، سورينام وجيبوتي ٠,٤، جزر القمر والبحرين ٠,٦، قطر ٠,٧.
من مليون – ٥ مليون نسمة	الجابون وغينيا بيساو ١,٢، جامبيا ١,٣، الكويت ١,٩، الإمارات ٢,٣، عمان ٢,٤، موريتانيا ٢,٥، ألبانيا ٣،٣، لبنان ٣,٥، تركمنستان ٤,٣، توجو والأردن ٤،٤، قيرغيزيا ٤,٥، سيراليون ٤,٦.
من ٥– ١٠ مليون نسمة	ليبيا ٥,٧، طاجيكستان ٦,٧، بنين ٦,١، الصومال ٦,٨، تشاد ٧,٤، غينيا ٧,٥، آذربيجان ٧,٩، السنغال ٩، تونس ٩,٤، النيجر ٩,٧.
من ١٠– ٢٠ مليون نسمة	مالي ١٠,١، بوركينا فاسو ١١,٣، الكاميرون ١٥، اليمن ١٦,٤، موزمبيق ١٨,٦، سوريا ١٦,٧، قازاقستان ١٦,٨.
من ٢٠ – ٤٠ مليون نسمة	أوغندا ٢٠,٦، السعودية ٢٠,٨، ماليزيا ٢٠,٩، العراق ٢٣، أوزباكستان ٢٤، أفغانستان ٢٤,٨، المغرب ٢٩,١، الجزائر ٣٠,٥، السودان ٣٣,٦.
من ٥٠ – ١٠٠ مليون نسمة	تركيا ٦٤,٦، مصر ٦٦,١، إيران ٦٩.
من ١٠٠ – ١٥٠ مليون نسمة	نيجيريا ١٢١، بنجلاديش ١٢٧,٦، باكستان ١٣٥,١.
أكثر من ٢٠٠ مليون نسمة	إندونيسيا ٢٢١,٩.

المصدر: بيانات الجدول رقم (١) من الملحق الإحصائي.

٢/١/٤ متوسط معدل النمو السكاني في أقطار العالم الإسلامي في الفترة ١٩٦٥–١٩٩٧م

اتسم متوسط معدل النمو السكاني في أقطار العالم الإسلامي بالتباين الشديد، وكان أعلاه في الإمارات العربية المتحدة حيث بلغ ٩,٦%، والسعودية ٤,٥%، والأردن ٤,٣%، والكويت ٤,٢%، وعمان ٤%. وكان أقل متوسط لمعدل النمو السكاني في قازاقستان ٠,٩%، وآذربيجان ١,٦%، وألبانيا ١،١%، وقيرغيزيا ١,٨%.

غالبية الأقطار الإسلامية وعددها ٢٥ قطراً إسلامياً يتراوح فيها متوسط معدل النمو السكاني بين ٢% – ٣%، وهي إيران ٢,٩%، وتركمنستان وبنين والجزائر وباكستان والسنغال ٢,٨%، والكاميرون وطاجيكستان ٢,٧%، وماليزيا والجابون ٢,٦%، والسودان وموريتانيا ٢,٥%، وتشاد ومالي ٢,٤%، وبنجلاديش ٢,٣%، وتوجو والمغرب وموزمبيق وتركيا وبوركينا فاسو ومصر ٢,٢%، وغينيا وسيراليون ٢,١%، وإندونيسيا ٢%. كما تراوح هذا المتوسط بين ٣% – ٤% في كلٍ من ليبيا ٣,٦%، وسوريا واليمن ٣,٢%، والعراق والنيجر ٣,١%.

وصفوة القول، أنه من بين ٤٠ قطراً إسلامياً تتوافر عنها بيانات في الفترة من ١٩٦٥-١٩٩٧ بلغ عدد الأقطار الإسلامية التي يقل فيها متوسط معدل النمو السنوي للسكان عن ٢% ٥ أقطار، بينما بلغ عدد الأقطار التي يتراوح فيها هذا المتوسط بين ٢%-٣%، ٢٥ قطراً، كما بلغ عدد الأقطار التي يتراوح فيها بين ٣% – ٤%، ٥ أقطار، أما الأقطار التي يزيد فيها هذا المتوسط عن ٤% فبلغ عددها ٥ أقطار [أنظر الجدول رقم (٣/٤)].

جدول رقم (٣/٤) اتجاهات النمو السكاني في المدى الطويل

(% متوسط معدل النمو السنوي للسكان في أقطار العالم الإسلامي في الفترة ٦٥-١٩٩٧م

الفئة	القطر
أقل من ٢%	**قازاقستان ٠,٩، آذربيجان ١,٦، ألبانيا ١,٨، قيرغيزيا ١,٨، لبنان ١,٩.**
من ٢% – ٣%	**إندونيسيا ٢، غينيا وسيراليون ٢,١، مصر وبوركينا فاسو وتركيا وموزمبيق والمغرب وتوجو ٢،٢، بنجلاديش ٢,٣، تشاد ومالي ٢,٤، السودان وموريتانيا ٢,٥، ماليزيا والجابون ٢,٦، الكاميرون طاجيكستان ٢,٧، تركمنستان وبنين والجزائر وباكستان والسنغال ٢,٨، إيران ٢,٩.**
من ٣% – ٤%	**العراق والنيجر ٣,١، سوريا واليمن ٣,٢، ليبيا ٣,٦.**
أكثر من ٤%	**عمان ٠,٤، الكويت ٤,٢، الأردن ٤,٣، السعودية ٤,٥، الإمارات العربية ٩,٦.**

المصدر: بيانات الجدول رقم (٤) من الملحق الإحصائي.

٢/٤ القوى العاملة في العالم الإسلامي في الفترة ١٩٧٥-١٩٩٦:

في عام ١٩٧٥م بلغ عدد القوى العاملة في العالم الإسلامي ٢٣٦ مليون نسمة، وكان الوزن النسبي للعالم الإسلامي ١٣,٣% من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم البالغ عددها ١,٨مليار نسمة.

وفي عام ١٩٩٠م زاد عدد القوى العاملة إلى ٣٦٢ مليون نسمة، وكان الوزن النسبي للعالم الإسلامي ١٤,٥٠% من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم، وفي عام ١٩٩٦ زاد عدد القوى العاملة إلى ٥١٧ مليون نسمة وكان الوزن النسبي للعالم الإسلامي ١٨% من إجمالي عدد القوى العاملة على مستوى العالم البالغ عددها ٢,٩٠ مليار نسمة. أي أن القوى العاملة في العالم الإسلامي زادت في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٦م بمقدار ٢٨١ مليون عامل بنسبة ١١٩%، وفي نفس الوقت زاد عدد القوى العاملة على مستوى العالم بمقدار ١،١% مليار عامل بنسبة ٦١%، أي أن معدل زيادة القوى العاملة على مستوى العالم الإسلامي كان يفوق معدل الزيادة على مستوى العالم بـ ٥٨%، وهذا يفسر زيادة معدلات التنمية الاقتصادية في أقطار العالم الإسلامي التي كانت ثمرة من ثمار ارتفاع أسعار البترول وزيادة الإيرادات البترولية في أعقاب حرب ١٩٧٣. ويلاحظ أنه في الوقت الذي زاد فيه سكان العالم الإسلامي بنسبة ١٠٤% زاد سكان العالم بنسبة ٤٤,٩%، أي أن سكان العالم الإسلامي زادوا بنسبة ٥٩% عن معدل زيادة سكان العالم، كما نجد أن معدل زيادة القوى العاملة في العالم الإسلامي خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٦م كانت بنسبة ١١٩%، وعلى مستوى العالم بنسبة ٦١%، أي زادت القوى العاملة على مستوى العالم الإسلامي بنسبة ٥٨% عن معدل الزيادة على مستوى العالم [أنظر الجدول رقم (١/٤)].

١/٢/٤ نسبة القوى العاملة لعدد السكان:

في عام ١٩٧٥ كانت نسبة القوى العاملة لسكان العالم الإسلامي تبلغ ٣٧,١%، ثم انخفضت في عام ١٩٩٠م إلى ٣٥,١%، ثم زادت في عام ١٩٩٦م إلى ٤٣%. أما نسبة القوى العاملة على مستوى العالم بالنسبة لعدد سكان العالم فكانت في عام ١٩٧٥م ٤٤,٢%، زادت في عام ١٩٩٠م إلى ٤٧,٢%، ثم زادت إلى ٤٩,١%. ويلاحظ أن القوى العاملة في العالم الإسلامي تمثل أكثر من ١/٣ عدد السكان، بينما على مستوى العالم أكثر من ٢/٥، وذلك في عام ١٩٧٥م، وأصبحت في عام ١٩٩٦م تمثل أكثر من ٢/٥ في العالم الإسلامي بينما على مستوى العالم تمثل نصف عدد السكان.

٢/٢/٤ القوى العاملة الزراعية ١٩٧٥-١٩٩٦م:

في عام ١٩٧٥م بلغ عدد القوى العاملة الزراعية في العالم الإسلامي ١٥٣ مليون نسمة، وكان الوزن النسبي للقوى العاملة في العالم الإسلامي ١٦,٤% من إجمالي القوى العاملة الزراعية على مستوى العالم ٩٣١ مليون نسمة، وفي عام ١٩٩٠م زاد عدد القوى العاملة الزراعية إلى ١٧٥ مليون، ويكون الوزن النسبي ١٤,٣٥% من إجمالي عدد القوى الزراعية على مستوى العالم البالغ ١,٢ مليار عامل زراعي، أما

في عام ١٩٩٦م فكانت ٢٥٢ مليون نسمة، والوزن النسبي ١٩,٢% من إجمالي عدد القوى العاملة الزراعية على مستوى العالم البالغ ١,٣ مليار.

وكان معدل زيادة القوى العاملة الزراعية على مستوى العالم الإسلامي ٦٤,٧%، أما على مستوى العالم فكان المعدل ٣٩,٦% [أنظر الجدول رقم (١/٤)].

١/٢/٢/٤ نسبة القوى العاملة الزراعية لإجمالي القوى العاملة:

في عام ١٩٧٥م بلغت نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة في العالم الإسلامي ٦٤,٥%، انخفضت في عام ١٩٩٠ إلى ٤٨,٣% وفي عام ١٩٩٦م زادت زيادة طفيفة ٠,٤%، أما على مستوى العالم فبلغت نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة فبلغت ٥٢,٥% في عام ١٩٧٥م، وانخفضت إلى ٤٨,٩% في عام ١٩٩٠م، ثم انخفضت في عام ١٩٩٦م إلى ٤٥,٦%.

ويلاحظ أن نسبة القوى العاملة الزراعية لإجمالي القوى العاملة على مستوى العالم الإسلامي انخفضت في الفترة من ١٩٧٥-١٩٩٦ بنسبة ١٥,٨%، وكانت نسبة الانخفاض على مستوى العالم في نفس الفترة ٦,٩%، وذلك لاتجاه القوى العاملة إلى قطاعي الصناعة والخدمات.

٣/٢/٤ القوى العاملة في قطاعي الصناعة والخدمات ١٩٧٥-١٩٩٦م:

قابل الانخفاض في نسبة القوى العاملة الزراعية بالنسبة لإجمالي القوى العاملة زيادة في نسبة القوى العاملة في قطاعي الصناعة والخدمات من ٣٥,١% عام ١٩٧٥م، إلى ٥١,٦% عام ١٩٩٠م، إلى ٥١,٢% في عام ١٩٩٦. ويلاحظ أن معدل زيادة القوى العاملة الزراعية في الفترة من ١٩٧٥-١٩٩٦م كان بنسبة ٦٤,٧%، أما معدل زيادة القوة العاملة في قطاعي الصناعة والخدمات فكان بنسبة ٤٤,٨%.

١/٣/٢/٤ القوى العاملة الصناعية ١٩٦٠-١٩٩٠م:

قابل الانخفاض في النسبة المئوية للقوى العاملة الزراعية بالنسبة لإجمالي القوى العاملة زيادة في القوى العاملة الصناعية، ومن الأقطار الإسلامية التي شهدت زيادة النسبة المئوية للقوى العاملة الصناعية في الفترة ١٩٦٠-١٩٩٠م، ففي باكستان زادت النسبة المئوية من ١٦% إلى ١٩%، وفي بنجلاديش زادت من ٦% إلى ١٦%، وفي تركيا زادت من ١٠% إلى ١٨%، وفي تونس زادت من ١٦% إلى ٣٣%، وفي الجابون زادت من ٦% إلى ١٦%، وفي الجزائر زادت من ١٠% إلى ٣١%، وفي السنغال زادت من ٥% إلى ٨%، وفي سوريا زادت من ١٦% إلى ٢٤%، وفي العراق زادت من ١٦% إلى ١٨% وفي عمان زادت من ١٢% إلى ٢٤%، وفي قطر زادت من ٢٤% إلى ٣٢%، وفي لبنان زادت من ٢٣%، وفي المغرب زادت من ١٠% إلى ٢٥%. وكانت هذه النسبة على مستوى البلدان النامية من

٩% إلى ١٦%، والبلدان الصناعية من ٣٥% إلى ٣٣%، وعلى مستوى العالم من ١٧% إلى ٢٠% [أنظر الجدول رقم (٧) من الملحق الإحصائي].

٢/٣/٢/٤ القوى العاملة في قطاع الخدمات ١٩٦٠-١٩٩٠م:

كما زادت النسبة المئوية للقوى العاملة في قطاع الخدمات في الفترة من ١٩٦٠م . ١٩٩٠م. وشهدت الأردن زيادة من ٢٦% إلى ٦١%، وإيران من ٢١% إلى ٤٣%، وباكستان من ١٩% إلى ٣٠%، وتركيا من ١١% إلى ٢٩%، وتوجو من ١٢% إلى ٢٤%، وتونس من ٢٣% إلى ٣٩%، والجابون من ٨% إلى ٣٣%، والجزائر من ١٩% إلى ٤٣% والسعودية من ١٩% إلى ٦١%، والسودان من ١٠% إلى ٢٢%، وسوريا من ٢٣% إلى ٤٣%، والعراق من ٢٥% إلى ٦٦%، وليبيا من ٢٦% إلى ٦٦%، وماليزيا من ٢٥% إلى ٥٠%، والمغرب من ١٧% إلى ٣١%، وموريتانيا من ٦% إلى ٣٤%، ونيجيريا من ١٧% إلى ٥٠%. وكانت هذه النسبة على مستوى البلدان النامية من ١٤% إلى ٢٣%، والبلدان الصناعية من ٢٨% إلى ٥٧%، وعلى مستوى العالم من ٢٢% إلى ٣١% [أنظر الجدول رقم (٧) من الملحق الإحصائي].

جدول رقم (٤/٥) القوى العاملة إلى عدد السكان

البيان	١٩٧٥	١٩٩٠	١٩٩٦	الفرق	التغير%
العالم الإسلامي عدد القوى العاملة	٢٣٦ مليون	٣٦٢ مليون	٥١٧ مليون	٢٨١ مليون	%١١٩
عدد السكان	٦٣٥,٣ مليون	١,٠٣ مليار	١,٢ مليار	٦٤٤,٣ مليون	%١٠٤
%	%٣٧,١	%٣٥,١	%٤٣		
العالم عدد القوى العاملة	١,٨ مليار	٢,٥ مليار	٢,٩ مليار	١،١ مليون	%٦١,١
عدد السكان	٤,٠٧ مليار	٥,٣ مليار	٥,٩ مليار	١,٨٣ مليار	%٤٤,٩
%	%٤٤,٢	%٤٧,٢	%٤٩,١		

المصدر: بيانات الجدول رقم (٨) من الملحق الإحصائي.

٣/٤ التنمية البشرية:

يوضح مجمل المعلومات المتوفرة أن العالم اليوم أصبح أكثر ثراءً حيث تضاعف متوسط دخل الفرد أكثر من ثلاث مرات، وأن الناتج المحلي الإجمالي ازداد تسعة أضعاف من ٣ بليون دولار أمريكي إلى ٣٠ بليون دولار أمريكي في السنوات الخمسين الماضية. نتج عن ذلك زيادة نفقات الاستهلاك العالمية، الخاصة منها والعامة، بمعدلات غير مسبوقة حيث بلغت في المتوسط ٣% سنوياً منذ عام ١٩٧٠م[١].

ولكن هذه الأرقام العامة تخفي مفارقات ضخمة في النمو تعمل على توسيع الشقة بين المناطق والبلدان، وبين الأثرياء والفقراء منذ بداية القرن وفي أواخر التسعينات أصبح خمس سكان العالم الذين يعيشون في البلدان الأعلى دخلاً يملكون ٨٦% من الناتج المحلي الإجمالي للعالم مقارنة بـ ١% للخمس الذي يقبع في القاع. ومن بين ٤,٥ بليون نسمة يعيشون في البلدان النامية لا يحصل ثلاثة أخماسهم تقريباً على المرافق الصحية، وثلثهم لا يحصل على الماء النظيف، وربعهم لا يملك سكناً كافياً، وخمسهم لا يحصل على خدمات صحية من أي نوع، كما أن خمس الأطفال في سن الدراسة الابتدائية لا يلتحق بالمدارس، وخمسهم لا يملك طاقة غذائية طافية وبروتين، وتتفشى في أوساطهم حالات النقص الغذائي. ولا يزال النقص الغذائي مستمر بالرغم من أن الأسر الفقيرة تنفق نصف دخلها على الأقل على الطعام[٢]. ومن بين الدول الاثنتين والخمسين الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية (باستثناء فلسطين) والتي تتوفر معلومات عنها بشأن الناتج المحلي الإجمالي للفرد، فإن أكثر من نصفها (٢٧ دولة) مصنفة كاقتصادات منخفضة الدخل، و١٥% (ما يعادل ٨ دول)، اقتصادات أقل من متوسطة الدخل، والربع (حوالي ١٣ دولة)، بلدان ذات دخل فوق المتوسط، و٨% فقط (٤ دول) ذات اقتصادات عالية الدخل وذلك في عام ١٩٩٧م.

وبالرغم أن العلاقة المتبادلة بين الرخاء الاقتصادي والتنمية البشرية ليست تلقائية أو واضحة، فقد كان التقدم في النمو الاقتصادي الشامل مصحوباً بتقدم ملحوظ في المؤشرات الاجتماعية في العديد من البلدان. وقياساً بمؤشرات التنمية البشرية فقد حققت كل مناطق العالم تقدماً في التنمية البشرية خلال الثلاث عقود الماضية. ويعكس مؤشر التنمية البشرية الإنجازات التي تحققت على صعيد القدرات الإنسانية الأساسية: الحياة لفترة طويلة والمعرفة والتمتع بمستوى معيشي كريم. ويعد تطبيع قيم المتغيرات المكونة لمؤشر التنمية البشرية فإن قيمة المؤشر تتراوح ما بين الصفر والواحد. ومن بين البلدان الخمسين الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية التي تتوفر معلومات فيها عام ١٩٩٧م بشأن مؤشر التنمية البشرية نجد أن ١٠% فقط (٥ بلدان) في فئة التنمية البشرية العالية بالمقارنة إلى ٢٥% للعالم (وقيمة المؤشر لا تقل عن ٠,٨٠٠). ونجد أن ٥٤% من الدول الأعضاء في البنك (٢٧ دولة) في فئة التنمية البشرية المتوسطة (٠,٥٠٠ – ٠,٧٩٩). كما نجد أن ٣٦% من الدول الأعضاء في البنك في الفئة المنخفضة التنمية أي ما يزيد عن نصيب العالم من هذه الفئة وهو ٢٠% (أقل من ٠,٥٠٠). وبالإضافة إلى أن الدول الأعضاء في البنك تمثل ضعف نصيب متوسط العالم من فئة التنمية البشرية المنخفضة، فإن لديها نصيب الأسد من الفئة الأقل نمواً: ٦٠% من العشرين بلداً المنتمية إلى فئة التنمية البشرية الأقل[٣].

١/٣/٤ العمر المتوقع:

أما على مستوى التقدم في العالم على صعيد زيادة توقعات الحياة فقد كان في أربع دول، منها ثلاثة أعضاء في البنك الإسلامي للتنمية وهي سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية وجمهورية اليمن.

وفي خلال السنوات الست والثلاثين الماضية ازدادت توقعات الحياة لدى الولادة في البلدان النامية من ٤٦ سنة إلى ٦٢ سنة. بيد أن توقعات الحياة في ٤٠% من الدول الأعضاء في البنك تقل كثيراً عن ٦٢ سنة، وفي أكثر من نصف هذه الدول تقل توقعات الحياة عن المتوسط في البلدان منخفضة الدخل. [أنظر الجدول رقم (٩) من الملحق الإحصائي]. ففي سيراليون وأوغندا، أحدثت الحرب الأهلية وانتشار مرض الإيدز تراجعاً في التوقعات إلى أقل من ٤٠ سنة وهو الأدنى في العالم[٤].

٢/٣/٤ وفيات الأطفال الرضع:

كما انخفض معدل وفيات الأطفال في البلدان النامية خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية بأكثر من النصف، كما انخفض نصيبها من الهزال. ونجد أن ٧٠% من البلدان التي حققت أسرع تقدم في خفض وفيات الأطفال دون الخامسة منذ عام ١٩٧٠م أعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، ثلاثة منها في عداد الدول العشر التي تتمتع بأقل معدلات لوفيات الأطفال دون سن الخامسة. ولكن ٤٠% من

البلدان ذات التقدم الأبطأ أعضاء في البنك، و٧٠% من تلك الدول التي بها أعلى معدلات وفيات ما دون الخامسة دول أعضاء في البنك. [أنظر الجدول رقم (٩)]

٤/٣/٣ مياه الشرب النقية:

بالرغم من أن ٧٠% من المواطنين في الدول النامية يحصلون على الماء الصالح للشرب إلا أن أكثر من نصف الدول الأعضاء في البنك دون ذلك المتوسط، ٤٥ منها تحت متوسط البلدان منخفضة الدخل، ومما يثير مزيداً من القلق أن أقل من نصف الأفراد (١٢-٤٨%) في ٢٥% من الدول الأعضاء يحصلون على الماء الصالح للشرب[٥].

٤/٣/٤ محو الأمية:

ازدادت معدلات محو الأمية في البلدان النامية بمقدار النصف تقريباً منذ عام ١٩٧٠. وبالرغم من التقدم السريع في زيادة معدلات محو الأمية فإن أكثر من نصف الأعضاء في البنك دون المتوسط للبلدان النامية. وفي الحقيقة فإن ٩٠% من أدنى معدلات محو الأمية في العالم تعود إلى الدول الأعضاء في البنك، وتشير الدلائل العملية إلى أن الأميين يظلون أكثر فقراً ومرضاً من المتعلمين. بيد أن ثلاثة دول أعضاء من رابطة الدول المستقلة تقترب من معدل محو الأمية يبلغ ١٠٠% وقد كانت بلدان الرابطة تفخر دائماً بالمستوى الأعلى لتعليمها إلا أن الفشل أصابها مؤخراً[٦]. [أنظر الجدول رقم (١٠) من الملحق الإحصائي].

٤/٣/٥ حالة توزيع الدخل:

رافق الزيادة السريعة في الدخل العالمي ارتفاع منتظم في عدم المساواة على مدى قرنين من الزمان تقريباً مما قد يؤيد فرضية "كوزنتس"[٧] بدون تحديد اتجاه المسببات. ويوضح تحليل الاتجاهات الطويلة الأجل لتوزيع الدخل العالمي أن الفجوة بين أغنى بلد وأفقره كانت ٣ إلى ١ في عام ١٨٢٠، و١١ إلى ١ في عام ١٩١٣م، و٣٥ إلى ١ في عام ١٩٣٥م، و٤٤ إلى ١ في أوائل السبعينات، و٧٢ إلى ١ في أوائل التسعينات[٨].

وبحلول أواخر التسعينات أصبحت الأرصدة المالية لثلاثة أثرى أشخاص في العالم أكثر من مجمل الناتج القومي الإجمالي للدول النامية. كما أصبحت أرصدة ٢٠٠ ثري أكثر من دخل ٤١% من سكان العالم[٩]. تحولت هذه الفروقات الأولية واللاحقة إلى عدم مساواة ضخم في أنماط الاستهلاك ومستوياته. على سبيل المثال يستهلك خمس سكان العالم الذين يعيشون في البلدان الأعلى دخلاً يستهلكون ٨٦% من إجمالي النفقات: ٨٧% من سيارات العالم، ٨٤% من الورق، ٧٤% من الهاتف، ٦٥% من الكهرباء، ٥٨% من الطاقة، و٤٦% من اللحوم[١٠] وفي كل هذه المجالات يقل نصيب الخمس الأسفل

في البلدان الأدنى دخلاً عن ١٠%. هذا، وازدياد عدم المساواة والقصور في الاستهلاك الأساسي يعكس التوزيع غير المتساوي للنمو الاقتصادي عالمياً ووظيفياً[١١].

٦/٣/٤ الجريمة والكرب الشخصي في أقطار العالم الإسلامي:

١- الجريمة في أقطار العالم الإسلامي عام ١٩٩٤م:

من ٢٠ دولة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، تتوافر عنها البيانات الخاصة بالجريمة. نجد أن نزلاء السجون لكل مائة ألف نسمة في عام ١٩٩٤ كان على النحو التالي قطر ٥٢٨,٧، بروناي ٣١٤,٥، ماليزيا ٣٠٢,٨، السودان ٢٨٢,٦، المالديف ٢٧٧,٩، فيرغيزيا ٢٥١,٩، أوغندا ١٠٨، تركيا ١٠٠,٦، مصر ٦٤,٥. وكلها تصنف كدول متوسطة ومنخفضة التنمية البشرية عدا قطر فتصنف كدولة مرتفعة التنمية البشرية. بينما تبلغ في الاتحاد الروسي ١٥٣٨,٩ لكل مائة ألف نسمة، وسنغافورة ٦٣,١، وكندا ٤١٩,٣، والنرويج ٢٧٢,٢، وهونج كونج ٢٦٢,٨، والولايات المتحدة ٢٠٧,٧. وكلها دول تصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية العالية عدا الاتحاد الروسي. وتصل إلى ٣٨,٥ في اليابان. [أنظر الجدول رقم (١٣) من الملحق الإحصائي].

٢- الجرائم المتعلقة بالمخدرات عام ١٩٩٤م:

كانت أعلى نسبة للجرائم المتعلقة بالمخدرات لكل مائة ألف نسمة كالتالي: مصر ١٤٣,٩، الكويت ١٣٤، بروناي ٧٦، قاراقستان ٥٦,٤، قيرغيزيا ٥٦، المغرب ٥٥، ماليزيا ٥٤، لبنان ٣٨,٣، بينما كانت أقل نسبة في كل من إندونيسيا ٠,٣، قطر ٢,٩، جزر المالديف ٣,٧، الأردن ٤,١ بينما كانت الجرائم المتعلقة بالمخدرات لكل مائة ألف نسمة في الدول المصنفة ذات تنمية بشرية عالية كالتالي: سويسرا ٥٦٣، النرويج ٥٣٣,٤، استراليا ٣٩٨,٤، كندا ٢٠٧,١، إسرائيل ١٦٩,٨. [أنظر الجدول رقم (١٣) من الملحق الإحصائي].

٣- جرائم الاغتصاب عام ١٩٩٤م:

كانت أعلى نسبة جرائم الاغتصاب لكل مائة ألف نسمة في نيجيريا ٢,٤، قازاقستان ١,٩، إندونيسيا ١,٧، ماليزيا ١، المغرب٠,٩، السودان ٠,٦، تركيا ٠,٥، بينما كان أقلها ٠,١ لكل من أذربيجان، بروناي، سوريا، طاجيكستان، لبنان. أما على مستوى الدول التي تصنف كدول ذات تنمية بشرية عالية فنجد ما يلي: تصل هذه النسبة لكل مائة ألف نسمة من السكان إلى أعلى معدلاتها في كلٍ من الولايات المتحدة الأمريكية ١٠٢,٢، تليها كندا ٣١,٧١، تليها استراليا ١٤، كما تبلغ هذه النسبة في الاتحاد الروسي المصنف في الفئة المتوسطة للتنمية البشرية ١٤ لكل مائة ألف. [أنظر الجدول رقم (١٣) من الملحق الإحصائي]. ويلاحظ ارتفاع نسبة نزلاء السجون، وجرائم المخدرات والاغتصاب في

كل من الدول المتقدمة المصنفة كدول ذات تنمية بشرية عالية وعلى مستوى الأقطار الإسلامية، هناك علاقة بين ارتفاع نسبة نزلاء السجون، وجرائم المخدرات والاغتصاب، وكل من نموذج التنمية الرأسمالي الذي أخذت به بعض الدول الإسلامية، وكذلك نموذج التنمية الاشتراكي.

٤/٣/٧ مشكلة الفقر:

يعد الفقر من أبرز المشاكل الكبيرة والمزمنة التي تواجه كثيراً من الدول الأعضاء في البنك. فقد انتشرت مشكلة الفقر بشكل كبير في الدول الإفريقية الأعضاء في السنوات الأخيرة، بل طالت هذه المشكلة بعض الدول الأعضاء الآسيوية والعربية، نتيجة للأزمة المالية وهبوط أسعار الصادرات الأولية. واستناداً لبعض البيانات المتاحة، هناك أكثر من ٦٦٠ مليون نسمة في الدول الأعضاء، أي ما يمثل ثلاثة من بين كل خمس أشخاص، يعيشون على دخل يقل عن دولارين أمريكيين للفرد في اليوم الواحد، ويمثل هذا العدد نحو ربع عدد الفقراء على مستوى العالم بأسره. ويلاحظ أن الفقر في كثير من الدول الأعضاء يكون اكثر حدة في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية. وتنعكس حالة الفقر بشكل عام في الخدمات الاجتماعية، مثل قلة المياه الصالحة للشرب، وقلة خدمات النظافة الصحية، وهبوط معدلات تسجيل الأطفال في مراحل التعليم الأولى، وارتفاع معدلات الأمية. وتتضح آثار الفقر أيضاً في تفاوتات دخل الفرد تفاوتاً كبيراً في كثير من الدول الأعضاء، إذ تعد من أعلى المستويات في العالم[١٢].

٤/٣/٨ البطالة:

بالرغم من الانتعاش الاقتصادي الأخير في عدد من الدول الأعضاء في البنك، فقد ظلت نسبة البطالة التي تعد أحد العوامل المسببة للفقر، عالية (أكثر من ١٠ في المائة في أغلب الحالات) وبخاصة في وسط الشباب[١٣]، وقد استمر عرض القوى العاملة يفوق طلبها، وظلت نسبة النمو الاقتصادي أقل من الإمكانات المتاحة، في حين استمرت نسبة زيادة النمو السكاني تزيد على ٢,٥% مع زيادة ملحوظة في عدد الشباب الذي تقل أعمارهم عن ٢٠ عاماً. وبالإضافة إلى هذا، فإن النظام التعليمي غير الملائم أدى إلى إنتاج قوى عاملة غير مدربة. هذا، فضلاً عن أن فرص العمل، وهي قليلة، تتوفر في القطاع العام أكثر مما هي عليه في القطاع الخاص ولا سيما في الدول الإفريقية الأعضاء في البنك، وهكذا فإن البطالة قد زادت من مستويات الفقر، أنها تمس الفئات الأكثر فقراً والعمال غير المهرة.

خامساً: الغذاء والزراعة في العالم الإسلامي

١/٥ الاستعمار والشركات متعددة الجنسية ودورهما في تدمير نمط الزراعة الذي يحقق الاكتفاء الذاتي من الغذاء:

حبى الله سبحانه وتعالى العالم الإسلامي بموارد أرضية كبيرة وموارد مائية وعدد كبير من السكان وبالتالي قوى عاملة زراعية ذات أعداد كبيرة. وبالرغم من ذلك فالعالم الإسلامي لا يحقق الأمن الغذائي لأفراده، ويمكن الاستدلال على ذلك بارتفاع نسبة واردات السلع الغذائية من إجمالي واردات عدد كبير من الدول الإسلامية. وأيضاً من انخفاض المستوى الغذائي المتمثل فيما يحصل عليه الفرد من نشويات ودهون وبروتينات. **فما هو تفسير ذلك؟ وإلى متى يستمر هذا الوضع؟** الإجابة على هذين السؤالين تدعونا للإجابة على الأسئلة الفرعية التالية: ما هي العوامل والأسباب التي أدت إلى وجود فجوة غذائية؟ هل السبب الزيادة السكانية التي تلتهم ثمار التنمية؟ أم أن السبب هو سوء استخدام الأرض؟ أو قلة المساحات الأرضية الصالحة للزراعة؟ أو قلة المياه؟ أو أن الاستعمار والشركات المتعددة الجنسية لعبت دوراً في تغيير نمط الزراعة من نمط زراعة يقوم على إنتاج الغذاء للاكتفاء الذاتي إلى نمط الزراعة التي تنتج محاصيل التصدير النقدية؟ وهل نجحت العملة الصعبة التي توافرت لبلدان العالم الثالث ومنها العالم الإسلامي نتيجة لتصدير محصول واحد أو أكثر من المحاصيل النقدية إلى الخارج في توفير الغذاء للسواد الأعظم من أبناء العالم الإسلامي؟ ومن هم الرابحون والخاسرون من هذا النمط الإنتاجي؟ وهل الرابحون من هذا النمط سبباً في عدم التحول إلى نمط الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي؟

١/١/٥ بشر أكثر مما يجب، وأرض أقل مما يجب !!: أن يكون تشخيص الجوع نتيجة لندرة الغذاء، وذلك لوماً للطبيعة على مشكلات من صنع البشر ذلك أن هذا الجوع يوجد في مواجهة الوفرة وهنا تكمن الإهانة، ويمكن إثبات أن ندرة الأرض والغذاء ليست هي السبب الحقيقي للجوع. الأولى: توضيح أنه لا توجد ندرة في الأرض ولا في الغذاء. والثانية: هي شرح ما يسبب الجوع فعلاً. الموارد موجودة لكنها تعاني دائماً من قلة الاستخدام أو من سوء الاستخدام مما يخلق الجوع للكثير والتخمة للقلة. ولقياس الإمكانية التي لم تستغل أنه لا يزرع الآن سوى ٤٤% من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، وفي كل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية لا يزرع سوى أقل من ٢٠% من الأراضي التي يمكن زراعتها. بالإضافة إلى أنه لا يوجد سبب فيزيائي يحول دون أن يفوق إنتاج الفدان في معظم البلدان النامية الإنتاج في الدول الصناعية وفي العديد من البلدان النامية يمكن للأرض التي تقدم الآن محصولاً واحداً في السنة أن تقدم محصولين أو أكثر. والعقبات أمام تحرير هذه الطاقة الإنتاجية ليست في معظم الحالات فيزيائية بل اجتماعية، فحيثما كانت هناك سيطرة غير عادلة وغير ديمقراطية على الموارد الإنتاجية فإن تطورها يعاق.

هذا عن قلة الاستخدام. وماذا عن سوء الاستخدام؟ الموارد الزراعية تتجه إلى خدمة أولئك الذين يمكنهم أن يدفعوا ـ أي الطبقات العليا المحلية والأسواق الخارجية ـ ثمناً مرتفعاً ومن ثم تتسع زراعة المحاصيل الترفيهية بينما يجري إهمال المحاصيل الغذائية، وهكذا حين تخضع طاقة الأرض الإنتاجية لقلة الاستخدام وحين يستنزف إنتاجها بصورة متزايدة بما لا يخدم المحاصيل الغذائية فإنه لا يمكن اعتبار الندرة سبباً للجوع ويعني ذلك كله أن الندرة وهم.

هل صحيح أن أكثر البلدان كثافة سكانية هي أكثر البلدان جوعاً؟ للإجابة على هذا السؤال نجد أن الدراسات في كل أنحاء العالم لا تبين مثل هذا النسق فبعض الدول شديدة الكثافة السكانية ينال سكانها تغذية مناسبة، ومن ناحية أخرى بعض الدول التي بها عدد قليل نسبياً من السكان يصاب معظم الناس بسوء التغذية، أي لا توجد علاقة ظاهرية بين كمية الأرض المتاحة لكل فرد وبين مدى انتشار الجوع[1].

وبنجلاديش باعتبارها النموذج النمطي لبلد طغى تعداده السكاني ببساطة على موارده لإنتاج الغذاء، أن "بنجلاديش" غنية بما يكفي من الأراضي الخصبة والماء والقوى العاملة والغاز الطبيعي للأسمدة لا لتصبح مكتفية بذاتها غذائياً فقط بل لتصبح كذلك مصدراً لتصدير الغذاء، حتى مع حجم سكانها السريع التزايد. **إذن ما المشكلة؟** أن التفاوت في السيطرة على موارد البلاد الإنتاجية يعوق إمكانياتها الغذائية.

٢/١/٥ هل البشر عقبة أم مورد؟ يعكس هذا السؤال معتقدات شائعة عديدة وأنها خرافات: **الخرافة الأولى**: الزراعة في البلدان المتخلفة متأخرة لأن في الريف بشراً أكثر مما يلزم للعمل بصورة منتجة. **الخرافة الثانية**: لما كانت الزارعة لا تستطيع استيعاب أي بشر أكثر، فإن الفائض من المناطق الريفية لابد أن يذهب إلى المدن حيث لابد من خلق وظائف جديدة لهم في الصناعة. **الخرافة الثالثة**: النمو السكاني عبء هائل على اقتصاديات العالم الثالث حيث إنه يعني ضرورة خلق وظائف جديدة بينما ما يتراوح بين ١٥% ـ ٣٠% من السكان هم بلا عمل فعلاً وكثير ممن يسمون عاملين يعانون في الحقيقة من البطالة المقنعة، والنتيجة هي أعداد متزايدة من الهامشيين شبه الجائعين يعيشون خارج الاقتصاد.

ورداً على **الخرافة الأولى**: هذه الخرافة تمثلت في (اليابان وتايوان) كلاهما ناجح زراعياً وبكل منهما من العمال الزراعيين لكل فدان أكثر من ضعف ما في الفلبين والهند، وقيمة إنتاج الفدان في اليابان سبعة أمثال قيمته في الفلبين وعشرة أمثال قيمته في الهند، كما أن الصين استطاعت زيادة الإنتاج بصورة مربحة

بعد أن ضاعفت كمية العمل المبذول في الفدان ثلاث أو أربع مرات، فمن الواضح أن التعداد الكبير للسكان الريفيين بعيد تماماً عن كونه العائق الذي يعتقد دائماً أنهم يمثلونه.

وبشأن الخرافة الثانية: تلك التي كانت عاملاً في إهمال الزراعة وتنشيط الصناعة من جانب مخططي التنمية في الخمسينات والستينات حيث ساهمت الشركات الأجنبية في مضاعفة أزمة الوظائف المزمنة باستخدامها (تقنيات) توفير العمل المأخوذ من بلدان تكاليف العمل فيها عالية: أن حل مشكلة البطالة يخلق الوظائف في مناطق مدنية مركزية هي جهود في غير موضعها، ولقد نجحت الصين في تقليل نسبة قوتها العاملة المتفرغة لوظائف زراعية وتحقق ذلك بتطوير المصانع والورش الصغيرة في أرجاء الريف لصناعة الأدوات الزراعية والسلع الاستهلاكية الأساسية، كذلك يمثل السكان الريفيون غير الزراعيين احتياطياً كبيراً من قوة العمل للزراعة متاحة لمواجهة اختناقات العمل في الزراعة في قمة الموسم وهي الحجة الشائعة في عديد من البلدان للميكنة التي تبدد الموارد القليلة وتحرم الناس من وظائف لا يوجد غيرها.

وبشأن الخرافة الثالثة: إن القوى الاستعمارية اختزلت نظم الزراعة الشديدة التنوع إلى زراعة المحصول الواحد أو الاثنين ومن ثم تحددت فرص العمل بدورة محصول أو محصولي التصدير، كما أن ما يحدث اليوم في معظم البلدان المتخلفة يجعل الناس يبدون هامشيين. فالزراعة التي كانت مصدر حياة الملايين من الزراعيين الذين يطعمون أنفسهم، أصبحت أساس ربح المقاولين التجاريين ذو النفوذ وهؤلاء المقاولون الزراعيون الجدد يستخدمون أرباحهم لزيادة ممتلكاتهم من الأراضي على حساب المزارع الصغيرة والمعدمين، وكذلك لميكنة الإنتاج على حساب وظائف العمال. ومع استمرار هذه العملية فالنتيجة هي المزيد من البطالة، ومن ثم يأتي استنتاج أن هناك بشراً أكثر مما يجب[٢].

٣/١/٥ حديث عن تحديد النسل وتحديد الثروة: إن برامج "تنظيم الأسرة" التي تزعم تخفيف مشكلة الجوع لأنها تحمل رسالة أن الفقراء هم الملامون على جوعهم، مخفية الجذور الاقتصادية والسياسية الحقيقية لمعاناتهم، إلا أن الخطأ هو تحويل مشكلة السكان . وهي عرض . إلى سبب للجوع[٣].

٤/١/٥ ضغط السكان على البيئة: إن مشكلة تآكل التربة خطيرة فعلاً، لكن تآكل التربة يحدث غالباً بسبب احتكار قلة للأرض الخصبة مجبرين أغلبية الزراع على الإفراط في استخدام تربة معرضة للخطر، وأكثر من ذلك فإن إفقار التربة ينتج ليس عن جهد لتلبية احتياجات الغذاء الأساسية لسكان يتزايدون بل ينتج بصورة متزايدة من ضغط الزراعة الدائمة لمحاصيل التصدير الترفيهية وغير الغذائية فوق مساحات ضخمة مع إغفال الأساليب التقليدية التي كانت تحفظ التربة من قبل[٤].

٥/١/٥ رعب الأسعار: يقال لنا نحن ندخل عصر الندرة المحتومة لأن أعدادنا قد تخطت حداً مفترضاً، هي نظرية لا يمكن إثباتها. ففي عالم توجد فيه قوى كبرى تتبنى سياسات من شأنها التحكم في

الكمية المعروضة من المواد الغذائية عن طريق الاحتكار، وتخفيض المساحة المزروعة من الأراضي وبالتالي إحداث فجوة بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ليس بسبب الندرة وإنما بسبب السياسات ذات الأهداف السياسية[٥].

٥/١/٦ الغذاء في مقابل ترويج السموم: فقد تبين من الدراسات أن الأغلبية الساحقة من أنواع الحشرات لا تحدث أبداً ضرراً كافياً يبرر تكلفة المعالجة بالمبيدات الحشرية، وتظل أعداد الحشرات أدنى من مستويات الضرر الاقتصادي بفعل الطفيليات والحشرات آكلة الحشرات، لكن حين يقتل مبيد حشري بعض هذه الطفيليات والحشرات آكلة الحشرات، فإن العديد من الحشرات العادية العديمة الأهمية يكون بإمكانها أن تتكاثر بطريقة أسرع، فضلاً عن أنه كلما زادت فعالية مبيد حشري في قتل الأفراد الحساسة زادت سرعة تطور الأفراد المقاومة.

وبدلاً من أن تعمل منظمة الأغذية والزراعة (فاو) على تطوير وتعميم البدائل المناسبة أو حتى المعلومات حول الاستخدام الملائم للمبيدات أخذت تصبح شريكاً في الترويج للشركات الكيمائية التي همها الأول والأخير تحقيق أكبر قدر من الربح[٦].

٥/١/٧ لوم الطبيعة: كانت هناك مجاعات دورية طوال تاريخ البشرية، وأن هذه المجاعات ترتبط بكوارث الطقس التي لا نستطيع التحكم فيها بالتأكيد لكن المجاعات . في الواقع . لا تحدث بسبب الطقس، بل تحدث نتيجة تصرفات البشر. ذلك أن البشر عاشوا على هذا الكوكب مدة تكفي ليعرفوا أن تقلبات الطقس المعاكسة متوقعة. وتطور الحضارة الإنسانية يمكن تعريفه بدرجة كبيرة بأنه عملية ابتكار طرق بارعة عديدة لحماية أنفسنا من تقلبات الطبيعة. ومن ثم فعندما نسمع عن مجاعة واسعة الانتشار يجب ألا يكون السؤال الأول الذي نسأله هو ما الحدث الطبيعي المفزع الذي سببها؟ بل لماذا لم يكن ذلك المجتمع قادراً على التوافق مع الحظ السيئ؟ لماذا يحدث أن يعاني بلد من الكوارث الطبيعية ولا تحدث فيه وفيات بينما يموت في بلد آخر مليون شخص؟.

الجفاف في الساحل الأفريقي يرجع إلى الاستخدام السيئ للأرض حيث يفترض الكثير خطأ، أن جفاف الساحل الأفريقي الذي بدأ عام ١٩٦٩م كان هو الجفاف الساحلي الأفريقي. لكن علماء المناخ يعتبرون الجفاف جزءاً متكاملاً من مناخ المنطقة. وعبر القرون، طور صغار الزراع في الساحل الأفريقي . فهماً عميقاً لبيئتهم . عرفوا ضرورة ترك الأرض للراحة لفترات تمتد إلى عشرين سنة، وكانوا يزرعون تشكيلة واسعة من المحاصيل، كل منها يلائم بيئة مصغرة مختلفة لكنها معاً تتيح تكاملاً غذائياً. وعادة ما كان الزراع والرعاة يقيمون علاقات نفع متبادلة فيقدم الزراع للرعاة، أرضاً للرعي في موسم الجفاف وغلالاً مقابل اللبن والروث للحقول، والحمير للحرث[٧].

ماذا حدث لنظام تطور عبر قرون لمواجهة الجفاف الدوري؟ قبل الغزو الفرنسي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت هذه الحضارات قد تعرضت بالفعل لتدمير شديد بفعل قرنين من التفريغ السكاني القسري[٨] حيث كان ملايين من أكثر أفرادها شباباً وقوة يؤخذون كعبيد إلى العالم الجديد، ثم جاء الفرنسيون وجاءت سنوات من القتال الدامي. وحين أقام الفرنسيون وجوداً متمكناً لأنفسهم أخذوا يبحثون عن وسائل يجعلون بها رعيتهم الجديدة تدفع التكاليف الإدارية للاحتلال.

وكان حل الفرنسيين لمشكلتهم هو إجبار الفلاحين على زراعة المحاصيل للتصدير. وأساليب الاستعمار وتأثيرها المدمر على الأرض والبشر لم تنته حتى بعد أن حصلت دول الساحل الأفريقي على استقلال شكلي في الستينات؛ فقد كانت الحكومات التالية تفوق الفرنسيين عادة في فرض إنتاج محاصيل التصدير، وكانت الضرائب المتزايدة وكذلك انخفاض أسعار التصدير تجبر الفلاحين على زيادة إنتاج محاصيل التصدير، وأدى هذا التوسع في إنتاج محاصيل التصدير إلى أن الأرض التي كان يسمح لها بالراحة لعدد من السنين وتسمدها قطعان الرعاة مجبرة على زراعة لا تكاد تنقطع، والزراعة المتصلة تستنزف الأرض بسرعة. إن جل من يعرف الساحل الأفريقي[٩] يعلم أنه بالإمكان إنتاج كميات أكبر بكثير . بلا شك مما هو كائن، لكن سيطرة مجموعات النخبة الحكومية والشركات المتعددة الجنسية على ذلك الإنتاج تؤدي إلى أن غالبية السكان لا تستفيد من هذا الإنتاج. أي أن التنظيمات السياسية والاقتصادية هي السبب الحقيقي لتلك الإنتاجية المنخفضة وذلك الحرمان البشري أكثر من تغيرات المطر والمناخ[١٠].

٨/١/٥ التركة الاستعمارية: لماذا لا تستطيع الأمم إطعام نفسها؟ كان المستعمر ينظر إلى الزراعة في البلدان الخاضعة باعتبارها بدائية ومتخلفة، وهذا الاعتبار كان يدعم مبرر المستعمر في تدميرها مما أدى إلى أن تصير الزراعة مجرد وسيلة لاستخلاص الثروة (مثل الذهب من منجم) لصالح القوة الاستعمارية. ولم تعد الزراعة مصدراً لغذاء السكان المحليين واستراتيجيات القوى الاستعمارية في فرض إنتاج المحاصيل النقدية هي: **الأولى**: استخدام القوى المادية أو الاقتصادية لإجبار السكان المحليين على زرع محاصيل التصدير بدل الغذاء على أراضيهم، ثم تسليمها إلى المستعمر للتصدير. **الثانية**: الاستيلاء المباشر على الأرض بالمزارع الكبير التي تزرع المحاصيل للتصدير. وكان إدخال نظام المزارع الضخمة يعني (الطلاق) بين الزراعة والتغذية، إذ ضاع مفهوم القيمة الغذائية أمام القوة المتزايدة (للقيمة السوقية) في التجارة الدولية. واختيرت محاصيل مثل السكر والتبغ والبن . ليس على أساس إطعامها للبشر . بل من أجل قيمة أثمانها العالية بالنسبة لوزنها وحجمها بحيث يمكن الاحتفاظ بهوامش الربح حتى بعد نفقات شحنها لأوربا. **الثالثة**: إبقاء أسعار الغذاء المستورد منخفضة؛ لتحقيق هدفين: **أولهما**: إجبار الفلاحين أنهم لا يحتاجون إلى زراعة الغذاء؛ لأن بإمكانهم دائماً أن يشتروه رخيصاً بأجورهم من المزارع. **ثانيهما**: تدمير

سوق الغذاء المحلي، وبالتالي إفقار منتجي الغذاء المحليين. **الرابعة:** منع الفلاحين من زراعة المحاصيل النقدية بصورة مستقلة، حتى لا ينافسوا المصالح الاستعمارية التي تزرع نفس المحصول؛ إذ أثبت الفلاحون أنهم قادرون على التفوق في الإنتاج على المزارع الضخمة سواء في كمية الناتج لكل وحدة من الأرض، أم في التكلفة الرأسمالية لكل وحدة منتجة. **وترتب على هذه الاستراتيجية: أولاً:** منع المنافسة المباشرة من جانب المنتجين المحليين الأكثر كفاءة لنفس المحصول. **ثانياً:** ضمان توافر قوى عاملة تعمل في المزارع التي يملكها الأجانب[11].

ونحن . أبناء العالم الإسلامي . إزاء هذه الاستراتيجيات علينا أن نتفحصها جيداً لكي نستطيع فهم البعد التاريخي لمشكلة الأمن الغذائي، هذا فضلاً عن استخلاص الدروس والعبر للاستفادة منها في تبني مفاهيم وأساليب جديدة في عمارة الأرض وخصوصاً في مجال الزراعة ترتكز على توفير الطعام أولاً، ثم استخدام الفائض من الموارد البشرية والموارد الطبيعية للمحاصيل النقدية مع الإحاطة بأن المستفيد الأكبر من عوائد المحاصيل النقدية هم الوسطاء وليس المنتجون.

٩/١/٥ ميراث الاستعمار: الميراث الذي خلقه الاستعمار في الدول المستعمرة حتى بعد استقلالها. لم يكن من الممكن محو تأثيرات الاستعمار ببساطة بمجرد إعلان استقلال المستعمرات حيث أن فرض الاستعمار لزراعة التصدير أعجز التطور اللاحق بتوجيه هياكل الإنتاج والتجارة المحلية لخدمة مصالح التصدير الضيقة، وترتب على ذلك[3]: **أولاً:** تدمير التجارة الداخلية التي كانت تفيد كوسيلة للتطور المستقل. **ثانياً:** تدمير الصناعات المزدهرة التي تخدم الأسواق المحلية.

ونظام المزارع الضخمة الاستعماري قام عبر أجيال بتجريد شعوب كاملة من مهارات الزراعة الأساسية بالإضافة إلى أنه من الصعب اليوم أن يعود الناس مرة أخرى إلى زراعة الغذاء الذي يحتاجونه؛ لأن الزراعة أصبحت مرتبطة في أذهانهم بالبؤس والانحطاط. كما كان نقل الأفراد من جنس وثقافة معينة إلى العمل في المزارع في بلد آخر استراتيجية أساسية للاستعمار في كل أجزاء العالم، في ظروف شديدة القسوة، بالإضافة إلى استغلال العداوات والخلافات العرفية للسيطرة على قوة العمل. وخلف هذا الاختلاط القسري للأجناس والثقافات ميراثاً من التوترات الاجتماعية يجعل التعاون والوحدة الاقتصادية شبه مستحيلين. كذلك دمر الاستعمار البنية الأخلاقية للمجتمعات التقليدية. فالمجتمعات التقليدية يكون فيها للزعيم أو أمير الحرب أو رئيس القرية سلطة غير محدودة. وفي هذه المجتمعات كان الفلاحون مضطرين لخدمة حكامهم في معظم المجتمعات التقليدية. وكان ثمة نخبة مميزة ملتزمة بالعمل لحماية غالبية الفلاحين ورفاهيتهم أوجدت درجة من الثقة والتعاطف في العلاقات الإنسانية، لكن الاستعمار دمر

أساس هذا النظام الأخلاقي التقليدي. إذ أفقد الحكام التقليديين الكثير من مكانتهم في أعين الفلاحين الذين أثبتوا عجزهم عن حماية أراضيهم في مواجهة الغازي الاستعماري، وتم إدخال نظام إنتاج تجاري، استبدل بالالتزامات التقليدية روابط تقوم على النقود. كما تم الاستعاضة عن الاعتقاد بأن الحاكم والمحكوم كل منهما مسئول عن الآخر بمفهوم أن إجمالي الناتج القومي المتزايد سوف يكفي الجميع. **ومن الجدير بالذكر أنه في الوقت الذي دمر فيه الاستعمار الاحترام التقليدي لطبقة النخبة منح هذه الطبقة قوة حقيقية أكبر، وذلك بتركيز ملكية الأرض في أيدي القلة مما أدى إلى حرمان الكثير من الأرض، وهذه التركة هي التي تشكل عقبة ضخمة أمام التنمية الزراعية الحقيقية اليوم.**

إن معرفتنا بالماضي أساسية لفهمنا للحاضر، ويجب أن يكون تاريخ الفترة الاستعمارية معروفاً لأي منا، وأن تكون محصلته متوقعة من أي منا: إنتاج متناقص من الغذاء، واستيراد متزايد للغذاء، إفقار متزايد، تعرض متزايد للخطر نتيجة التقلبات المستمرة في السوق الدولية، ونمو غير متساو داخلياً[١٢].

٥/١/١٠ تحديث الجوع[١٣]: إن الحقائق البسيطة لإنتاج الغذاء في العالم توضح أن اعتبار الازدحام السكاني سبباً في ندرة الغذاء ليس صحيحاً. فإنتاج الغلال العالمي الآن وحده يمكن أن يزود كل شخص على الأرض بأكثر من ٣ آلاف سعر حراري يومياً.

إن نتائج الثورة الخضراء تبين أنه: في عديد من البلدان أدت الاستثمارات الرأسمالية الضخمة التي خصصت لتحديث الإنتاج إلى زيادة فعلية في محاصيل كثير من الزراع الميسورين. لكن ماذا حدث لأغلبية الإنتاج الزائد؟ جزء ذهب إلى المجموعات الحضرية ذات الدخل المتوسط والمرتفع، جزء يحول إلى منتجات ترفيه لا يقدر على شرائها الفقراء، جزء يستخدم غذاء للماشية لإنتاج اللحم الذي لا تقدر على شرائه أغلبية السكان المحليين، بعض الإنتاج الزائد يصدر، بعض الإنتاج الزائد يلقى ببساطة في القمامة.

لن يكون هناك أمن غذائي حقيقي، مهما بلغ الإنتاج، مادامت موارد إنتاج الغذاء يسيطر عليها أقلية ضئيلة، وتستخدم فقط لإثرائها. ففي مثل هذا النظام سيتحقق الربح الأكبر دائماً من تلبية مطالب أولئك الذين يمكنهم دفع أكبر ثمن وليس الجوعى[١٤].

هذا، وعن ميكنة الزراعة أن ما يهم هو "الإنتاجية" لكل فدان، وزيادة إنتاجية الفدان عادة ما لا تكون مسألة آلة حديثة، بل مسألة زراعة كثيفة وحرص من جانب أفراد تعتمد حياتهم على الإنتاج.

تبين الدراسات من كل أنحاء العالم أن الزارع الصغير في معظم الأحيان ينتج لكل وحدة أرض أكثر ما ينتجه الزارع الكبير. وتفسير ذلك هو حاجة الزراع إلى البقاء اعتماداً على مواردهم الهزيلة المسموح لهم بها. والزراعة بالنسبة للعائلة ليست حساباً مجرداً للربح ليوازن الاستثمارات الأخرى؛ بل هي مسألة حياة أو موت. وصغار الزراع لا يستطيعون عادة أن يحققوا مزيداً من التقدم لأن مبادراتهم يعوقها نشاط النخبة المالكة للأرض، التي يهددها أي تقدم قد يجعل صغار زراع القرية أقل اعتماداً عليهم. كما أن ضرورات مثل: السماد والماء لا تصل إلى صغار الزراع لأنهم لا يملكون لا النقود ولا القروض لشرائها. وغالباً ما تشترط القروض من البنوك الحكومية حداً أدنى لحيازة يستبعد صغار الزراع. فالزارع الصغير يفتقر إلى أية وثيقة مسجلة تثبت ملكيته للأرض مع أنه بدونها لا يستطيع الحصول على قروض المحصول من مؤسسات الإقراض. والأهم أن صغار الزراع يحجمون عن استخدام أرضهم كضمانة للقروض على أية حال. فالزارع الصغير يقرر عن صواب تماماً أنه لا يريد المخاطرة بفقدان أرضه. هذا وباستبعاد صغار الملاك عن مجال القروض الرسمية يتركون للاعتماد على مقرضي النقود والتجار والأفراد الذي يقرضون بفوائد ربوية عالية. وبالإضافة إلى ذلك يمكن للتجار المقرضين زيادة الفائدة ببخس قيمة المنتجات الزراعية المستخدمة في دفع الديون وبالمبالغة في قيمة البضائع التي يشتريها منهم المدينون وعلى النقيض من ذلك قد لا يدفع المقترض الكبير أية فائدة، أو حتى يربح باقتراض النقود وحين يتم حساب معدلات الفائدة الاسمية على القروض المتاحة لكبار الزراع من المؤسسات التجارية بالنسبة إلى التضخم يكون معدل الفائدة الحقيقي سالباً في العادة. ورابطة الدين قد استخدمت لربط الفلاحين بالأرض ليضمن الملاك توفر قوة العمل خصوصاً في الاقتصاديات التي تتسم بندرة العمالة. وهذا الأمر يقتل الحافز على زيادة الإنتاج؛ لأن الزراع المتورطين يعرفون أن زيادة الإنتاج لن تفيدهم أبداً؛ بل تفيد مالك الأرض أو مقرض النقود. كما أن عمل الفلاح وفاءً لدينه، يجعله يعجز عن العمل في أرضه بصورة مناسبة، ولا يجد خياراً سوى التخلي عنها. وبدون حد أدنى معين من ملكية الأرض، وضمان الحيازة، والقروض بفائدة معقولة، والسيطرة على الناتج، يتوصل الزراع إلى النتيجة الواقعية القائلة: إنه ليس من مصلحتهم شراء معدات لزيادة الإنتاج، أو اتخاذ خطوات للحفاظ على خصوبة التربة. وهكذا فليس (التأخر) المزعوم للفلاحين هو ما يمنعهم من شراء السماد والمعدات الحديثة الأخرى بل الحس الاقتصادي الصرف.

أن تركيز الأرباح الناتجة عن التحديث الزراعي في أيدي فئة قليلة كان يعني أن جزءاً كبيراً مما كان يمكن أن يعاد استخدامه في التحسينات الزراعية يذهب بدلاً من ذلك إلى بضائع ترفيه لإشباع الحافز الاستهلاكي المفرط للأغنياء الجدد الريفيين وفي كل أنحاء العالم يمكن أن نجد المقاولين الزراعيين الجدد (يستثمرون) الأرباح الفائضة في المنتجعات السياحية، والبارات،

أساطيل التاكسي، ودور السينما، ووكالات السفر. إن حفز الناس على التعاون باتجاه هدف مشترك هو ما تعتمد عليه كل تنمية في نهاية الأمر. لكن نظاماً اجتماعياً يمنح ميزات تفضيلية في الحصول على الأرض، والمعدات الزراعية والبرامج الحكومية لقلة يحد من أية إمكانية للتعاون والتعلم المشترك. إن الإيحاء بأننا ببساطة لا نملك تحقيق مساواة أكبر إذا أردنا زيادة الإنتاج يتجاهل أهم معوقات الإنتاج في إطار نظام السوق، أي أن نقص المشترين الذين يملكون النقود لدفع ثمن زيادة الإنتاج. هذا الإيحاء يتضمن أن (القليل من اللا مساواة شئ حسن) أو على الأقل شر لابد منه.

٥/١/ ١١ هل الإصلاح الزراعي ضد الإنتاج؟ أنه . تاريخياً . أدت الإصلاحات الزراعية الحقيقية إلى إنتاج زراعي أكبر لأنها عالجت (أوجه النقص الناجمة على اللا مساواة) والتي تعوق الإنتاج. لماذا يعتقد الكثير أن الإصلاح الزراعي يخفض الإنتاج؟ **أولاً**: لأن قوانين الإصلاح الزراعي في بعض البلدان لم تكن كفئاً وصالحة لإحداث التغيير المطلوب. **ثانياً**: لأن معظم المعايير الرسمية للإنتاج تقتصر عادة على الغلال التي تدخل السوق ولا تدخل الجزء المستهلك ذاتياً من قبل الأفراد الذين استفادوا من الإصلاح الزراعي. **ثالثاً**: إن التقدم يقاس عادة بإنتاج الغلال وحده، ويهمل التحسن الغذائي الناتج من استهلاك الخضراوات والفواكه[١٥].

٥/١/١٢ لعبة التبادل التجاري: أنه من أكثر الخرافات الغذائية ظلماً، تلك التي تقول: إن البلدان المتخلفة لا يمكنها أن تزرع سوى (محاصيل مدارية)، ولابد لها من استغلال هذه الميزة الطبيعية بأن تصدرها. وفي الحقيقة فإن بإمكان هذه البلدان أن تزرع مجموعة شديدة التنوع من المحاصيل: (الغلال، والبقول عالية البروتين، والخضراوات والفواكه). معظم البلدان النامية تعتمد في الحصول على ما بين ٥٠ و٩٠ في المائة من حصيلة تصديرها على محصول واحد أو محصولين . والتركيز على عدد محدود من المحاصيل يولد حالة من ضعف البنية الاقتصادية تتميز بها البلدان النامية وضعف البنية هنا يعني عدم القدرة على السيطرة على مصيرها. فبالإضافة إلى سهولة التأثر بتقلبات السوق، الناجمة عن الاعتماد على محاصيل قليلة جداً هناك المشكلة الكبرى للانخفاض الكلي في قيمة السلع الغذائية التي تصدرها معظم البلدان النامية؛ فضلاً عن أن أسعار المحاصيل التي تبيعها الدول الصناعية أساساً (الغلال) قد ارتفعت أسرع بكثير من أسعار السلع التي تصدرها البلدان النامية. وخلاصة القول: إن زراعة التصدير التي تسود اقتصاديات البلدان النامية تخدم المصالح الأجنبية بنفس الطريقة التي ظلت تخدمها بها مئات السنين[١٦].

أولاً: الخاسرون: إعطاء الأولوية لمحاصيل التصدير يعني اعتماد العائلة الزراعية على النقود التي تأتي مرة أو مرتين فقط في السنة وقت الحصاد. لكن تلك المدفوعات المجمدة تحول الفلاحين إلى أهداف مكشوفة

أمام التجار المستغلين الذين يتاجرون بالأدوات والأغذية الباهظة الثمن. وهكذا؛ فإن تنوع المحاصيل الغذائية هو الضمان الوحيد للأمن الغذائي على مدار العام للعائلة الريفية[١٧]. **ثانياً: الرابحون:** أن الخرافة القائلة: إن زراعة التصدير هي الطريق إلى التنمية تخدم فقط ملاك المزارع الضخمة، والشركات المتعددة الجنسية، وشركات التسويق الحكومية في البلدان النامية وتعمل على تخفيض أجور العمال الزراعيين حتى يمكن لمنتجاتها أن تدخل مجال المنافسة في الأسواق الدولية[١٨]. **ثالثاً: تغيير اللعبة:** زراعة التصدير تمكن النخبة أن تربح في كل الأحوال لوجود مشترين في أسواق أجنبية مجزية تزود مجموعات النخبة المحلية والأجنبية بالحافز على تشديد سيطرتها على الموارد الناتجة عن أرباح التصدير، وعلى المقاومة الحازمة لأية محاولات لإعادة توزيع السيطرة على الأصول الإنتاجية. البلدان المتخلفة لا تستطيع المنافسة في أسواق التصدير إلا باستغلال قوة العمل، وخصوصاً النساء والأطفال ولن يقف الملاك والحكومات الخاضعة للتصدير عند حد لسحق جهود العمال لتنظيم أنفسهم[١٩].

بعد أن اتضح لنا أن الاستعمار والشركات المتعددة الجنسية العاملة في مجال الغذاء وإنتاج المحاصيل النقدية: البن والشاي والكاكاو وغيرها من المحاصيل لعبت دوراً مؤثراً. إذن، ما العمل لتوفير الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الضرورية؟ في البداية لابد من التعرف على مساحة الأرض الكلية والمساحة المحصولية، والمساحة المروية، ومساحة أراضي المراعي، والأرض القابلة للزراعة، ونصيب الفرد منها والرقم القياسي لإنتاج الغذاء. وما هي المحاصيل الأساسية الضرورية التي تحقق الأمن الغذائي وما هو الوزن النسبي للعالم الإسلامي بالنسبة للعالم؟ وهل يمكن تحقيق الأمن الغذائي في ضوء الموارد الطبيعية والموارد البشرية المتاحة أم لابد من استيراد الغذاء والوقوع أسرى للتبعية الغذائية والديون الخارجية.

٢/٥ الموارد الأرضية في العالم الإسلامي:

١/٢/٥ المساحة الكلية: بلغت المساحة الكلية للعالم الإسلامي لعام ١٩٩٦م، حوالي ٣٣٠٧ مليون كم^{٢}، وفي نفس الوقت بلغت مساحة العالم ١٣٣٩١مليون كم^{٢}، وكان الوزن النسبي للعالم الإسلامي ٢٤,٧%.

٢/٢/٥ المساحة الأرضية: وبلغت المساحة الأرضية ٣٠٥٥,٨ مليون كم^{٢} للعالم الإسلامي في ١٩٩٦، وفي نفس الوقت بلغت مساحة العالم ١٣٠٤١,٧ مليون كم^{٢}، وكان الوزن النسبي للعالم الإسلامي ٢٣,٤٣ ٦%.

٣/٢/٥ المساحة الزراعية: كما بلغت المساحة الزراعية في عام ١٩٩٠ حوالي ٢٧٠ مليون هكتار، زادت في عام ١٩٩٦ إلى ٣٠٠,٥ مليون هكتار بزيادة قدرها ١١,٢٦%. وكانت المساحة المزروعة على مستوى العالم في عام ١٩٩٠ حوالي ١٤٤١ مليون هكتار، زادت في عام ١٩٩٦ إلى حوالي ١٥١٠ مليون هكتار بنسبة؟. وكان الوزن النسبي للعالم الإسلامي ١٨,٧٣% في عام ١٩٩٠، و ١٩,٩% في عام ١٩٩٦م.

٤/٢/٥ المساحة المروية: هذا، كما بلغت المساحة المروية في العالم الإسلامي في عام ١٩٩٠م حوالي ٢٥٢ مليون هكتار، زادت في عام ١٩٩٦م إلى ٢٦٤ مليون هكتار بنسبة ٤,٧%. بينما بلغت المساحة المروية على مستوى العالم ١٣٤٦ مليون هكتار في عام ١٩٩٠، زادت إلى ١٣٧٩ مليون هكتار بنسبة ٢,٣٨%. وكان الوزن النسبي للعالم الإسلامي ١٨,٧٣% في عام ١٩٩٠، أما في عام ١٩٩٦ زاد الوزن النسبي إلى ١٩,١٦%.

٦/٢/٥ مساحة أراضي المراعي: بلغت مساحة أراضي المراعي في عام ١٩٩٠ حوالي ٨٦٠ مليون هكتار، وكانت المساحة على مستوى العالم ٣٣٥٧ مليون هكتار، وكان الوزن النسبي للعالم الإسلامي ٢٥,٦٢%.

٧/٢/٥ مساحة أراضي الغابات: بلغت مساحة أراضي الغابات في العالم الإسلامي في عام ١٩٩٠م ٤٩٧,٨ مليون هكتار، وكانت المساحة على مستوى العالم ٣٣٥٧,٥ مليون هكتار. وكان الوزن النسبي للعالم الإسلامي ١٣% [أنظر الجدول رقم ١/٥].

جدول رقم (١/٥) الموارد الأرضية في العالم الإسلامي

البيان	١٩٩٠م	١٩٩٦م	الفرق	التغير %
المساحة الكلية (ألف كم٢)	٣٣٠٧٠٦	٣٣٠٧٠٦	صفر	
مساحة العالم الإسلامي	٥	٥	صفر	
مساحة العالم	١٣٣٩١٥	١٣٣٩١٥	–	
%	٧٤	٧٤		
	%٢٤,٧	%٢٤,٧		
المساحة الأرضية (ألف كم٢)	٣٠٥٥٨٤	٣٠٥٥٨٤	صفر	
مساحة العالم الإسلامي	١	١	صفر	
مساحة العالم	١٣٠٤١٧	١٣٠٤٨٤	–	
%	١٣	٠٧		

البيان	١٩٩٠م	١٩٩٦م	الفرق	التغير %
	%٢٣,٤٣	%٢٣,٤٣		
المساحة الزراعية (ألف هكتار) مساحة العالم الإسلامي مساحة العالم %	٢٧٠١٣٥ ١٤٤١٥٧ ٣ %١٨,٧٣	٣٠٠٥٧٤ ١٥١٠٤٤ ٢ %١٩,٩	+ ٣٠٤٣٩ + ٦٨٨٦٩ -	%١١,٢٦ %٤,٨ %١,١٧
المساحة المروية (ألف هكتار) مساحة العالم الإسلامي مساحة العالم %	٢٥٢٣٧٦ ١٣٤٦٩٨ ٨ %١٨,٧٣	٢٦٤٢٧٥ ١٣٧٩١١ ٤ %١٩,١٦	+ ١١٨٩٩ + ٣٢١٢٦ -	%٤,٧ %٢,٣٨ %٠,٤٣
مساحة المراعي (ألف هكتار) مساحة العالم الإسلامي مساحة العالم %	٨٦٠٢٨٣ ٣٣٥٧٥٢ ٠ %٢٥,٦٢			
مساحة الغابات (ألف هكتار) مساحة العالم الإسلامي مساحة العالم %	٤٩٧٨٠٣ ٣٦٨١٠٨ ١ %١٣			

المصدر: بيانات الجدول رقم (١٩) من الملحق الإحصائي

جدول رقم (٢/٥) أقطار العالم الإسلامي التي تتركز بها مساحات كبيرة من الغابات

م	الدولة	مساحة الغابات ألف هكتار	% للعالم الإسلامي
١	إندونيسيا	١٠٩٢٠٠	%٢١
٢	إيران	١٨٠٢٠	%٣

م	الدولة	مساحة الغابات ألف هكتار	% للعالم الإسلامي
٣	تركمنستان	٤٨٨١٠	%٩
٤	تركيا	٢٠١٩٩	%٤
٥	تشاد	١٢٦٥٠	%٢
٦	الجابون	١٩٨٦٠	%٣
٧	السودان	٤٤٥٤	%٨
٨	سورينام	١٤٨٥٠	%٢
٩	الصومال	٩٠٥٠	%١
١٠	غينيا	١٤٥٢٠	%٢
١١	قازاقستان	٧٩٢٠٠	%١٥
١٢	الكاميرون	٢٤٤٣٠	%٤
١٣	ماليزيا	١٩٠٠	%٠,٣
١٤	موزمبيق	١٤١٤٠	%٢
١٥	نيجيريا	١١٦٠٠	%٢
١٦	طاجيكستان	٤٩٠٠	%٠,٩
١٧	فيرغيزيا	٤٠٠٠	%٠,٨
١٨	مالي	٦٩٢٠	%١
١٩	المغرب	٩٠٥٠	%١
٢٠	موريتانيا	٤٤٢٠	%٠,٨
٢١	اليمن	٤٠٦	%٠,٠٨

المصدر: بيانات الجدول رقم (١٩) من الملحق الإحصائي

جدول رقم (٣/٥) أقطار العالم الإسلامي التي تتركز بها مساحات كبيرة من المراعي

م	الدولة	مساحة المراعي ألف هكتار	% من العالم الإسلامي
١	أفغانستان	٣٠٠٠	٠,٣٥
٢	إندونيسيا	١١٨٠٠	١,٧٣
٣	أوزبكستان	٢٢٠٠	٠,٢٦
٤	إيران	٤٤٠٠٠	٥,١
٥	باكستان	٥٠٠٠	٠,٥٨

م	الدولة	مساحة المراعي ألف هكتار	% من العالم الإسلامي
٦	بوركينا فاسو	١٠٠٠٠٠	١١,٦
٧	تشاد	٤٥٠٠٠	٥,٢٣
٨	الجزائر	٣١٠٠٠	٣,٦
٩	السودان	١١٠٠٠٠	١٢,٨
١٠	الصومال	٤٣٠٠٠	٥,٠
١١	قازقستان	١٦٢٠٠٠	١٨,٨
١٢	المغرب	٢٠٩٠٠	٢,٤
١٣	نيجيريا	٤٠٠٠٠	٤,٦٥
١٤	اليمن	١٦٠٦٥	١,٩

المصدر: بيانات الجدول رقم (١٩) من الملحق الإحصائي

٣/٥ استخدام الأرض في أقطار العالم الإسلامي:

مساحة الأرض: هي إجمالي مساحة بلد ما بما في ذلك المسطحات المائية الداخلية، والمجاري المائية الساحلية.

الأرض المحصولية: تشمل الأرض المحصولية الدائمة، الأراضي المخصصة لزراعة محاصيل تشغل الأرض لفترات طويلة لا تحتاج إلى غرسها بعد كل حصاد، وتستبعد منها الأراضي المستخدمة لزراعة أشجار للحصول على الحطب والأخشاب.

الأراضي المروية: تشمل الأراضي المزودة بالمياه بما في ذلك الأراضي التي تروى بالغمر.

الأراضي المنزرعة: تشمل الأراضي التي تحددها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) باعتبارها أراضي متخصصة لمحاصيل مؤقتة. تحسب المحاصيل التي تزرع بمحصولين في السنة مرة واحدة، والمروج المؤقتة المخصصة لحصد العلف أو للرعي، والأراضي المراحة مؤقتاً. ولا تدرج الأراضي المهجورة نتيجة للزراعة المتنقلة. وبيانات استخدام الأراضي المستمدة من بلدان مختلفة لها قابلية محدودة للمقارنة بسبب الاختلاف في التعريفات والأساليب الإحصائية ونوعية جمع البيانات. فقد تحدد البلاد المختلفة استخدام الأرض صورة مختلفة، وتقوم الفاو "منظمة الأغذية والزراعة"، وهي المصنف الأول لهذه البيانات، بتصحيح تعريفاتها لفئات استخدام الأرض بين حين وآخر. وتقوم أحياناً بتنقيح البيانات السابقة. ونظراً لأن البيانات تعكس تغييرات فعلية في استخدام الأراضي ينبغي تفسير الاتجاهات الظاهرة بحرص[٢٠].

الإنتاجية الزراعية: تشير الإنتاجية الزراعية للقيمة المضافة الزراعية التي يقدمها كل عامل زراعي مقيسة بدولارات ١٩٩٥م الثابتة. وتشمل القيمة المضافة الزراعية المستمدة من الغابات وصيد الأسماك، ومن ثم ينبغي الحرص في تفسير إنتاجية الأراضي. ولمواجهة التقلبات السنوية في الزراعة وتسويتها. ثم استخراج متوسط المؤشرات عبر ثلاث سنوات.

١/٣/٥ الأرض المحصولية عام ١٩٩٥: يلاحظ أن نسبة الأرض المحصولية كنسبة % من الأرض على مستوى العالم الإسلامي تبلغ أقصاه في بنجلاديش ٦٧%، ويليها توجو ٤٥%، ثم نيجيريا ٣٦%، ثم تركيا ٣٥%، وسوريا ٣٢%، وتونس ٣١%، ولبنان ٣٠%، وباكستان ٢٨%، وألبانيا ٢٦%، وماليزيا وأذربيجان ٢٣%، والمغرب ٢١%، وإندونيسيا وبنين ١٧%، والكاميرون ١٥%، وبوركينا فاسو ١٣%، وغينيا بيساو والسنغال وقازاقستان ١٢%، وأوزبكستان ١١%، وسيراليون ٨%، وطاجيكستان ٦% والأردن والكاميرون ٥%، وغينيا وموزمبيق ٤%، ومصر واليمن ومالي والجزائر ٣%، والسعودية ٢%، والإمارات العربية ١% [أنظر الجدول رقم ٤/٥].

٢/٣/٥ الأرضية المروية عام ١٩٩٥: يلاحظ أن نسبة الأرض المروية كنسبة % من الأرض المحصولية على مستوى العالم الإسلامي تبلغ أقصاها في مصر ١٠٠%، ويليها أوزبكستان ٨٨,٩%، والإمارات العربية ٨٦,٨%، وباكستان ٧٩,٨%، والسعودية ٣٨,٧%، وبنجلاديش ٣٧,٢%، واليمن ٣١,٣%، ولبنان ٢٨,٧%، وسوريا والأردن ١٨%، وإندونيسيا ١٥,٢%، والمغرب ١٣,٥%. هذا، ويعاني عدد من الأقطار الإسلامية خاصة في قارة إفريقيا جنوب الصحراء من مشكلات حادة في المياه التي تتوافر للري ومن هذه الدول: الكاميرون التي تبلغ مساحة الأرض المروية فيها ٠,٣% من الأرض المحصولية، وبنين ٠,٥%، وبوركينا فاسو ٠,٧%، ومالي ٢,٦%، والسنغال ٣,١%، وموزمبيق ٣,٤%، وسيراليون ٥,٤%، وقد عانت هذه الدول في بعض السنوات من الجفاف الشديد فانخفضت قدرتها على الإنتاج الزراعي عموماً والإنتاج الغذائي خصوصاً انخفاضاً خطيراً. بالإضافة إلى بعض الأقطار الإسلامية تنخفض فيها نسبة الأرض المروية من الأرض المحصولية ومن هذه الدول: ماليزيا ٤,٥%، وقازاقستان ٧% في آسيا، بالإضافة إلى الجزائر ٦,٩%، وتونس ٧,٤%. [أنظر الجدول رقم ٤/٥]. وبمقارنة نسبة الأرض المروية من الأرض المحصولية في عديد من الدول الإسلامية نجد أن هذه النسبة تزيد عن المتوسط السائد للدول ذات الدخل المنخفض أو للدول ذات الدخل المتوسط مما يدل على عدم وجود مشكلة مياه للري. ولكن هناك عدد آخر من الدول الإسلامية يعاني من مشكلة ري في الزراعة.

٣/٣/٥ نصيب الفرد من الأرض القابلة للزراعة عام ١٩٩٦/٩٤م: نصيب الفرد من الأرض القابلة للزراعة على مستوى العالم الإسلامي يبلغ أقصاه في قازاقستان ٢ هكتار، ويليها النيجر ٠,٥٣

هكتار، وتشاد وتوجو ٠,٥١ هكتار، والكاميرون ٠,٤٦ هكتار، وسوريا ٠,٣٧ هكتار، وبوركينا فاسو ومالي ٠,٣٣ هكتار، وتركمنستان ٠,٣١ هكتار، ونيجيريا وغينيا بيساو والسنغال ٠,٢٨ هكتار، والجزائر وأوغندا ٠,٢٧ هكتار، وبنين ٠,٢٦ هكتار، والمغرب ٠,٢٣ هكتار، وتونس ٠,٢٢ هكتار، وأذربيجان ٠,٢١ هكتار، والسعودية ٠,٢٠ هكتار، وألبانيا وأوزبكستان ٠,١٨ هكتار، وموزمبيق ٠,١٧ هكتار، وباكستان ٠,١٦ هكتار، وطاجيكستان ٠,١٤ هكتار، وبالرغم من أن نصيب الفرد من الأرض القابلة للزراعة يفصح عن قدرة لزيادة الناتج الزراعي بصفة عامة، وناتج الغذاء بصفة خاصة إلا أن عدد من الدول تعاني من مشكلات في قطاع الري. وهناك العديد من الأقطار الإسلامية يعد نصيب الفرد من الأرض القابلة للزراعة منخفضاً جداً ومن هذه الأقطار: عمان ٠,٠١ هكتار، والإمارات ٠,٠٢ هكتار، ومصر ولبنان ٠,٠٥ هكتار، وبنجلاديش ٠,٠٧ هكتار، وإندونيسيا وماليزيا وموريتانيا ٠,٠٩ هكتار، وغينيا واليمن ٠,١ هكتار، وتقل هذه المتوسطات عن المتوسطات المعروفة للدول ذات الدخل المنخفض ٠,١٩ هكتار، أو الدول ذات الدخل المتوسط ٠,٢٢ هكتار، أو المرتفع ٠,٤١ هكتار. [أنظر الجدول رقم ٤/٥].

٤/٣/٥ الإنتاجية الزراعية الحقيقية لكل هكتار من الأرض: الإنتاجية الحقيقية لكل هكتار من الأرض على مستوى أقطار العالم الإسلامي في ٩٤-١٩٩٦ بلغت أقصاها في مصر ٢٢٩٠، ويأتي من بعدها الإمارات العربية المتحدة ٢٠٧٦، ثم ماليزيا ٩٤٢ دولار، بنجلاديش ٨٦٣ دولار، وإندونيسيا ٥١٩ دولار، وتركيا ٤٠٤ دولار. ثم تنخفض الأرقام إلى ما هو أدنى من ذلك بكثير مثل موزمبيق ١٢ دولار، ومالي ٣٣ دولار، وبوركينا فاسو ٩٣ دولار مما يدل على انخفاض المقدرة على استغلال الأراضي الزراعية بشكل غير طبيعي. ويلاحظ أن متوسط إنتاجية الهكتار في ٩٤-١٩٩٦ بلغ أقصاه على مستوى العالم في بعض دول جنوب شرق آسيا مثل اليابان ١٢٤٤٥ (مقاسه بدولارات ١٩٨٧)، و٦٩٦١ دولار في كوريا الجنوبية، و٧٢٩٤٢ في سنغافورة. وفيما عدا ذلك فإن أعلى رقم لإنتاجية الهكتار في هولندا ٥٩٣٢ ويليها فنلندة ٢٠٧٢ دولار. وتدل الأرقام المرتفعة في دول جنوب شرق آسيا وهولندا على كثافة استخدام الأرض بالأساليب التقنية الحديثة. كما يلاحظ أن الرقم المرتفع لإنتاجية الهكتار في مصر والذي يأتي في الترتيب العالمي بعد هولندا على أن بإمكانية دولة إسلامية نامية أن تفعل الكثير إذا توافرت لها إمكانيات الري واليد العاملة الزراعية المتخصصة. (انظر الجدول رقم ٢١ من الملحق الإحصائى)

٥/٣/٥ الإنتاجية الزراعية للعامل ٩٤-١٩٩٦: الإنتاجية الزراعية (مقاسه بدولارات ١٩٨٧). ويدل ارتفاع الإنتاجية الزراعية بالنسبة لكل عامل زراعي إلى ارتفاع مستوى الدخل الحقيقي للعامل في

القطاع الزراعي. في ١٩٩٤-١٩٩٦ كانت الإنتاجية الحقيقية للعامل الزراعي مرتفعة نسبياً في ماليزيا ٤٠٥٢ دولار، والجزائر ٣٦١٢ دولار، والأردن ٢٧٦٩ دولار، وتونس ٢٨٨٦ دولار.

جدول رقم (٤/٥)

م	الدولة	المحصولية من الأرض %		المروية من المحصولية %		نصيب الفرد من الأرض القابلة للزراعة	
		١٩٨٠	١٩٩٥	٧٩/٨١	٩٦/٩٤	٧٩/٨١	٩٦/٩٤
١	آذربيجان	–	٢٣	–	٥٠	–	٠,٢١
٢	الأردن	٤	٥	١١	١٨,٢	٠,١٤	٠,٠٨
٣	البانيا	٢٦	٢٦	٥٣	٤٨,٤	٠,٢٢	٠,١٨
٤	الإمارات العربية	–	١	٢	٨٦,٨	٠,١	٠,٠٢
٥	أندونيسيا	١٤	١٧	١٦,٢	١٥,٢	٠,١٢	٠,٠٩
٦	أوزبكستان	–	١١	–	٨٨,٩	–	٠,١٨
٧	أوغندا	٢٨	٣٤	٠,١	٠,١	٠,٢٢	٠,٢٧
٨	باكستان	٢٦	٢٨	٧٢,٧	٧٩,٨	٠,٢٤	٠,١٦
٩	بنجلادش	٧٠	٦٧	١٧،١	٣٧،٢	٠,١	٠,٠٧
١٠	بنين	١٦	١٧	٠,٣	٠,٥	٠,٣٩	٠,٢٦
١١	بوركينافاسو	١٠	١٣	٠,٤	٠,٧	٠,٤	٠,٣٣

تابع جدول رقم (٤/٥)

م	الدولة	المحصولية من الأرض %		المروية من المحصولية %		نصيب الفرد من الأرض القابلة للزراعة	
		١٩٨٠	١٩٩٥	٨١/٧٩	٩٦/٩٤	٨١/٧٩	٩٦/٩٤
١٢	تركمانستان	–	٣	–	٨٧,٨	–	٠,٣١
١٣	تركيا	٣٧	٣٥	٩,٦	١٥,٣	٠,٥٧	٠,٤
١٤	تشاد	٣	٣	٠,٢	٠,٤	٠,٧	٠,٥١
١٥	توجو	٤٣	٤٥	٠,٣	٠,٣	٠,٧٦	٠,٥١
١٦	تونس	٣٠	٣١	٤,٩	٧,٤	٠,٥١	٠,٢٢
١٧	الجزائر	٣	٣	٣,٤	٦,٩	٠,٣٧	٠,٢٧
١٨	السعودية	١	٢	٢٨,٩	٣٨,٧	٠,٢	٠,٢
١٩	السنغال	١٢	١٢	٢,٦	٣,١	٠,٤٢	٠,٢٨
٢٠	سوريا	٣١	٣٢	٩,٦	١٨,١	٠,٦	٠,٣٧
٢١	سيراليون	–	٨	–	٥,٤	–	٠,١١
٢٢	طاجيكستان	–	٦	–	٨٢,٥	–	٠,١٤
٢٣	عمان	–	–	٩٢,٧	٩٨,٤	٠,٠١	٠,٠١
٢٤	غينيا	٣	٤	١٢,٨	١٠,٩	٠,١	٠,١
٢٥	غينيا بيساو	١٠	١٢	٦	٥	٠,٣٢	٠,٢٨
٢٦	قازاقستان	–	١٢	–	٣	–	٢
٢٧	الكاميرون	١٥	٥	٠,٠٢	٣	٠,٦٨	٠,٤٦
٢٨	لبنان	٣٠	٣٠	٢٨,١	٢٨,٧	٠,٠٧	٠,٠٥
٢٩	مالي	٢	٢	٢,٩	٢,٦	٠,٣١	٠,٣٣
٣٠	ماليزيا	–	٢٣	٦,٧	٤,٥	٠,٠٧	٠,٠٩
٣١	مصر	٢	٣	١٠٠	١٠٠	٠,٠٦	٠,٠٥
٣٢	المغرب	١٨	٢١	١٥	١٢,٥	٠,٢٩	٠,٢٣
٣٣	موريتانيا	–	–	٢٥,١	٢٢,٦	٠,١٢	٠,٠٩
٣٤	موزمبيق	٤	٤	٢,١	٣,٤	٠,٢٤	٠,١٧
٣٥	النيجر	–	–	–	–	٠,٦٣	٠,٥٣
٣٦	نيجيريا	٣٣	٣٦	٠,٧	٠,٧	٠,٣٩	٠,٢٨
٣٧	اليمن	٣	٣	١٩,٩	٢١,٢	٠,١٦	٠,١
الدول ذات الدخل المنخفض			١٤		٢٢,٨		٠,١٩
ذات الدخل المتوسط			١٠		١٨,٢		٠,٢٢
ذات الدخل المرتفع			–		–		٠,٤١

المصدر: بيانات الجدول رقم (٢٠) من الملحق الإحصائي.

ولكن يلاحظ أن هذه الإنتاجية مازالت منخفضة جداً إذا ما قورنت بإنتاجية العامل الزراعي في البلدان مرتفعة الدخل المتقدمة زراعياً، والتي وصلت في ١٩٩٤-١٩٩٦ (مقاسه بدولارات ١٩٨٧) إلى ٤١٢٤٥ دولار في هولندا، و٣١٤٥٧ دولار في فنلندا، و٣٠٢٠٢ دولار في كندا، و٣٠٠٢٥ دولار في فرنسا، و٣٨١٣١ دولار في الدانمارك.

وكانت متوسطة نسبياً في بعض الأقطار الإسلامية مثل: مصر ١٣٣١، وأوزبكستان ١٢٢٨ دولار، وتركيا ١١٦٨ دولار، هذا، وهناك العديد من الأقطار الإسلامية تكون الإنتاجية الزراعية للعامل منخفضة جداً مثل: موزمبيق ٩٢ دولار، وبوركينا فاسو ١٨٢ دولار، ومالي ٢٥٩ دولار، وبنجلاديش ٢٦٦ دولار، والسنغال ٣٧٥ دولار، وهي أقل من إنتاجية العامل في الدول ذات الدخل المنخفض. (انظر الجدول رقم ٢١ من الملحق الإحصائى).

١/٤/٥ الرقم القياسي لإنتاج الغذاء:

الرقم القياسي لإنتاج الأغذية: يغطي المحاصيل الغذائية التي تعتبر صالحة الأكل والتي تحتوي على المغذيات، ويتم استبعاد البن والشاي لأنهما ليسا لهما قيمة غذائية، رغم أنهما صالحان للتناول.

وتعد الفاو الرقم القياسي لإنتاج الأغذية، وهي تحصل على البيانات من تقارير رسمية وشبه رسمية عن غلة المحاصيل والمساحة تبدأ لإنتاج وإعداد الثروة الحيوانية. وحينما لا تتوافر البيانات تقوم الفاو بوضع تقديرات ويتم حساب الرقم القياسي باستخدام صيغة لاسبيرز: حيث ترجح كميات الإنتاج من كل سلعة بمتوسط الأسعار الدولية للسلعة في فترة الأساس وجمعها بالنسبة كل لسنة. وقد يختلف الرقم القياسي للفاو عن أرقام المصادر الأخرى بسبب الاختلاف في التغطية والأوزان المرجحة والمفاهيم والفترات الزمنية وأساليب الحساب واستخدام الأسعار الدولية[٢١].

الرقم القياسي لنصيب الفرد من إنتاج الأغذية: هو متوسط نصيب الفرد من الكمية المنتجة سنوياً من الأغذية بالنسبة إلى الكميات المنتجة في سنة الأساس، وتشمل الأغذية هنا المكسرات والبقوليات والفاكهة والحبوب والخضروات وقصب السكر والبنجر والدرنيات النشوية وزيوت الطعام والحيوانات ومنتجاتها.

إمدادات الأغذية من الأسماك والمأكولات البحرية: كمية المنتجات من الأسماك المصيدة من المياه العذبة والمياه البحرية والتي تتاح للاستهلاك البشري.

الرقم القياسي لإنتاج الغذاء . الفترة (٧٩-١٩٨١ إلى ٨٩-١٩٩١): يلاحظ أن الرقم القياسي لإنتاج الغذاء في فترة الثمانينات بين (٧٩-١٩٨١) إلى (٨٩-١٩٩١) انخفض في حالة واحدة هي النيجر بنسبة ١%، ولم يرتفع إلا بنسبة ١% في حالة موزمبيق، وارتفع بمعدلات ضعيفة على مدى

الحقبة كلها في كل من: سوريا ٦%، وسيراليون ١٥%، والكاميرون ١٧%، ومالي ٢٠%، وبنجلاديش ٢١%، وتركيا ٢٤%، والسنغال واليمن ٢٥%.

ومن ناحية أخرى ازداد إنتاج الغذاء بمعدلات مرتفعة نسبياً خلال الفترة نفسها (٧٩-١٩٨١) إلى (٨٩-١٩٩١) في السعودية بنسبة ٦٩%، والإمارات ٥٣%، وماليزيا ٤٥%، والمغرب ٤٤%، ولبنان ٤٢%، وعمان وبنين ٣٧%، وإندونيسيا ٣٦%، وباكستان ٣٤%.

الرقم القياسي لإنتاج الغذاء . الفترة (٨٩-١٩٩١) إلى ٩٤-١٩٩٦): أما خلال الفترة المذكورة فقد حققت بعض الدول الإسلامية زيادة كبيرة في إنتاج الغذاء بنسبة ٦٩% في الإمارات العربية، و٤٨% في الأردن، و٣٤% في سوريا. كما زاد إنتاج الغذاء بنسبة ٢٦% في بنين، و٢٥% في باكستان، ٢٢% في ماليزيا، ٢١% في بوركينا فاسو، و٢٠% في النيجر، و١٩% في إندونيسيا، و١٨% في مصر، و١٧% في لبنان، و١٥% في الجزائر، ومالي والكاميرون ١٤%، واليمن ١٣%، وبعض الدول أقل من ١٠% مثل: أوزبكستان ٨%، والسنغال ٦%، وتركيا ٥% وبنجلاديش ٣%، والمغرب ١%، وانخفض إنتاج الغذاء في تونس بنسبة ١%، والمملكة العربية السعودية وسيراليون بنسبة ٥%، وعمان بنسبة ١٢%، وقازاقستان بنسبة ٣٠%.

ويلاحظ أن الرقم القياسي لإنتاج الغذاء زاد بنسبة ١٦% في الدول ذات الدخل المنخفض، وبنسبة ٢٤% في الدول ذات الدخل المتوسط، وبنسبة ٦% في الدول ذات الدخل المرتفع على مستوى العالم. [أنظر الجدول رقم ٥/٥].

٥/٤/٢ إنتاج الحبوب في العالم الإسلامي: بلغت المساحة المزروعة بالحبوب في عام ١٩٩٠ حوالي ١٧١,٦ مليون هكتار، وفي عام ١٩٩٦ انخفضت المساحة إلى حوالي ١٥٤,٥ مليون هكتار وكان الانخفاض بنسبة ٩,٩٦%. وكان الوزن النسبي للعالم الإسلامي من حيث المساحة المزروعة حبوب بالنسبة للعالم في عام ١٩٩٠م، ٢٤,٤٢%، وانخفضت في عام ١٩٩٦م إلى ٢٢,٣% بنسبة ٢,١٢%.

وبلغ إنتاج العالم الإسلامي من الحبوب في عام ١٩٩٠م، حوالي ٢٤٧,٨ مليون طن، وفي عام ١٩٩٦م بلغ الإنتاج حوالي ٢٧٠ مليون طن بزيادة قدرها ٨,٩٤%. وكان الوزن النسبي للعالم الإسلامي من حيث إنتاج الحبوب بالنسبة للعالم ١٢,٧% في عام ١٩٩٠م، زادت إلى ١٣,١٤% في عام ١٩٩٦م بزيادة قدرها ٣,٤٦%. [انظر جدول رقم ٦/٥].

وتأتي نيجيريا في المرتبة الأولى من حيث المساحة المخصصة لإنتاج الحبوب على مستوى العالم الإسلامي بنسبة ١٢,١%، يليها إندونيسيا ١٠%، وتركيا ٩,١%، وباكستان ٨,١%، وبنجلاديش ٧,٣٥%، وقازقستان ٧,٣٥%، والسودان ٦,٣٤%، وإيران ٦%، وسوريا ٢،٢%، ومصر ١,٧%.

بينما تأتي إندونيسيا في المرتبة الأولى من حيث الإنتاج على مستوى العالم الإسلامي بنسبة ٢١,٧%، تليها تركيا ١٢,٣%، وبنجلاديش ١١,٢%، وباكستان ١٠%، ونيجيريا ٨,٤١%، ومصر ٦,٦٤%، وإيران ٦٦,٦٣%،والسودان ٢,٥%، وقازقستان ٢,٣٦، وسوريا ١,٩٣%.

أما من حيث إنتاجية الهكتار من الحبوب فتأتي مصر في المرتبة الأولى حيث تبلغ إنتاجية الهكتار من الحبوب ٦٨٧٧ كجم/ هكتار، يليها إندونيسيا ٣٧٨٩ كجم/ للهكتار، وبنجلاديش ٢٦٦٩ كجم/هكتار، وتركيا ٢٣٥٣ كجم/هكتار، وإيران ١٩٢١ كجم/هكتار، وسوريا ١٥٢٤ كجم/ هكتار، والسودان ٦٨٠ كجم/ هكتار، وقازقستان ٥٦٢ كجم/ هكتار. وفي نفس العام ١٩٩٦م كان متوسط إنتاجية أقطار العالم الإسلامي من الحبوب ١٧٤٧ كجم/ هكتار، ومتوسط إنتاجية الهكتار على مستوى العالم كان ٢٩٧٠ كجم/ هكتار، أي متوسط إنتاجية الهيكتار من الحبوب على مستوى العالم الإسلامي تمثل ٥٨% من إنتاجية الهكتار على مستوى العالم. [انظر الجدول رقم ٧/٥].

جدول رقم (٦/٥) تطور إنتاج الحبوب في العالم الإسلامي في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦

المتغير / المنطقة	المساحة المزروعة حبوب (ألف هكتار)				الحبوب الإنتاج (ألف طن)			
	١٩٩٠	١٩٩٦	الفرق	التغير%	١٩٩٠	١٩٩٦	الفرق	التغير%
العالم الإسلامي	١٧١٦٢	١٥٤٥١٣	-١٧١٠٧	%٩،٩	٢٤٧٨٣٨	٢٧٠٠٠٣	+٢٢١٦٥	%٨,٩٤
العالم	٧٠٢٧٣٩	٦٩١٦٢٦	-١١١٥٣	%١,٥٨	١٩٥٠٩٠٩	٢٠٥٤٣٦٨	+١٠٣٤٥٩	%٥,٣
%	%٢٤,٤٢	%٢٢,٣	-	%١,١٢-	%١٢,٧	%١٣,١٤	-	%٠,٤٤+

المصدر: **الجدول رقم (٢٣) من الملحق الإحصائي.**

جدول رقم (٧/٥) أكبر الأقطار الإسلامية المنتجة للحبوب من حيث المساحة والإنتاج ١٩٩٦

المتغير / القطر	المساحة	العالم الإسلامي	الإنتاج	العالم الإسلامى	الإنتاجية
إندونيسيا	١٥٤٤٧	%١٠	٥٨٥٣١	%٢١,٧	٣٧٨٩
إيران	٩٣١٩	%٦	١٧٩٠٤	%٦,٦٣	١٩٢١
باكستان	١٢٥٧٨	%٨,١	٢٧١٥٨	%١٠	٢١٥٩
بنجلاديش	١١٣٦٤	%٧,٣٥	٣٠٣٢٥	%١١,٢٣	٢٦٦٩
تركيا	١٤١٠٥	%٩,١	٣٣١٨٢	%١٢,٢٨	٢٣٥٣
السودان	٩٨١١	%٦,٣٤	٦٦٦٨	%٢,٥	٦٨٠
قازقستان	١١٣٦٣	%٧,٣٥	٦٣٨٧	%٢,٣٦	٥٦٢
نيجيريا	١٨٧٥٩	%١٢,١	٢٢٧٢٤	%٨,٤١	١٢١١

المصدر: **الجدول رقم (٢٣) من الملحق الإحصائي.**

٣/٤/٥ إنتاج القمح في العالم الإسلامي: بلغت المساحة المنزرعة قمح في أقطار العالم الإسلامي في عام ١٩٩٠م، ٤٣ مليون هكتار وفي عام ١٩٩٦م انخفضت إلى ٤٢ مليون هكتار بنسبة ٠,٢٣% وبالرغم من انخفاض المساحة زاد الإنتاج من ٦٤ مليون طن قمح عام ١٩٩٠م إلى ٦٨،٧ مليون طن قمح بنسبة ٦,٨%.

وفي نفس الوقت بلغت المساحة المزروعة قمحاً على مستوى العالم في عام ١٩٩٠م حوالي ٢٣١,٧ مليون هكتار انخفضت إلى ٢٢٤,٤ مليون هكتار في عام ١٩٩٦م بنسبة ٣,١%، وصاحب الانخفاض

في المساحة المزروعة قمح، انخفاض الإنتاج العالمي من القمح من ٥٩٣ مليون طن في عام ١٩٩٠م إلى حوالي ٥٨٩ مليون طن في عام ١٩٩٨م بنسبة ٠,٦٨%، وهي نسبة قليلة.

وكان الوزن النسبي للعالم الإسلامي من حيث المساحة المزروعة قمحاً عام ١٩٩٠م، حوالي ١٨,٥٧% من المساحة المزروعة قمح على مستوى العالم، وفي عام ١٩٩٦م بلغت ١٨,٧٣%، أي أن الأهمية النسبية للعالم الإسلامي من حيث المساحة ظلت ثابتة تقريباً.

وزاد الوزن النسبي للعالم الإسلامي من حيث إنتاج القمح من ١٠,٨٤% من الإنتاج العالمي في عام ١٩٩٠م إلى ١١,٦٦% في عام ١٩٩٨م. [انظر جدول رقم ٨/٥].

ويمكن تفسير هذه الزيادة في إنتاجية الهكتار من القمح في غالبية الأقطار الإسلامية التي تزرع قمحاً حيث زادت الإنتاجية بنسبة ١٥١% في أوزبكستان، وفي نيجيريا بنسبة١٤٠%، وفي طاجيكستان بنسبة ١١٤,٦%، وفي تشاد بنسبة ٩٩%، وفي النيجر بنسبة ٥٣,٨%، وفي بنجلاديش بنسبة ٤٩,٥%.

وفاقت إنتاجية الهكتار من القمح في كل من إوزبكستان، وتشاد، والسعودية، وقيرغيزيا، ومصر، متوسط إنتاجية الهكتار في العالم والتي تصل ٢٦٢٤كجم/ هكتار. هذا، فضلاً عن العديد من الأقطار الإسلامية التي تقترب من هذا المتوسط، وهي: باكستان، بنجلاديش، السودان، طاجيكستان، لبنان، النيجر، ونيجيريا. [انظر الجدول رقم ٩/٥].

ومن ناحية أخرى، نلاحظ أن بعض أقطار العالم الإسلامي حدث فيها انخفاض في إنتاجية الهكتار من القمح، ومن الأقطار التي حدث فيها انخفاض أذربيجان بنسبة ٤٣,٩%، والجزائر بنسبة ٤٢,٧%، والإمارات العربية بنسبة ٣٤,٩%، وقازاقستان بنسبة ٣١%، والعراق بنسبة ٢٥%.

جدول رقم (٨/٥) تطور مساحة وإنتاج القمح في أقطار العالم الإسلامي خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦م

المتغير / المنطقة	المساحة				الإنتاج			
	١٩٩٠	١٩٩٦	الفرق	التغير %	١٩٩٠	١٩٩٦	الفرق	التغير %
العالم الإسلامي	٤٣٠٤٣	٤٢٠٤٢	-١٠٠	٠,٢%٣	٦٤٢٩٨	٦٨٦٧٥	+٤٣٧٧	٦,٨%
العالم	٢٣١٧٢١	٢٢٤٣٧٤	-٧٣٣٧	٣,١%	٥٩٢٩١٨	٥٨٨٨٤٢	-٤٠٧٦	٠,٦%٨
%	١٨,٥٧%	١٨,٧%٣	-	٠,٢%٦	١٠,٨٤%	١١,٦٦%	-	٠,٨%٢

المصدر: **الجدول رقم (٢٤) من الملحق الإحصائي.**

جدول رقم (٩/٥) تطور إنتاجية القمح في أقطار العالم الإسلامي ١٩٩٠-١٩٩٦م

المتغير / القطر	إنتاجية القمح ١٩٩٠	١٩٩٦	الفرق	التغير %
أوزبكستان	١٢٧٧	٣٢١٣	+١٩٣٦	%١٥١
إيران	١٢٧٦	١٧١٤	+٤٣٨	%٣٤,٢٥
باكستان	١٨٢٥	٢٢٣٨	+٤١٣	%١٨,٤
بنجلاديش	١٥٠٣	٢٢٤٠	+٧٣٧	%٤٩٥
تشاد	١٤٨٣	٢٩٥٥	+١٤٧٢	%٩٩
تونس	١٢٧٢	١٤٠٤	+١٣٢	%١٠,٣
السعودية	٤٦٢٩	٥٣٥٧	+٧٢٨	%٤٥,٣
سوريا	١٥٤٤	٢٢٩٩	+٧٥٥	%٤٨,٨٥
طاجيكستان	٩٤٤	٢٠٢٦	+١٠٨٢	%١١٤,٦
قيرغيزيا	٢٤٨٥	٢٧٧٤	+٢٨٩	%١١,٦
لبنان	٢١٦٠	٢٤٩٠	+٣٣٠	%١٥,٢
ليبيا	١٢٣٢	١٦٦٧	+٤٣٥	%٣٥,٣
المالديف	١٤٢٩	١٩٣٨	+٥٠٩	%٣٥,٦
مصر	٥١٩٤	٥٩٩٠	+٧٩٦	%١٥,٣
المغرب	١٣٢٩	١٤٢١	+٩٢	%٦,٥
النيجر	١٣٠٠	٢٠٠٠	+٧٠٠	%٥٣,٨
نيجيريا	٨٣٧	٢٠٠٠	+١١٦٧	%١٤٠
أذربيجان	٢٣٨٥	١٥٥٢	-٨٣٣	%٤٣,٩
الإمارات العربية	٢٢١٦	١٤٤٢	-٧٧٤	%٣٤,٩
الجزائر	١٥٥٠	٨٨٧	-٦٦٣	%٤٢,٧
العراق	١٠١٣	٧٥٩	-٢٥٤	%٢٥
قازقستان	١١٥١	٥٢١	-٦٣٠	%٣١

المصدر: **بيانات الجدول رقم (٢٤) من الملحق الإحصائي.**

٥/٤/٦ إنتاج اللحوم في العالم الإسلامي

٤-٦-١ الأبقار والجاموس: بلغ إنتاج العالم الإسلامي من لحوم الابقار والجاموس في عام ١٩٩٠م حوالي ٣,٤ مليون طن، وزادت في عام ١٩٩٦م إلى حوالي ٥,٤ مليون طن بنسبة ٥٧%. وكان الوزن النسبي للعالم الإسلامي بالنسبة للعالم ٦,٢٨% في عام ١٩٩٠م، وزاد إلى ٩,٤٢% في عام ١٩٩٦م بنسبة زيادة ٥٠% [أنظر الجدول رقم ١١/٥]. وتحتل باكستان في عام ١٩٩٦م المرتبة الأولى

على أقطار العالم بنسبة ١٨,٣%، يليها مصر بنسبة ١٠%، وتركيا بنسبة ٧,٢% وقازاقستان بنسبة ٦,٧%، وإندونيسيا ٦,٢٥%، وإيران ٦%، والسودان ٤،٤%، ونيجيريا ٣،٤%، وبنجلاديش ٣%، وكل من الجزائر والمغرب ومالي ٢%. [أنظر الجدول رقم ١٢/٥].

٤-٦-٢ الأغنام والماعز: بلغ إنتاج العالم الإسلامي من لحوم الأغنام والماعز في عام ١٩٩٠م حوالي ٣ مليون طن، وفي عام ١٩٩٦م زاد الإنتاج إلى حوالي ٣,٧٥ مليون طن بنسبة قدرها ٢٥,٩%.

وكان الوزن النسبي للعالم الإسلامي بالنسبة للعالم ٣٠,٥% في عام ١٩٩٠م، وزاد إلى ٣٣,٧% في عام ١٩٩٦م بنسبة ١٠,٣%. [انظر الجدول رقم ١١/٥].

وتحتل باكستان المرتبة الأولى على مستوى العالم الإسلامي في إنتاج لحوم الأغنام والماعز بنسبة ٢٢,٣%، تليها تركيا بنسبة ١٠,٢%، والسودان بنسبة ٧,٢%، ونيجيريا بنسبة ٦,٢%، والجزائر بنسبة ٤,٨%، وإيران بنسبة ٣,٩٧%، والمغرب ٣,٥%، وبنجلاديش ٣,٤٤%، ومصر ٣،٣%، وإندونيسيا ٢,٦٤%، ومالي ١,٥%.

مما سبق يتضح لنا إجمالي إنتاج العالم الإسلامي من لحوم البقر والجاموس والأغنام مجتمعة في عام ١٩٩٦م حوالي ٩,٢مليون طن بنسبة ١٣,٤% من الإنتاج العالمي من لحوم الأبقار والجاموس والأغنام والماعز. [أنظر الجدول رقم ١٢/٥]

جدول رقم (١١/٥) تطور إنتاج لحوم الأبقار والجاموس والأغنام والماعز في الأقطار الإسلامية ١٩٩٠-١٩٩٦

المتغير / المنطقة	الأبقار والجاموس				الأغنام والماعز			
	١٩٩٠	١٩٩٦	الفرق	التغير %	١٩٩٠	١٩٩٦	الفرق	التغير %
العالم الإسلامي	٣٤١٥	٥٣٧٥	+١٩٦٠	%٥٧,٣	٢٩٧٧	٣٧٥٠	+٧٣٣	%٢٥,٩
العالم	٥٤٣١٧	٥٧٠٥٣	+٢٧٣٦	%٥	٩٧٤٧	١١١٣٢	+١٣٨٥	%١٤,٢
%	%٦,٢٨	%٩,٤٢	-	%٣,١٤+	%٣٠,٥٤	%٣٣،٦٨	-	%٣,١٤+

المصدر: **بيانات الجدول رقم (٢٧) من الملحق الإحصائي.**

جدول رقم (١٢/٥) أكبر الأقطار الإسلامية المنتجة للحوم

على مستوى العالم الإسلامي في عام ١٩٩٦

المتغير / القطر	الأبقار والجاموس	% من العالم الإسلامي	الأغنام والماعز	% من العالم الإسلامي
إندونيسيا	٢٣٣٦	%٦,٢٥	٩٩	%٢,٦٤
إيران	٣٢٦	%٦,٠٦	١٤٩	%٣,٩٧
باكستان	٩٨٤	%١٨,٣	٨٣٦	%٢٢,٣
بنجلاديش	١٦٥	%٣,٠٦	١٢٩	%٣,٤٤
تركيا	٣٨٥	%٧,١٦	٣٨١	%١٠,١٦
الجزائر	١١٩	%٢,٢١	١٧٩	%٤,٨
السودان	٢٣٦	%٤,٣٩	٢٧١	%٧,٢
قازقستان	٣٥٨	%٦,٦٦	١٢٤	%٣,٣٠
مالي	١١٦	%٢,١٥	٥٨	%١,٥
مصر	٥٣٩	%١٠,٠٢	١٢٢	%٣،٣
المغرب	١١٠	%٢,٠٤	١٣٠	%٣,٥
نيجيريا	٢٣٦	%٣,٣٩	٢٣٢	%٦,٢

المصدر: بيانات الجدول رقم (٢٧) من الملحق الإحصائي.

سادساً: إنتاج البترول في العالم الإسلامي

١/٦ خبرات وتجارب الدول الإسلامية المنتجة والمصدرة للبترول مع شركات النفط العالمية الكبرى. ما هو الدور الذي لعبته شركات النفط العالمية الكبرى من أجل السيطرة على البترول في أقطار العالم الإسلامي؟ الإجابة على هذا السؤال تستدعي طرح الأسئلة التالية: ما هي شركات البترول العالمية الكبرى؟ وما هي الأقطار المصدرة والمنتجة للبترول؟ وما هو التكتيك الذي استخدمته شركات البترول العالمية لفرض سيطرتها على الأقطار المنتجة؟ وهل كان البترول سبباً للصراع بين الشركات وشعوب المنطقة على هذه الثروة؟ وهل كان إنشاء أوبك أحد ردود الأفعال للتصدي لاحتكار شركات البترول؟ وهل تمكنت الأقطار الإسلامية المصدرة للبترول من السيطرة على مراحل الاستكشاف والإنتاج والنقل والتكرير والتسويق؟ وما هو الدور الذي لعبته شركات النفط العالمية الكبرى من اجل السيطرة على البترول في أقطار العالم الإسلامي؟

١/١/٦ ما هي شركات البترول العالمية الكبرى؟ صناعة النفط العالمية سيطر عليها مجموعة صغيرة من الشركات أصطلح على تسميتها تاريخياً في صناعة النفط "بالشقيقات السبع"، وهي شركات النفط السبع الأساسية المملوكة أساساً لمصالح الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا، وتسيطر على صناعة النفط العالمية، وهذه الشركات كانت تسيطر على حوالي ٨٠% من الإنتاج النفطي العالمي خارج الولايات المتحدة والمنظومة الاشتراكية قبل انهيار الاتحاد السوفيتي. كما أن هذه الشركات تملك أو تسيطر على أكثر من ٧٥% من صناعة التكرير العالمية، وهي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها في هذه الصناعة، وكذلك فإن أكثر من ٥٠% من ناقلات النفط تتملكها هذه الشركات.

إن هذه الشركات دولية فقط من حيث أن عملياتها متشعبة على المستوى الدولي، ومن حيث أنها توظف مواطنين من أقطار عديدة، من حيث أن لها على المستوى المحلي شركات تسمى بأسماء الأقطار العاملة فيها، ولكنها تقوم الأعمال المتاحة بها لصالح هذه الشركات الأم من حيث الإنتاج أو التكرير أو التسويق. ولكن من حيث ملكية هذه الشركات فإنها محددة بثلاثة أقطار هي الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، وهولندا، وتتواجد في الولايات المتحدة إدارة خمس من هذه الشركات على الأقل. وكذلك تقدم الولايات المتحدة كوادر الإدارة العليا وعدداً كبيراً من الموظفين لهذه الشركات العالمية وفق ذلك ترسم السياسات العامة، حيث إن حملة معظم أسهم هذه الشركات هم مواطنون أو مؤسسات أمريكية. وأكبر هذه الشركات النفطية الأمريكية هي ستاندرد أويل نيوجرسي، والتي هي معروفة في العالم باسم (أسو) وفي الولايات المتحدة باسم (هامبل أويل)، وفي سنة ١٩٧٢م اتخذت الشركة قراراً بتوحيد اسمها العالمي خارج الولايات المتحدة الأمريكية واسمت نفسها (اكسون)، والشركة الأخرى هي (ستاندرد أويل أوف

كاليفورنيا)، ولكنها انفردت بالعمليات تحت اسم (جولف أويل). ثم شركة تكسسكو)، وهناك شركة (موبيل أويل) التي تملكها الشركة الأم وهي (ستاندرد أويل أوف نيويورك) ثم شركة (سوكل) أو (تشيفرون) وهي خامس الشركات الأمريكية النفطية الكبرى العاملة في الخارج. وتبقى بعد ذلك شركتان عالميتان هما (شل) الهولندية الملكية كما تسمى . وهي في الحقيقة شركة بريطانية هولندية أمريكية . وشركة النفط البريطانية BP التي تملك الحكومة البريطانية نصف أسهمها ويملك الباقي مساهمون غربيون في بريطانيا وخارجها، وقد تأرجحت ملكية هذه الشركة بين القطاع العام والخاص في بريطانيا، هذه هي الشركات النفطية العالمية الكبرى المتحكمة في صناعة النفط، ويضيف البعض إلى هذه الشركات شركة النفط الفرنسية (GFP) وهي شركة لها نشاط دولي أيضاً[١].

تقدر بعض المصادر التي درست أعمال الشركات النفطية العالمية الكبرى في العالم الثالث أن فترة العصر الذهبي لهذه الشركات كانت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وحتى بداية السبعينات عندما اشتد نشاط منظمة الأقطار المصدرة للنفط OBEC، وفي تلك الفترة كانت أرباح هذه الشركات أسطورية[٢]، كان مصدر تلك الأرباح ليس فقط الفئة الصغيرة من بلدان العالم الثالث التي تحتفظ أراضيها بالنفط، بل أيضاً الفئة الكبرى من ذلك العالم التي تحتاج أقطارها إلى استهلاك النفط حيث قامت تلك الشركات ببناء شبكات للتوزيع فيها.

٢/١/٦ ما هي الأقطار المصدرة والمنتجة للبترول؟ والأقطار القليلة من العالم الثالث والمصدرة للنفط والتي ضمتها منظمة (الأوبك)[٣] ثلاث عشرة دولة في وسط السبعينات هي: الجزائر، الإكوادور، الجابون، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، فنزويلا. تلك الأقطار تشكل الجزء الأعظم من الإنتاج العالمي إذ يقدر بحوالي ٩٠% من كمية الإنتاج العالمي (خارج الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي)، وحوالي ٩٥% من النفط المتحرك في التجارة الدولية.

من الملاحظ أن الأقطار الأعضاء في الأوبك معظمها أقطار إسلامية وكان عددها في عام ١٩٨٢م (١١) قطراً، وتقع في قارتي إفريقيا وآسيا، باستثناء فنزويلا والإكوادور في أمريكا اللاتينية. أما إقليمياً فإن التركيز الأساسي لهذه الأقطار يقع في إقليم يعرف في الدراسات الاستراتيجية (بالشرق الأوسط) لهذا فإن كثيراً من الأدبيات الغربية . المهتمة بدراسة النفط . تخلط بين الأوبك والعرب والإسلام والشرق الأوسط.

نتيجة للتوازن العالمي والسيطرة الغربية كانت الأقطار الأساسية المصدرة للنفط محدودة في القوة التفاوضية حتى بداية السبعينات، رغم وجود منظمة الأوبك منذ الستينات، وهذه الأقطار بدون نفط لم يكن لها هذه القوة السياسية والحضور العالمي على المسرح السياسي والاقتصادي،

وهي بدون نفط، خاصة دول الخليج، بلدان صحراوية فقيرة، تشبه اقتصادياتها الصومال، والنيجر، وموريتانيا وهي دول إسلامية. أما ما يعتمد على الزراعة فتشابه اقتصادياتها بلاداً مثل السودان أو بنجلاديش، إن النفط هو أساس اقتصاد هذه الأقطار ومصدر اهتمام العالم بها[٤].

٣/١/٦ ما هو التكتيك الذي استخدمته شركات البترول العالمية لفرض سيطرتها على الأقطار المنتجة؟ لقد تزامن ظهور هذه الأقطار على المسرح السياسي والاقتصادي والعالمي مع نهاية الحرب العالمية الثانية وتصاعد الطلب العالمي على النفط، ولكن نتيجة لتحكم شركات النفط العالمية الكبرى استمر تأثيرها العالمي ضعيفاً حتى بداية السبعينات، لقد كانت الشركات النفطية العالمية الكبرى . بمساعدة من الحكومات الغربية، ونتيجة لاحتكارها لسوق النفط العالمية وأسعاره وكمياته المنتجة . تستخدم تلك القوة الاحتكارية من أجل الضغط على حكومات الأقطار المنتجة وتقييد حركتها. وكان ذلك ظاهراً في نهاية الثلاثينات عندما قامت شركات النفط العالمية الكبرى بإحلال نفط فنزويلا مثلاً مكان نفط المكسيك التي كانت تواجه صعوبات معها، وكذلك في الخمسينات حيث رفعت الإنتاج في بعض أقطار الخليج العربي الصغيرة بعد أن أمم مصدق بترول إيران، ثم جرى نفس التكتيك عندما خفضت شركات النفط العاملة في العراق إنتاجها النفطي، فزادت الشركات الإنتاج من طرف آخر في جنوب الخليج، من أجل الضغط على الحكومة العراقية الجديدة. هذا التكتيك مازال مستمراً بأشكال أخرى، ولكنه أقل حدة ووضوحاً مما كان في السنوات العشرين التالية للحرب العالمية الثانية. وبالرغم من صغر عدد الدول المصدرة للنفط نسبياً فقد اختلفت خبرتها وعلاقاتها مع شركات النفط العالمية الكبرى، وبالتالي مع الولايات المتحدة والغرب فبعضها خاض معركة داخلية وخارجية مؤلمة للحصول على حقوقه الوطنية، وبعضها لم يستطع الوصول إلى حقوقه كاملاً بل جزئياً فقط[٥].

٤/١/٦ هل كان البترول سبباً في الصراع بين الشركات وشعوب المنطقة من أجل السيطرة على هذه الثروة؟

لقد كانت سلسلة الصراعات القومية منذ الخمسينات في المنطقة صراعات مصالح بين شركات النفط العالمية الكبرى وبين شعوب المنطقة كما لاحظ أحد الكتاب عندما قال:

"إن ثورة مصدق عام ١٩٥١م في إيران كانت جزءاً من حركة التحرير الوطني الكبرى التي استبدت بالعالم الثالث منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتميزت الخمسينات والستينات في كل مكان من هذه المناطق بالثورة القومية والقضاء على الاستعمار، وهي ظاهرة مثلتها الحركات التي قادها سوكارنو في إندونيسيا، وغاندي ونهرو في الهند، ومحمد علي جناح في باكستان، ومصدق في إيران، وعبد الناصر في مصر، ونكروما في غانا، وبن بلا وبومدين في الجزائر، إنها الحركة الواحدة نفسها"[٦].

٥/١/٦ هل كان إنشاء أوبك أحد ردود الفعل للتصدر لاحتكار شركات البترول؟ لقد كان إنشاء منظمة الأقطار المصدرة للنفط OPEC في أواخر سنة ١٩٦٠م هو أحد ردود الفعل الأساسية للتصدي لاحتكار شركات النفط العالمية الكبرى، فقد شهدت السنوات الأخيرة للخمسينات محاولات متفرقة من أقطار عديدة للوقوف أمام هذا الاحتكار العالمي إلا أن معظمها فشل، بل على العكس من ذلك فإن الأقطار المصدرة وقفت أمام تخفيض أسعار النفط العالمية في تلك المرحلة موقف العاجز وتعزو المصادر الغربية أسباب انخفاض أسعار النفط المعلنة في ذلك الوقت (نهاية الخمسينات)، وبالتالي انخفاض دخل الحكومات في الأقطار المصدرة للنفط إلى أمور أهمها وجود فائض عالمي في الإنتاج النفطي، وكان انخفاض دخل الأقطار المصدرة . مع جملة من أسباب أخرى . هو الذي جعل الأقطار الأساسية المصدرة للنفط تقوم برد فعل من جراء هذه الصدمة وتنشئ منظمة الأقطار المصدرة للنفط لحماية مصالحها[٧].

هل تمكنت الأقطار الإسلامية المصدرة للنفط من السيطرة على مراحل الاستكشاف والإنتاج والنقل والتكرير والتسويق؟ على الرغم من أن معظم الأقطار الأساسية المصدرة للنفط قد قامت خلال النصف الثاني من السبعينات بامتلاك أو تأميم أعمال الشركات البترولية على أراضيها، إلا أن هذه الشركات مازالت تسيطر إذ لم تكن تمتلك النفط، حيث أن معظم هذا النفط يسوق من خلال شبكات تسويقها، أي أن تأميم أو امتلاك الشركات المنتجة هو الخطوة الأولى فقط للسيطرة على صناعة النفط، فهناك عمليات النقل والتكرير والتوزيع وتحديد كمية الإنتاج مازال بعضها خارج أيدي المنتجين[٨].

٦/١/٦ نماذج لأطماع شركات النفط العالمية في نفط أقطار العالم الإسلامي:

منذ الحرب العالمية الأولى تنبهت الحكومات الغربية لوجود النفط في المنطقة بدءاً من إيران التي بدأت الإنتاج في أواسط العقد الثاني من القرن العشرين، وانتهاءً بالجناح الشرقي للجزيرة العربية مروراً بالعراق.

في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية شهدت هذه المنطقة صراع مصالح دولية بين بريطانيا والولايات المتحدة، فبريطانيا كانت تعتبر الخليج "بحيرة بريطانية"، وكان تواجدها السياسي والاقتصادي ظاهراً منذ مطلع القرن الثامن عشر الميلادي، لذلك اعتبرت نفط هذه المنطقة حكراً عليها، إلا أن المصالح الأمريكية النفطية خاصة بعد الحرب العالمية الأولى بدأت تضغط للحصول على حصة من نفط هذه المناطق الغنية، وتقاسمت المصالح الأمريكية والبريطانية المنطقة، فذهبت إيران والعراق والكويت وجنوب الخليج إلى المصالح البريطانية، ماعدا البحرين التي استغلت نفطها شركات أمريكية مسجلة في كندا . طبقاً لأحد الشروط البريطانية، لأن كندا دولة من دول الكومنولث، وذهبت الامتيازات النفطية في السعودية إلى المصالح الأمريكية. لقد أطلقت الحكومات الغربية على تقسيم المصالح هذا اسم اتفاقية (الخط الأحمر) التي تعود إلى اتفاق مبدئي بين السلطات البريطانية والسلطات التركية التي كانت تسيطر

اسمياً على هذه المناطق قبل الحرب العالمية الأولى، وتم تقسيم هذه المصالح أيضاً بين مجموعة الشركات النفطية العالمية الكبرى التي دخلت كأطراف في الامتيازات الجديدة، كاتفاق المناصفة لشركتين أولهما: أمريكية (جلف) وثانيهما: البريطانية (BP) في امتياز الكويت[٩]. لقد كان التنافس الدولي شديداً، وكذلك التنافس بين الشركات النفطية إلا أنه في النهاية كان لصالح الأطراف الأقوى وعلى حساب الأقطار المنتجة. وحتى قيام الحرب العالمية الثانية كانت ثلاثة أقطار فقط في الخليج تقوم بالإنتاج التجاري للنفط: الأولى هي الحقول الإيرانية، وكانت المصالح البريطانية هي المسيطر عليها، وكانت هذه المنطقة أكبر مصدر للنفط في سنوات ما بين الحربين، ففي سنة ١٩٣٩م كانت إيران تنتج ١٠ ملايين طن سنوياً أي ضعف ما تنتجه حقول الشرق الأوسط النفطية، والثانية هي الحقول العراقية، والثالثة والصغيرة هي حقول نفط البحرين وكانت تسيطر عليها المصالح الأمريكية بوجه بريطاني.

لقد كان هناك طرفان في منح الامتياز النفطي والمفاوضة حوله: طرف (المانح) وطرف (الحاصل). ولقد كان الطرف الأول (المانح) هو الشيخ أو الحاكم أو الملك في مستعمرة أو محمية، وهي بلد شديد التخلف يعيش شعبه في جهل للثروات الموجودة تحت أرضه، وفي نفس الوقت يكون هذا البلد في حاجة ماسة إلى دفعات من المال، في حين أن (الحاصل) على الامتياز شركة أو مجموعة شركات وافدة من البلد المستعمر أو صاحب الحماية في دولة أو دول ذات نفوذ اقتصادي وعسكري وتقني واع بأهمية ما يقبل عليه. على العموم كان الطرفان (المانح) و (الحاصل) على الامتيازات النفطية غير متكافئين، وكانت العقود في شكلها العام تتكون في مجملها من:

(i) دفعة من المال عند التوقيع (تستخدم للإغراء).

(ii) دفعة تقدر فيما بين ٣ – ٣،٥ روبيات هندية على كل طن (٦,٢٩ برميل) من النفط المنتج.

(iii) حد أدنى من المدفوعات سنوياً تلتزم به الشركة الحاصلة على الامتياز.

لقد كانت الاختلافات بين العقود الموقعة ثانوية . بين البلاد المختلفة في الخليج التي حصلت شركات النفط العالمية الكبرى على امتيازات لاستغلال النفط فيها مع تمتع الشركات بامتيازات إعفاء من الضريبة وامتيازات أخرى تجعلها دولة داخل الدولة.

لقد كانت الريوع والإتاوات شبه رمزية، فعلي سبيل المثال بين سنة ١٩١٣ سنة ١٩٢٤ حققت شركة النفط الإنجليزية الفارسية صاحبة الامتياز في إيران أرباحاً صافية بلغت ٢٨,٥ مليون جنيه إسترليني، وفي نفس الفترة دفعت الشركة للحكومة الإيرانية إتاوة بلغت ٣,٩ مليون جنيه إسترليني أي ١٣,٧% من أرباحها فقط[١٠]. هذا، وسنلقي الضوء على نماذج لتجارب بعض الأقطار الإسلامية مع هذه الشركات وهي إيران، السعودية، ليبيا، نيجيريا، وإندونيسيا:

١ – إيران[١١]:

سرعان ما ظهرت المشاكل لشركات النفط في الخليج بدئاً من إيران فقد بدأ الرأي العام الإيراني يعي أكثر فأكثر العلاقات الاقتصادية والسياسية غير المتوازنة التي كانت تربط الحكومة الإيرانية بشركة النفط البريطانية، فقد حاولت الحكومة الإيرانية الحصول على دخول أكبر من أعمال الشركة على أراضيها، وباءت كثير من هذه المحاولات بالفشل. لذا قامت الحكومة الإيرانية بقيادة محمد مصدق بتأميم النفط الإيراني في سنة ١٩٥١م. لقد كان مصدق أول زعيم في الخليج وفي الشرق الأوسط يقف أمام الاحتكارات النفطية الغربية ومرت الفترة بين ١٩٥١ ـ ١٩٥٣م وبإيران والمنطقة كفترة اضطرابات شديدة بين الهيمنة البريطانية التي تصر بريطانيا على أن لا تنكسر وحقوق الشعب الإيراني، كل ذلك خلف صراع اقتصادي في الظاهر.

كانت الشركة البريطانية (شركة النفط الأنجلو / إيرانية) ومن ورائها بقية شركات النفط العالمية الكبرى الأمريكية العاملة في المنطقة تنظر بقلق لحوادث إيران، لذا التجأت الحكومة البريطانية إلى سياسة البوارج الحربية لتهديد إيران. كما جرى إعداد فرق من المظليين للتدخل السريع في حقول النفط الإيرانية، كما قامت شركة النفط البريطانية بالحصول على تأييد شقيقاتها الشركات النفطية الأخرى لعدم قبول شراء "النفط المسروق" من الشركة، كما أجبرت الحكومة البريطانية بعض ناقلات النفط التي تجرأت بنقل النفط من إيران على التوقف وتفريغ ذاك النفط في مناطق حددتها الحكومة البريطانية، كما قامت الاحتكارات النفطية في المنطقة بالمساعدة الإيجابية لتقليل لاعتماد على النفط الإيراني، وحصار حكومة مصدق بعد ذلك، عن طريق زيادة ضخ النفط من حقول العراق والكويت والسعودية. وفي هذه الأجواء تدخلت الحكومة الأمريكية في الظاهر للمساعدة في حل الأزمة، وفي الحقيقة لحصول شركات النفط الأمريكية على موطئ قدم في نفط إيران الذي كان حتى وقتها مغلقاً في وجه الشركات الأمريكية. وفي النهاية تمت اللعبة بشكلها النهائي المعروف عن طريق إسقاط حكومة محمد مصدق وإدخال المصالح النفطية الأمريكية في إيران عن طريق ما عرف لاحقاً باتحاد الشركات "الكونسرتيوم" ست شركات أمريكية وشركة بريطانية وأخرى فرنسية بهدف شراء وتطوير النفط الإيراني، والوصول إلى اتفاق ودي مع حكومة إيران، ولكن بعد إسقاط الحكومة الوطنية.

لقد كان الدور الأمريكي في تجربة إيران واضحاً في تفكيك الاحتكار البريطاني لنفط إيران، فقد تم وضع تفاهم مشترك بين الشركات الثمانية التي احتكرت النفط الإيراني لاحقاً، وبقى هذا التفاهم سراً بالنسبة للجمهور والحكومات الإيرانية اللاحقة كلها طوال السنوات العشرين التالية، هذه الاتفاقية لم تقتصر على تحديد الشروط التي يحق للشركات النفطية الأعضاء في الاتحاد شراء النفط بموجبها، وإنما أيضاً

وضعت صيغة للكمية المبرمجة الإجمالية والمعروفة بـ "ABO"، وهذه الصيغة التي تحسب الكمية الإجمالية من النفط المقرر "سحبها" من إيران في السنة اللاحقة، ويجرى تقدير هذه الكمية بحاجات كل مشارك في الاتفاقية، وبالتالي أصبحت هذه الصيغة هي التي تحكم برامج تطوير الصناعة النفطية الإيرانية.

وفي الثامن من سبتمبر سنة ١٩٨١م أعلن إلغاء كافة عقود التفتيش عن النفط وسط إيران، التي عقدها الشاه سنة ١٩٧٣م، والتي فرضت على الأمة الإيرانية، وبعد حوالي ثلاثين عاماً من محاولة مصدق وفشله في تأميم النفط استطاع الشعب الإيراني أن يفرض إرادته من جديد، لقد استرجعت إيران في خطواتها نفطها الذي أصبح في يد شركتها الوطنية. (NIOC) نيوك، ولكن هذا النوع من التأميم لا يخرج كما حدث في بعض البلاد الأخرى المنتجة، عن دائرة وضع اليد على النفط الخام، والمشاركة في تحديد الأسعار والإنتاج، أما النقل والتوزيع الخارجي، وكذلك التكرير فمازال في يد شركات النفط العالمية الكبرى.

٢- السعودية[١٢]:

في السعودية التي منحت حقوق التنقيب عن النفط لأول مرة للشركات النفطية الأمريكية في مايو ١٩٣٣م، ووسع هذا الاتفاق بعد ست سنوات في مايو ١٩٣٩م، حيث وصل إلى مساحة مليون كيلو متر مربع في أراضيها، كانت الشروط الأساسية التي حصلت عليها السعودية أفضل من شروط جيرانها في ذلك الوقت، عندما أصر الملك عبد العزيز على أن تدفع الشركات إتاوة أعلى ومعادلة بالذهب للحكومة السعودية.

لقد اكتشفت شركة (أرامكو) شركة الزيت العربية الأمريكية . والتي أصبحت لفترة طويلة مركز ثقل اقتصادي وسياسي في السعودية . النفط بكميات تجارية في الساحل الشرقي للسعودية (الظهران) في عام ١٩٣٨ وفي أول مايو عام ١٩٣٩م بدأ تصدير النفط الخام . من الميناء الصغير الذي توسع بعدها (الخبر) - إلى مصفاة التكرير في البحرين، إلا أن الحرب أدت إلى إبطاء عمليات التطوير، خاصة بعد أن قصفت الطائرات الإيطالية الظهران والبحرين سنة ١٩٤٠م. في ذلك العام أصبح واضحاً أن السعودية تمتلك احتياطياً ضخماً من النفط. **ونظراً لازدياد أهمية النفط السعودي للمصالح الأمريكية فقد صدر في فبراير عام ١٩٤٣ تصريح على لسان الرئيس الأمريكي "روزفلت"، ومضمونة أن الدفاع عن العربية السعودية أمر حيوي بالنسبة للدفاع عن الولايات المتحدة.** وفي الثمانينات أصبحت السعودية أكبر مصدر للنفط في الشرق الأوسط وأصبحت قراراتها هي التي تحدد الأسعار عن طريق تحديد كمية المنتج لديها. وقد أدت سياساتها في زيادة الإنتاج إلى خفض الأسعار، وأثر ذلك ليس فقط في سرعة استهلاك مواردها النفطية وإنما أدى أيضاً إلى خفض إنتاج بعض بلدان الأوبك بنسبة تصل إلى ٤٥%. وكانت

النتيجة أن الأوبك لا تستطيع أن تتصرف ضد رغبة السعودية. وتوسعت العلاقات السياسية والاقتصادية بعد الحرب، فقامت (أرامكو) بتوسيع نشاطها النفطي، وقد توصلت (أرامكو) مع الحكومة السعودية في ديسمبر سنة ١٩٥٠م إلى اتفاق مناصفة الأرباح، وهو أول تطبيق للمبدأ الفنزويلي في أقطار الخليج. ومع وفاة الملك عبد العزيز في سنة ١٩٥٣م وتسلم ابنه سعود الحكم، ظهرت تطورات متعددة في العلاقات السعودية مع شركات النفط العالمية الكبرى العاملة في أراضيها، منها مشروع الملك سعود القاضي بإنشاء شركة ناقلات عربية سعودية بالاشتراك مع أوناسيس المليونير اليوناني، على أن تحتكر هذه الشركة نقل النفط السعودي الذي تنتجه (أرامكو)، وقد أثار هذا المشروع ردود فعل سلبية من شركات النفط وخاصة أرامكو التي التجأت إلى المحاكم الدولية من جهة، وإلى الضغط بطرقها المتعددة من جهة أخرى إلى أن كسبت القضية أمام هيئة تحكيم دولية في جنيف سنة ١٩٥٨م، أجبرت السعوديين على التخلي عن مشروعهم.

وفي وسط أجواء عربية تطالب بالتأميم، وافقت الرياض في آخر سنة ١٩٧٢م بصورة مبدئية على المشاركة التي تفاوض عليها أحمد زكي اليماني. إلا أن سقوطها في الكويت وارتفاع الأسعار اللاحق لحرب أكتوبر جعل السعودية تحذو حذو الكويت في المشاركة بـ ٦٠% في أواخر سنة ١٩٧٤م. وبعد مفاوضات طويلة بين الحكومة السعودية وأرامكو أعلن استيلاء الحكومة السعودية على أرامكو في ٣ سبتمبر سنة ١٩٨٠م.

٣- ليبيا[١٣]:

تجربة ليبيا في علاقاتها مع شركات النفط العالمية الكبرى تضيف بعداً جديداً وهاماً يفسر الصراع على ثروات العالم الثالث ومنها العالم الإسلامي من قبل تلك الشركات وإلى أي حد يمكن للتصميم الوطني أن يفرض شروطه ومصالحه. لقد دخلت ليبيا المجال النفطي بعد الاستقلال في سنة ١٩٥١ وكانت تجارب عربية وعالمية قد تراكمت جزئياً في مجال منح الامتيازات. وأصدرت ليبيا في يوليو عام ١٩٥٥م قانوناً للنفط، وقد شجع القانون على دخول أكثر من شركة باب الامتيازات، وبالتالي دخلت شركات عديدة إذ لم يقتصر على بعض منها كما حدث في أماكن أخرى. واكتشف النفط بكميات تجارية في ليبيا في عام ١٩٥٩م، وصدرت ليبيا في أكتوبر عام ١٩٦١م أولى شحناتها من النفط إلى الخارج، وحقق الإنتاج النفطي الليبي خلال فترة قصيرة قفزات جعلت ليبيا في منتصف الستينات تحتل المركز السابع بين الأقطار المنتجة للنفط في العالم. وفي سنة ١٩٦٥م كان هناك ٢٥ شركة نفطية لها امتيازات في ليبيا إما بالمشاركة أو منفردة، وكان هذا أكبر عدد من الشركات العاملة في أي بلد من العالم الثالث المنتجة للنفط. **والواقع أن تواجد شركات النفط المستقلة خارج شركات النفط العالمية الكبرى هو الذي أعطى ليبيا قدرة تفاوضية أكبر نسبياً مع شركات النفط.**

وعندما قامت ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩م طلبت الحكومة الليبية من شركات النفط رفع سعر النفط الليبي وعندما رفضت الشركات اتجهت الحكومة إلى شركة (أوكسندتل) التي كانت تقوم بإنتاج حوالي ثلث النفط الليبي، وطلبت منها تخفيض الإنتاج أو رفع سعر البرميل الواحد من النفط الليبي إلى ٢,٣٥ دولار (أعلى سعر يطلب خارج الولايات المتحدة وقتها). ولقد ساعدت الحرب الأهلية النيجيرية التي عطلت الإنتاج النفطي هناك، وكذلك ارتفاع الطلب على النفط وقتها الخطوة الليبية، ورضخت الشركة للمطالب الليبية.

وفي سبتمبر عام ١٩٧٢م، وقعت شركة النفط الوطنية الليبية مع شركة النفط الإيطالية اتفاقاً نفطياً جديداً يعتمد على المشاركة بالمناصفة، وبدأ معه عصر نقل التكنولوجيا النفطية، وتسلمت شركة النفط الوطنية الليبية (NOC) جميع الأراضي التي تخلت عنها الشركات النفطية العاملة في ليبيا وقامت باستثمارها، ومنذ عام ١٩٧٣م وقعت الحكومة الليبية مجموعة من الاتفاقات مع شركات نفط عالمية تعتمد على المشاركة في الإنتاج. وبعد أن يأخذ الشريك الأجنبي المخاطرة في البحث عن النفط، فإن الإنتاج يقسم بنسبة ٨٥% للشركة الوطنية، ١٥% للشركة الأجنبية، وفي بعض الحالات ٨١% إلى ١٩% على التوالي.

٤- إندونيسيا[١٤]:

إندونيسيا التي كانت قبل الحرب العالمية الثانية قطراً هاماً لتصدير النفط لكل من أسواق آسيا والشرق الأقصى وأوربا الغربية، منعها الاحتلال الياباني لها أثناء الحرب من أن تكون دولة مصدرة بعد الحرب لفترة، وبعد تشغيل الآبار النفطية الإندونيسية من جديد بدأ معظم إنتاجها يتوجه إلى اليابان واستراليا، وهي المناطق التي يكون فيها النفط الإندونيسي أرخص تكلفة في النقل، إلا أن الإنتاج هدد من جديد بعد أن دب الخلاف بين شركات النفط العالمية العاملة في إندونيسيا والحكومة الوطنية، وعلى الرغم من الوصول إلى اتفاق فرض بين الطرفين، فإن النفط الإندونيسي لم يحقق حتى نهاية الستينات زيادة ملحوظة. ولقد أخذت اليابان على عاتقها المساهمة في التنقيب عن النفط في إندونيسيا للوصول إلى مصادر قريبة جغرافية لأسواقها، وأن إندونيسيا يمكن أن تقوم بإمداد اليابان ببعض احتياجاتها في المستقبل، خاصة وأن إندونيسيا لديها دافعاً قوياً لتطوير صناعتها النفطية، وهو عدد سكانها الكبير الذي يجعلها في حاجة دائمة إلى عملات صعبة لتطوير اقتصادها.

٥- نيجيريا[١٥]:

أما نيجيريا فقد بدأ البحث عن النفط فيه قبل الحرب العالمية الثانية، ولكن الإنتاج لم يبدأ إلا في أوائل الستينات، واحتكرت الشركة البريطانية الإنتاج النيجيري، ومنذ ذلك الوقت حتى أواخر الستينات

عندما بدأت الحرب الأهلية ومحاولة إقليم (بيافرا) الانفصال (خاصة أن بيافرا تحوي أراضيها الكثير من حقول النفط النيجيري) تعطل التوسع في الإنتاج النفطي، وتحتكر شركة النفط البريطانية وشل الامتيازات النفطية النيجيرية. وكان الاستثمار النفطي في نيجيريا مواتياً لهذه الشركات، فقد كانت القوانين النيجيرية مشجعة لعمال هذه الشركات، كما كان موقع نيجيريا مواتياً لأسواق أوربا الغربية وأمريكا الشمالية.

لقد لعبت المصالح النفطية في نيجيريا دوراً بارزاً في إشاعة عدم الاستقرار، وساعد في ذلك الاختلاف الاجتماعي (القبائلي) في نيجيريا وأنظمة الحكم العسكرية المتعاقبة، مما جعل نيجيريا دولة نفطية ولكن فقيرة أيضاً، تستورد المال من الخارج لتطوير خططها الاقتصادية، إلا أن ذلك لم يمنع نيجيريا من استخدام النفط كسلاح سياسي، ففي صيف عام ١٩٧٩م أممت نيجيريا حصص شركة النفط البريطانية (BP) العاملة في أراضيها بعد اتهامها بنقل نفط نيجيري إلى جنوب إفريقيا.

٢/٦ تآكل أسعار النفط منذ عام ١٩٨٦م.

تمتلك المنطقة ثلثي احتياطي النفط العالمي، وعلى الرغم من تزايد الإنتاج العالمي المتسارع، فإن الاحتياطي العالمي يتزايد بوتيرة أسرع، ومعظم الزيادة في الاحتياطي تكمن في الشرق الأوسط، إن غالبية النفط في العالم تأتي من ٣٣ حقلاً عملاقاً، ثمانية وعشرون منها في الشرق الأوسط، وهناك تمركز نفطي في المنطقة إذ أن أربعة بلدان: السعودية، العراق، إيران، الكويت، تحوي ٧٥% من نفط المنطقة و ٥٠% من نفط العالم.

يتلقى الشرق الأوسط ريوعاً ضخماً من النفط، وريع النفط هو الفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر المبيع، وإذا كان السعر الأدنى للنفط هو ما يساوي تكلفة الإنتاج، فإن السعر الأقصى تقرره تكلفة إنتاج أقرب بديل له، وتخضع الأسعار الحقيقية للعرض والطلب. وقد رفعت قوى الطلب الأسعار في السبعينات، وكانت الأسعار في الخمسينات والستينات متدنية، وفي تراجع مستمر، مما أدى إلى التحول من الفحم إلى النفط، فازداد الطلب بناء على ذلك. وفيما يتعلق بالعرض فإن تاريخ النفط هو تاريخ نشوء الكارتيلات وتفككها، وكان الصراع يدور دائماً بين دول النفط، التي تسعى للاستفادة القصوى نقدياً، والشركات التي تحاول تأكيد تحكمها بإنتاج وتصريف النفط.

ومن الجدير بالذكر،أن حرب ١٩٦٧ التي هُزم فيها العرب هي التي هيأت الظروف لرفع أسعار النفط، إذ أغلقت قناة السويس، واضطرت الشركات إلى النقل حول إفريقيا، فارتفعت التكلفة، وفي أعقاب ثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩م طالبت ليبيا برفع سعر نفطها إلى مستوى مماثل، ونجحت ليبيا في رفع سعر نفطها، ثم تبعتها دول الخليج. وكانت المرحلة النهائية في أعقاب حرب ١٩٧٣، حيث عمدت الولايات المتحدة إلى تقديم مساعدات كبرى وعاجلة لإسرائيل، فردت المملكة العربية السعودية بحظر النفط، مما خلق جواً من الذعر وازدياد الطلب، فارتفعت الأسعار بنسب كبيرة مما أدى إلى تضخم وركود في وقت واحد، ثم جاءت أحداث ١٩٧٩م المتمثلة في الثورة الإيرانية واتفاقية كامب ديفيد، لترفع الأسعار مرة أخرى.

وعلى الرغم من تآكل الأسعار بفعل التضخم، إلا أن دول المنطقة حصلت على مبالغ أكبر من المال لقاء نفطها، لم يحدث من قبل أن دفعت مبالغ بهذه الكثرة ومن أطراف بهذا التعدد لدول بهذه القلة العددية، كما لم يرى التاريخ البشري سابقاً نقل ثروات بهذا الحجم وفي هذا الوقت القصير إلى حكومات بهذه القلة من السكان عموماً.

دفع ذلك دول الغرب إلى محاولة شتى الوسائل لتخفيض الاستهلاك وإلى البحث عن بدائل، وصار نفط ألاسكا وبحر الشمال والمكسيك مهما، ثم تفاقمت الخلافات في كارتيل الدول المصدرة (الأوبك)، مما رفع مستوى الإنتاج، فانهارت الأسعار في أوساط الثمانينات، لكن الأكيد أن الطلب على النفط يستمر مرتفعاً وسيكون للخليج دور متزايد الأهمية[١٦].

لقد كانت أسعار النفط هي الوحيدة من السلع العالمية التي لم ترتفع خلال نصف قرن أو أكثر، بل على العكس فإن الأسعار الحقيقية كانت تتضاءل، فقط كان سعر البرميل من النفط المنتج في بلدان العالم الثالث سنة ١٩٠٠م هو ١,٢ دولار، وفي سنة ١٩٦٠م كان ١,٨ دولار، وبعد عشر سنوات من ظهور الأوبك وحدوث تغيرات سياسية واقتصادية عميقة مصحوبة بالتضخم كان سعر البرميل سنة ١٩٧٠م هو أيضاً ١,٨ دولار[١٧].

لقد انتهجت الدول الصناعية، بمساندة شركاتها النفطية العملاقة، من السياسات النفطية ما ساعدها على الضغط نزولياً على أسعار النفط الخام، ومن اقتناص القدر الأكبر من الريع النفطي[١٨].

ويختلف توزيع الريع النفطي بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له تبعاً لقوة أسعار النفط الخام أو ضعفها، إذ كلما انخفض سعر النفط الخام تضاءل نصيب الدول المنتجة من ذلك الريع، والعكس صحيح. وفي عام ١٩٧٠ كان صافي الريع يقدر بنحو ٦,٠٧ دولار للبرميل، ولم تحصل منه الدول المصدرة للنفط على أكثر من ١,٤٢ دولار، وهو ما يعادل ٢٣% بينما كانت حكومات الدول المستهلكة للنفط تحصل على ٤,٦٥ دولار أو ما يعادل ٧٧%[١٩].

فلما استردت الدول المصدرة للنفط في ظل حرب أكتوبر حريتها في تحديد الأسعار، تحول توزيع الريع النفطي إلى صالحها. ففي عام ١٩٧٥م بلغ صافي الريع نحو ١٨,٩ دولار، وتوزع بنسبة ٥٢% للدول المصدرة، ونسبة ٤٨% للدول المستوردة. وبلغ نصيب الدول المصدرة مقابل ٣٦% لضرائب الحكومات الأوروبية ١٨,٩٥ دولار، بينما بلغ السعر للمستهلك في العام المذكور نحو ٦٥,٥ دولار.

غير أن أسعار النفط لم تلبث أن أخذت في التآكل خلال النصف الأول من الثمانينات، ثم انهارت عام ١٩٨٦ من نحو ٢٨ دولار عام ١٩٨٥م إلى ١٣ دولاراً. عندئذ لم تسمح الدول الأوروبية بانتقال الانخفاض إلى المستهلك النهائي، مما كان سينعكس أثره على زيادة الطلب على النفط، بل سارعت إلى زيادة ضرائبها النفطية بحيث ارتفعت خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٥) من نحو ٢٢,٥ دولار للبرميل إلى نحو ٦٦ دولاراً[٢٠]. ويأتي مشروع الاتحاد الأوروبي لفرض ضريبة الكربون بحجة حماية البيئة كعبء إضافي على هيكل الضرائب النفطية التي تتحيز لصالح الفحم على رغم أنه المصدر الأكثر تلويثاً للبيئة[٢١].

أما سعر النفط الخام، معبراً بسعر سلة أوبك تسليم أوروبا (CIF) فقد استمر، التآكل بحيث انخفض من ١٩,٣٢ دولار عام ١٩٩١م إلى ١٨,٢٢ دولار عام ١٩٩٢م، وإلى ١٦,٧ دولار عام ١٩٩٣ ثم إلى ١٥,٥٣ دولار عام ١٩٩٤م. إذ كان السعر قد انتعش خلال عام ١٩٩٦م، وحافظ على بعض استقراره خلال عام ١٩٩٧م، إلا أنه لم يلبث أن انهار في مستهل عام ١٩٩٨م إلى أقل من ١٢ دولار، وهو مستوى غير مسبوق خلال عقد التسعينات. بذلك انعكس توزيع الريع النفطي، بحيث لم تعد الدول المصدرة تحصل منه على أكثر من ٢٠%.

وإذ تعتبر المجموعة الصناعية الغربية (منظمة التعاون والتنمية) الشريك التجاري الرئيسي في مبادلة النفط بالسلع التي تصدرها المجموعة إلى دول أوبك، فإن تطور الأسعار في الجانبين يمكن أن يعبر عن القيم الحقيقية لسعر النفط، أي باستبعاد أثر التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار صادرات المجموعة الصناعية الغربية والذي ارتفع من معدل ١٠٠ إلى حوالي ٣٠٠ خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩١م)، ويوضح أن أسعار النفط الخام مقومة بدولارات عام ١٩٧٣م قد انهارت إلى نحو ٥,٩ دولار في المتوسط خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩١م). كذلك شهدت الفترة (١٩٩١-١٩٩٨م) استمرار تآكل سعر النفط في صورته الاسمية والحقيقية بحيث يكاد السعر الحقيقي في الوقت الحاضر يهبط إلى مستواه قبيل حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م.

وهناك العديد من الأسباب التي أدت إلى انخفاض سعر النفط الخام، ولكن سنشير إلى واحد منها، وهو خروج أوبك عن أسلوب تحديد الأسعار وتركها لقوى السوق، وذلك أن اتهام الدول النفطية أعضاء أوبك من قبل الجات بالمشاركة في إقامة تكتل احتكاري تجاري يهدف إلى رفع الأسعار وتقييد حرية التجارة قد شجع الكونجرس على اتخاذ إجراءات انتقامية ضد هذه الدول وهو ما تبيحه تلك الاتفاقيات، ومن ذلك قيام الكونجرس بإدخال عدد من التعديلات بهدف حرمان تلك الدول من التمتع بمزايا نظام التفضيلات الذي أقرته الجات لصالح الدول النامية. وقد كان من آثار تلك الإجراءات وغيرها من وسائل الضغط أن حاولت أوبك دفع التهمة بالخروج على الالتزام بسعر معين، كما كان الحال قبل انهيار الأسعار عام ١٩٨٦م، ومن ثم صار السعر يتحدد بقوى السوق والمنافسة منذ ذلك العام[٢٢].

إن أوبك لا تستحدث[٢٣] جديداً عندما تقوم بتنسيق ما يعرض في السوق من إنتاجها حفاظاً على استقرار الصناعة، وقد فعلت بعد تأميم مرحلة إنتاج النفط ما كانت تفعله الشركات العالمية أثناء سيطرتها على تلك المرحلة.

٣/٦ انهيار أسعار البترول وأثره على عائدات الأوبك عام ١٩٩٨م[٢٤].

انقضى عام ١٩٩٨ تاركاً سحابة قاتمة على أسواق البترول العالمية نتيجة لعدم استقرار إسعار البترول وتدني مستوياتها مقارنة بالعام الأسبق، وتأثيرها الخطير على الصناعة البترولية بصفة عامة، وعلى منظمة أوبك بصفة خاصة، نظراً لاعتماد غالبية أعضائها على البترول كمصدر هام للدخل القومي.

وعلى الرغم من زيادة صادرات أوبك البترولية (شاملاً الزيت الخام والمنتجات والمتكثفات وسوائل الغاز الطبيعي) من ٢٥,٩ مليون ب/ي في عام ١٩٩٧ إلى ٢٦,٤ مليون ب/ي في عام ١٩٩٨ بنسبة ١,٩%، انخفضت عائداتها إلى ١١٢,٨ بليون دولار في مقابل ١٧٥ بليون دولار في عام ١٩٩٧ بنقص مقداره ٦٢,٣ بليون دولار بنسبة ٣٥,٦%، ويعد هذا أدنى مستوى للعائدات منذ عام ١٩٨٩.وتجدر الإشارة إلى قيام منظمة أوبك بإجراء تخفيضات على مستويات إنتاجها خلال اجتماعي مارس ويونيو ١٩٩٨، والتي أقرت فيهما خفضاً مقداره ٢,٦ مليون ب/ي من أجل خفض الفائض في العرض البترولي للحد من الانهيار المستمر في أسعار البترول.

وقد كان العراق هو العضو الوحيد في أوبك الذي استثنى من الاتفاق السابق، وحددت قيمة صادراته بموجب اتفاق النفط مقابل الغذاء بحوالي بليوني دولار كل ستة أشهر، وتم زيادتها إلى نحو ٥,٢ بليون دولار لتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب العراقي وتوفير قطع الغيار اللازمة لصناعته البترولية. وقد أدى ذلك إلى تضاعف صادراته البترولية من ٧٢٠ ألف ب/ي إلى ١,٥ مليون ب/ي وزيادة عائداته من ٤,٦ بليون دولار عام ١٩٩٧ إلى ٥,١٧ بليون دولار في عام ١٩٩٨.

وتعد إندونيسيا من أكبر أعضاء أوبك تأثراً بالآثار السلبية لانهيار الأسعار، فقد انخفضت صادراتها من ٧٧٠ ألف ب/ي إلى ٦٨٠ ألف ب/ي في عام ١٩٩٨ بنسبة ١١,٧% مما أدى إلى حدوث أكبر نسبة انخفاض في العائدات بين دول أوبك بلغت ٤٢,٨%.

وقد كان لزيادة صادرات قطر من المتكشفات من الغاز الطبيعي أثر في التعويض الجزئي لانخفاض عائداتها البترولية التي شهدت أقل نسبة انخفاض بين دول أوبك.

كما سجلت كل من الكويت وإيران ونيجيريا وليبيا والجزائر انخفاضاً في العائدات بنسب تتراوح ما بين ٣٦%، ٣٩%.

وعلى الرغم من زيادة صادرات المملكة العربية السعودية بنسبة ١،١% ، فقد انخفضت عائداتها انخفاضاً حاداً من ٦٥,٤ بليون دولار إلى ٣٦,١ بليون دولار بنسبة ٣٦% نتيجة انخفاض أسعار البترول.

وعلى الرغم من التذبذب المستمر الذي شهدته مستويات الأسعار في عام ١٩٩٨ واتجاهها إلى الانخفاض المستمر. فقد سجل إجمالي إنتاج أوبك من الزيت الخام في عام ١٩٩٨ نحو ٢٧,٩ مليون ب/ي في مقابل نحو ٢٧,٢ مليون ب/ي بزيادة ٢,٦%، وتعزو هذه الزيادة بصفة أساسية إلى تجاوز بعض أعضاء أوبك، وخاصة فنزويلا وإيران ونيجيريا، للحصص الإنتاجية المقررة وعدم الالتزام بالتخفيضات التي أقرتها أوبك. [أنظر الجدول رقم (١/٦)]. ولا شك أن عام ١٩٩٨ يعد من الأعوام السيئة التي شهدتها أسواق البترول العالمية وخيم بظلاله القاتمة عليه، وشهدت خلاله أسعار البترول انهياراً حاداً وتاريخياً، واقتربت من مستويات الأسعار الدنيا التي تحققت في عام ١٩٨٦. وقد تأثر مستوى أسعار سلة خامات أوبك بشدة من هذا الهبوط الحاد حيث انخفض في شهر ديسمبر ١٩٩٨ إلى ٩,٦٩ دولار للبرميل، في مقابل ١١,٩ دولار للبرميل عن متوسط السعر في شهر ديسمبر ١٩٩٧، مسجلاً هبوطاً تاريخياً جديداً. وبالنسبة لعام ١٩٩٨ ككل فقد هبط متوسط سعر سلة خامات أوبك إلى نحو ١٢,٢٨ دولار للبرميل في مقابل ١٨,٦٨ دولار للبرميل في عام ١٩٩٧ بانخفاض نسبته ٣٤,٣%.

كما شهد خامي برنت وغرب تكساس المتوسط انخفاضاً ملحوظاً في عام ١٩٩٨ حيث سجلا ١٢,٧١ دولار للبرميل في مقابل ١٩,٠٦ دولار للبرميل ٢٠,٥٦ دولار للبرميل في عام ١٩٩٧ على الترتيب.

وقد شهد عام ١٩٩٩ استمرار الهبوط في أسعار البترول العالمية حيث انخفض سعر سلة خامات أوبك في الأسبوع الأول من فبراير الماضي إلى نحو ٩,٨٤ دولار للبرميل، وسجل سعر خام برنت في الأسبوع الأول من شهر فبراير الماضي مستوى ١٠,١٣ دولار برميل. [أنظر الجدول رقم (٢/٦)].

وبالنسبة لميزان العرض والطلب على البترول فقد أشار التقرير الشهري الصادر عن أوبك لأوضاع السوق البترولية إلى أنه من المتوقع أن يسجل الطلب العالمي على البترول نحو ٧٤,٧ مليون ب/ي في عام ١٩٩٩ في مقابل نحو ٧٣,٦ مليون ب/ي في عام ١٩٩٨. ويتوقع أن يسجل العرض من خارج أوبك نحو ٤٨,٢ مليون ب/ي في عام ١٩٩٩ في مقابل ٤٧,٤ مليون ب/ي في عام ١٩٩٨. [أنظر الجدول رقم ٣/٦].

٤/٦ إنتاج الزيت الخام في أقطار العالم الإسلامي عام ١٩٩٨م.

بلغ الإنتاج العالمي من الزيت الخام في عام ١٩٩٨م ٦٦ مليون ب/ي وكان نصيب أقطار العالم الإسلامي ٢٩,٩ مليون ب/ي بنسبة ٤٥% من الإنتاج العالمي موزعة على النحو التالي:

١- منطقة الشرق الأوسط[٢٥]: بلغ إنتاج المنطقة حوالي ٢١ مليون ب/ي بنسبة ٣١,٦٥% من الإنتاج العالمي وكان الوزن النسبي لإنتاج السعودية ٣٨% على مستوى المنطقة، ١٢,١٥% على مستوى

العالم، تلاها إيران التي أنتجت ١٧,١% على مستوى المنطقة، و٥,٤٣% على مستوى العالم، ثم العراق وكان نصيبها على مستوى المنطقة ١٠,٧%، و ٣,٢% على مستوى العالم، ثم الإمارات العربية المتحدة وكان نصيبها على مستوى المنطقة ١٠,٨٥%، وعلى مستوى العالم ٣,٤٣%، وكان نصيب الكويت على مستوى المنطقة ٨,٥٥%، وعلى مستوى العالم ٢,٧%. وإذا أضفنا كل من: المنطقة المحايدة (بين السعودية والكويت)، وعمان، والبحرين، واليمن نجد أن منطقة الخليج وحدها تمثل ٩٧,٣٥% من منطقة الشرق الأوسط، وتمثل ٣٠,٨% من إنتاج العالم في عام ١٩٩٨م [انظر الجدول رقم (٤/٦)].

٢- منطقة أفريقيا[٢٦]: بلغ إنتاج منطقة إفريقيا عام ١٩٩٨م حوالي ٦,٨ مليون ب/ي بنسبة ١٠,٣% من الإنتاج العالمي، وبلغ إنتاج الأقطار الإسلامية في قارة إفريقيا حوالي ٦,٤ مليون ب/ي بنسبة ٩٣,٩% من إنتاج إفريقيا، و ٩,٧% من إنتاج العالم. وكان نصيب الأقطار الإسلامية في شمال إفريقيا: ليبيا، مصر، الجزائر، تونس، المغرب حوالي ٣,١ مليون ب/ي بنسبة ٤٥,٨% من إنتاج إفريقيا، و ٤,٧% من إنتاج العالم. وكان نصيب الأقطار الإسلامية الأخرى في شرق وغرب إفريقيا: نيجيريا، بنين، والجابون والكاميرون حوالي ٣،٣ مليون ب/ي بنسبة ٤٨% من إنتاج إفريقيا، ٤,٧% على مستوى العالم [انظر جدول رقم (٥/٦)].

٣- منطقة آسيا والباسفيك[٢٧]: بلغ إنتاج منطقة آسيا والباسفيك حوالي ٧,١ مليون ب/ي بنسبة ١٠,٦% من إنتاج العالم، وبلغ نصيب الأقطار الإسلامية منها حوالي ٢،٢ مليون ب/ي بنسبة ٣١% من إنتاج المنطقة، و ٣،٣% من إنتاج العالم. وتأتي إندونيسيا في مقدمة الأقطار الإسلامية في المنطقة حيث بلغ نصيبها حوالي ١,٣ مليون ب/ي بنسبة ١٨% للمنطقة، و٢% للعالم تليها ماليزيا التي أنتجت حوالي ٠,٧٣ مليون ب/ي بنسبة ١٠,٤% للمنطقة و ١،١% للعالم/ وكان إنتاج كل من برناوي، وباكستان، وبنجلاديش مجتمعة حوالي ١,٩ مليون ب/ي بنسبة ٢,٧% من إنتاج المنطقة، ٠,٢٩% من إنتاج العالم. ومن الجدير بالذكر أن الصين أنتجت حوالي ٣,٢ مليون ب/ي بنسبة ٤٥% للمنطقة، و ٤,٧% للعالم [انظر جدول رقم (٦/٦)].

٤- منطقة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقاً[٢٨]: بلغ إنتاج المنطقة حوالي ٧,٣ مليون ب/ي بنسبة ١١% من الإنتاج العالمي، وبلغ نصيب الأقطار الإسلامية: ألبانيا[٢٩]، آذربيجان[٣٠]، قازاقستان[٣١]، قيرغيزيا، طاجيكستان، تركمنستان، أوزبكستان حوالي مليون ب/ي بنسبة ١٤,٤% للمنطقة، ١,٦% من الإنتاج العالمي.

ومن الجدير بالذكر أن روسيا الاتحادية الفيدرالية بلغ إنتاجها حوالي ٥,٩ مليون ب/ي بنسبة ٨١% للمنطقة، ٩% من الإنتاج العالمي.

هذا، بالإضافة إلى تركيا التي تصنف في أدبيات اقتصاديات البترول، وحتى في تقارير التنمية التي يصدرها البنك الدولي ضمن أوروبا وهي دول مسلمة تقع في آسيا الصغرى،وأنتجت عام ١٩٩٨م حوالي ٦٤ ألف ب/ي. فضلاً عن سورينام التي تقع في أمريكا الجنوبية، وبلغ إنتاجها عام ١٩٩٨م حوالي ١٠ آلاف ب/ي.

٥/٦ الاحتياطي المقدر للزيت الخام في أقطار العالم الإسلامي في ١٩٩٩/١/١م.

تبلغ تقديرات الاحتياطي المؤكد من الزيت الخام في العالم ١٠٣٤,٦٧ بليون برميل، نصيب العالم الإسلامي منها ٧٦٠,٢ بليون برميل بنسبة ٧٣,٧٤% من الاحتياطي العالمي موزعة على النحو التالي.

١- منطقة الشرق الأوسط:

تبلغ تقديرات الاحتياطي المؤكد من الزيت الخام في منطقة الشرق الأوسط (الدول العربية الآسيوية وإيران) حوالي ٦٧٣,٦٥ بليون برميل بنسبة ٦٥,١% من الاحتياطي العالمي المؤكد. نصيب منطقة الخليج فقط حوالي ٦٦٨,٤ بليون برميل بنسبة ٩٩,٢% لمنطقة الشرق الأوسط، و ٦٤,٦% من الاحتياطي العالمي. ويبلغ نصيب السعودية حوالي ٢٥٩ بليون برميل بنسبة ٣٨,٤% من احتياطي المنطقة، و ٢٥% من احتياطي العالم، يليها العراق ويبلغ نصيبه حوالي ١١٢,٥ بليون برميل بنسبة ١٦,٧% للمنطقة، و ١٠,٩% من الاحتياطي العالمي، يليها الإمارات العربية المتحدة التي يبلغ نصيبها حوالي ٩٧,٨ بليون برميل بنسبة ١٤,٥% للمنطقة، و ٩,٤٥% من الاحتياطي العالمي، ثم الكويت التي يبلغ نصيبها ٩٤ بليون برميل بنسبة ١٣,٩٥% للمنطقة،

و ٩% للعالم. ثم إيران التي يبلغ نصيبها حوالي ٨٩,٧ بليون برميل بنسبة ١٣,٣% للمنطقة و ٨,٧% للعالم. [أنظر الجدول رقم (٣٢)].

٢- منطقة إفريقيا: تبلغ تقديرات الاحتياطي المؤكد من الزيت الخام في قارة إفريقيا حوالي ٧٥,٤ بليون برميل بنسبة ٧,٣% ويبلغ نصيب الأقطار الإسلامية حوالي ٧٣,٦ بليون برميل من الاحتياطي العالمي المؤكد بنسبة ٩٧,٥% من احتياطي قارة إفريقيا و ٧,١١% من الاحتياطي العالمي وتتركز هذه الاحتياطات في الأقطار الإسلامية التالية: ليبيا حوالي ٢٩,٥ بليون برميل، ونيجيريا ٢٢,٥ بليون برميل، والجزائر ٩,٢ بليون برميل وبنين ٥,٤ بليون برميل، مصر ٣,٥ بليون برميل، والجابون ٢,٥ بليون برميل [انظر الجدول رقم (٥/٦)].

٣- منطقة آسيا الباسفيك: تبلغ تقديرات الاحتياطي المؤكد من الزيت الخام في منطقة آسيا والباسفيك حوالي ٤٣ بليون برميل بنسبة ٤,٢% من الاحتياطي العالمي. ويبلغ نصيب الأقطار

الإسلامية حوالي ٩,٤ بليون، برميل بنسبة ٢١,٩% من احتياطي المنطقة، و ٠,٩% من الاحتياطي العالمي. وتتركز هذه الاحتياطات في الأقطار الإسلامية التالية: إندونيسيا حوالي ٥ بليون برميل بنسبة ١١,٦% للمنطقة، و ٠,٤٨% للعالم. تليها ماليزيا حوالي ٣,٩ بليون برميل بنسبة ٩% للمنطقة،و ٠,٣٧% للعالم. ومن الجدير بالذكر أن الصين لديها احتياطي يقدر بحوالي ٢٤ بليون برميل بنسبة ٥٥,٨% للمنطقة، ٢,٣% للعالم [انظر جدول رقم (٦/٦)].

٤- منطقة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقاً:

تبلغ تقديرات الاحتياطي المؤكد من الزيت الخام في منطقة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقاً حوالي ٥٩ بليون برميل بنسبة ٥,٧% من الاحتياطي العالمي المؤكد. يبلغ نصيب الأقطار الإسلامية من احتياطي الزيت المؤكد حوالي ٨ بليون برميل بنسبة ١٣,٥% للمنطقة، و ٠,٧٦% للعالم. وتتركز هذه الاحتياطيات في قازاقستان ٥,٤ بليون برميل، وآذربيجان حوالي ١,٢ بليون برميل، وأوزبكستان حوالي ٠,٦ بليون برميل، وتركمنستان حوالي ٠,٥٥ بليون برميل [انظر جدول رقم (٧/٦)]. من الجدير بالذكر أن روسيا الاتحادية الفيدرالية تقدر احتياجاتها من الزيت الخام بحوالي ٤٨,٦ بليون برميل بنسبة ٨٢,٣% للمنطقة،

و ٤,٨% للعالم.

هذا بالإضافة إلى تركيا التي تصنف ضمن أوروبا الغربية التي يقدر الاحتياطي لديها بحوالي ٣١٧ بليون برميل، فضلاً عن سورينام في أمريكا اللاتينية التي يقدر الاحتياطي لديها بحوالي ٧٤ مليون برميل.

٦/٦ الاحتياطي المقدر للغاز الطبيعي في أقطار العالم الإسلامي في ١٩٩٩/١/١م.

تبلغ تقديرات احتياطي الغاز المؤكد في العالم حوالي ٥,١ كوادر يليون/قدم^3، نصيب العالم الإسلامي منها ٢,٤ كوادريليون قدم٣ تمثل ٤٧,٢٧% من احتياطي الغاز العالمي، موزعة على النحو التالي:

١- منطقة الشرق الأوسط: تبلغ تقديرات الاحتياطي المؤكد من الغاز في منطقة الشرق الأوسط حوالي ١,٧٥ كوادر يليون قدم^3 بنسبة ٣٤% من الاحتياطي العالمي من الغاز، ويبلغ نصيب منطقة الخليج حوالي ١,٧٤ كوادر يليون قدم^3 بنسبة ٩٩,٥% للمنطقة، و ٣٣,٨% للعالم، وتتركز احتياطيات الغاز في كل من: إيران حيث يقدر الاحتياطي المؤكد من الغاز بحوالي ٨١٢,٣ تريليون[٣٣] قدم^3 بنسبة ٤٦,٢% للمنطقة

و ١٥,٨% للعالم، يليها قطر حيث تقدر الاحتياطيات بحوالي ٣٠٠ تريليون قدم^3 بنسبة ١٧% للمنطقة،

و ٥,٨% للعالم. يليها الإمارات العربية المتحدة حيث تقدر الاحتياطيات بحوالي ٢١٢ تريليون قدم^3

بنسبة ١٢,١% للمنطقة و ٤,١٢% للعالم، ثم يليها السعودية حيث تقدر الاحتياطيات بحوالي ٢٠٤ تريليون قدم^3 بنسبة ١١,٦% للمنطقة، ٣,٩% للعالم، ويليها العراق حيث تقدر الاحتياطيات بحوالي ١٠٩,٨ تريليون قدم^3 بنسبة ٦,٣% للمنطقة، و ٢,١% للعالم. [أنظر الجدول رقم (٤/٦)].

٢- منطقة إفريقيا: تبلغ تقديرات الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في إفريقيا حوالي ٣٦١ تريليون قدم^3 بنسبة ٧% من احتياطي العالم، ويبلغ نصيب الأقطار الإسلامية حوالي ٣٤٧ تريليون قدم^3 بنسبة ٩٦% لقارة إفريقيا، ٦,٧% للعالم، وتتركز احتياطيات الغاز في كل من: الجزائر حيث تقدر الاحتياطيات بحوالي ١٣٠,٣ تريليون قدم^3 بنسبة ٣٦% للمنطقة، و ٢,٥% للعالم، يليها نيجيريا حيث يقدر الاحتياطي بحوالي ١٢٤ تريليون قدم^3 بنسبة ٣٤,٤% للمنطقة، و ٢,٤% للعالم، يليها ليبيا حيث يقدر بحوالي ٤٦,٤ تريليون بنسبة ١٢,٨% للمنطقة، و ٠,٩% للعالم، ويليها مصر حيث يقدر الاحتياطي بحوالي ٣١,٥ تريليون قدم^3 بنسبة ٨,٧% للمنطقة، و ٠,٦% للعالم. [انظر الجدول رقم (٥/٦)].

٣- منطقة آسيا والباسفيك: تبلغ تقديرات الاحتياطيات المؤكدة من الغاز في منطقة آسيا والباسفيك حوالي ٣٥٩,٨ تريليون قدم^3 بنسبة ٦,٩٨% من الاحتياطي العالمي، ويبلغ نصيب الأقطار الإسلامية حوالي ٢٠٣,٥ تريليون قدم^3 بنسبة ٥٧% للمنطقة، و ٣,٩٥% للعالم، وتتركز الاحتياطيات في الدول الإسلامية في: ماليزيا حوالي ٨١,٧ تريليون قدم^3، بنسبة ٢٢,٧% للمنطقة، و ١,٦% للعالم. يليها إندونيسيا حوالي ٧٢,٣ تريليون قدم^3، بنسبة ٢٠% للمنطقة، و ١,٤% للعالم، ثم باكستان ٢١,٦ تريليون قدم^3، بنسبة ٥,٨% للمنطقة، و ٠,٤% للعالم. ويليها بروناي حوالي ١٣,٨ تريليون قدم^3. ومن الجدير بالذكر أن الصين لديها احتياطي يقدر بحوالي ٤٨,٣ تريليون قدم^3 بنسبة ١٣,٤% للمنطقة، و ٠,٩٤% للعالم. [انظر الجدول رقم (٦/٦)].

٤- منطقة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقاً: يقدر الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في منطقة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقاً بحوالي ٢٠٠٢ تريليون قدم^3 بنسبة ٣٩,٢% من الاحتياطي العالمي. ويبلغ نصيب الأقطار الإسلامية في هذه المنطقة حوالي ٢٣٧ تريليون قدم^3، بنسبة ١١,٨% للمنطقة، و ٤,٦% للعالم. ويتركز الاحتياطي في الأقطار الإسلامية في كل من: تركمنستان ١٠١ تريليون قدم^3 بنسبة ٥% للمنطقة، و ١,٩٦% للعالم. يليها أوزبكستان حوالي ٦٦,٢ تريليون قدم^3 بنسبة ٣،٣% للمنطقة، و ١,٢% للعالم. يليها قازاقستان حوالي ٦٥ تريليون قدم^3 بنسبة ٣,٢% للمنطقة، و ١,٢% للعالم.

ومن الجدير بالذكر أن روسيا الاتحادية الفيدرالية تقدر الاحتياطيات لديها بحوالي ١٧٠٠ تريليون قدم^{٣} بنسبة ٨٥% للمنطقة، و ٣٣% للعالم. [انظر الجدول رقم (٧/٦)]. هذا، فضلاً عن تركيا التي تصنف كدولة أوروبية والتي يقدر احتياطي الغاز بحوالي ٣٣١ بليون قدم^{٣}.

٧/٦ توقعات الطلب على بترول منطقة الخليج في المستقبل.

يقول كل من جوزيف. ج. روم، تشارلس. ب. كيرتس: "تخيلوا عالماً كان الخليج فيه يتحكم في ثلثي نفط العالم المتاح للتصدير، بإيرادته النفطية التي تبلغ مائتي مليار دولار في السنة والتي تتدفق على تلك المنطقة غير المستقرة المحفوفة بالمتاعب السياسية، ومع استيراد أمريكا لقرابة ٦٠% من صادراتها النفطية، مما كان يترتب عليه تدفق مائة مليار دولار إلى الخارج سنوياً، وهو مبلغ ضخم كان ينسف الجهود الرامية إلى تخفيض عجزاً في الميزان التجاري، وذلك سيناريو من التسعينات لا يمكن أبداً أن يحدث مرة ثانية، فهل هذا صحيح؟ كلاً لأنه إسقاط الحالة المرجعية "العشر سنوات من الآن، الصادر عن الإدارة الفيدرالية لمعلومات الطاقة"[٣٤]

الاتجاهات الرئيسية في الطلب على النفط وعرضه في المستقبل:

سيحتاج العالم على الأرجح إلى عشرين مليون برميل أخرى في اليوم بحلول العام ٢٠١٠م، استناداً إلى إدارة معلومات الطاقة" بل إن الوكالة الدولية للطاقة، تتوقع نمواً أكبر في الطلب، في أعقاب المد الجامح للنمو السكاني والعمراني والتصنيع، فمن المتوقع أن يزداد سكان العالم بمقدار ٥٠% بحلول عام ٢٠٢٠م.

وفيما عدا حدوث كساد اقتصادي رئيسي طويل الأمد على نطاق العالم، فإن الطلب العالمي سيرتفع في ثبات بالنسبة للمستقبل المنظور ومن المتوقع أن تقوم منطقة الخليج باحتياطاتها النفطية التي تبلغ ثلثي احتياطيات العالم، بتوريد الأغلبية الساحقة من هذا الطلب المتزايد . نحو ٨٠% . استناداً إلى الوكالة الدولية للطاقة . وفي غضون ما بين عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة، فإن حصة هذه المنطقة في سوق الصادرات العالمية يمكن أن تتجاوز أعلى مستوى لها حتى الآن. وهو مستوى ٦٧% الذي بلغته في عام ١٩٧٤م، وتتنبأ الوكالة الدولية للطاقة بأنه في مواجهة الطلب المتزايد سترتفع أسعار النفط ببطء لتصل إلى ٢٤دولاراً للبرميل (دولارات عام ١٩٩٤م) في العام ٢٠١٠م. أما إذا استمرت أسعاره منخفضة فإن حصة الخليج في سوق الصادرات العالمية يمكن أن ترتفع لتصل إلى ٧٥% في ذلك العام.

وعلى الرغم من أن الدول غير الأعضاء في الأوبك قد زاد إنتاجها بالفعل بنحو ١٥% في الفترة من ١٩٨٠ . ١٩٩٠م، فإن احتياطاتها المؤكدة من النفط لم تزداد إلا بمقدار ١٠% فقط، والنتيجة الصافية هي أن السنوات المتبقية للإنتاج بالنسبة لاحتياطيات هذه الدول قد انخفضت من الناحية الفعلية من ثمانية عشر إلى سبعة عشر عاماً. ومن الناحية الأخرى فإنه بينما زادت البلدان الأعضاء في الأوبك إنتاجها بمقدار ٢٠% في الثمانينات فإنها زادت احتياطياتها المؤكدة بمقدار ٧٥%، ونتيجة لذلك فإن احتياطيات الأوبك إلى إنتاجها زادت بمقدار الضعف في غضون تسعين عاماً. إن الاعتماد المتزايد على النفط المستورد بوجه عام، وعلى نفط الخليج بوجه خاص، له آثار احتماليه خطيرة، متعددة بالنسبة لأمن الولايات المتحدة الاقتصادي والقومي لما يلي:

أولًا: يتوقع بعد عشر سنوات من الآن أن تستورد الولايات المتحدة نحو ٦٠% أي نفطها، وأن يجئ نحو ثلث ذلك النفط من الخليج كذلك يتوقع أن يصل عجزها التجاري في النفط إلى الضعف، إلى ١٠٠ مليار دولار في السنة، بحلول ذلك الوقت، وذلك عبء كبير ومتواصل على نظامها الاقتصادي. وبقدر ما سيؤدي استرداد الخليج للحصة السائدة في سوق النفط العالمية إلى جعل زيادة الأسعار أكثر احتمالاً، فإن اقتصاد الولايات المتحدة يكون عرضة للمخاطر، وعلى الرغم من أن واردات النفط كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي قد انخفضت كثيراً في العقد الماضي، فإن تعرض الاقتصاد لزيادات سريعة في سعر

النفط مازال مستمراً، فمنذ عام ١٩٧٠م كانت الزيادة الحادة في سعر النفط يعقبها كساد اقتصادي في الولايات المتحدة[٣٥].

ثانياً: من الأرجح أن تزيد الإيرادات النفطية لدول الخليج في عام ٢٠١٠م إلى قرابة ثلاثة أمثال، من ٩٠ مليار دولار سنوياً في الوقت الحاضر، عام ١٩٩٦م. إلى ٢٥٠ ملياراً في السنة، وذلك تحول هائل في القوة الجيوبوليتكية يثير قلقاً كبيراً، كما أنه يمثل زيادة مقدارها ١,٥ تريليون دولار (التريليون = ألف مليار) في ثروة الدول المنتجة في الخليج على امتداد الخمسة عشر عاماً المقبلة، وبهذه الأموال يمكن شراء مقدار هائل من الأسلحة والنفوذ والأذى في منطقة يسودها عدم استقرار مزمن، كما أن انهيار الاتحاد السوفيتي مقترن بالصعوبة التي تواجهها روسيا في الحصول على العملة الصعبة، يعني أنه بالنسبة للعقد المقبل وما بعده ستكون التقنية الروسية الشديدة التقدم في مجال المعدات العسكرية في متناول مشترين من أصحاب الثروات الطائلة.

والجانب الأخير في المعضلة الجيوبوليتكية هو أن الدول الحليفة "للولايات المتحدة" الأعضاء في حلف الأطلنطي كانت خلال أزمة النفط في السبعينيات هي التي تتنافس معها على النفط، على حين أنه خلال أزمة النفط القادمة ستنشأ تعقيد جديد مهم: هو أن المنافسة على النفط ستجيء بصورة متزايدة من البلدان السريعة النمو في آسيا، والحقيقة أنه في بداية السبعينيات كانت بلدان شرق آسيا تستهلك كميات من النفط تقل كثيراً عما كانت الولايات المتحدة تستهلكه، بيد أنه في وقت الأزمة القادمة من الأرجح أن تستهلك هذه البلدان نفطاً يزيد على ما تستهلكه الولايات المتحدة[٣٦].

٨/٦ مستقبل النفط (البترول) في منطقة الخليج العربي:

١/٨/٦ وعلى الرغم من التوسع الملحوظ في طاقة التكرير وبعض "البتروكيماويات" الأساسية فإن أهم ما تملكه الأقطار العربية من الصناعة النفطية، ما يزال يتمثل في حقول النفط التي تحتوي على الجزء الأكبر من الاحتياطي العالمي المؤكد والمحتمل أيضاً، وعلى الرغم من أن الأقطار العربية قد نجحت إلى حد كبير في تسلم ملكية حقول النفط من الشركات الأجنبية وإدارتها، فإن التقنية والخبرة والمعدات الأساسية لعمليات الاستكشاف ما تزال بيد الدول الصناعية الرئيسة وشركاتها ومعاهدها العلمية، الأمر الذي جعل الأقطار العربية النفطية تعتمد على شراء ما تحتاجه من آلات وخبرات جاهزة بأسعار عالية التكاليف. إن هذا النوع من الاعتماد على الدول الصناعية المستوردة للنفط يجعل قطاع الاستكشاف والإنتاج المحلي في الأقطار العربية يستمر في اعتماده على مصادر علمية وتقنية خارجية، **تحد من حرية التصرف، وتقلل من قدر الاستفادة الوطنية من الثروات النفطية، وبالمقابل يزيد هذا الاعتماد من قدرة الدول الصناعية على السيطرة والاستفادة من الصناعة النفطية العالمية، خاصة أنها ما تزال تملك الجزء**

الأكبر من طاقات التكرير والتصنيع والنقل والتوزيع، بالإضافة إلى القدرات المالية والتسويقية الهائلة التي اكتسبتها هذه الدول عبر فترة طويلة. ومما يزيد قوة الدول الصناعية في السيطرة على مسيرة الصناعة النفطية في القرن القادم هو التعاون والتنسيق القائم فيما بينهما، وخاصة في تعاملها مع الأقطار المصدرة للنفط، التي لم تتغلب بعد على صعوبات التعاون والتنسيق فيما بينها في إطار المؤسسات التي أقامتها لهذا الغرض، مثل منظمتي الأوبك والأوابك، وغيرهما من المنظمات المشتركة[٣٧].

٢/٨/٦ الإنتاج: أما مستوى إنتاج النفط العربي، فينتظر أن يستمر في الزيادة التدريجية حتى منتصف العقد القادم، ثم يرتفع بعد ذلك بشكل سريع، حتى يستنفد طاقة الإنتاج المتاحة، وتبدأ مشكلة النضوب التي لا ينبغي أن تنسى بسبب الفائض الحالي في طاقة الإنتاج وصعوبة التسويق. **إن استمرار زيادة استهلاك النفط في الدول الصناعية خلال القرن القادم، ولو بنسب متدنية، وحاجة الدول النامية إلى المزيد من الاستهلاك الذي لا يحده إلا قدرتها على التنمية والحصول على القوة الشرائية، سيزيد الطب على النفط العربي بصورة أساسية، وذلك بسبب استنفاد طاقة الإنتاج المتاح في كثير من الأقطار النفطية الحالية، فمن المتوقع أن يزداد تركيز إنتاج النفط خلال العقد القادم في خمسة أقطار عربية وهي: السعودية والعراق والكويت والإمارات وليبيا.**

ومع دخول القرن الحادي والعشرين الميلادي ينتظر أن تواجه هذه الأقطار، بالإضافة إلى إيران وفنزويلا، ضغوطاً هائلة من أجل زيادة الإنتاج إلى الحد الذي يمكن أن يؤدي إلى نضوب حقولها خلال فترة أقصر بكثير مما هو متوقع الآن، فالقول بأن هنالك أقطاراً عربية لديها ما يكفي من احتياطات نفطية لمدة مائة عام أو مائتي عام هو قول صحيح من الناحية الحسابية، إذا ما افترضنا أن معدلات الإنتاج بقيت في مستواها الحالي خلال هذه الفترة الزمنية الطويلة، ولكن نظراً للزيادة المتوقعة في الطب على النفط من جهة، وانخفاض طاقات الإنتاج خارج دول الأوبك، فلابد من زيادة معدلات الإنتاج العربية، مما سيقلل من عمر الحقول الحالية، بل حتى المنتظر اكتشافها مستقبلاً، لذلك فإن أفضل التقديرات الحالية لعصر النفط كمصدر أساسي **للطاقة لا تتوقع أكثر من ٤٠–٥٠ عاماً، إذن يمكن أن نستنتج أن مشكلة النضوب، وليس مشكلة الطلب على النفط، هي التي تواجه حقول النفط العربية خلال العقد القادم وما بعده**[٣٨].

٣/٨/٦ الأسعار: أما عن مستوى الأسعار فإن الأمر ليس واضحاً ، نظراً لتدخل عوامل عديدة تجعل من الممكن أن يزداد الطلب على النفط العربي دون أن ترتفع أسعاره. وإن أهم هذه العوامل هي المرونة والخبرة التي اكتسبتها الدول الصناعية في إدارة الطلب على النفط المستورد، بشكل جعلها قادرة

على فصل سعر النفط المحلي في أسواقها الوطنية عن سعره الدولي الذي تدفعه للأقطار المصدرة. وقد عملت الدول الصناعية، منذ بداية أزمة النفط خلال السبعينيات، على خلق البدائل للنفط المستورد من غاز وطاقة نووية وزيادة إنتاج النفط في بلادها وخارج المنطقة العربية، وبناء مخزون احتياطي من النفط الخام المستورد. وبالمقابل نجد أن الأقطار المصدرة للنفط لم تفلح في خلق بدائل من الداخل، تعطيها المرونة اللازمة في تحديد مستوى إنتاج النفط وتصديره، بل العكس هو الصحيح، حيث توسعت الأقطار النفطية في الإنفاق والالتزامات الخارجية، حتى تجاوز مستوى دخولها السنوية من النفط، وأصبحت تعتمد إما على الاقتراض الخارجي في غالب الحالات أو الإنفاق مما تجمع لديها من احتياطات نقدية في أثناء الطفرة النفطية، حتى أوشكت هذه الاحتياطات أن تنفذ. ومما زاد حدة هذا الاتجاه بالنسبة للدول النفطية العربية هو الإنفاق على التسليح، خاصة بعد نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية مع استمرار مشكلة تحرير فلسطين والنزاع في السودان والصحراء الغربية وغيرها من مشاكل التوتر الداخلية والخارجية في الوطن العربي الكبير[٣٩]. وغيرها من الأقطار الإسلامية كأفغانستان.

غير أن حاجة الأقطار العربية إلى المال ـ كما أوضحنا ـ وتوافر الطاقة الإنتاجية لدى العديد منها سيجعلها تسعى إلى زيادة الإنتاج في جميع الحالات، فإذا ارتفع سعر النفط فإنها ستزيد الإنتاج للاستفادة من السعر المرتفع، وإذا انخفض السعر فإنها ستزيد الإنتاج في محاولة للحفاظ على المستوى نفسه من الدخل على الأقل. إن مثل هذا الوضع يخلق الشروط الملائمة للأقطار الصناعية المستوردة للنفط بما لديها من خبرة ومرونة في أن تدير الطلب على نفط الأوبك، بهدف الحصول على المزيد من الإمدادات، دون الحاجة إلى رفع الأسعار. لأن العرض سيكون أكثر من الطلب، طالما أن الدول المصدرة لديها طاقة إنتاج للتوسع، وحاجة شديدة للمال. وهكذا يمكن أن نتوقع زيادة الطلب على النفط العربي دون ارتفاع أسعاره الحقيقية خلال النصف الأول من العقد القادم، وذلك ما لم تتفق الأقطار المصدرة على تنفيذ سياسة ترشيد الإنتاج لحماية الأسعار لأنها المنتج الرئيسي والمتمم في أسواق النفط العالمية[٤٠].

هذا بالنسبة لأسعار النفط العالمية، أما الأسعار النهائية للمستهلك في الأسواق المحلية للدول المستوردة الصناعية، فمن المنتظر أن تحافظ على مستواها المرتفع، بل يمكن أن تستمر في الزيادة بعض النظر عما يطرأ من تذبذب أو حتى انخفاض في الأسعار العالمية. إن استمرار هذا الوضع يساعد الدول الصناعية على تنفيذ سياستها الرامية إلى ترشيد استهلاك النفط، ويمكنها الحصول على الجزء الأكبر من الريع الاقتصادي "الفرق بين كلفة الإنتاج وسعر البيع للمستهلك" للنفط المستورد. **ونظراً لضخامة الأموال التي تتحقق من تطبيق سياسة المحافظة على أسعار النفط منخفضة عالمياً، ومرتفعة محلياً، تستطيع الأقطار الصناعية المستوردة للنفط أن توظف هذه الأموال في تنمية بدائل الطاقة،**

ومساعدة صناعتها النفطية المحلية، وتشجيع المحافظة على الطاقة، وترشيد استهلاك النفط بشتى وسائل الدعم والإعفاءات الضريبية. إن نجاح الدول الصناعية في اتباع مثل هذه السياسة لم يتحقق إلا بعد أن استعادت السيطرة على إدارة الطلب، الأمر الذي مكنها من تحويل سوق النفط من سيطرة البائعين إلى يد المشترين، بعد أن سيطرت الخلافات على المداولات والتعامل بين عدد من أقطار الأوبك الرئيسية، وخاصة بعد أن تخلت هذه المنظمة عن دورها في تحديد السعر، وأصبحت كل دولة تسعى لزيادة حصتها في السوق عن طريق خفض الأسعار، ولو كان ذلك على حساب المصدرين الآخرين، أو أن زيادة مبيعاتها النفطية تضاف إلى المخزون الاستراتيجي للدول الصناعية، ليستعمل فيما بعد في إدارة الطلب على النفط بما يضمن بقاء سعره العالمي متدنياً[٤١].

استمرار مثل هذا الوضع - لا سمح الله - حتى القرن القادم سيحرم الأقطار العربية النفطية، والعرب والمسلمين بصورة عامة، من الحصول على سعر عادل مقابل استنزاف الثورة النفطية الناضبة، الأمر الذي سيؤدي إلى عدم تحقيق عائدات مالية، تكفي لتسديد التزامات الاستهلاك والاستثمار والدفاع والمساعدات الخارجية للدول الإسلامية غير النفطية وغيرها من احتياجات التعاون العربي والإسلامي والدولي التي ينتظر أن تزداد وتتوسع خلال التسعينيات. **لذلك لابد من العمل من جديد لمقاومة الاستسلام لسياسة الدول الصناعية النفطية والاقتصادية، حتى يحصل التوازن بين مصالح جميع الأطراف المعنية بالصناعة النفطية من منتجين ومستهلكين وتجاريين. غير أن مثل هذا التوازن لن يتحقق إلا بعد قدر كاف من التعاون، وتبادل المصالح بين المصدرين الرئيسيين للنفط، ثم بعد ذلك بينهم المستهلكين الرئيسيين ومجموعة الدول النامية المستوردة للنفط، والتي ينتظر أن يرتفع فيها استهلاك النفط بسبب ارتفاع معدلات النمو والزيادة السكانية**[٤٢].

وعلى الرغم مما أصاب منظمة الأوبك من ضعف وتفكك من جراء الخلافات المستمرة بين أعضائها، خاصة بعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية، فإنها ما تزال قادرة على القيام بدور رئيسي في تنظيم سوق النفط العالمية، إذا ما أعطيت الفرصة من حيث تنمية روح التعاون بين الأقطار الأعضاء، وبناء قدراتها الفنية في الأمانة العامة، بما يمكنها من القيام بالدراسات واقتراح السياسات والتعامل بفاعلية مع منظمات دولية متخصصة، مثل وكالة الطاقة الدولية، ومجموعة السوق الأوروبية، وغيرهما. ومن العوامل التي يمكن أن تساعد على تقوية الأوبك خلال العقد القادم الانخفاض المتوقع في عدد أعضائها الذي ربما لن يزيد عن سبعة أو ثمانية أعضاء، منهم خمسة أقطار عربية. كما أن منظمة عربية للطاقة، تشمل كل الأقطار العربية النفطية وغير النفطية، من شأنها أن تعمل على تنمية التعاون بين الأقطار العربية في مجال الطاقة وجعلها المحور

الأساسي والقاعدة المركزية للتعاون والتكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية النفطية وغير النفطية. ومما لا شك فيه أن في حالة نجاح مثل هذا التوجه في جعل النفط والطاقة بشكل عام يخدمان احتياجات التنمية والتكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية ككل أو داخل مجموعات إقليمية متعاونة فيما بينها، فإن الاعتماد المتبادل داخل الوطن العربي سيزداد، وترتفع معه الحاجة إلى المزيد من استهلاك النفط والغاز من أجل الإنتاج المحلي، وبالتالي التقليل من الحاجة إلى المزيد من استيراد السلع والخدمات من الدول الصناعية، وتصدير النفط خارج الوطن العربي. وأن تحقيق مثل هذا التوجه سيخدم مصالح جميع الأقطار العربية، ويمكن الأقطار النفطية من تخفيف اعتمادها على تصدير النفط الخام للأسواق العالمية، وبالتالي المساهمة في رفع أسعاره، وتحقيق عائد أكبر من مبيعاتها النفطية والبتروكيماوية. كما أن اتباع مثل هذه السياسة من شأنه أن يساعد على تقوية مركز الدول النفطية التفاوضي في تعاملها مع الدول الصناعية الرئيسية، سواء في مجال الاقتصاد والمال أو نقل التقنية أو شئون الدفاع الوطني، وباتباع مثل هذه السياسة التكاملية التنموية الشاملة يمكن للأقطار العربية أن تنمي مصالحها ومصالح بقية الأقطار العربية ككل بالمزيد من التعاون مع الدول النامية المستوردة للنفط والبتروكيماويات على أسس مستقرة وتوازن في المصالح المتبادلة[٤٣].

وهنالك مجال آخر يمكن للنفط في العالم الإسلامي أن يلعب فيه دوراً أساسياً، وهو توفير جسر للتنمية، وتنويع مصادر الدخول ومصادر الطاقة البديلة للاستهلاك في العالم الإسلامي المحلي، استعداداً لمرحلة ما بعد النفط، للتخفيف من الاعتماد الكبير على النفط والغاز كمصدر للطاقة المحلية، مما يساعد على إطالة عمر النفط، وتسهيل مهمة الانتقال إلى مرحلة ما بعد نضوبه.

جدول رقم (١/٦) تطور إنتاج وعائدات وصادرات أوبك البترولية خلال عامي ١٩٩٨/٩٧

الدول	إنتاج الزيت الخام (ألف ب/ي)		الصادرات (مليون ب/ي)[١]			العائدات (مليون دولار)[أ]			التغير %	متوسط الأسعار ١٩٩٨ (دولار/للبرميل)
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٨	التغير %	١٩٩٧	١٩٩٨	الفرق		
الجزائر	٨٥٠	٨٢٣	١٣٠٠	١٢٨٠	– ١,٥	٩٢٦٣	٥٩١٥	– ٣٣٤٩	– ٣٦,١	١٢,٨٥
إندونيسيا	١٤٠٤	١٣٥٩	٧٧٠	٦٨٠	– ١١,٧	٥٣٢٩	٣٠٤٦	– ٢٢٨٣	– ٤٢,٨	١٢,١٧
إيران	٣٦٣٣	٣٦١٦	٢٧٣٠	٢٦٥٠	– ٢,٩	١٨٢٣٣	١١١٥٩	– ٧٠٧٤	– ٣٨,٨	١١,٥٢
العراق[ب]	١٢١٢	٢١١٥	٧٢٠	١٥٣٠	١١٢,٥	٤٦٢٠	٥١٦٥	٥٤٥	١١,٨	٩,٥
الكويت*	٢٠٨٣	٢٠٦٤	٢١١٠	٢٠٥٠	– ٢,٨	١٣٧٣٠	٨٢٨٦	– ٥٤٤٤	– ٣٩,٦	١١,٠٦
ليبيا	١٤٣٧	١٣٩٤	١٣٢٠	١٢٦٠	– ٤,٥	٩١١٥	٥٧٤٠	– ٣٣٧٤	– ٣٧,٠	١٢,٤٨
نيجيريا	٢٢٠٧	٢٠٩٢	٢٢٠٠	٢١٠٠	– ٤,٥	١٥٥٤٢	٩٦٣٥	– ٥٩,٧	– ٣٨,٠	١٢,٥٣
قطر	٦١٩	٦٦٢	٧٥٠	٨٢٠	٩,٣	٥٢١٠	٣٦٥٤	– ١٥٥٦	– ٢٩,٩	١٢,٣٦
السعودية*	٨١٨٣	٨٣٠٣	٨٢٩٠	٨٣٨٠	١،١	٥٦٣٥١	٣٦٠٧٨	– ٢٠٢٧٣	– ٣٦,٠	١١,٨
الإمارات	٢٢٤٤	٢٢٦٠	٢٦٨٠	٢٦٧٠	– ٠,٤	١٨٨١٦	١٢٠٩٨	– ٦٧١٨	– ٣٥,٧	١٢,٤٨
فنزويلا	٣٢٨٢	٣١٨٥	٣٠٧٠	٢٩٩٠	– ٢,٦	١٨٨٣١	١١٩٨١	– ٦٨٥١	– ٣٦,٤	١٠,٨٦

الإجمالي	**٢٧١٥٤**	**٢٧٨٧٣**	**٢٥٩٣٠**	**٢٦٤١٠**	**١,٩**	**١٧٥٠٤٠**	**١١٧٥٧**	**-٦٢٢٨٣**	**-٣٥,٦**	**١١,٧٨**

(أ) زيت خام، متكثفات، سوائل غاز طبيعي منتجات مكررة.

(ب) لا تشمل صادراته وعائداته الإمدادات المجانية وكمياتها ٤٥ ألف ب/ي.

المصدر: Petrostrategies, January 18, 1999

جدول رقم (٢/٦) تطور متوسط أسعار سلة خامات أوبك خلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨

(دولار/للبرميل)

البيان	١٩٩٨		متوسط يناير . ديسمبر	
سلة خامات أوبك	نوفمبر	ديسمبر	١٩٩٨	١٩٩٧
العربي الخفيف	١١,٩٢	٩,٩٠	١٢,٢٠	١٨,٧١
دبي	١١,٩٦	١٠,١١	١٢,١٥	١٨,١٠
بوني خفيف	١١,١٥	٩,٩٦	١٢,٧٧	١٩,٤٠
خليط صحاري	١١,٢٥	١٠,٢٣	١٣,٠٢	١٩,٦٢
ميناس	١١,٥٤	٩,٨٩	١٢,٣١	١٩,٢٦
تياجوانا الخفيف	١٠,١١	٨,٧٤	١١,٤٤	١٧,٣٨
أيسمور	١٠,٤٩	٩,٠١	١٢,٠٨	١٨,٢٦
متوسط السعر	١١,١٩	٩,٦٩	١٢,٢٨	١٨,٦٨
خامات أخرى:				
برنت	١١,٠٨	٩,٩٠	١٢,٧١	١٩,٠٦
غرب تكساس المتوسط	١٣,١٠	١١,٢٦	١٤,٣٦	٢٠,٥٦

جدول رقم (٣/٦) تقديرات العرض والطلب الغالبين على البترول خلال عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩

(مليون ب/ي)

البيان	١٩٩٨	١٩٩٩				العام ككل
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
الطلب العالمي:						
OECD	46.61	٤٧,٧٩	٤٥,٦٠	٤٦,٨٥	٤٨,٥٤	٤٧,٢٠
الدول النامية	١٨,٢٢	١٨,١٠	١٨,٥٤	١٨,٤٨	١٨,٨٣	١٨,٤٩
الاتحاد السوفيتي (سابقاً) والصين وأخرى	٨,٨١	٩,٢٦	٨,٨٦	٨,٧٨	٩,١٥	٩,٠١
الإجمالي(أ)	٧٣,٦٣	٧٥,١٤	٧٣,٠١	٧٤,١١	٧٦,٥١	٧٤,٢٩
العرض من خارج أوبك* (أ)	٤٧,٤	٤٨,١	٤٧,٩	٤٨,٠	٤٨,٧	٤٨,٢
الفرق (أ - ب)	٢٦,٢	٢٧,١	٢٥,١	٢٦,١	٢٧,٨	٢٦,٥
إنتاج أوبك من الخام	٢٧,٧					
التوازن	١,٥					

* شاملاً إنتاج من سوائل الغاز الطبيعي المسال.

- عدم تطابق المجاميع يرجع لعميات التقريب.

- المصدر: Opec Monthly Oil Market Report, Jan, 1999.

جدول رقم (٤/٦) منطقة الشرق الأوسط "الدول العربية في آسيا وإيران"

البيان	إنتاج الزيت الخام (ألف ب/ي) ١٩٩٨م	تقديرات الاحتياطي ١٩٩٩/١/١م	
		الزيت (مليون برميل)	الغاز (بليون قدم^3)
منطقة الشرق الأوسط % العالم	٢٠٩٨٧,٥ %٣١,٦٥	٦٧٣٦٤٧,٢ %٦٥,١	١٧٤٩٥٤٩ %٣٤
السعودية % المنطقة % العالم	٨٠٥٨ %٣٨ %١٢,١٥	٢٥٩٠٠٠ %٣٨,٤٤ %٢٥	٢٠٤٠٠٠ %١١,٦٦ %٣,٩٦
العراق % المنطقة % العالم	٢١١٤ %١٠,٧ %٣,١٨	١١٢٥٠٠ %١٦,٧ %١٠,٩	١٠٩٨٠٠ %٦,٢٧ %٢,١
أبو ظبي دبي رأس الخيمة الشارقة	١٨٩٣ ٣١٤,٥ ٠,٥ ٧٠	٩٢٢٠٠ ٤٠٠٠ ١٠٠ ١٥٠٠	١٩٦١٠٠ ٤١٠٠ ١١٠٠ ١٠٧٠٠
إجمالي الإمارات العربية المتحدة % المنطقة % العالم	٢٢٧٨ %١٠,٨٥ %٣,٤٣	٩٧٨٠٠ %١٤,٥ %٩,٤٥	٢١٢٠٠٠ %١٢,١ %٤,١٢
إيران % المنطقة % العالم	٣٥٩٧ %١٧,١ %٥,٤٣	٨٩٧٠٠ %١٣,٣ %٨,٧	٨١٢٣٠٠ %٤٦,٢ %١٥,٨
الكويت % المنطقة % العالم	٤٧٩٦ %٨,٥٥ %٢,٧	٩٤٠٠٠ %١٣,٩٥ %٩	٥٢٢٠٠ %٢,٩٨ %١
المنطقة المحايدة عمان قطر البحرين اليمن	٥٤٧ ٨٩٤,٦ ٦٦٤ ١٠٢,١ ٣٨١,٧	٥٠٠٠ ٥٢٨٣ ٣٧٠٠ ١٦٠ ٤٠٠٠	١٠٠٠ ٢٨٤١٦ ٣٠٠٠٠٠ ٤١٧٧ ١٦٩٠٠
منطقة الخليج العربي % المنطقة % العالم	٢٠٤٣٢,٤ %٩٧,٣٥ %٣٠,٨	٦٦٨٤٤٣ %٩٩,٢ %٦٤,٦	١٧٤٠٧٩٣ %٩٩,٥ %٣٣,٨

البيان	إنتاج الزيت الخام (ألف ب/ي) ١٩٩٨م	تقديرات الاحتياطي ١٩٩٩/١/١م	
		الزيت (مليون برميل)	الغاز (بليون قدم^{3})
سوريا	٥٥٥	٢٥٠٠	٨٥٠٠
الأردن	–	٣٠٠	٢٤٥
فلسطين (إسرائيل)	٠,١	٣٩٣٠	١١

المصدر: بيانات الجدول رقم (٢٩) من الملحق الإحصائي.

جدول رقم (٥/٦) منطقة إفريقيا

البيان	إنتاج الزيت الخام (ألف ب/ي) ١٩٩٨م	تقديرات الاحتياطي ١٩٩٩/١/١م	
		الزيت (مليون برميل)	الغاز (بليون قدم٣)
المنطقة	٦٨٣٩,٩	٧٥٤٤٢	٣٦١٠٩٨
% العالم	%١٠,٣	%٧,٣	%٧
الأقطار الإسلامية			
ليبيا	١٣٩٥	٢٩٥٠٠	٤٦٤٠٠
مصر	٨٤٢,٣	٣٥٠٠	٣١٥٠٠
الجزائر	٨١٨	٩٢٠٠	١٣٠٣٠٠
تونس	٧٩,٤	٣٠٧,٦	٢٧٥٠
المغرب	٠,١	١,٩٦	٥٠
شمال إفريقيا	٣١٣٤,٨	٤٢٥٠٩,٥٦	٢١١٠٠٠
% منطقة إفريقيا	%٤٥,٨٣	%٥٦,٤٣	%٥٨,٣٢
% العالم	%٤,٧٢	%٤,١	%٤,١
بقية الأقطار الإسلامية			
نيجيريا	٢٠٨٠	٢٢٥٠٠	١٢٤٠٠٠
بنين	٧٢٥,٨	٥٤١٣	١٦٢٠
الجابون	٣٦٠	٢٤٩٩	١٢٠٠
الكاميرون	١٢٥	٤٠٠	٣٩٠٠
السودان	–	٢٦٢,١	٣٠٠٠
موزمبيق	–	–	٢٠٠٠
الصومال	–	–	٢٠٠
إجمالي بقية الأقطار الإسلامية	٣٢٩٠,٨	٣١٠٧٣,١	١٣٥٩٢٠
% المنطقة	%٤٨		
% العالم	%٤,٦٩		
إجمالي الأقطار الإسلامية	٦٤٢٥,٦	٧٣٥٨٢,٧	٣٤٦٩٢٠
% المنطقة	%٩٣,٩	%٩٧,٥	%٩٦
% العالم	%٩,٧	%٧,١١	%٦,٧

المصدر: بيانات الجدول رقم (٢٩) من الملحق الإحصائي.

جدول رقم (٦/٦) منطقة آسيا / الباسفيك

البيان	إنتاج الزيت الخام (ألف ب/ي) ١٩٩٨م	تقديرات الاحتياطي ١/١/١٩٩٩م	
		الزيت (مليون برميل)	الغاز (بليون قدم٣)
المنطقة	٧١١٨,١	٤٣٠١٣,٧	٣٥٩٥٨٠
% العالم	١٠,٦	٤,٢	%٦,٩٨
الصين	٣١٩٥,٦	٢٤٠٠٠	٤٨٣٠٠
% المنطقة	%٤٥	%٥٥,٨	%١٣,٤
% العالم	٤,٧	%٢,٣	%٠,٩٤
الأقطار الإسلامية			
إندونيسيا	١٢٨٩	٤٩٧٩,٧	٧٢٢٦٨
% المنطقة	%١٨	%١١,٦	%٢٠
% العالم	%١,٩٦	%٠,٤٨	%١,٤
الأقطار الإسلامية			
ماليزيا	٧٣١,٢	٣٩٠٠	٨١٧٠٠
% المنطقة	%١٠,٤	%٩	%٢٢,٧
% العالم	%١,١	%٠,٣٧	%١,٦
بنجلاديش	٢	١٠,٦	١٠٦١٥
بروناي	١٣٥,٦	١٣٥٠	١٣٨٠٠
باكستان	٥٥,٤	٢٠٨	٢١٦٠٠
أفغانستان	–	–	٣٥٣٠
إجمالي الأقطار الإسلامية	٢٢١٣,٢	٩٤٤٨,٣	٢٠٣٥١٣
% المنطقة	%٣١	%٢١,٩	%٥٧
% العالم	%٣,٣٣	%٠,٩	%٣,٩٥

المصدر: بيانات الجدول رقم (٢٩) من الملحق الإحصائي.

جدول رقم (٧/٦) منطقة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقاً

البيان	إنتاج الزيت الخام (ألف ب/ي) ١٩٩٨م	تقديرات الاحتياطي ١٩٩٩/١/١م	
		الزيت (مليون برميل)	الغاز (بليون قدم٣)
المنطقة	٧٣٠٠	٥٩٠٥٣	٢٠٠٢٢٥٧
% العالم	%١١	%٥,٧	%٣٩,٢
روسيا الاتحادية	٥٨٩٠	٤٨٥٧٣	١٧٠٠٠٠٠
% المنطقة	%٨١	%٨٢,٣	%٨٥
% العالم	%٩	%٤,٨	%٣٣
الأقطار الإسلامية			
ألبانيا	٠,٥	١٦٥	١٠٠
آذربيجان	٢٤٦	١١٧٨	٤٤٠٠
قازاقستان	٥١٢	٥٤١٧	٦٥٠٠٠
فيرغيزيا	١	٤٠	٢٠٠
طاجيكستان	١	١٢	٢٠٠
تركمنستان	١٢٣	٥٤٦	١٠١٠٠
أوزبكستان	١٦٣	٥٩٤	٦٦٢٠٠
إجمالي الأقطار الإسلامية	١٠٤٦	٧٩٥٢	٢٣٧١٠٠
% المنطقة	%١٤,٤	%١٣,٥	%١١,٨٤
% العالم	%١,٦	%٠,٧٦	%٤,٦

المصدر: بيانات الجدول رقم (٢٩) من الملحق الإحصائي.

سابعاً: التعاون الاقتصادي بين أقطار العالم الإسلامي

١/٧ ملامح أداء أجهزة التعاون الاقتصادي.

١/١/٧ أجهزة التعاون الاقتصادي

على المستوى الإجرائي والعملي أنشأت منظمة المؤتمر الإسلامي عدداً من اللجان المتخصصة والمعاونة. وقد ظهرت إلى الوجود بعض المؤسسات الأخرى المستقلة ولكنها ترتبط برباط وثيق بمنظمة المؤتمر الإسلامي وذلك كما يتضح من الشكل التالي:

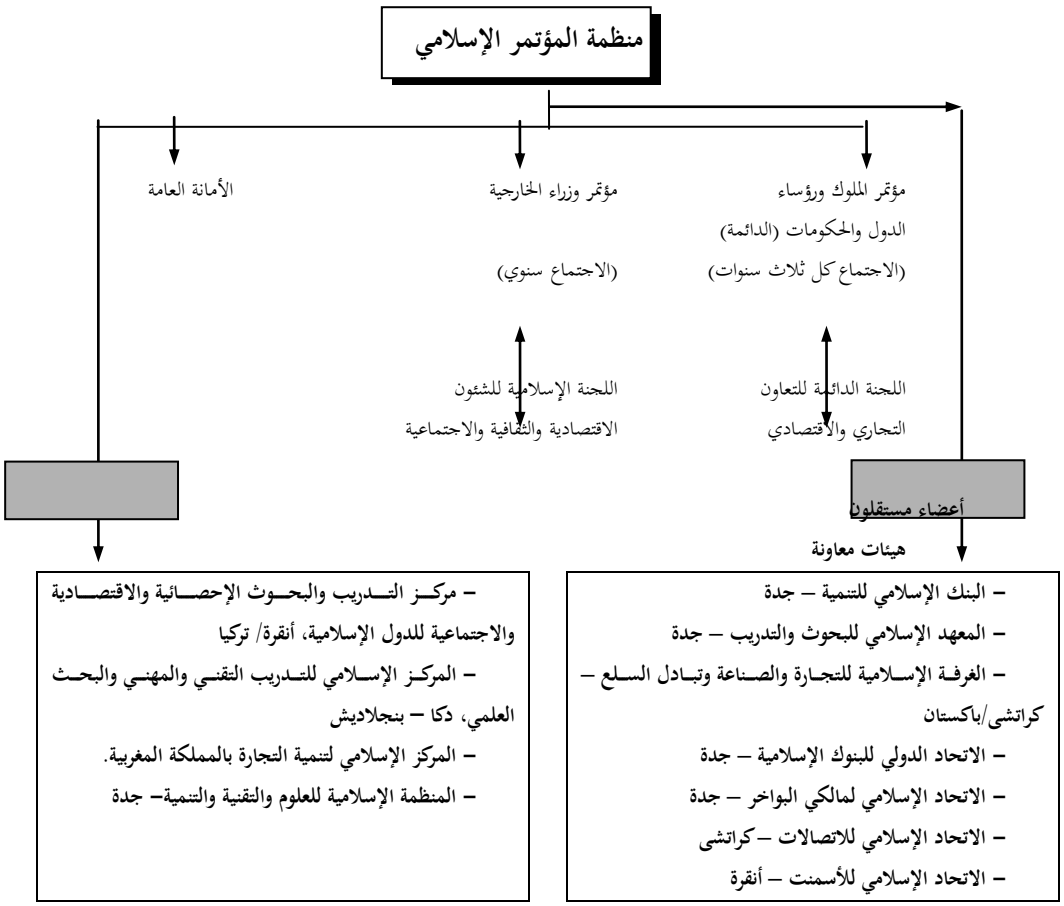

٢/١/٧ اتفاقيات التعاون بين الدول الإسلامية[١]

كان الهدف الثاني من أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي هو "تدعيم التعاون بين الدول الأعضاء في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية وغيرها من المجالات الحيوية وإجراء مشاورات بين الدول الأعضاء في المنظمات الاقتصادية الدولية "

وأعطى مؤتمر القمة الثاني أولوية قصوى للأمور الاقتصادية فأعلن أن من الضروري للبلدان الإسلامية أن تلجأ قبل كل شئ إلى تعبئة مواردها الوطنية، وإعادة تنشيطها بغية تأمين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للشعب.

كما وافق المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء الخارجية سنة ١٩٧٧ م على "الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري" وأصبحت سارية المفعول في سنة ١٩٨٣م.

وفى حقل التعاون الاقتصادي تجمل الاتفاقية العامة بعض المجالات الأساسية للتعاون الاقتصادي التي تشمل تحويل رءوس الأموال داخل منظمة المؤتمر الإسلامي والمشروعات المشتركة وإنتاج الأغذية (المواد١-٤).

أما في حقل التعاون الفني تحمل الاتفاقية بعض مجالات التعاون والاستفادة من الخبرة الموجودة والقدرات الفنية في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي عبر تبادل القوى البشرية وتطويرها عن طريق البحث والتدريب والتخصص، وكذلك على إنشاء مؤسسة مكرسة للعلوم والتكنولوجيا (المواد ٥-٧).

وأما ما يقصد بالتعاون التجاري فهو تعزيز التجارة وإيجاد روابط تاريخية مناسبة بين البلدان الإسلامية وتأسيس مركز لتنمية التجارة بين البلدان الإسلامية المواد (٨-١٠)[١]

وتبنى مؤتمر القمة الثالث المنعقد في مكة/ الطائف في يناير سنة ١٩٨١م. خطة عمل تتضمن بوضوح مجالات التعاون الاقتصادي إلى عشرة مجالات ، كما توصى خطة العمل باتخاذ إجراءات محددة في هذه المجالات العشر وهى: ١- الأغذية والزراعة. ٢- التجارة. ٣- الصناعة.

٤- النقل والمواصلات والسياحة. ٥- السياسات النقدية والمالية. ٦- الطاقة.

٧- العلوم والتكنولوجيا. ٨- القوى البشرية والشئون الاجتماعية. ٩- السكان والصحة ١٠- التعاون الفني.

---

[١] صفحة: ٤٥٥

د. أبو الحسن صادق " الصورة الاقتصادية للبلدان الإسلامية في العالم المعاصر : الجهود المبذولة للتعاون واتجاهات المستقبل "مؤتمر وحوار الحضارات في العالم المعاصر، مؤسسة آل البيت"عمان" ، ٥-٧ يوليو ١٩٩٥، ص ٤

وأدرك قادة منظمة المؤتمر الإسلامي أنه سيكون من الصعب التصدي لها جميعاً ، وبناء على ذلك حددوا ستة مجالات لها الأولوية في مؤتمر القمة الرابع الذي عقد في الدار البيضاء سنة ١٩٨٤ م، للسنوات الست القادمة. والمجالات هي: ١- التنمية الزراعية والأمن الغذائى. ٢- الصناعة. ٣- العلوم والتكنولوجيا. ٤- التجارة. ٥- النقل والمواصلات والاتصالات. ٦- الطاقة.

ومن أجل تسهيل حركة رأس المال مع الضمانات الضرورية لحماية الاستثمارات فقد تبنت البلدان الإسلامية "اتفاقية لتعزيز وحماية وضمان الاستثمار" بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر وذلك في اجتماعها سنة ١٩٨١م.

وهكذا ، نجد أمامنا ثلاث وثائق خاصة بمنظمة المؤتمر الإسلامي للتعاون الاقتصادي وهى:

- الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني. - خطة العمل. - اتفاقية ضمان الاستثمار.[٢]

وأوكلت منظمة المؤتمر الإسلامي مسئولية متابعة تنفيذ القرارات أو الاتفاقيات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي إلى لجنة دائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي COMPCEC برئاسة رئيس جمهورية تركيا. واللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي يرأسها COMSTECH رئيس جمهورية باكستان.[٣]

٣/١/٧ وضع الاتفاقيات متعددة الأطراف بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي(٢).

الوضع الراهن للتوقيع والمصادقة على الاتفاقات والنظم الأساسية هو على النحو التالي:

١- وقعت على الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري التي تهدف إلى تشجيع انتقال رءوس الأموال والاستثمارات وتبادل المعلومات والخبرات والقدرات الفنية والتنكولوجية بين الدول الأعضاء ٤٠ دولة ، وصادقت عليها ٢٧ دولة .

٢- وقعت على اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي تضمنت تشجيع انتقال رءوس الأموال بين الدول الأعضاء، وحماية استثماراتها من المخاطر التجارية ٢٦ دولة وصادقت عليها ١٨ دولة .

---

[٢] - المرجع السابق، ص٥

[٣] - المرجع السابق، ص٥

٣- أما اتفاقية الإطار بشأن الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء بالمنظمة فقد وقعت عليها ٢١ دولة منها دولتان وقعتا في أثناء الاجتماع العاشر للجنة الدائمة وصادقت عليها ٥ دول.

٤- وقعت على النظام الأساسي للاتحاد الإسلامي للاتصالات السلكية واللاسلكية ١٢ دولة وصادقت عليه ٩ دول. وهذا يعني أن الاتحاد لم يصبح نافذ المفعول بعد .

٥- أما النظام الأساسي للمجلس الأعلى للطيران المدني فقد وقعت عليه تسع دول وصادقت عليه أربع دول فقط وهذا العدد غير كاف لجعل هذا النظام ساري المفعول.

٤/١/٧ تقويم أداء أجهزة التعاون الاقتصادي من خلال:

يمكن استخلاص نتائج تقويم أداء أجهزة التعاون الاقتصادي من ثلاث دراسات:

الأولى: دراسة الدكتور أبو الحسن صادق، والثانية: دراسة الدكتور عبد الله الأشعل، والثالثة: ما ورد في تقرير البنك الإسلامي للتنمية عام ١٤١٧ هـ، وتفصيلها على النحو التالي:

الدراسة الأولى: دراسة الدكتور أبو الحسن صادق[٣]: رغم عدم توفر معلومات أو بيانات كافية من أجل تقييم كامل لما تحققه جهود منظمة المؤتمر الإسلامي ، يمكن القول باطمئنان أن ما تحقق داخل نطاق التعاون الاقتصادي كان إما هامشياً جداً أولاً يذكر.

ويمكن طرح عدة أسباب لهذا العجز أو العقم في جهود منظمة المؤتمر الإسلامي:

أولها: أن المجالات المقترحة للتعاون الاقتصادي داخل العالم الإسلامي ذات طابع شبه أكاديمي والتغطية المقترحة لها مغرقة في الشمولية والتجريد . لذا لابد من تضيق نطاق المجالات المذكورة وتحديدها بحيث تصبح على مستوى عملي ناجح.

ثانيها: أن الاتفاقيات المعقودة وخطط العمل تمثل في جوهرها إعلاناً عن النوايا العاطفية للبلدان الإسلامية في التعاون معاً.

ثالثها: أن مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي وهيئاتها القائمة تتداخل في وظائفها ونشاطها ويؤدى ذلك إلى هدر في الموارد مع انعدام في الفعالية. فعلى سبيل المثال هناك أنواع متشابهة من المعلومات يجمعها المركز الإسلامي لتنمية التجارة، وغرفة التجارة الإسلامية ومركز أنقرة وبنك التنمية الإسلامي والأفضل الحد من هذا التداخل وجعل كل مؤسسة تتحمل المسئولية عن الإنجاز في مجالاتها المحددة التي لا تتداخل مع المؤسسات أو المجالات الأخرى.

رابعها: أن التعيينات للوظائف الهامة في مؤسسة منظمة المؤتمر ومنظماته تعيينات سياسية في الواقع تتم دون التفات كافي للخبرة الحقيقية في الميادين ذات العلاقة ويؤثر هذا بوضوح في أداء المؤسسات .

خامسها: هو أن للبلدان الإسلامية توجهات سياسية مختلفة وميولاً عقائدية أو أيدلوجية متنوعة كما ينطبق ذلك على العضوية في مختلف التكتلات والتجمعات الإقليمية مما يجعل من الصعب عليها الانطلاق نحو تعاون إسلامي داخلي.

سادسها: كثيراً ما يمارس ضغط خارجي ضد الوحدة الإسلامية والتعاون في الأمور الاقتصادية والسياسية

ورغم عقم أو ضعف جهود منظمة المؤتمر الإسلامي تجاه التعاون الاقتصادي بين البلدان الإسلامية ، يجب أن نتذكر أن هذه الجهود أوجدت حساً أو شعوراً بالانتماء للأمة الإسلامية ووعياً بالحاجة إلى التعاون والاخوة والوحدة.

الدراسة الثانية: دراسة الدكتور عبد اللّه الأشعل[٤]: الذي يرى أن عوامل فشل الإطار المؤسسي يرجع إلى عدة عوامل وهى:

أولاً : أن التصور قام على أساس واحد وهو الصحوة البترولية مما دفع الغرب إلى تقويض هذا الأساس خاصة وأن إسرائيل كانت الهدف لهذا التصور.

ثانياً : الارتباط والتبعية الواضحتان بين الاقتصاد العالمي واقتصاد الدول الإسلامية ولذلك لم تفلح محاولات هذه الدول مع بقية الدول النامية في تنشيط"الاونكتاد" للتخفيف من غلواء الجات وفلسفته كما كان ذلك سبباً في تصدى الدول الغربية لمحاولات إصلاح النظام الاقتصادي العالمي وإنشاء نظام دولي جديد أكثر عدالة.

لذلك لم يكن صدفة أن صممت المنظمات المالية والاقتصادية الدولية على أساس "أيديولوجي" بأن زعمت بأنها منظمات فنية لا دخل للسياسة في عملها وإذا كان الغرب قد شايع الصحوة الإسلامية في شقها المناهض للشيوعية فقد ساورته المخاوف التاريخية منذ الحروب الصليبية من قيام عالم إسلامي قوى ومتقدم يرفض قيم الغرب المادية ويدعو إلى قيم مختلفة في السياسة والاقتصاد والاجتماع.

وفى تلك الفترة أيضاً نشطت الدراسات المقارنة بين الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام ونظرتها في الماركسية والرأسمالية وانتهت الدراسات إلى رفضها معاً رغم إيحاءات التماثل الرقيق والتعاطف المستمر مع بعض جوانب النظام الرأسمالي، وهى نتيجة ضخمتها الدراسات الغربية التي خلصت منها إلى نتيجة مصطنعة توحي بتحالف إسلامي غربي ضد الشيوعية وسياساتها وممارستها.

ثالثاً: فشل الإطار المؤسسي يرجع إلى تحول النظام الدولي وأفول الصحوة البترولية تدريجياً وتفاقم مشاكل العالم الإسلامي وصراعاته وهذا الصرح الإسلامي أصبح أثراً بعد عين وجسداً بلا روح فقد نشاطه

رابعاً: الانحرافات الخطيرة التي قامت بها إدارات بعض هذه الهيئات والتي تصرفت في أموال هذه الهيئات وكأنها غنائم قدرت لها في قرار تعيينها.

كانت ثمرة التعاون الاقتصادي والتجاري محدودة ولم تفلح في زيادة أو تحريك نسبة التبادل التجاري بين أقطار العالم الإسلامي والتي تقدر بحوالي ٨-٩% من إجمالي حجم التبادل التجاري للعالم الإسلامي.

والمحصلة النهائية لكل ما تقدم أن العالم الإسلامي لم يتمكن من إنشاء كتلة اقتصادية وتجارية تنساب التجارة بينها وفق قواعد تحقيق المصالح والتكامل الذي يفلت من عجلة الاقتصاد العالمي.

كما لم يتمكن في أبسط الفروض من وضع العامل الإسلامي ضمن عوامل القرار الدولي للمسائل الاقتصادية والتجارية ومن ثم لم يتمكن من مقاومة الآثار السلبية لضغوط النظام الدولي ولم يكن أمام العالم الإسلامي بد من الدخول مع غيره من الدول النامية في المفاوضات الطويلة التي انتهت إلى إنشاء منظمة التجارة الدولية.

الدراسة الثالثة: ما ورد في تقرير البنك الإسلامي للتنمية بجدة عام ١٤١٧ هـ-١٩٩٧/١٩٩٦م[٥]:

على الرغم من أن الجهود التي بذلت على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية بجدة قد حققت بعض التقدم في تعزيز التجارة البينية للدول الإسلامية فقد ظل حلم إقامة علاقات اقتصادية قوية ووثيقة بين الدول الأعضاء بعيداً عن الواقع ولا تزال التجارة البنية تمثل نحو ١٠% من إجمالي تجارة هذه الدول، ولا تزال تدفقات الاستثمار متواضعة للغاية كما ظلت العلاقات بين الدول الأعضاء في مجالات العلوم والثقافة والمعلومات والثقافة نادرة وغير منتظمة.

وهناك الكثير من الحماس على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي وعلى مستوى منظمات التعاون الإقليمي المتعددة لتعزيز هذه العلاقات غير أنه لم يتم في معظم الحالات ترجمة هذا الحماس إلى خطوات عملية ملموسة يمكن أن يكون لها أثر كبير على التجارة والأشكال الأخرى من التعاون.

ومن أجل ذلك هناك بعض الخطوات الرئيسية التي ينبغي للدول الأعضاء أن تحققها ومنها:

أ) توسعة قواعد التعاون الاقتصادي التي تعزز تدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء.

ب) تقوية الترتيبات القانونية والمؤسسية لاجتذاب المستثمرين من الدول الأعضاء الأخرى.

ج) إزالة الحواجز غير الجمركية على التجارة.

د) إعداد ترتيبات للأفضلية على مستوى التجمعات الإقليمية وشبة الإقليمية لتعزيز التجارة البينية.

هـ) إقامة روابط قوية في مجال النقل.

و) الاستفادة على نحو ذي فاعلية من تكنولوجيا المعلومات من اجل تدفق بيانات التجارة والاستثمار.

ر) اتخاذ ترتيبات مؤسسية خاصة على المستوى الوطني من اجل التركيز على تنمية التعاون بين الدول الأعضاء.

ح) إشراك القطاع الخاص في تنمية التعاون بين الدول الأعضاء.

وقبل كل شيء، هناك حاجة للإسراع في تنفيذ خطة العمل لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي تعزز قواعد قوية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء بالمنظمة والبنك ولابد[٤] كذلك من تعزيز التعاون بين المنظمة نفسها والمؤسسات الإقليمية في الدول الأعضاء لتنفيذ خطة عمل المنظمة.

وخلاصة الأمر، يمكن اختصار المشكلات التي تواجه التكامل الاقتصادي[٦] فيما يلي:

أولا: الافتقار إلى شعور بالوعي بوجود أمة إسلامية والانتماء إليها، وغياب الإرادة السياسية

ثانيًا: الضغط الصادر من القوى الأجنبية، فبعد انتهاء الحرب الباردة يلاحظ أن النظام العالمي الجديد يستهدف المسلمين من بين أمور أخرى وذلك بغية إضعافهم وتقسيمهم بحيث لا يستطيعون الظهور قوة موحدة . وقد أدى هذا إلى جعل منظمة المؤتمر الإسلامي والمناطق المتكاملة داخل العالم الإسلامي عديمة الفاعلية في الواقع كما أن هذا الوضع يمثل عقبة تقف في وجه أية مناطق متكاملة أخرى من هذا القبيل وعلى المسلمين إدراك هذه الظاهرة ليوحدوا صفوفهم وذلك بان لا يخضعوا للضغوط الخارجية ويتجنبوا الصدام المباشر مع القوى الغربية قدر الإمكان

ثالثاً: عقبة المأسسة أمام التكامل الاقتصادي الإسلامي إذا أن الجات الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة والتي جاءت لتعزيز التجارة وكثيراً ما تستخدم ضد تكامل العالم الثالث وإن كان مشجعوها والمروجون لها لا يهتمون بذلك في سياستهم.

رابعاً: مشكلة الروابط فقد أدى التشتت الجغرافي للبلدان الإسلامية والمصحوب بروابط تجارية تاريخية مع بلدان أخرى خلال القرون الماضية إلى وجود روابط مؤسسية هزيلة مع ضعف وسائل النقل بين البلدان الإسلامية.

---

[٤] – التقرير السنوى للبنك الإسلامي للتنمية ،١٤١٧ هـ – ١٩٩٦/١٩٩٧

وتسهل هذه الظاهرة ممارسة التجارة مع البلدان الأخرى، الأمر الذي كثيراً ما يكون مفقوداً بين البلدان الإسلامية بيد أن بالإمكان التغلب على هذه المشكلة عندما تكثف البلدان الإسلامية معاملاتها الاقتصادية مع بعضها.

٢/٧ التعاون الاقتصادي بين *أقطار العالم الإسلامي في ظل منظمة التجارة العالمية:

١/٢/٧ التطورات الاقتصادية العالمية بعد جولة أورجواي:

يشهد الاقتصاد العالمي منذ بداية الثمانينات نزعة مركزية واضحة نحو "التدويل" Globalization، وتكوين "التكتلات الاقتصادية الإقليمية" فى ظل عالم جديد يتسم بدرجة عالية من التمركز والتداخل والمعاملات الاقتصادية والمالية المكثفة العابرة للحدود.

ولقد أخذت تلك التطورات منحى هاماً فى التسعينات مع انتهاء عملية التفاوض فى إطار دورة "أوراجواى للجات"، إذ أنه بدءً من منتصف التسعينات يعيش الاقتصاد العالمي عصر "ما بعد دورة أوراجواى للجات" الذى ينهض على درجة عالية من التعميق لعمليات تحرير تدفقات التجارة الدولية فى السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية ولدرجة انسياب عوامل الإنتاج، ولا سيما الأصول المالية بأنواعها "العابرة للحدود"، على نحو لم يسبق له مثيل من قبل فى تاريخ التطور الرأسمالي.

تلك التطورات تطرح بدورها تحديات جديدة وهامة أمام راسم السياسة الاقتصادية، وراسم السياسة عموماً فى البلدان الإسلامية، بهدف تحديد أشكال الحركة المستقبلية فى ضوء الخيارات المتاحة والقيود التى ترد على الحركة على كل من الصعيد المحلى، والإقليمى والدولى[٧].

وهكذا، فإنه فى ظل الضغوط التنافسية الجديدة، وتسريع معدلات التطوير التكنولوجى للمعدات والسلع والخدمات، تصبح هناك ضرورات ملحة للبحث عن صيغ جديدة لتوسيع حيز الفضاء الاقتصادي الذى تتحرك فى إطاره الوحدات الاقتصادية القطرية العربية والإسلامية.

ويقتضى ذلك بدوره البحث عن صيغ وأشكال للتجمع الاقتصادي الإقليمي، باعتبارها مستويات "وسيطة" تحدد من خلالها "الوحدات القطرية" شكل علاقتها ومستوى تعاملاتها مع الاقتصاد الكونى فى عمومه.

فعلى راسم السياسة الاقتصادية، والمخطط الاستراتيجى عموماً، فى أى بلد عربى أو إسلامي أن يدرك أن نمط التداخل بين ثلاثة مستويات فى العلاقات الاقتصادية:

---

* – د/ ابوالحسن صادق "الصور الاقتصادية للبلدان الإسلامية في العالم المعاصر: الجهود المبذولة للتعاون واتجاهات المستقبل" مؤتمر المسلمونوحوار الحضارات في العام المعاصر "موسسة آل البيت "عمان" ٥–٧ يوليو ١٩٩٥ ص ١٩– ٢٠

أ- المستوى القطرى: داخل التراب الوطنى

ب- المستوى الإقليمي: ويمكن أن تتعدد المستويات الوسيطة "تحت الإقليمية" التى تقود إلى المستوى الإقليمي الأمثل أو الكتلة الاقتصادية المثلى.

ج- المستوى الكونى: على صعيد الاقتصاد العالمي فى مجمله[٨].

وما نؤكده هنا هو أن اندماج الأقطار العربية والإسلامية فرادى فى البنية الجديدة للاقتصاد العالمي فى عصر "ما بعد دورة أوراجواى" هو محاولة انتحارية، وسوف تنعكس بالسلب على مستقبل عمليات النهوض والتطوير الاقتصادي للبلدان العربية والإسلامية.

٢/٢/٧ التكتلات الاقتصادية بعد جولة أورجواي:

يشهد العالم توجهاً نحو الإقليمية التى ينظر لها كعلاج للمشكلات الاقتصادية الحرجة على الصعيد الدولي. وقد دعم هذا التوجه تعثر وانطلاق: أما التعثر فكان فى دورة أوراجواى التى استغرقت وقتاً طال عن المتوقع لها، وفشلت فى حسم بعض القضايا الحرجة مثل حماية المنافسة ومنع الاحتكار والمشتريات الحكومية وتوحيد قوانين الاستثمار والتجارة فى الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وغيرها من أمور ترك لمنظمة التجارة العالمية متابعتها.

وقد جعل هذا من الإقليمية الجديدة بديلاً أكثر فاعلية، لتحرير التجارة مقارنة بمدخل الجات

أما الانطلاق فتمثل فيما شهدته جهود التعاون الإقليمي فى أوربا من نجاح ظاهر منذ عقد اتفاقية روما عام ١٩٥٧م، وكذلك تحويل الولايات المتحدة الأمريكية عن توجهها التقليدى المحبذ لتحرير التجارة على الصعيد العالمي، إلى إنشاء مناطق للتجارة الحرة، وفقاً لاتفاقيات فى هذا الشأن، كتلك التى أبرمتها مع كندا عام ١٩٨٨م CUSTA ثم مع كندا والمكسيك فى عام ١٩٩٢م NAFTA.

وقد جعل هذا من الإقليمية الجديدة مكملاً لمقررات دورة أوروجواى وذلك فى الإطار العام للمادة ٢٤ من اتفاقية الجات. ونقول فى الإطار العام لأن التكتلات الإقليمية من حيث المبادئ الأساسية لتحرير التجارة كالاستقرار والشفافية وتبادل النفع بين الأطراف، لا تختلف عن مبادئ الجات، ولكن فى ذلك الوقت قد تظهر مشكلات عند التطبيق إذ تقف المادة ٢٤ عاجزة فى حالة غلبة الدوافع السياسية على الاقتصادية لابرام اتفاق تفضيلى (أى اتفاق تجارة حرة أو اتحاد جمركى)[٩].

كما أن التكتلات الإقليمية قد تؤدى إلى اعادة توزيع للموارد ينحرف بها عن التوزيع الأمثل إذا ما تغلبت أثر تحول التجارة على أثر خلق التجارة وفقاً لتحليل فاينر، بما يتعارض مع ما تستهدفه مبادئ الجات المعلنة (الآن منظمة التجارة العالمية)

وخلاصة الأمر فى الإقليمية الجديدة أنها وجدت هذه المرة لتبقى. ويدعم فرص بقائها ظروف لم تكن متوفرة فى الستينات، وكذلك التوجه العالمي نحو تحرير التجارة رغم دعاوى الحمائية الجديدة، بما ييسر من أمر إزالة عوائق التجارة بين الأطراف الداخلة فى اتفاق تعاون إقليمى، كما أن دخول الدول السبع الكبرى نفسها فى اتفاقات إقليمية قد جعل هذه الاتفاقات أمراً غير منكور، وهو ما كان حالها فى الستينات[١٠].

فروق بين الإقليمية القديمة والإقليمية الجديدة

الإقليمية القديمة	الإقليمية الجديدة
– احلال محل الواردات	– توجه تصديرى
– تخصيص الموارد وفقاً لخطط مركزية وقرارات سياسية	– تخصيص الموارد عن طريق قوى السوق
– ريادة الحكومة والقطاع الخاص	
– تكثيف الاعتماد على السلع الصناعية	– ريادة القطاع الخاص
– تتعامل مع الحواجز الجمركية	– يدخل فيها كافة المنتجات بما فيها الخدمات
	– تعمق الاندماج عن طريق التنسيق بين السياسات
– معاملة تفضيلية للدول الأقل نمواً	– معاملة مماثلة لكافة الأطراف مع السماح بفترات للتكيف

وتجدر الاشارة إلى الإقليمية الجديدة ستشكل نظام التجارة العالمية فى المستقبل فرغم جهود تحرير التجارة على الصعيد العالمي فى إطار منظمة التجارة العالمية، فستظل هذه الجهود أسيرة القدرة التفاوضية، والنزاعات التجارية التى لا ترقى إلى الحرب، بين ثلاث كتل اقتصادية عملاقة النافتا والاتحاد الأوربى والتجمع الباسفيكى، وفى المستوى الثانى وبفارق كبير تظهر تجمعات إقليمية أخرى تستمد قوتها من دخولها فى تلك التجارة لواحدة من هذه التكتلات(١١).

وإذا كانت البلدان العربية والإسلامية بصدد البحث عن وعاء أو قضاء "إقليمى" ملائم فى ظل تلك التطورات الاقتصادية العالمية الجديدة، فإنه يجب التأكيد على حقيقتين أساسيتين:

الأولى: أنه لا توجد صيغة وحيدة، أو مثلى، للترتيبات الاقتصادية الإقليمية:

أ– فنموذج السوق الأوروبية المشتركة هو مجرد أحد النماذج الممكنة ويلائم بلداناً متقدمة تكون قد قطعت أشواطاً كبيرة فى تطوير هياكلها الإنتاجية قبل البدء بعمليات الاندماج الإقليمي.

ب– كذلك هناك خصوصية تاريخية لنموذج "النافتا" الذى يجمع بين بلد قيادى من بلدان الشمال (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) وبلد متقدم من بلدان الجنوب (المكسيك)

ج– بينما يقوم "نموذج الآسيان" على صيغة انتقالية تتسم بالمرونة، وتأخذ بعين الاعتبار اختلاف مستويات التنمية وتطور الإنتاج فيما بين البلدان المشتركة: سنغافورة، برونای، ماليزيا، الفلبين، إندونيسيا، فيتنام.

الثانية: أنه لا توجد صيغة أو نموذج وحيد للانتقال للرأسمالية، فقد تتعدد سبل وأشكال الانتقال للرأسمالية، وفقاً للظروف التاريخية والشروط الاجتماعية والأوضاع المؤسسية الخاصة بكل بلد.

بل قد يذهب لما هو أبعد من ذلك، وهو أن التطور في اتجاه "اقتصاد السوق" لا يعنى بالضرورة وتلقائياً، الانتقال إلى "اقتصاد رأسمالي" على غرار النموذج الذي ساد ونضج فى أوربا الغربية(١٢).

إلا أن المستقبل يحمل توليفات وأشكال جديدة للتنظيم والتطور الاقتصادي والاجتماعي تجمع ما بين:

الكفاءة الاقتصادية – العدالة الاجتماعية

الكفاءة الاقتصادية: يتم تحقيقها عن طريق التخصيص الأمثل لعناصر الإنتاج طبقاً للعرض والطلب في إطار التنافسية الدولية.

العدالة الاجتماعية: بتدخل الدولة عن طريق الإنفاق الاجتماعي في مجال الرعاية الاجتماعية والصحية ....الخ

كما أن مؤسسة الزكاة تأخذ الأموال من الأغنياء وتردها على الفقراء. فضلاً عن أن المنظمات غير الحكومية والمعروفة بالوقف في الإسلام تلعب دوراً في التخفيف من معاناة الأفراد وتعمل على إشباع طلبهم من الحاجات الضرورية والتحسينية والكمالية.

٣/٧ التعاون التجاري والاقتصادي بين أقطار العالم الإسلامي.

١/٣/٧ هيكل التجارة واتجاهها لدى الدول الأعضاء في البنك[١٤]:

يرد في الجدول (١/٧) عرض بيانات التجارة الداخلية والتجارة البينية، من حيث القيمة والنسب المئوية للدول الأعضاء في البنك، والدول النامية، والدول الصناعية، في الأعوام ١٩٩٦م، و ١٩٩٧م ، و ١٩٩٨م. وتبين الأرقام في هذا الجدول، أن عام ١٩٩٨ لم يكن عاماً جيداً بالنسبة لنمو التجارة الدولية بعامة، ولا لصادرات الدول النامية والدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، بخاصة، فبعد أن حصل نمو في عام ١٩٩٧م بمعدل ٦,٥%، انخفضت الصادرات العالمية في عام ١٩٩٨م بنسبة ٢,٦% ومن حيث القيمة، فقد بلغ الانخفاض ١٤٨,٢ مليار دولار أمريكي؛ أي من ٥٦٢٢,٨ مليار دولار أمريكي إلى ٥٤٧٤,٨ مليار دولار أمريكي. كما أن صادرات الدول النامية انخفضت بنسبة ٥,١% في ذلك العام. أما في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية فقد كانت الخسارة أكبر بكثير، إذ أن صادراتها قد تقلصت بنسبة تقارب ١٤% وكان من أهم العوامل المسؤولة عن هذا الانخفاض الأزمة المالية الآسيوية وآثارها المعدية، وبطء الطلب العالمي، وانخفاض أسعار النفط والسلع الأولية.

وأما حصة الدول النامية في الصادرات العالمية، وقد كانت في عام ١٩٩٧م ٣٣,٥%، فقد انخفضت أيضاً لتبلغ ٣٢,٦% في عام ١٩٩٨م. ويلاحظ أن النمو السنوي في الصادرات من الدول النامية (بما فيها الدول الأعضاء في البنك) الموجهة إلى الدول الصناعية، قد ألم بها انخفاض مفاجئ؛ من ٦,٨% في عام ١٩٩٧م إلى -٦,٥% في عام ١٩٩٨م. وأما التجارة بين الدول النامية، فقد كان التغير في النسبة المئوية في صادراتها وصادرات الدول الأعضاء في البنك في عام ١٩٩٨م -١١,٢% و -١٢,٥% على الترتيب. ومن ثم، فإن من الواضح أن نمو صادرات الدول الأعضاء في البنك كان أضعف مما هو عليه في الدول النامية بشكل عام.

وفي عام ١٩٩٨م، هبطت حصة الدول الأعضاء في البنك في سوق الصادرات العالمية. ذلك أن إجمالي صادراتها إلى العالم في عام ١٩٩٨م بلغ ٣٣٥,٣ بليون دولار أمريكي مقابل ٣٨٤,٤ بليون دولار أمريكي في السنة السابقة، وهو يعادل ٦% من حصة السوق، التي كانت في عام ١٩٩٧م ٦,٨%. ويلاحظ أن حصة السوق من صادرات الدول الأعضاء في البنك إلى الدول الصناعية قد زادت بنسبة تقارب ١%، فقد بلغت في عام ١٩٩٨م ٥٥,٦%. بينما انخفضت حصة صادراتها إلى الدول النامية بنسبة ١,٣%.

الجدول (١/٧)

حجم التجارة البينية للدول الأعضاء في البنك لعام ١٩٩٨م (١٤١٨-١٤١٩هـ)

(بملايين الدولارات الأمريكية)

م	الدول	الصادرات البينية	إجمالي الصادرات	%	الواردات البينية	إجمالي الواردات	%
١	آذربيجان	٢٨٨	٦٩٩	٤١,٢	٢٢٦	١,٦٠١	٣٤,٧
٢	الأردن	٥٩٩	١,٣٤٨	٤٤,٤	٧٢٨	٣,٩١٣	١٨,٦
٣	أفغانستان	٤٣	١٤٣	٣٠,١	١٥٥	٤٩٥	٣١,٣
٤	ألبانيا	٣	٢٥٥	١,٢	٥١	٨٦٥	٥,٩
٥	الإمارات العربية	٣,٣٣١	٢٥,٢٠١	١٣,٢	٤,٥٩٤	٢١,٨٨٢	١٤,٠
٦	إندونيسيا	٤,٦٤٥	٥٤,٣٤١	٨,٥	٢,٨٢١	٢٩,١٨٥	٩,٧
٧	أوغندا	١٥	٤١٦	٣,٦	٤٤	٨٩٠	٤,٩
٨	إيران	١,٤٠١	١٢,٨٦١	١٠,٩	١,٢٢١	١٣,١٠٧	٩,٣
٩	باكستان	١,٤٠٦	٨,٤٣٣	١٦,٧	٣,١٣٠	٩,٣٠٨	٣٣,٦
١٠	البحرين	٨١٥	٣,١١٧	٢٦,١	٥٢١	٢,٨٣١	١٨,٤
١١	بروناي	١١	١,٩٨٥	٠,٦	٣١٤	٢,٣٩٤	١٣,١
١٢	بنجلاديش	١٨٧	٢,٨٢٢	٤,٩	٥٥٠	٦,٨٦٣	٨,٠
١٣	بنين	٤٦	٢٤٦	١٨,٧	٥١	١,٠٤٨	٤,٩
١٤	بوركينا فاسو	٢٦	١٩١	١٣,٦	٢٦	٦٤١	٤,١
١٥	تركمانستان	٣٤٣	٥٧٥	٥٩,٧	٥٤٧	١,١١٦	٤٩,٠
١٦	تركيا	٤,٣٨٣	٢٦,٩٧٤	١٦,٢	٤,٢٢٤	٤٥,٩٣٥	٩,٢
١٧	تشاد	٣	١٢٤	٢,٤	٤٠	١٥٣	٢٦,١
١٨	توجو	٧٩	٤٢٠	١٨,٨	٩٥	١,١٠٦	٨,٦

م	الدول	الصادرات البينية	إجمالي الصادرات	%	الواردات البينية	إجمالي الواردات	%
١٩	تونس	٤٨٨	٥,٧٤٨	٨,٥	١٠,٧٦	٨,٨٢٧	١٢,٢
٢٠	الجابون	٦٩	٢,٢٢٣	٣,١	١٠٤	١,١٧١	٨,٩
٢١	جامبيا	٤	١٢٨	٣,١٢	٣٠	٣٤١	٨،٨
٢٢	الجزائر	٧٤١	١٠,٩٩١	٦,٧	٧٨٨	٩,٩٢٧	٧,٩
٢٣	جيبوتي	١٠١	١٢٥	٨٠,٨	٧٥	٥١٤	١٤,٦
٢٤	السعودية	٤,٨٥٦	٤١,٤٢٤	١١,٧	٣,٧٤٢	٤٢,٤٤٣	٨،٨
٢٥	السنغال	١٥٣	٥٣٦	٢٨,٥	١٩٢	١,٦٥٠	١١,٦
٢٦	السودان	٢٣٨	٥٤٦	٤٣,٦	٦٦٠	١,٩٧٦	٣٣,٤
٢٧	سوريا	١,١٠٥	٢,٨٩٠	٣٨,٢	٥٢٥	٣,٨٩٥	١٣,٥
٢٨	سورينام	١	٤٣٦	٠,٢	٢	٥٥٣	٠,٤
٢٩	سيراليون	١	١٤٧	٠,٧	١٦	٢٠٠	٨,٠
٣١	طاجيكستان	٣٤٣	٥٧٧	٥٩,٤	٤٢٣	٧٣٨	٥٧,٣
٣٢	العراق	١١	٣,٩٥٩	٠,٣	٩٥	١,٣٣٨	٧,١
٣٣	عمان	١٨٧	٤,٤٢٤	٤,٢	١,٤٨٨	٥,٠٩٧	٢٩,٢
٣٤	غينيا	٤٥	٨١٤	٥,٥	٣٧	٧٤٠	٥,٠
٣٥	غينيا بيساو	١	٧٥	١,٣	١٥	٩٣	١٦,١
٣٦	فلسطين	–	–	–	–	–	–
٣٧	قازاقستان	٧١٣	٤,٨٥٢	١٤,٧	٥٨٠	٥,٢٥٨	١١,٠
٣٨	قرغيزيا	٦٥	٥١٣	١٢,٧	٢٦٨	٨٤١	٣١,٩
٣٩	قطر	٤٢٩	٤,٩١١	٨,٧	٥٩٢	٣,٨٤٢	١٥,٤
٤٠	جزر القمر	–	٤	–	١٠	٤٨	٢٠,٨
٤١	الكاميرون	١٥٨	٣,٠٢٦	٧,٨	٢٠٣	٤١,٧٠٢	١١,٩
٤٢	الكويت	٦٢٦	٧,٩١٢	٧,٩	٣٨٣	٧,٤٨٩	٥,١
٤٣	لبنان	٣٤٨	٧١٦	٤٨,٦	٨٠٥	٧,٠٦٠	١١,٤
٤٤	ليبيا	٩٤١	٧,٠٥٢	١٣,٣	٦٣٢	٣,٥٦٠	١٧,٨
٤٥	المالديف	٧	٩٨	٧,١	١٦٧	٤٣٣	٣٨,٦
٤٦	مالي	٢٤	٢٦٦	٨,٤	٦٣	١,٢٣٧	٥,١
٤٧	ماليزيا	٤,٣٩٧	٧٣,٤٨٠	٦,٠	٢,١٤٣	٥٨,٣١٩	٣,٧
٤٨	مصر	١١٩	٤,٨٩٩	٢,٤	١,٧٣٨	٢٢,١٠٠	٧,٩

م	الدول	الصادرات البينية	إجمالي الصادرات	%	الواردات البينية	إجمالي الواردات	%
٤٩	المغرب	٢٤٦	٤,٦٣٤	٥,٣	٧٤٤	٨,٤٢٧	٨،٨
٥٠	موريتانيا	٣٤	٤٩٩	٦,٨	٨٧	٣٩١	٢٢,٣
٥١	موزمبيق	٣	٢٧١	١,١	١٠٤	١،٣٦٠	٧,٦
٥٢	النيجر	٩	٢٧١	٣،٣	٤١	٦٣٠	٦,٥
٥٣	اليمن	١٨٠	١,٤٩٧	١٢,٠	٨٣٣	٢,١٦٧	٣٨,٤
	المجموع	٣٤,٤٤٧	٣٣٠,٣١٢	١٠,٤	٣٨,٤٦٠	٣٥٨٩٧٩	١٠,٤٧

* نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات البينية (فوب) ونسبة الواردات البينية (سيف).

** بيانات غير متوفرة.

المصدر: الكتاب السنوي لإحصاءات التجارة . صندوق النقد الدولي . ١٩٩٩م.

ويبين الجدول رقم (١/٧) أن مستوى القيمة في التجارة البينية بين الدول الأعضاء في البنك قد انخفض في عام ١٩٩٨م بنسبة ٨،٨% أي من ٣٧,٧ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٧م إلى ٣٤,٤ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٨. بيد أن تحسناً طفيفاً قد حصل من حيث الحصة النسبية، إذ ازدادت حصة التجارة البينية من ٩,٨% في عام ١٩٩٧ إلى ١٠,٤% في عام ١٩٩٨م.

ويلاحظ أن الصورة الشاملة التي تبينها الأرقام الواردة في الجدول (١/٧) تدل على الدول الأعضاء في البنك لم تستطع في عام ١٩٩٨م، المحافظة على قيمة صادراتها أو حصة تلك الصادرات في السوق العالمية. واستمرت نسبة تجارة الدول الأعضاء في البنك إلى الدول غير الأعضاء نحو ٩٠%. وانخفضت قيمة التجارة البينية بمبلغ ٣,٢ مليار دولار أمريكي (٨,٥%) في ذلك العام. بيد أن هذا الانخفاض كان أقل من الانخفاض في صادرات الدول الأعضاء إلى الدول الصناعية (-١٢,٤%) أو إلى الدول النامية (-١٦,٠%) ونتيجة لذلك، سجلت الحصة النسبية للتجارة البينية زيادة طفيفة بلغت ١٠%.

لم يحدث تغير كبير في أنماط التجارة الشاملة للدول الأعضاء في عام ١٩٩٨م. بالمقارنة مع عام ١٩٩٧م، فقد سجلت كل من الصادرات البينية والواردات البينية انخفاضاً من حيث قيمتها بالدولار. فالصادرات البينية انخفضت كماً ٣٧,٦% مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٧م إلى ٣٤,٤ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٨م، في حين انخفضت الواردات البينية من ٤٠,١ مليار دولار أمريكي إلى ٣٨,٥ مليار دولار أمريكي في الفترة ذاتها. ومهما يكن من أمر، فقد ازدادت الصادرات البينية من حيث الحصص النسبية؛ أي من ٩,٨% في عام ١٩٩٧م إلى ١٠,٤% في عام ١٩٩٨م، في حين ازدادت الواردات البينية في الفترة ذاتها من ١٠,٣% إلى ١٠,٧%.

وهناك (١٢) من الدول الأعضاء شكلت صادراتها البينية أكثر من ٢٥% من إجمالي الصادرات في عام ١٩٩٨م[١٥]. ومع ذلك، فإن الحجم الإجمالي لتجارتها البينية كان صغيراً نسبياً (٤,١٦ مليار دولار أمريكي)؛ أي ما نسبته نحو ١٣% من إجمالي التجارة البينية بين جميع الدول الأعضاء في البنك. ومن حيث القيمة بالدولار، فقد كانت إندونيسيا وماليزيا والمملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة هي الدول الأعضاء الخمس الكبرى التي أسهمت إسهاماً كبيراً في التجارة البينية في عام ١٩٩٨م. ومن بين إجمالي الصادرات البينية لجميع الدول الأعضاء في البنك التي بلغت قيمتها ٣٤,٥ مليار دولار أمريكي، فقد بلغ إسهام هذه الدول الخمس ٢١,٦ مليار دولار أمريكي، وهو يعادل ٦٣% من إجمالي الصادرات البينية. وبعبارة أخرى، فإن الحصة المجمعة للصادرات البينية للدول الأعضاء الأخرى، وعددها (٤٨) كان أقل بكثير من حصة هذه الدول الخمس الكبرى. ومما تجدر ملاحظته أن الصادرات البينية التي بلغت قيمتها ٢١,٦ مليار دولار أمريكي قد كونت فقط ما نسبته ٩,٨% من إجمالي صادرات هذه الدول، التي بلغت ٢٢١,٤ مليار دولار أمريكي. وبذلك فإن أكثر من ٩٠% من هذه الصادرات اتجها إلى دول غير أعضاء.

وتبين إحصاءات التجارة من حيث الاستيراد، أن إجمالي قيمة الواردات في عام ١٩٩٨م كانت ٣٥٩ مليار دولار أمريكي، شكلت الواردات البينية منها ٣٨,٥ مليار دولار أمريكي فقط (١٠,٧%).وقد كونت واردات (١٤) دولة من الدول الأعضاء الأخرى نسبة تزيد على ٢٠%[١٦]. ولكن اقتصاد معظم هذه الأعضاء كان صغيرً نسبياً. ومن جهة أخرى، فإن الدول الخمس المذكورة آنفاً هي أكثر الدول الأعضاء نمواً، فقد بلغت وارداتها الإجمالية في عام ١٩٩٨م ٢٠٨,٨ مليار دولار أمريكي وكان حظ الواردات البينية منها ١٧,٥ مليار دولار أمريكي؛ أي ما نسبته ٨,٤%. ولتحقيق هدف منظمة المؤتمر الإسلامي المتمثل في رفع التجارة البينية بنسبة ٣% في الأعوام الثلاثة ١٤٢٠-١٤٢٢هـ، فستقوم الدول الأعضاء الأكثر نمواً، ذات الاقتصاد الكبير، بأداء دور أنشط في هذا الصدد. وتحتاج جميع الدول الأعضاء، وبخاصة التي تقوم بأدوار كبرى، إلى أن تضع القرارات المعنية الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي في سياسات تجارة ملائمة، وأن تبذل الجهود المخلصة لتنفيذها بالتزام سياسي كامل.

٢/٣/٧ التجارة البينية لمنظمات إقليمية اقتصادية مختارة، تضم دولاً في البنك[١٧]:

يلاحظ أن عدداً من الدول الأعضاء في البنك هي أيضاً أعضاء في عدد من المنظمات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات التعاون التجاري. ومن بينهما: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورابطة دول جنوب شرق آسيا، واتحاد المغرب العربي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، والمنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والاتحاد الجمركي لدول وسط أفريقيا، ورابطة الدول المستقلة. وتختلف هذه المنظمات من حيث

اقتصادها وعدد الدول الأعضاء فيها. وهي كلها تهدف إلى تحقيق مزيد من التعاون والتكامل الاقتصاديين، مع وجود شيء من التباين بينهما في النشاط نحو ذلك.

إن مستوى التجارة البينية للدول الأعضاء في البنك[١٨] التي تنتمي إلى هذه المنظمات ما يزال منخفضاً (أقل من ٦%) فقد ازدادت التجارة البينية في عام ١٩٩٨م في مناطق منظمة التعاون الاقتصادي، وفي المنظمة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفي الاتحاد الجمركي لدول وسط أفريقيا، في حين انخفضت حصة التجارة البينية نسبياً في الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي رابطة دول جنوب شرق آسيا،واتحاد المغرب العربي.

ففي الدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، انخفضت التجارة البينية .كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات . من ٤،٤% في عام ١٩٩٧م إلى ٤,٣% في عام ١٩٩٨م. وانخفضت من حيث القيمة، بمبلغ ١,٧٠ مليار دولار أمريكي، أي من ٥,٣٠ مليار دولار أمريكي إلى ٣,٦ مليار دولار أمريكي. انخفضت الصادرات الإجمالية لجميع الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام ١٩٩٨م باستثناء البحرين، في حين أن الانخفاض في التجارة البينية كان أكبر نسبياً في بعض الحالات مما أدى إلى انخفاض شامل في حصة الصادرات الإقليمية مقارنة بإجمالي الصادرات. وأما بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي، فقد انخفضت الصادرات بنسبة ١١%؛ أي من ٦٢,٥ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٧ إلى ٥٥,٦ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٨م، ولكن الصادرات البينية الإقليمية سجلت ارتفاعاً طفيفاً، مما أدى إلى زيادة شاملة في حصتها النسبية؛ أي من ٤,٥% في عام ١٩٩٧م إلى ٥,١% في عام ١٩٩٨م. وقد انخفض إجمالي صادرات جميع الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في عام ١٩٩٨م باستثناء تركيا. وفي سبع من الدول فإنها إما أن تكون قد حققت زيادة أو أن انخفاضها كان قليلاً نسبياً، وقد أوى ذلك إلى زيادة في حصة التجارة البينية في جميع الصادرات. ومن الجدير بالذكر أن اختلافات كبيرة في التجارة البينية كنسبة من إجمالي الصادرات في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي قد حصلت في عام ١٩٩٨م، تتراوح من ١٠٩% في حالة باكستان إلى ٥٨% في حالة تركمانستان.

وأما في الدول الأعضاء المندرجة ضمن رابطة دول جنوب شرق آسيا، واتحاد المغرب العربي، فقد انخفضت التجارة البينية في الفترة ١٩٩٧م-١٩٩٨م من حيث القيمة والنسبة المئوية. فقد كان الانخفاض من ٣,٢ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٧م، إلى ٢,٧ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٨م. في حين انخفض إجمالي الصادرات بنحو ٥% أثناء عدم ١٩٩٨م، فقد سجلت الصادرات الإقليمية انخفاضاً بلغ أكثر من ١٣%. ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة التجارة البينية من إجمالي الصادرات من ٢,٣% إلى ٢,١%. وساد اتجاه مماثل في حالة دول اتحاد المغري العربي. ذلك أن الصادرات الإقليمية قد انخفضت

بنحو ٢١% في عام ١٩٩٨م مقارنة بانخفاض بلغت نسبته نحو ١٧% في إجمال الصادرات. ومن ثم، فإن نسبة الصادرات الإقليمية إلى إجمالي صادرات دول اتحاد المغرب العربي، انخفضت من ٢,٦٣% إلى ٢,٥٧%.

وقد حققت دول المنظمة الاقتصادية لغرب أفريقيا بعداً إيجابياً في التجارة البينية في عام ١٩٩٨م في كل من القيمة المطلقة والقيمة النسبية. فعلى الرغم من أن مستوى التجارة هذه المنطقة أقل بكثير من مناطق أخرى متعددة، إلا أن التقدم الذي أحرز أثناء العام كان مشجعاً. وقد ازدادت الصادرات الكلية لدول المنظمة الاقتصادية لغرب أفريقيا الأعضاء في البنك في عام ١٩٩٨م بنسبة ٩,٣%،ولكن التجارة البينية لهذه الدول سجلت زيادة أكثر من ١٦%. ومن ثم، فإن الحصة النسبية للتجارة البينية قد ازدادت من ٤,١% في عام ١٩٩٧م إلى ما يقرب من ٥% في عام ١٩٩٨م. ويلاحظ أن هناك قدراً كبيراً من التجارة غير الرسمية عبر الحدود في كثير من الدول الأفريقية (قد ظل من غير تسجيل[١٩]).

وأما اتجاه التجارة البينية لدول الاتحاد الجمركي والاقتصادي في وسط أفريقيا الأعضاء في البنك في العام ١٩٩٨م، فقد كان مماثلاً لما هو عليه في منطقة المنظمة الاقتصادية لغرب أفريقيا تقريباً. فقد انخفض إجمالي صادرات المنطقة بنسبة ١٤%: أي من ٥,١ مليار دولار أمريكي إلى ٤،٤% مليار دولار أمريكي. ولكن الصادرات البينية الإقليمية قد حققت زيادة واضحة؛ أي حوالي ٢٥% (من ٥٩ مليون دولار أمريكي إلى ٧٤ مليون دولار أمريكي). ونتيجة لذلك، فإن حصة التجارة البينية من إجمالي التجارة قد ازدادت من ١,٥٦% في عام ١٩٩٧ إلى ١,٦٩% في عام ١٩٩٨م.

وأما تجارة رابطة الدول المستقلة الأعضاء في البنك، فقد كانت متقلبة بقدر كبير. ذلك أن تجارتها البينية التي بلغت نسبتها ٥,٤% في عام ١٩٩٦م انخفضت إلى ٤,١% في عام ١٩٩٧م، ولكنها ارتفعت إلى ٧,٢% في عام ١٩٩٨م. ويلاحظ أن صادرات دول رابطة الدول المستقلة الأعضاء في البنك . كمجموعة . إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي الأخرى الأعضاء في البنك قد حافظت على مستوى من النمو المطرد على مدى الأعوام الثلاثة الأخيرة. وكانت هذه الصادرات تمثل ٥،٥% من إجمالي صادرات رابطة الدول المستقلة في عام ١٩٩٦م، ثم ازدادت إلى ٦% في عام ١٩٩٧م، ثم ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً إلى ١١,٢% في عام ١٩٩٨م. وفي هذه المجموعة كانت صادرات قازاقستان أعلى بكثير من الدول الأخرى في المنطقة. فقد ازدادت صادراتها إلى غيرها من دول رابطة الدول المستقلة بنسبة ١٥%، وإلى دول منظمة التعاون الاقتصادي الأعضاء في البنك بما يزيد على ٧٥% في عام ١٩٩٨م.

ثامناً: خاتمة الدراسة

حصاد نماذج التنمية الغربية في أقطار العالم الإسلامي

والبديل التنموي من منظور الاقتصادي الإسلامي

١/٨ مؤشرات الأداء الاقتصادي:

في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين انهارت الدول الإسلامية في مواجهة الإمبريالية الأوربية، وخضعت لحكمها، فيما عدا تركيا وإيران وشبة الجزيرة العربية، وأنشأت الكولونيالية دولاً في المنطقة منعزلة عن مجتمعاتها. وأكملت عملية إخضاع أقاليم المنطقة وشعوبها بواسطة التقنيات بما فيها الطيران، والإدارة الحديثة، وتقدمت الملكية الخاصة والاقتصاد النقدي وجامعوا الضرائب، وأضافت الدول الاستعمارية عنصرين جديدين هما التعليم الرسمي والوظيفة المدنية المحترفة، وأدى انتشار التعليم وارتقاء السلم الوظيفي إلى نيل مراكز اجتماعية عليا، على أساس من الخبرة والكفاءة دون عناصر الوراثة والانتماء العائلي أو الثروة.

أما دول الاستقلال فهي قد ذهبت إلى أبعد بكثير مما ذهبت إليه الدول الإسلامية القديمة أو الدول الاستعمارية في إعادة رسم الخريطة الطبقية في المنطقة، وقليل من دول المنطقة حافظت على الروابط مع الطبقات الغنية في مجتمعاتها. انخرطت الدول فيما يمكن تسميته "هندسة طبقية" ذات نتائج بعيدة الأثر، فقد زعزع الإصلاح الزراعي وضع ملاكي الأرض الأغنياء، ووضعت قيود على تجار المدن: إجراءات الدولة وضوابط الأسعار، واحتكارات الدولة التجارية، والتأميمات، وواجهت جماعات التجار الأجانب والأقليات تميزاً منظماً ضدها.

في مقابل ذلك، أدى الإصلاح الزراعي وسياسة تصنيع بدائل الاستيراد إلى توسعه صفوف المزارعين الصغار، وصار المزارعون الرأسماليون الصغار على رأس الهيراركية الريفية، ونمت الطبقة الوسطى بسرعة بسبب انتشار التعليم، وتوسع البيروقراطية، كما أن التأميمات ولدت بورجوازية دولة إدارية جديدة.

أبطأت سياسات التنمية التي احتضنتها الدولة من انتشار القطاع الخاص الذي بدأ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لكن الصدمات النفطية التي حدثت في السبعينات، وعدم فعالية سياسة تصنيع بدائل الاستيراد التي تنفذها أجهزة الدولة، أديا بدورهما إلى إمكانية جديدة في الثمانينات لعودة الخصخصة. وقد كان من جملة تأثيرات سياسة تصنيع بدائل الاستيراد نشوء طبقة من المقاولين وأصحاب المصالح الذين يأخذون الأعمال من الدولة والقروض من مصارفها، ويحتمون وراء الحماية الجمركية التي أنشأت في الأساس لحماية القطاع العام، وهؤلاء الآن يستجيبون لمزاج عام لدى السلطات يعطي الأولوية للكفاءة الاقتصادية على حساب عدالة التوزيع، وما نشهده الآن هو تراجع القطاع العام من أجل زيادة الفعالية.

إن الدول الإسلامية قد فرضت نفسها خياراً، لم يكن له ما يبرره، بين نموذج التنمية الرأسمالي كما سادت في الغرب، ونموذج التنمية الاشتراكي المرتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالفلسفة الماركسية. ولما كان النموذجان ينبعان أساساً من مدرسة اقتصادية تؤمن بأن رأس المال هو منطلق العمل الاقتصادي ومحوره، وحيث أصبح عنصر العمل في انطلاقه مرتبطاً بصورة عضوية برأس المال، صار الفارق يكمن أساساً في ملكية رأس المال لا في دوره.

وانعكس ذلك في اعتماد التصنيع كمرادف للتنمية، والتصنيع طبقاً للتكنولوجيا المتقدمة، يتطلب كثافة رأس المال، وطبقت النماذج التخطيطية لتقدير الاستثمار المطلوب، وسواء كان المستخدم نموذج هارود ـ دومر أو لانج فإن النتيجة واحدة وهي أن لرأس المال الدور الرئيسي والمحدد للتنمية، وحيث إن الإمكانيات المحلية لن تقدم الآلات والمعدات بالكثافة التكنولوجية المطلوبة، سواء للإحلال محل الواردات أو التصدير المأمول أو للإسراع بتكوين طبقة العمال الصناعيين ذوي الوعي اللازم لقيادة التطور، فإن المتاح هو الاعتماد على الخارج في استيراد "رأس المال".

ولعل التبعية الاقتصادية لا تكون بالضرورة أخطر ما تولد عن تبني تلك النماذج، وأن ما تسبب عن تداعي تلك التبعية هو الإهدار الحاد المتكرر للموارد، والصراع الذي كان لابد له أن ينمو بين متطلبات النموذج المستورد حضارياً وثقافياً وفلسفياً وبين عقيدة المسلم وإيمانه، سواء وقع هذا الصراع في آليات العمل مثل: نظام الفائدة الربوي في النظام الرأسمالي، أم في المنطلقات الفلسفية مثل: الحرية المطلقة لرأس المال في هذا النظام، أو إلغاء الملكية الخاصة كهدف قريب في النموذج الأخر. هذا بالإضافة إلى التناقض بين طبيعة القيم والممارسات الأخلاقية المرتبطة بكلا النموذجين، وجعلها النتيجة الطبيعية للممارسة اليومية التي تزيد الفجوة بانتظام بين الواقع الممكن وبين الحلم والأمل.

وفي إطار تبني العالم الإسلامي لتلك النماذج، فقد كان من الطبيعي أن تدخل لغته الاقتصادية بصورة متزايدة "الفجوة الادخارية" الناتجة عن الفرق بين الاستثمارات المطلوبة والادخار المتوقع، و "فجوة النقد الأجنبي" التي تعكس الفرق بين الحصيلة المتوقعة للصادرات وبين التمويل المطلوب للواردات والتي يتغير هيكلها باستمرار لتحوي مزيداً من السلع الاستثمارية، بسبب الحرص على الإنتاج لإشباع أنماط استهلاكية مستوردة باستخدام تكنولوجيا "غير ملاءمة".

وتركيا تمثل التجربة الأولى في التخطيط بين الدول النامية في العالم، وأعلنت الخطة الخمسية الأولى في عام ١٩٣٤. واعتمدت على سياسة تصنيع بدائل الاستيراد.

وانبعث النموذج التركي في الأقطار العربية وذهبت إلى ما هو أبعد منه، وتبنت استراتيجية اشتراكية جماهيرية معادية للقطاع الخاص ولرأس المال الأجنبي، وهدفها إحداث تغير جذري في توزيع الثورة داخل المجتمع. هذه البلدان هي: مصر في الفترة من ١٩٥٧م – ١٩٧٤م، والجزائر في الفترة من ١٩٦٢-١٩٨٩م، وسوريا في الفترة ١٩٦٣م وحتى الوقت الراهن، والعراق منذ عام ١٩٦٣م، وحتى

الآن، وتونس في الفترة من ١٩٦٢-١٩٦٩م، والسودان من ١٩٦٩-١٩٧٢م، وليبيا من ١٩٦٩ وحتى الآن.

وتجربة التنمية في الخليج العربي، اعتمد على البترول في تمويل التنمية والاستثمار والاستهلاك. وفوائض إيرادات البترول ثم استثمارها خارج الوطن العربي، وتقدر قيمة الاستثمارات بالخارج بما يتراوح ما بين ٨٠٠ بليون دولار، و١٤٠٠ بليون دولار.

وازداد الطلب على الأيدي العاملة في البلدان البترولية بعد طفرة أسعار البترول في السبعينات، وكان لها أثراً إيجابياً على الأقطار المرسلة للعمالة إذ خفضت البطالة، وخصوصاً العمالة غير الماهرة. وأدت التحويلات المالية من البلدان المستقبلة للعمالة إلى البلدان المرسلة للعمالة إلى ارتفاع الأسعار، وخصوصاً أسعار الأراضي والمباني والتحول من نمط الإيجار إلى نمط التمليك في المساكن. ومحاكاة النمط الاستهلاكي الغربي التبذيري.

ومن أهم التجارب في العالم الإسلامي، تجربة ماليزيا والتي يرجع نجاحها إلى استراتيجيتها التنموية القائمة على التصدير.

واختلت ماليزيا المركز الثامن عشر في قائمة أكبر المصدرين والمستوردين، وبلغ نصيبها من الصادرات العالمية ١,٤٢%. وهذه التجربة رائدها الدكتور/ مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا، وركائز فكر التنمية عند مهاتير محمد يمكن تلخيصها في نموذج التنمية الرأسمالي، ودور الإسلام في التنمية، والدور القوي للدولة. وشجع عملية بناء مؤسسات اقتصادية وتعليمية إسلامية في ماليزيا، ودافع عن نموذج رأسمال منفتح يقوم على المشروعات الرأسمالية الوطنية والأجنبية، ولذا فإن حجم الدين الخارجي يصل ٤٧,٣ بليون دولار عام ١٩٩٧م، وتمثل ٥٠,٥% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٧م ورصيد الاستثمار الأجنبي ٤١,٤ بليون دولار تمثل ٤٨,٦% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦.

الناتج القومي الإجمالي: بلغ الناتج القومي الإجمالي لأقطار العالم الإسلامي في عام ١٩٩٧م، ١٢٤٢ بليون دولار بنسبة ٤,١٥% من إجمالي الناتج القومي الإجمالي العالمي البالغ ٢٩٩٢٥,٧ بليون دولار. أي أن ٢٢% من سكان العالم يسهمون بـ ٤,١٥% من الناتج العالمي.

متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي: تصنف الأقطار الإسلامية جميعاً دون استثناء ضمن مجموعة الدول النامية. ووفقاً لمؤشر نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي المتاح عن عام ١٩٩٧م في تقارير البنك الدولي، فإنه من ضمن مجموعة مكونة من ٥٢ قطراً إسلامياً تتوافر عنها البيانات يلاحظ أن: ٢٤ قطراً تقع في شريحة الدخل المنخفض (أقل من ٧٨٥ دولاراً في السنة)، و ١٤ قطراً تقع في شريحة الدخل المتوسط المنخفض (من ٧٨٥-٣١٢٥ دولار في السنة)، و ٨ أقطار تقع في شريحة الدخل المتوسط المرتفع (من ٣١٢٦-٩٦٥٥ دولاراً في السنة)، و ٤ أقطار تقع في شريحة الدخل المرتفع (٩٦٥٥ دولاراً فأكثر في السنة) وهي بروناي، الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت. ويلاحظ أن ارتفاع نصيب الفرد في الدول النفطية لا يدخلها في عداد الدول المتقدمة اقتصادياً لاعتبارات عديدة أخرى خاصة بمؤشرات التنمية الاقتصادية، ولعل أهمها أنها تعاني مثل بقية الأقطار ذات الدخل المتوسط،

أو المنخفض من ظاهرة الاختلال الهيكلي. فمعظم الأقطار الإسلامية تعاني من عجز في الميزانية العامة، وعجز في رصيد الحساب الجاري باستثناء الأقطار النفطية.

الأداء التجاري والتصديري: نصيب العالم الإسلامي من الصادرات العالمية عام ١٩٩٧م كان ٧%. والصادرات البينية بين أقطار العالم الإسلامي عام ١٩٩٨م كانت ٣٤,٥ بليون دولار بنسبة ١٠,٤% من إجمالي صادرات العالم الإسلامي وقدرها ٣٣٠,٣ بليون دولار. الواردات البينية ٣٨,٥ بليون دولار بنسبة ١٠,٥% من إجمالي واردات الدول الإسلامية ٣٥٩ بليون دولار.

ملامح أداء القطاع المالي في أقطار العالم الإسلامي: يمكن تصنيف الدول حسب مستوى التقدم المالي لـ ٤٠ قطراً تتوافر عنها بيانات باستخدام معيار التكثيف المالي (نسبة النقد المتداول M_2 بالإضافة إلى ودائع تحت الطلب إلى إجمالي الناتج القومي). إلى خمس مستويات، الأول، مرتفع جداً، حيث يبلغ M_2 ١٤٣%، في قطر واحد، والمستوى الثاني مرتفع، ويضم ٣ أقطار حيث يبلغ نحو ١٠٠%، والمستوى الثالث متوسط، ويضم ١١ قطراً، وفيها M_2 تتراوح ما بين ٣٩% إلى ٧٠% عام ١٩٩٨. والمستوى الرابع منخفض، ويضم ٢١ قطراً حيث M_2 للناتج القومي تتراوح ما بين ١١% إلى ٣٦%. والمستوى الخامس منخفض جداً، وتضم ٤ أقطار حيث M_2 الإجمالي الناتج القومي أقل من ٩% عام ١٩٩٨م.

الاستثمار الأجنبي: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم الإسلامي ٢٠٩ بليون دولار أمريكي عام ١٩٩٦م. إجمالي الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي تتراوح التقديرات ما بين ٨٠٠ بليون دولار . كما ورد بمجلة الأيكونوميست في أغسطس عام ١٩٩٦م. وتقدرها بعض المصارف البريطانية بحوالي تريليون دولار (ألف بليون دولار). وفي تصريح للدكتور/ أحمد الجويلي أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بأن الاستثمارات خارج الوطن العربي تقدر بـ ١,٤ تريليون دولار.

الديون الخارجية لأقطار العالم الإسلامي عام ١٩٩٧م: وصل حجم الديون الخارجية لأقطار العالم الإسلامي حوالي ٦٨٩,٢ بليون دولار، أو ٥٢% من إجمالي الناتج القومي الإجمالي.

رصيد الحساب الجاري في الفترة ١٩٨٠–١٩٩٧م: في ٢٢ قطراً إسلامياً تتوافر عنها بيانات عن عامي ١٩٨٠، ١٩٩٧، حققت ٥ أقطار فائضاً في رصيد الحساب الجاري، إلا أن هذا الفائض اتجه إلى الانخفاض في ٤ أقطار منها. هذا كما تحول العجز إلى فائض في ٤ أقطار. بينما ٧ أقطار أخرى ارتفع عجز رصيد الحساب الجاري في عام ١٩٩٧م عما كان عليه ١٩٨٠م. فضلاً عن ٥ أقطار أخرى انخفض العجز في رصيد الحساب الجاري عما كان عليه في عام ١٩٨٠م.

الاحتياطيات الدولية في الفترة ١٩٨٠–١٩٩٧م: من بين ٢٢ قطراً إسلامياً تتوافر عنها بيانات الاحتياطيات الدولية في ١٨ قطراً إسلامياً بنسب تتراوح ما بين ٣,٩% في باكستان، و٦٥٩% في مصر. وفي أوغندا زادت بنسبة ٢٤٠٦٦، والسنغال ١٦٤٢%، ومالي ١٤٥٠% وهذا يرجع لصغر حجم الاحتياطي في عام ١٩٨٠. وانخفضت الاحتياكات الدولية في كلٍ من الكويت بنسبة –١٣,٧%، ونيجيريا بنسبة –٥٩,٢%.

مالية الحكومة المركزية ١٩٨٠-١٩٩٧: من بين ١٣ قطراً إسلامياً تتوافر عنها بيانات استطاعت ٣ أقطار أن تحول العجز في عام ١٩٨٠م إلى فائض في عام ١٩٩٧. وقطران كان لديهما فائض في عامي ١٩٨٠، ١٩٩٧م و٨ أقطار تتسم مالية الحكومة المركزية فيها بالعجز.

متوسط المعدل السنوي للتضخم في الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٦م: من بين ٣٢ قطراً إسلامياً تتوافر عنها بيانات تراوح متوسط المعدل السنوي للتضخم في ٧ أقطار ما بين ٢٠% - ٦٥,٦%، وهو أكثر من متوسط المعدل السنوي على مستوى العالم والبالغ ١٧,٨% في نفس الفترة. و ١٢ قطراً إسلامياً تراوح متوسط المعدل السنوي للتضخم ما بين ٥,٤% - ١٥,٧%. هذا بالإضافة إلى ١٣ قطراً كان أقل من ٥% سنوياً.

التغير في قيمة عملات الأقطار الإسلامية بالنسبة للدولار في الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٨م: من بين ٣٧ قطراً إسلامياً تتوافر عنها بيانات يلاحظ أن ٤ أقطار زادت قيمة عملتها بنسبة تتراوح بين ٠,٠٢% إلى ١١,٤%. و٢٥ قطر قد انخفضت قيمة عملتها بنسب تتراوح ما بين ١٠% - ٥٦٤٧٨% و ٧ أقطار كان الانخفاض أقل من ١٠%.

٢/١/٨ الموارد البشرية:

بلغ عدد سكان العالم الإسلامي عام ١٩٩٦م ١,٣ مليار نسمة، وكان الوزن النسبي للعالم الإسلامي ٢٢% من سكان العالم. وعدد القوى العاملة ٥١٧ مليون عامل بنسبة ١٨% من القوى العاملة العالمية. وعدد القوى العاملة الزراعية ٢٥٢ مليون عامل بنسبة ١٩,٢% من القوى العاملة الزراعية على مستوى العالم. وعدد القوى العاملة في قطاعي الصناعة والخدمات ٢٦٥ مليون عامل بنسبة ١٦,٥% من عدد القوى العاملة في قطاعي الصناعة والخدمات على مستوى العالم.

وتبلغ نسبة البطالة في أقطار العالم الإسلامي حوالي ١٠%،وخاصة وسط الشباب وذلك يرجع لانخفاض نسبة النمو الاقتصادي مع زيادة السكان بمعدل ٢,٥% سنوياً، هذا كما أن النظام التعليمي أدى إلى قوى عاملة غير مدربة، وزيادة البطالة تؤدي إلى زيادة مستويات الفقر واستناداً لبعض البيانات المتاحة، هناك أكثر من ٦٦٠ مليون نسمة، أي ما يمثل ثلاثة من بين خمسة أشخاص، يعيشون على أقل من دولارين للفرد في اليوم الواحد، ويمثل هذا العدد نحو ربع الفقراء على مستوى العالم. ويلاحظ أن الفقر أكثر حدة في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية. وتنعكس حالة الفقر بشكل عام في الخدمات الاجتماعية، مثل قلة المياه الصالحة للشرب وقلة خدمات النظافة الصحية، وهبوط معدلات تسجيل الأطفال في مراحل التعليم الأولى، وارتفاع معدلات الأمية. وتتضح آثار الفقر أيضاً في تفاوت دخل الفرد تفاوتاً كبيراً في كثير من الدول الإسلامية، إذ تعد من أعلى المستويات في العالم.

الموارد البشرية في العالم الإسلامي

المتغير	العدد	الوزن النسبي للعالم الإسلامي
عدد سكان العالم الإسلامي عام ١٩٩٦م	١,٣ مليار نسمة	٢٢%
عدد القوى العاملة	٥١٧ مليون عامل	١٨%
عدد القوى العاملة الزراعية	٢٥٢ مليون عامل	١٩,٢%
عدد القوى العاملة في قطاع الصناعة والخدمات	٢٦٥	١٦,٥%
نسبة القوى العاملة لعدد السكان في العالم الإسلامي	٥١٧ مليون	٤٣%
نسبة القوى العاملة لعدد سكان العالم	٢,١٩ مليار	٤٩%

البطالة	**١٠% من قوة العمل**	
الفقراء	**٦٦٠ مليون نسمة**	**%٢٥**

المصدر: بيانات الجدول رقم (١/٤) وبيانات الفصل الرابع

٣/١/٨ مؤشرات الغذاء والزراعة:

الموارد الأرضية: تبلغ المساحة الكلية للعالم الإسلامي ٣٣٠٧ مليون كم^{٢} بنسبة ٢٤,٧% من مساحة العالم. كما تبلغ المساحة الأرضية ٣٠٥٥,٨ مليون كم^{٢} بنسبة ٢٣,٤٣%. والمساحة الزراعية ١٥١٠ مليون هكتار بنسبة ١٩,٩% من المساحة الزراعية على مستوى العالم. والمساحة المروية ٢٦٤كم^{٢} مليون هكتار بنسبة ١٩,٦% من المساحة المروية على مستوى العالم. ومساحة المراعي ٨٦٠ مليون هكتار بنسبة ٢٥,٦٢% من مساحة المراعي على مستوى العالم. والغابات ٤٩٧,٨ مليون هكتار بنسبة ١٣% من مساحة الغابات على مستوى العالم.

إنتاج الحبوب عام ١٩٩٦م: بلغت المساحة المزروعة حبوب عام ١٩٩٦م، ١٥٤,٥ مليون هكتار حبوب بنسبة ٢٢,٣% من المساحة المزروعة على مستوى العالم. وبلغ إنتاج الحبوب ٢٧٠ مليون طن بنسبة ١٣,١٤% من إنتاج العالم. وبلغ متوسط إنتاجية الهكتار ١٧٤٧كجم بنسبة ٨٥% من الإنتاجية العالمية.

إنتاج القمح عام ١٩٩٦م : بلغت المساحة المزروعة قمح ٢٢٤,٤ مليون هكتار بنسبة ١٨,٧٣% من المساحة على مستوى العالم، وبلغ إنتاج القمح ٦٨,٧ مليون طن بنسبة ١١,٦٦%. وبلغ متوسط إنتاجية الهكتار ١٠٣٣كجم بنسبة ٣٩,٣٨%.

إنتاج اللحوم عام ١٩٩٦م: بلغ إنتاج اللحوم ٩,٢ مليون طن بنسبة ١٣,٤% من الإنتاج العالمي في الوقت الذي تمثل فيه مساحة المراعي في العالم الإسلامي ٢٥,٦%.

الإمكانات الزراعية في العالم الإسلامي

المتغير	الكمية	الوزن النسبي للعالم الإسلامي بالنسبة للعالم
١- الموارد الأرضية ١٩٩٦م		
المساحة الكلية.	٣٣٠٧ مليون كم^{٢}	%٢٤,٧
المساحة الأرضية.	٣٠٥٥,٨ مليون كم^{٢}	%٢٣,٤٣
المساحة الزراعية.	١٥١٠ مليون هكتار	%١٩,٩
المساحة المروية.	٢٦٤ مليون هكتار	%١٩,٦
مساحة المراعي ١٩٩٠م.	٨٦٠ مليون هكتار	%٢٥,٦٢
مساحة الغابات ١٩٩٠م.	٤٩٧,٨ مليون هكتار	%١٣
٢- إنتاج الحبوب ١٩٩٦م		
المساحة المزروعة.	١٥٤,٥ مليون هكتار	%٢٢,٣
إنتاج الحبوب.	٢٧٠ مليون طن	%١٣,١٤
متوسط إنتاجية الهكتار.	١٧٤٧ كجم	%٨٥
٣- إنتاج القمح ١٩٩٦م		
المساحة المزروعة.	٢٢٤,٤ مليون هكتار	%١٨,٧٣
إنتاج القمح.	٦٨,٧ مليون طن	%١١,٦٦

متوسط إنتاجية الهكتار.	١٠٣٣ كجم	%٣٩,٣٨
٤- إنتاج اللحوم ١٩٩٦م		
لحوم الأبقار.	٥,٤ مليون طن	%٩,٤٢
لحوم الأغنام والماعز.	٣,٧٥ مليون طن	%٣٣,٧
إجمالي إنتاج لحوم الأبقار والأغنام.	٩,٢ مليون طن	%١٣,٤

واردات الغذاء لبعض أقطار العالم الإسلامي في عام ١٩٩٨م.

من بين (١١) قطر إسلامياً تتوافر عنها بيانات واردات الغذاء، يلاحظ أن باكستان استوردت بما قيمته ٢ بليون دولار غذاء بنسبة ٢١% من الواردات وتركيا ٢,٣ بليون دولار بنسبة ٥% من الواردات، وتونس ٠,٨ بليون دولار بنسبة ١٠% من الواردات، والسعودية ٤,٩٥ بليون دولار بنسبة ١٨% من الواردات. والسودان ٠,٣ بليون دولار بنسبة ٢١% من الواردات، والكويت ١,٢٣ بليون دولار بنسبة ١٦% وماليزيا ٣و٣ بليون دولار بنسبة ٦%، ومصر ٣ بليون دولار بنسبة٢١%، والمغرب ١,٦ بليون دولار بنسبة ١٧%، وموزمبيق ٠,٢ بليون دولار بنسبة ٢٢%. وإجمالي واردات هذه الأقطار التي يبلغ عددها (١١) قطراً حوالي ٢٠,٣ بليون دولار؟. فماذا عن الأقطار الإسلامية في الوقت الذي تتوافر في العالم الإسلامي كل الإمكانات الزراعية السابقة. الإشارة إليها من الأراضي الزراعية ومياه الري والقوى العاملة الزراعية. ألا يدعو ذلك للإسراع في خطوات التكامل الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي، في إطار الصيغ الإسلامية كالمزارعة والمساقاة، وتشجيع أحياء الأرض الموات.

الغذاء % من واردات وصادرات الأقطار الإسلامية

م	الدول	الواردات		الغذاء		الصادرات		الغذاء	
		١٩٨٠	١٩٩٨	١٩٨٠	١٩٩٨	١٩٨٠	١٩٩٨	١٩٨٠	١٩٩٨
١	باكستان	٥,٥٧	٩,٨٣٤	١٣	٢١	٢,٦٥٨	٨,٦٥٨	٢٤	١٤
٢	تركيا	٧,٥١٣	٤٥,٥٥٣	٤	٥	٢,٩١	٣١,٢٢	٥١	١٧
٣	تونس	٣,١٦٦	٧,٨٧٥	١٤	١٠	٢,١٩٥	٥,٧٧٥	٧	٩
٤	السعودية	٢٥,٥٦٣	٢٧,٥٣٥	١٤	١٨	١٠١,٥٧٤	٣٩٧٧٢	صفر	١
٥	السودان	١,١٢٧	١,٧٣٢	٢٦	١٧	٦٨٩	٥٩٦	٤٧	٦٨
٦	سوريا	٤,١٠	٣,٣٠٧	١٤	٢١	٢,١١٢	٣,١٣٥	٤	١٧
٧	الكويت	٦,٧٥٦	٧,٧١٤	١٥	١٦	٢٠,٦٣٣	٩,٦١٤	١	-
٨	ماليزيا	١٠,٥٦٩	٥٤,٣٤٧	١٢	٦	١٢,٩٦٣	٧١,٩٧٤	١٥	١٠
٩	مصر	٦,٨١٤	١٤,٦١٧	٣٢	٢١	٣,٨٥٤	٤,٤٠٣	٧	١٢
١٠	المغرب	٣,٧٧١	٩,٤٦٣	٢٠	١٧	٣,٤٥٠	٧,١٤٤	٢٨	٣١
١١	موزمبيق	٧٢٠	٧٨٢	١٤	٢٢	٢٨١	١٤٨	٦٨	٦٩

المصدر: بيانات الجدول رقم (١٨) الملحق الإحصائي.

٤/١/٨ مؤشرات البترول:

إنتاج العالم الإسلامي من الزيت الخام في عام ١٩٩٨م: يبلغ إنتاج العالم الإسلامي من الزيت الخام في عام ١٩٩٨م حوالي ٢٩,٨ مليون برميل/يومياً بنسبة ٤٥% من الإنتاج العالمي، وكان نصيب منطقة الخليج بما فيها إيران حوالي ٣١% من الإنتاج العالمي. وكان نصيب الأقطار الإسلامية في إفريقيا ٩,٧% من الإنتاج العالمي، والأقطار الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز ١,٦% من الإنتاج العالمي، والأقطار الإسلامية في آسيا ٣،٣% من الإنتاج العالمي.

تقديرات احتياطي الزيت الخام في عام ١٩٩٨م: تقديرات احتياطي الزيت الخام في عام ١٩٩٨م يبلغ نصيب العالم الإسلامي حوالي ٧٦٠,٢ بليون برميل بنسبة ٧٣,٧% من الاحتياطي العالمي. نصيب منطقة الخليج حوالي ٦٦٨,٤ بليون برميل بنسبة ٦٤,٦% من الاحتياطي العالمي. ونصيب الأقطار الإسلامية في إفريقيا ٧٣,٦ بليون برميل بنسبة ٧,١% من الاحتياطي العالمي. ونصيب الأقطار الإسلامية في أسيا الوسطى والقوقاز حوالي ٧,٩٥ بليون برميل بنسبة ٧,٦% من الاحتياطي العالمي. ونصيب الأقطار الإسلامية في آسيا حوالي ٩,٤ بليون برميل بنسبة ٠,٩%.

تقديرات احتياطي الغاز الطبيعي في عام ١٩٩٨م: يبلغ احتياطي الغاز الطبيعي في العالم الإسلامي حوالي ٢٤٣٢ وكوادرليون قدم^{3} بنسبة ٤٧,٣% من الاحتياطي العالمي. نصيب منطقة الخليج ١٧٤٠,٨ كوادرليون قدم^{3} بنسبة ٣٣,٨% من الاحتياطي العالمي، والأقطار الإسلامية في إفريقيا ٣٤٦,٩ كوادرليون بنسبة ٦,٧% من الإنتاج العالمي. ونصيب الأقطار الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز ٢٣٧ كوادرليون بنسبة ٤,٦% من الاحتياطي العالمي. ونصيب الأقطار الإسلامية في آسيا ٢٠٣,٥ كوادرليون بنسبة ٣,٩٥% من الإنتاج العالمي.

في الفترة سبقت الحرب العالمية الثانية شهدت منطقة الخليج صراع مصالح دولية بين بريطانيا والولايات المتحدة من أجل السيطرة على بترول الخليج واستطاعت كل منهما السيطرة على إنتاج البترول، وتقسيم مناطق النفوذ.ومنعت أي محاولات من الأقطار الإسلامية للسيطرة على إنتاج حقول نفطها ومثال ذلك إسقاط حكومة مصدق في إيران عام ١٩٥٣م التي قامت بتأميم النفط عام ١٩٥١، ومنع الملك سعود آل عبد العزيز من إنشاء شركة ناقلات عربية سعودية تحتكر نقل البترول السعودي. كما لعبت المصالح النفطية في نيجيريا دوراً بارزاً في إشاعة عدم الاستقرار في إقليم بيافرا، وساعد على ذلك اختلاف القبائل.

لقد كانت شركات النفط العالمية الكبرى بمساعدة من الحكومات الغربية ونتيجة لاحتكارها لسوق النفط العالمية وأسعاره وكمياته المنتجة تستخدم قوتها الاحتكارية من أجل الضغط على حكومات الأقطار المنتجة وتقيد حركتها.

ولكسر هذا الاحتكار أنشئت منظمة الأوبك في عام ١٩٦١م لرفع أسعار البترول. وسلعة البترول هي الوحيدة من السلع العالمية التي لم ترتفع أسعارها خلال نصف قرن أو أكثر ، بل على العكس

فإن الأسعار الحقيقية كانت تتضاءل. فقد كان سعر البرميل من البترول المنتج في بلدان العالم الثالث سنة ١٩٠٠م هو ١,٢ دولار، وفي سنة ١٩٦٠م كان ١,٨ دولار، وبعد عشر سنوات من ظهور الأوبك وحدوث تغيرات سياسية واقتصادية عميقة مصحوبة بالتضخم كان سعر البرميل سنة ١٩٧٠م هو أيضاً ١,٨ دولار ولما استردت الأقطار المنتجة للنفط حريتها في تحديد الأسعار تحول توزيع الريع لصالحها. وشهدت الفترة من ١٩٩١-١٩٩٨م استمرار تآكل أسعار النفط بصورتيه الاسمية والحقيقة بحيث يكاد السعر الحقيقي في الوقت الحاضر يهبط إلى مستواه قبيل حرب أكتوبر عام ١٩٧٣. ولا شك أن عام ١٩٩٨م يعد من الأعوام السيئة التي شهدتها أسواق البترول العالمية وشهدت خلاله أسعار البترول انهياراً حاداً وتاريخياً. واقتربت من مستويات الأسعار الدنيا التي تحققت في عام ١٩٨٦م

منطقة الخليج تنتج حالياً ٤٥% من الإنتاج العالمي، ويتوقع أن يزداد الطلب العالمي على البترول، ومن المتوقع أن تقوم المنطقة بإنتاج ٨٠% من الإنتاج العالمي، وذلك اعتباراً من عام ٢٠١٠م، ومن المتوقع أن تصل إيرادات منطقة الخليج إلى ٢٥٠ بليون دولار سنوياً، بسعر ٢٤ دولار للبرميل (دولارات عام ١٩٩٤م).

على الرغم من أن الأقطار الإسلامية بعامة وأقطار منطقة الخليج قد نجحت إلى حد كبير في تسلم ملكية حقول النفط من الشركات الأجنبية وإدارتها، إلا أن التقنية والخبرة والمعدات الأساسية لعمليات الاستكشاف ما تزال بيد الدول الصناعية الرئيسية وشركاتها ومعاهدها العلمية الأمر الذي جعل الأقطار الإسلامية النفطية تعتمد على شراء ما تحتاجه من آلات وخبرات جاهزة بأسعار عالية التكاليف. وهذا يستلزم التغلب على صعوبات التعاون والتنسيق فيما بينها في إطار المؤسسات التي أقامتها لهذا الغرض مثل منظمتي الأوبك والأوابك وغيرها من المنظمات المشتركة. من أجل التحكم في أسعار البترول وكمياته، وكذلك السيطرة على باقي المراحل من الاستكشاف، والنقل والتكرير والتوزيع. وطالما أن غالبية الإنتاج العالمي في المستقبل القريب سيكون من منطقة الخليج فلابد أن يكون أساس تسعير البترول في العالم على أساس الزيت الخام العربي، وليس خام "برنت".

٢/٨ التنمية الاقتصادية في إطار المنهج الإسلامي

١/٢/٨ نقد ركائز الفكر الاقتصادي الغربي ونماذج التنمية التي تجسده.

إفلاس نموذجي التنمية الغربية: الرأسمالية والشيوعية في الارتقاء بالبشرية:

إن إفلاس الشيوعية الشمولية لم يقدم، ولم يستطع أن يقدم إجابة تلقائية عن سؤال: ولكن كيف الارتقاء بمستقبل البشرية؟ مما يتطلب تكثيف جهود كل الدول وفي مقدمتها الدول المتقدمة من أجل الرد على تحدي التاريخ. ومع كل تنوع الأفكار الخاصة بطرق تطور البشرية نجد أنه من الممكن اليوم أن تتوحد في مجموعتين كبيرتين: **الأولى**: يجب على البشرية كلها أن تتطور، وسوف تتطور على أساس النموذج الذي وضعه المنتصر، أي عن طريق الديمقراطية الليبرالية. الثانية: سوف تبحث دول العالم الثاني والثالث السابقة عن طريقها الخاص في العالم الجديد مع الأخذ في الاعتبار خصوصياتها الحضارية.

وقد حدد أرنولد توينبي في زمنه ٢١ حضارة رئيسية في العالم. أما صمويل هنتجنتون، مدير معهد الأبحاث الاستراتيجية التابع لجامعة هارفارد، فيرى أنه في العالم توجد ٧ أو ٨ حضارات: الغربية، الكونفوشيوسية، اليابانية، الإسلامية، الهندية، الأرثوذكسية السلافية، الأمريكية اللاتينية، ومن الممكن الأفريقية. ويعتقد أن العلاقات بين الحضارات وتنافسها تحديداً، وليس الأيدلوجيا أو الاقتصاد، سوف تكون الأسباب الرئيسية للصراعات في العالم[١].

لا يمكن للبشرية التغلب على المشاكل البيئية (الأيكولوجية) الحادة التي تواجه العالم كله، حيث أن الأمان البيئي يمتلك جوانبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية. والصفة العامة للمشاكل البيئية تفترض مساهمة جميع الدول في حلها، الفقيرة والغنية. والقضية تتلخص في: كيف، وعلى حساب من يمكن النجاح في التعامل معها، وهل من الممكن تجنبها على أساس عادل؟ إذ أن الحديث يدور حول جانبين ثنائيين مرتبطين بعضهما ببعض للنشاط البشري: الإنتاج والاستهلاك.

أولاً: الإنتاج: بالنسبة للدول الفقيرة فنمو الإنتاجية على أساس التكنولوجيا الأيكولوجية النظيفة والحديثة معاً، يعتبر المشكلة الحيوية لبقائها حية على مستوى متواضع من الاستهلاك. فهل ستتمكن هذه الدول من إنتاج ونشر هذه التكنولوجيا؟ أما بالنسبة للدول الغنية، أصبحت إحدى أهم مشاكلها في أن الإنتاجية لم تعد مشكلة بقدر ما أصبحت المشكلة في الأيكولوجيا نفسها . معالجة النفايات والتخلص منها، فهل ستحلها بالطرق المعتادة . على حساب الدول الفقيرة؟

ثانياً: الاستهلاك: فالدول الفقيرة في حاجة ملحة لنمو من أجل تلبية حاجاتها الأساسية، ومن أجل . فقط . أن تعيش. وفي الوقت نفسه، فالدول الغنية يمكنها التوجه نحو تحديد عاقل للاستهلاك الأمر الذي يمكنه أن يؤدي إلى الارتفاع بنوعية حياتها. ولكن كم يبدو هذا متناقضاً وغير مألوف. إن ذلك بإمكانه أن يتسبب في تخفيف الحمل على البيئة المحيطة. فهل ترغب الدول المتقدمة في ذلك[٢]؟ **علماً بأن علمية الاستهلاك تعتبر جوهر الأزمة الأخلاقية التي استولت على الغرب، والتي تميز المجتمعات المباح فيها كل شئ، والمباح فيها امتلاك كل شئ، لقد واجهت الغرب على طول قامته مشكلات تقييد النفس على أساس مقاييس أخلاقية دقيقة, والأمن الممكن وضع استمرارية حياة المجتمع الغربي في دائرة الشك**[٣].

إن الواجب الأيكولوجي الواقع على عاتق الدول الغنية أمام الدول النامية هو جزء من المشكلة الأيكولوجية العالمية التي لا يمكن لنظرية التطور الجديدة ألا تأخذها بعين الاعتبار. وبشكل أو بآخر، فعدالة القضايا: البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية سوف تكون حتماً موجودة عند حل القضايا المرتبطة بإقامة النظام العالمي الجديد.

إن النظريات العديدة المرتبطة باستراتيجية التطور، خاصة للحقبة الاستعمارية، قد تغافلت قضايا العدالة في العلاقات بين الدول وبين الشرائح الاجتماعية وفي نظريات التطور الأكثر حداثة قد تم توجيه اهتمام أكبر إلى تلك الجوانب حيث دار الحوار عن الوفرة والنمو في ظروف العدالة الاجتماعية. إلا أن تجسيدها في الواقع أدى إلى صدامات اجتماعية نفسية خاصة في الدول النامية بسبب خصوصية ظروفها.

فعنصر العدالة الاجتماعية تحديداً قد أصبح جزءاً لا يتجزأ، بل ولا حتى جزءاً فعالاً من التقدم الاقتصادي والذي من دونه لا يمكن حدوث الاستقرار السياسي والاجتماعي ومن ثم تطور المجتمع فيما بعد. كل هذا يعطي، حتماً، تأثيراً على الوضع في مناطق متفرقة في العالم ككل.

إن إدراك ضرورة تغير جوهر نموذج التنمية الغربي يسيطر أكثر فأكثر على عقول العلماء والسياسيين في الغرب والشرق. كما أن الإحساس بأهمية التغيرات الرئيسية في الدول المتقدمة نفسها يتخلل آراء العديد من باحثي وعلماء السياسة الأذكياء الذين يشعرون بفقدان البدائل السابقة ويبحثون عن طريق جديد لم يعثروا عليه بعد[٤].

أما الأحداث التي ترتبت على انهيار الاتحاد السوفيتي تؤكد أن العالم صار أكثر وحدة، وهذا ملاحظ جيداً من نتائج نشاط وسائل الإعلام والشركات متعددة الجنسية، ومن عمليات التكامل الاقتصادي والسياسي في مختلف أجزاء المعمورة هذا من ناحية.

ولكن من ناحية أخرى، العالم القديم ينهار: تزداد النزاعات الإثنية (العرقية) والإقليمية، وفي عدد من الدول تدور حروب أهلية، حيث يصير المجتمع الدولي أكثر فأكثر متناقضاً ومتشرذماً. وما يدعو إلى القلق الهوة المتسعة بين القليل من الدول الغنية وبين أغلبية البشرية.

في هذه الظروف تبدأ الشكوك في كون نموذج التطور الأوربي والأمريكي الشمالي، وخاصة في شكله النقي الخالص، صالحاً من أجل البناء المستقبلي للعالم كله، وقد اتضح أنه ملائم للدول المتقدمة في ظروف تاريخية محددة، ولكن تطبيقه على بقية العالم لم يعط بعد نتائج ملموسة، ومن المشكوك فيه أن ينجح تجسيد في الواقع إذا أخذنا بعين الاعتبار محدودية احتياطيات الموارد الطبيعية الخام للأرض، والدمار البيئي الذي يلحق بها ولتظل نجاحات الحضارة الغربية وقدرتها الاستهلاكية المتنامية فانتازيا غير حقيقية بالنسبة لأغلبية سكان الكوكب[٥].

الكفاءة الاقتصادية على حساب الاضطراب الاجتماعي والبؤس البشري:

ليس هناك شك في أن السوق الحرة هي نمط الرأسمالية شديدة الكفاءة الاقتصادية. كما اعترف بعض الاقتصاديين دائماً، فإن الحرص على الكفاءة الاقتصادية دون اعتبار للتكاليف الاجتماعية هو في حد ذاته أمر غير معقول، كما أنه في الواقع يعطي لمطالب السوق الأولوية على حاجات المجتمع، وذلك على وجه التحديد هو الذي يدفع المنافسة في السوق الحرة العالمية. وقد أصبح من حتميات النظام بأسره تجاهل التكاليف الاجتماعية،وذلك تشويه مهني لمهمة الاقتصاديين.

صحيح أن القيود على التجارة الحرة العالمية لن تعزز الإنتاجية (الكفاءة الاقتصادية)، ولكن الإنتاجية القصوى التي تتحقق على حساب الاضطراب الاجتماعي والبؤس البشري تعد هدفاً اجتماعياً شاذاً وخطيراً[٦].

إن السوق الحرة العالمية هي المشروع التنويري لحضارة كونية تحت رعاية آخر الأنظمة التنويرية العظمى في العالم. وربما كان أهم ما كشفت عنه التسويات العالمية فيما بعد الحرب العالمية الثانية هو

رفض أجزاء كبيرة من العالم مثال التنوير هذا. **ففي الصين وماليزيا وسنغافورة، وفي مصر والجزائر وإيران، وفي روسيا ما بعد الحرب الشيوعية وأجزاء من البلقان، وفي تركيا والهند، أدت نهاية الحرب الباردة إلى إطلاق حركات سياسية قوية ترفض كل أيديولوجيات التغريب. ولم يعد مضموناً مستقبل أكثر النظم في هذا القرن توجهات نحو التغريب،وهو نظام أتاتورك في تركيا، حيث تبرز في داخله حركات إسلامية تشكل تحديات للمؤسسات العلمانية ذات التوجه الغربي**[٧].

وفي الولايات المتحدة وحدها مازال مشروع التنوير الداعي إلى قيام حضارة عالمية عقيدة سياسية حية. وفي فترة الحرب الباردة كانت عقيدة التنوير هذه مجسدة في أمريكا الشيوعية. وهي في عصر ما بعد الشيوعية تعزز المشروع الأمريكي لإقامة سوق حرة عالمية.

إن الأعوام الأربعين التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية قد استغرقها نزاع عالمي بين أيديولوجيات للتنوير: الليبرالية والماركسية السوفيتية. وتنبع كلتا العقيدتين من رحم "الحضارة الغربية". كما أن كلا من الماركسية الكلاسيكية والشيوعية السوفيتية كانتا من الأزهار المتأخرة للتراث الغربي العتيق. والحقيقة أن مؤسسيها واتباعهما عدو أنفسهم ورثة تقاليد كانت تشمل النظريات الاقتصادية الكلاسيكية لآدم سميث ودافيد ريكاردو وفلسفات هيجل وأرسطو. ولم يكن النزاع بين الشيوعية والديمقراطية الليبرالية صداماً بين الغرب والآخرين، بل كان شجاراً عائلياً بين أيديولوجيتين غربيتين. ولم يكن انهيار الاتحاد السوفيتي انتصاراً أحرزه "الغرب" على أحد أعدائه، وإنما كان الدمار للنظام الأكثر طموحاً بين أنظمة هذا القرن ذات التوجه الغربي[٨].

إن الأهداف الرئيسية لآي تنظيم اقتصادي هي بالتأكيد: كفاءة الإنتاج، وعدالة التوزيع، والبحث عن توفيق بين هذين الهدفين، مقبول جماهيرياً، وإذا نظرنا إلى تاريخ العقود الزمنية الأخيرة، وكذلك إلى تاريخ القرنين الأخيرين، وكذلك إلى تاريخ القرون التى سبقتهما، وجدنا للعوامل النقدية بكل تأكيد أهمية عظيمة في عمل أي اقتصاد. وقد دلت التجربة على أنه لا يمكن أن يكون هناك كفاءة في الاقتصاد ولا عدالة في التوزيع، إذا لم تتوافر بعض الشروط الملاءمة[٩].

فالمشكلات الكبرى لاقتصادات الأسواق الغربية، التي لم تحل حتى اليوم، **هي التقلبات الاقتصادية، وتغيرات القيمة الحقيقية للنقود، الأمر الذي يعيق في آن واحد .كفاءة الاقتصاد، وعدالة توزيع الدخول، وضمان استخدام الموارد، وأخيراً السلام الاجتماعي. إن عدم الاستقرار الاقتصادي، ونقص الإنتاج، والظلم، ونقص التشغيل، وما يرافق ذلك من ضنك وبؤس، هي المصائب الكبرى لاقتصادات الأسواق. وهي التي تشكل أصل الانتقادات العنيفة التي وجهت بحق إلى اقتصادات الأسواق القائمة على الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة. وكل هذه الانتقادات ذات صلة بالمؤسسات النقدية والمالية في الاقتصادات الغربية**[١٠]. **إن تقلبات القيمة الحقيقة للنقود تجعل من المستحيل تماماً أي عمل فعال وعادل لاقتصاد الأسواق. ومن تم يوجه الشك والاتهام إلى الأساس الخلقي لهذا الاقتصاد لاسيما من حيث لا مركزية القرارات، والملكية الخاصة، ومبدأ لتملك الخاص للفوائض. الحقيقية أن المظالم الكبرى التي تشكو منها مجتمعاتنا**

الغربية إنما تأتي إلى حد كبير، من تشوهات توزيع الدخول الناشئة من تغيرات القيمة الحقيقية للنقود.[١١]

ما هو البديل التنموي أمام المسلمين؟

هل من أجل أن تحقق دول العالم الثالث لنفسها مستوى لائقاً من الغذاء والكساء والمسكن ومن أجل أن تكتسب معرفة كافية بالعالم، هل يتعين على هذه الدول حقاً أن تذهب إلى الحد الذي ذهبت إليه الدول الصناعية في تنمية المدن وتلوينها، وفي تنمية البيروقراطية ووسائل الحرب، وفي التنكر لله، ومعاداة الطبيعة، وتمزيق العائلة، بل في اكتساب مالا طائل تحته من معلومات[١٢].

فإذا كان اطلاع المسلمين إبان ازدهار الحضارة الإسلامية على الفلسفة اليونانية مثلاً لم يؤثر على سلامة عقيدتهم وقوتها، بل زادها قوة، فالسبب ليس هو مجرد أنهم أحسنوا الاختيار بيم من ينقلون وما لا ينقلون، بل هو الموقف النفسي الصلب الذي واجهوا به قيم الحضارات الغربية عنهم.

إنه لا خلاص للمسلمين إلا بأن"يتسلحوا بالعقيدة الصحيحة"، نفهم منها أن استعادة المسلم لثقته بنفسه، والقيمة الاجتماعية الكبرى لتمسك المسلم بعقيدته، هي أثمن شيء لديه، ومن ثم كان شكه في قيمتها هو التخاذل النفسي التام[١٣].

إن من يتأمل التاريخ الاقتصادي للدول التي تفوقت علينا اقتصادياً وبنت حضارة صناعية متقدمة يلاحظ أن النهضة الاقتصادية، اقترنت بشعور قومي عارم، بالاعتقاد بالتفوق على الغير أو على الأقل برغبة قوية في إثبات الذات وبأنها ليست بأقل قدراً ن الأمم الأخرى. ومن المؤسف أن الاقتصاديين في محاولتهم البحث عن شروط التنمية الاقتصادية قد تجاهلوا هذا العامل تجاهلاًُ يكاد يكون تاماً وركزوا بدلاً منه على مظاهره السطحية وآثاره: كارتفاع معدل الادخار والاستثمار... الخ. مع أن هذه كلها ليست إلا نتائج لتفجر طاقة نفسية قد لا يفسرها أي عامل اقتصادي[١٤].

فإذا كان هذا حقاً هو مفتاح النهضة الذي يفتح الأبواب المغلقة، فإنه لا يكون هناك مفر أية أمة ترغب في تحقيق نهضتها من اكتشاف المفتاح الخاص بها. ومن الغربي أن هذه الطاقة النفسية الكامنة لدى العرب والمسلمين لا يمكن تفجيرها إلا عن طريق الدين. قد يقال": "نعم ولكن لابد من إعادة تفسيره"، ونحن نقول: "حذار كل الحذر من أن تؤدي محاولتنا لإعادة اللمعان إلى الذهب إلى إحداث أي خدش به"[١٥].

الاقتصاد الإسلامي اقتصاد فطرى فعال من حيث كفاءته وعدالته:

أولاً: فمن حيث الكفاءة نجد أنه نظام يراعى الفطرة والحافز، إذ يقر الملكية الخاصة، والميراث، والمنافسة، والحرية، والشورى، ويمنع الاحتكار والاستبداد، ويحرم الإسراف والتبذير، ويدفع الناس إلى استغلال الموارد والمخاطرة بالأموال والأعمال في مجال النشاطات الاقتصادية النافعة، ويجعل التعاقد الرضائي ضمن حدود الشريعة والعدالة هو الأساس الأول في العلاقات الاقتصادية بين الناس.

ثانياً: ومن حيث العدالة نجد أن الإسلام قد أعطى العدالة بأبعادها المختلفة مكان الصدارة بين مقاصده، وعززها بأحكام في مجال التكافل المعيشي، وتخفيف التفاوت بين الناس فى الدخل والثروة[١٦].

ففي مجال التكافل المعيشي، عد الإسلام من أول واجبات الجماعة: كفالتها لحد مناسب من مقومات المعيشة لكل فرد، يعجز بإمكاناته الذاتية عن الوصول إلى ذلك الحد، ووضع الإسلام لضمان تحقيق هذا الواجب مجموعة من التنظيمات والأحكام الإلزامية، كنظام الزكاة، وأحكام النفقات الواجبة بين الأقارب، فإن لم يكف ذلك صار بيت المال مسئولاً. وإلى جانب تلك التدابير الإلزامية حث الإسلام على كثير من التدابير التطوعية لسد حاجات المحتاجين، ووعد عليها بجزيل الثواب في الآخرة، كالترغيب في الأوقاف، وكفالة الأيتام، والصدقات المطلقة.

ويتسع مفهوم العدالة الإسلامي ليشمل التفاوت في الدخول والثروات بين الناس. وقد حرج القرآن العظيم بأن من مقاصد الشريعة ألا يصبح المال بين الأغنياء فقط. وشملت الشريعة الإسلامية عدداً من الأحكام لتحقيق هذا المقصد، منها اشتراك الناس في الانتفاع بأنواع من الثروات الطبيعية، والإنفاق من بيت المال بهدف تخفيف التفاوت، وأحكام الميراث التي توزع ثروة المتوفى بين عدد من أفراد أسرته وأقاربه[١٧].

٢/٢/٨ الرؤية الكلية للتنمية في العالم الإسلامي[١٨].

يطرح "ضياء الدين سردار" رؤيته للتنمية في إطار الربط بين رؤية الإسلام الكلية، والمعرفة والعلم والوسائل التقنية وعملية التنمية ويهتم بالرؤية الحضارية الكلية، وينطلق من قواعد مترابطة بين مفاهيم ترتبط جميعها بالعملية التنموية على النحو التالي:

أولاً: النموذج المعرفي الإسلامي:

١- المعرفة وفق "سردار" لا يمكن فصلها عن التصور العالمي والنظام العقدي الذي تمتد فيه جذورهما وإن "الابستمولوجيا" أو "نظرية المعرفة" هي النواة المركزية لأي تصور عالمي، وهي في نظر الإسلام العالم الذي يحدد الممكن وغير الممكن إسلامياً، أي ما يمكن معرفته، أو ينبغي أن يعرف، وما يمكن معرفته، ولكن يفضل تجنبه، وما لا يمكن معرفته نهائياً.

٢- إن المصطلح القرآني "العلم" الذي عادة ما يترجم بـ "المعرفة"، وقد صاغ العلم نمط الفكر والبحث الإسلاميين، وحدد كيف يمكن للمسلمين تحسين نظرتهم للواقع؟ وإقامة مجتمع عادل وتطويره.

والعلم هو الذي يربط المجتمع الإسلامي بمحيطه، ويعطي للإسلام حركيته وحيويته.. وقد يغيب عن الكثيرين الدور الرئيسي الذي تلعبه الابستمولوجيا "نظرية المعرفة" في تكوين المجتمع، وإهمال الابستمولوجيا في الكتابات الإسلامية المعاصرة، ومن ثم غياب تقدير المعنى الحقيقي لمفهوم وقيمة "العلم" ناتج في الغالب عن النمط المعرفي السائد الذي عزا إلى نفسه دوراً عالمياً.

٣- إن اكتشاف ابستمولوجيا إسلامية معاصرة لا يمكن أن يبدأ بالتركيز على الفروع القائمة، ولكن بتطوير عدد من المنظورات Paradigme داخل التعبيرات الخارجية الرئيسية للحضارة الإسلامية: العلم والتكنولوجيا، السياسة والعلاقات الدولية، الأنساق الاجتماعية، والنشاط الاقتصادي، والتنمية الريفية والحضرية، التي يمكن دراستها وتطويرها وفق الاحتياجات والواقع المعاصر، إننا نحتاج إلى نوعين من المنظورات (معرفية وسلوكية).

٤- إن العلم لا يرتبط بالعبادة فقط بل بجميع القيم القرآنية الأخرى مثل: "الخلافة" و "العدل" و"الاستصلاح"، فمثلاً إذا كان الارتباط بين العلم والعبادة يعني أنه لا يمكن طلب العلم مع خرق صريح لأوامر الله.

وكذا فإن الارتباط بين العلم والخلافة يحول الطبيعة إلى "مجال مقدس"، إن الإنسان بصفته خليفة الله في الأرض، فهو المسئول عن هذه الجنة ولا يمكنه طلب المعرفة على حساب الطبيعة، ولا بلوغ التنمية على حسابها، بل على العكس من ذلك . بصفته مسؤولاً عنها ، فهو يسعى لفهمها، ليس بهدف السيطرة عليها، بل عرفاناً وتقديراً لآيات الله.

٥- وفي هذا السياق تبدو الرؤية الكلية للنموذج المعرفي الإسلامي تتكون ضمن عناصر: "التوحيد، الرؤية للإنسان، الرؤية للكون والبيئة، الرؤية لتفاعلات وجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعبادية، أصول العلاقات الاستخلافية، الآخرة محرك وحافز للفاعلية وتكريس عناصر المسئولية والحساب"، إن هذه الرؤية تكون نماذج معرفية، ونماذج سلوكية.

النماذج السلوكية في مجال الاقتصاد الإسلامي

١- أنه من الواجب تفعيل هذه الرؤية ضمن إمكانات "الأمة" كمفهوم جامع وشامل للدول ذات الأغلبية الإسلامية . المؤسسات الإسلامية الدولية... الخ"، وبما يحقق عناصر التعبئة، الموارد المادية وقدرتها وطاقاتها المعنوية والثقافية، وتحقيق أهداف اقتصادية تنموية (معدل النمو، التصنيع التشغيل الكامل، التوزيع العادل للدخل، وتعديل موازيين المدفوعات لصالحها).

بينما يجب أن تهدف المنظمات الإسلامية لزيادة درجة التضامن من خلال: (زيادة الوعي بالانتماء للأمة كإطار أشمل يعلو الولاءات الجزئية، وتحقيق درجة أعلى من التماسك الفردي، والالتزام بقيم الإسلام الحضارية على المستوى الجماعي، وتقليل تغلغل الثقافات الأجنبية في الثقافة الإسلامية، وربط المؤسسات الإسلامية الدولية بحاجات ومصالح الأمة ككل، خلق وإنشاء مؤسسات إسلامية ذات وظيفية جديدة متخصصة كي تؤدي وظائف غير قومية توحد الأمة ككل، تزكية روح التضحية في سبيل مرضاة الله.

٢- اهتم سردار ضمن مقاربته، كيف يمكن أن نحرك مفهوماً للتنمية ضمن نموذج إسلامي مغاير(١٩)، ذلك الأمر الذي يوجب الاهتمام بعناصر البعد الثقافي والأخلاقي للتنمية وفي إطار ارتباطه بالتغيير الاقتصادي.

٣- إن أي استراتيجية تنموية حضارية ضمن سياقات النموذج الإسلامية يجب أن تكسر هيكل السيطرة العالمي، وتضع حلولاً للمشكلات التي تعاني منها دول العالم الثالث النامية، فإن هذه الدول ، ومنها العالم الإسلامي . لا يمكن أن تكتسب مكانة مستقلة في النظام الدولي، طالما استمر هيكل القوة الدولية القائم على تبني نظريات تنموية واستراتيجيات لا تنبع . كما لا تتفق . مع الهيكل الثقافي والاجتماعي السائد في العالم الثالث.

٤- إن مفهوماً جديداً للتنمية يجب أن نحرص على تأسيسه وتأصيله يتكون من: إشباع الحاجات الأساسية، والاعتماد على الذات، والعدالة الاجتماعية، والأصالة الثقافية، والجمع بين هذه العناصر والتفاعل فيما بينها عملية في غاية الأهمية.

٥- الاعتماد على الذات يجب أن يأخذ مستويين:

- مستوى إسلامي عام بين الدول الإسلامية بعضها البعض (الأمة).
- مستوى يتحرك داخل البعد الوطني، كل دولة على حدة.

٦- أما الأصالة الثقافية، فإنما تنبع من أن مشاركة الشعوب ودعمها في الإسهام ضمن عملية التنمية ومجالاتها، لابد أن يتضمن عناصر مهمة تسمح لهم بالسيطرة على مقدراتهم ومستقبلهم، ويرتبط كل ذلك بضرورة الاهتمام بالأصالة الثقافية.

إن سردار وفق هذه الرؤية يحرك أكثر من عنصر ضمن فهم علاقة الإسلام بالتنمية أهمها:

١- إن النماذج المعرفية والرؤى الكلية هي التي تولد أنماط التنمية، ونماذجها وأهدافها، وتحدد عناصرها ومنظوماتها.

٢- إن النموذج المعرفي الغربي، إذا ولد مفهوم الحداثة، ونموذج التحديث فإنه خرج لتحقيق مطالبه واحتياجاته وفق خبراته.

وإن النموذج المعرفي الإسلامي فضلاً عن رؤيته الكلية للعالم للإنسان والكون والحياة لابد أن يولد رؤية مغايرة للتنمية.

٣- إن تسكين مفهوم التنمية ضمن مفهوم منظومة قيمية وثقافية ومعاني الخلافة والعدل والاستصلاح لابد أن تخرج معنى متميزاً للتنمية وعملياتها المختلفة المرتبطة بها.

٤- إن عناصر التنمية لا يجب أن ينظر إليها ضمن حدود الدولة الوطنية أو القومية، بل يجب أن تمتد ببصرها إلى أفق الأمة ضمن تفعيل مؤسساتها ونماذجها القيمية، وعلاقاتها التعاونية والبينية وتحرك معنى الاعتماد على الذات ضمن دائرة الأمة الواسعة، وكذلك مفاهيم الأصالة الثقافية.

٣/٢/٨ التنمية الاقتصادية وأهدافها في ضوء الفكر الاقتصادي الإسلامي[٢٠].

مفهوم التنمية في الإسلام يبدأ من مسلمة أن الموارد كلها ، في السماوات الأرض . مسخرة لخدمة الإنسان، والتزام الإنسان في ضوء تسخير الموارد له، بالعمل على أن يتحرر المجتمع كأفراد ومجموع من ضغط الحاجة، وأن يضمن للفرد في المجتمع المسلم إشباع حاجاته الأساسية كلها إشباع الكفاية، بما يتلاءم باستمرار مع المتوسط السائد للمعيشة في المجتمع بغض النظر عن عقيدته،وذلك من خلال عمله، أو مما توفره له مؤسسات المجتمع إن لم تسعفه طاقة عمله ودخله. ويمتد هذا الالتزام إلى تأمين قدرة الدولة في الوقت ذاته على توفير الاستقرار والأمن الداخلي بالمفهوم الشامل، أي بأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. "وأعدوا لهم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدكم. وآخرين من دونهم لا تعلمونهم"[٢١].

والتنمية بهذا المعنى ذات مضمون ديناميكي يعني استمرارها ليحقق الإنسان من خلالها درجات متزايدة من السيطرة على الموارد المتاحة وترشيد استغلالها لتحقيق مستويات متزايدة من الدخل ومن عناصر القوة الاقتصادية، التي تحفظ للمجتمع الإسلامي مكانته داخلياً وخارجياً كمجتمع القدرة والنموذج. "كنتم خير أمة أخرجت للناس"[٢٢].

والتوجه الرئيسي للمجتمع هنا لا يخرج عن إطار الهدف الديني، فالتزاوج كامل بين العائد الأخروي والعائد الدنيوي مادام يتم في إطار العمل المشروع، ومن ثم فقد استخدم الفكر الإسلامي تعبير "مجتمع المتقين" كبديل لـ "مجتمع الرفاهية". حيث يحقق الإشباع المادي المتزايد، في الوقت الذي لا يخل فيه بالمحتوى الروحي الذي يمثل سعادة الدنيا، وتوازن الإنسان النفسي والروحي.

ويمكن تلخيص إطار العمل التنموي وهدفه فيما يلي[٢٣]:

الوصول لمجتمع "القدرة" التي تملك عناصر القوة الاقتصادية والحضارية والعسكرية اللازمة لحماية وتأمين العمل التنموي وتأمين ذلك المجتمع.

مجتمع القدرة هو مجتمع الرفاهية، وهو ما يتضمن عادة زيادة الإنتاج، بمفهومه الواسع وعدالة التوزيع بمفهوم محدد يتطلب تحقيق الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي.

تحقيق التوازن النفسي لأعضاء المجتمع كنتيجة منطقية للإشباع المادي والتوازن الاجتماعي، وشعور الانتماء الذي يؤكده مسئولية المجتمع تجاه الفرد والمسئولية المجتمعية للفرد في المجتمع.

توافر الحافز على التنمية واستمرارها، باعتبارها تكليفاً دينياً يلتزم به الفرد والمجتمع وتقوم الدولة على تحقيقه، وليس باعتباره رغبة اختيارية في حياة أفضل.

ولعل فيما سبق إجابة للعديد من التساؤلات التي شغلت ومازالت تشغل عديداً من كتاب التنمية حول تعريف التنمية، والغاية منها، ومؤشرات قياسها، والتكاليف غير الاقتصادية التي يتحملها المجتمع للوصول إلى الرجاء المادي أو التحضير بمفهومه المادي.

والحقيقة أن هناك من المؤشرات الكثيرة ما يؤكد أن العلاقة ليست طردية دائماً بين تزايد التقدم التكنولوجي والرفاهية المادية من ناحية وبين سعادة الإنسان من ناحية أخرى.

ولا شك أن الإنسان سيتمكن بدرجات متزايدة من تحقيق سيطرة على الموارد، وعلى المناخ،وعلى مزيد من الترف المادي المحيط به تحقيقاً لوعد الله تعالى: "حتى إذا أخذت زخرفها وأزينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلاً أو نهاراً"[٢٤].

٤/٢/٨ آليات العمل وأسلوب تحقيق التنمية الاقتصادية[٢٥]

١- إن الفكر الإسلامي من خلال الضوابط التي فرضها على نمط الاستهلاك وسلوك المستهلك[٢٦] يمارس تأثيراً مباشراً في تحديد نوعية الطلب، وحجمه واتجاهات نموه في مراحل

تقدم المجتمع تقدم المجتمع، ويؤثر ذلك بالتالي في حجم الموارد المطلوبة وتخصيصها لإنتاج التوليفة التي تشبع احتياجات المجتمع في إطار تلك الضوابط. وعلى سبيل المثال فإن فريضة الزكاة . التي تلتزم الدولة الإسلامية بمراقبة تنفيذها . تتضمن توجيه قدر من الدخول بصورة دورية، للفئات المنخفضة الدخل ذات الميل الحدي المرتفع لاستهلاك الضروريات، ومن ثم فإن ذلك يشكل طلبات متجدداً على تلك السلع، في الوقت الذي يحرم فيه الإسلام استخدام بعض المنتجات التي تدخل في مجال الترف البالغ، كأواني الذهب والفضة، أو المحرمة بنص للضرر مثل الخمر، مما يعني عدم توجيه الموارد ابتداء لإنتاج تلك السلع. في نفس الوقت فإن ضوابط السلوك الاستهلاكي، من حيث كراهية المباهاة والتظاهر، وتفضيل التوسط والاعتدال، تؤدي بصورة غير مباشرة إلى الحد من إنتاج السلع الكمالية، أو السلع ذات المحتوى الترفي العالي، حتى إذا لم تكن تلك السلع محرمة ابتداء، أي أن أنماط الاستهلاك في المجتمع الإسلامي ستكون نابعة من أرض هذا المجتمع الإسلامي، وأن استيراد أنماط الاستهلاك سيخضع لعملية انتقائية دقيقة، تؤدى في النهاية إلى صعوبة . إن لم يكن استحالة . سيطرة الأنماط المستوردة على المستهلك المسلم، وغني عن القول أن درجة تغلغل الأنماط المستوردة سترتبط ارتباطاً عكسياً مع درجة التزام المجتمع الإسلامي أفراداً ودولاً بالضوابط والقيم الإسلامية في هذا المجال.

٢- أن الأصل في علاقة الإنسان بالموارد هو التشغيل الشامل لها، وهي مسئولية الفرد والدولة، سواء كانت تلك الموارد مالاً، أو موارد طبيعية، أو قدرة عمل الإنسان نفسه لعنصر من عناصر الإنتاج، وفي ضوء ذلك الحرص على درجة التشغيل، والوصول بالموارد لأعلى إنتاجية ممكنة، تحقيقاً لرفاهية المجتمع في ضوء إمكاناته، يمكن تفسير العديد من السياسات التي اتخذها الخلفاء أو الفقهاء المسلمون في عصور متتابعة أو متباعدة، استناداً إلى التوجيهات المباشرة في آيات القرآن وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم.

فعلى سبيل المثال، رفض عمر بن الخطاب الحاسم لعدم العمل بدعوى العبادة بمعناها الضيق، أو ترك الأرض المملوكة ملكية خاصة بوراً، وإصراره على زراعتها بمعرفة صاحبها أو غيره، رغم وفرة الإنتاج من غيرها، وما اتبع مع أرض السواد بالعراق وإقرار أهل أرض الخراج عليها، فهم أدرى الناس بها، والهدف هنا ليس توزيع الغنائم بقدر ما هو بناء مجتمع القدرة. وسياسات الخراج والقطائع التي صاغها الفقهاء بصورة عامة والتي كان هدف العمارة (التنمية) فيها واضحاً بلا لبس كمعيار رئيس، كما عبر عنه أبو يوسف بقوله: "ولا أرى أن يترك . الوالي . أرضاً لا ملك لأحد فيها، ولا عمارة حتى يقطعها، فإن ذلك أعمر للبلاد"، أضف إلى ذلك التفضيل الواضح للعمارة على زيادة إيرادات الدولة، كما جاء في تعليمات الإمام على بن أبي طالب لولاته: "وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استحلاب الخراج"[٢٧].

وتكليف الدولة القيام بكل مستلزمات إنشاء البينة الأساسية وتطويرها كشرط أساسي لزيادة العمران ورفع الإنتاج، وتفضيل بعض العلماء للزراعة كوسيلة لحفز العامل والمالك على مزيد من الاستثمار الرأسي في الأرض، والأمر كذلك في أحكام الزكاة واستثناء ما من شأنه زيادة التوظيف أو رفع الإنتاجية من رفع الزكاة مثل آلاف المصانع أو كتب الدراسة، وعدم استحقاق القادر على العمل والممتنع عنه للزكاة.

٣- إن الإنسان هو محور النشاط وهدفه، وأن العمل كعنصر من عناصر الإنتاج هو العنصر القائد، وأن العناصر الأخرى كرأس المال أو الموارد الطبيعية إنما هي عناصر مكمله، تستحق عائداً بقدر مساهمتها. وأنها لا يجب أن تمثل بذاتها عقبة أمام رفع مستوى الدخل والمعيشة، ومن ثم كان الاهتمام الكبير بتنمية الإنسان .كقوة منتجة . إلى جانب الضوابط الخاصة بتوزيع العائد، والتي تتخذ موقفاً واضحاً إلى جانب عنصر العمل في كل الحالات.

وعلى سبيل المثال: فإن الفقه الإسلامي، عند إجازته المشاركة بين العمل كعنصر ورأس المال كعنصراً آخر، واقتسام الربح الناشئ من المضاربة" بينهما، قد اشترط أنه في حالة الخسارة يتحمل بها رأس المال وحده، ما لم تكن نشأت عن إخلال أو سوء تصرف من المشارك بعمله، وكذلك فإن الشجرة أو اغتصاب جانب من حقوق العمال يستوجبان الخصومة مع الرسول صلى الله عليه وسلم. ومثل هذه التصرفات لن تؤدي إلا انعدام القوة الإبداعية لدى العامل، مما يستلزم وقوف المجتمع ككل ضدها . ليس فقط كتكليف إسلامي لحماية حق العامل . بل لأنها ظلم لن يقف أثر عند حد المظلوم، بل يتعداه إلى العمران نفسه، كما عبر عن ذلك أبن خلدون في مقدمته بأن: "من أشد الظلمات وأعظمها في إفساد العمران تكليف الأعمال وتسخر الرعايا بغير حق... لأن الرزق والكسب إنما هو قيم أعمال العمران، فإذا كلفوا العمل في غير شأنهم واتخذوا سخرياً في معاشهم بطل كسبهم واعتصموا قيمة عملهم، وإن تكرر ذلك أفسد آمالهم في العمارة وقعدوا عن السعي جملة"[٢٨].

أي أن العمل محوطاً بكل الضمانات التي أوردها الفكر الإسلامي، قادراً على أن يتفاعل مع الإمكانيات المادية الدنيا المتاحة من أجل إحداث الزيادة المتدرجة في الإنتاج، والتي تمكن مع تراكمها من توليد الفائض الرأسمالي الذي يمكن أن يسهم في مزيد من الإنتاج والدخل. وستبدو أهمية ذلك المفهوم لدور العناصر المختلفة في الإنتاج عند المقارنة بالنماذج التنموية التي تبنتها البلاد الإسلامية اليوم. والتي تدور حول إعطاء رأس المال دور العنصر القائد في التنمية، ومن ثم يمثل عدم توافره عقبه مانعة للقيام بتلك التنمية.

٤- يبنى الفكر الاقتصادي قاعدة الموارد محلياً، ثم نقل الفائض بعد ذلك إلى بلاد المسلمين، تلك القاعدة التي تعكسها الدراسات الفقهية المطولة حول جواز نقل الزكاة من بلد إلى بلد أخر في ضوء التوجيهات المحددة، تؤخذ الأموال من أغنيائهم لترد على فقرائهم، وضرورة "تفقد أمر الخراج بما يصلح أهله"[٢٩] وما أقترحه أبو يوسف من أن يكون نظام الخراج قائماً على أن يترك" لأهل الخراج راحة وفضل"[٣٠] أي زيادة يتمكنون من استثمارها، وذلك عندما كان

هناك من الأرض ما تعطل منذ مائة سنة وأكثرها أو أقل". وكذلك وجوب توجيه إيراد بيت المال أو جانب منه لتوفير البنية الأساسية، ولا تتحمل النفقة على أهل البلد. كإضافة فإنهم أن يعمروا خير من أن تخربوا" وكانت القاعدة دائماً وأننا بعثناكم دعاة ولم نبعثكم جباه".

٤/٨ ركائز السياسات الاقتصادية لتنمية العالم الإسلامي من منظور إسلامي[٣١].

الدول الإسلامية دول نامية، ولو بدرجات متفاوتة. لذلك من أهدافها الوصول إلى تنمية اقتصادية حقيقية في إطار إسلامي صحيح. وللوصول للهدف المنشود لابد أن تركز السياسات الاقتصادية لتنمية أقطار العالم الإسلامي من منظور إسلامي على الركائز التالية:

الأولى: الإصرار على إعادة الهيكلة مع تخفيض تكاليفها: أي إعادة هيكلة الإصلاح والتصحيح الاقتصادي، الذي يؤهل الدول الإسلامية إلى إعداد نفسها لانطلاقة اقتصادية، وبمدها بما تحتاجه من عتاد لدخول معمعة العولمة، وتوجد عدة دول إسلامية حققت الكثير في هذا المجال منها ماليزيا ومصر وتونس والمغرب والسنغال والتجربة المصرية غنية بالدروس المستفادة خاصة القدرة على جعل الإصلاح شاملاً ومستمراً وبسرعة معقولة.

الثانية: الاهتمام بحسن توزيع الدخول والثروات وحماية الطبقات الفقيرة: يلاحظ الاقتصاديون أن الدول التي عانت من درجات عالية من تفاوت الثروات كانت أقل حظاً في مجال النمو الاقتصادي، كما أن عملية التنمية، إذا تركت دون تدخل، لابد أن تصاحبها زيادة في التفاوت بين الثروات، فالتنمية تحتاج إلى تراكم رأسمالي ضخم، لا يستطيع الفقراء ادخار ما يكفي لتحقيقه، هذا بينما يستطيع الأغنياء توفير رؤوس الأموال اللازمة، ويضاف إلى ذلك، أن النمو الاقتصادي يتبعه رابحون وخاسرون. فالرابحون هم ملاك المنشآت الاقتصادية الناجحة التي تحقق أرباحاً، وبالتالي تزيد ثرواتهم، أما ملاك المنشآت الاقتصادية التي تعاني من الخسائر فتنخفض ثرواتهم. وقد تمكنت دول جنوب شرق آسيا من تحقيق نمو اقتصادي سريع دون زيادة في التفاوت بين الثروات، والفضل في ذلك يعود إلى السياسات التي اتبعتها لتضييق الفجوات بين الأغنياء والفقراء، والتي ساعدت أيضاً على تحسين النمو. وتعتبر الزكاة أفضل وسيلة للتصحيح المستمر والفعال لتوزيع الدخول والثروات، إذ أنها تستهدف إغناء الفقير، ويعتمد تطبيقها على التمييز بين كفالة الثروة وكفالة الدخل، وتدور فكرة كفالة الدخل، كمصطلح اقتصادي، حول توفير كفاية سنة للفقير. وأصلها ما قال به المالكية وجمهور الحنابلة وفقهاء آخرون أن يعطي الفقير كفاية سنة كاملة[٣٢]، وتتحقق كفالة الثروة بتوفير مستوى من الثروة المنتجة لدخل لا يقل عن حد الكفاية لأكبر عدد ممكن من الفقراء. ويصطلح على ذلك اقتصادياً بكفالة الثروة.

ولا يتوقع في ظل الظروف الاقتصادية المعاصرة أن يكون من الممكن حشد موارد كافية لإغناء الفقراء دفعة واحدة، خاصة في اقتصاد نام ذي موارد محدودة، وحتى يتم تحقيق ذلك، لابد من إعالة الفقراء. أي أن هدف الزكاة إغناء الفقراء في الأجل الطويل، وإعالته حتى يتحقق ذلك. ومن مزايا الزكاة أنها عبادة لا يجوز التهرب منها، كما أنه يمكن تطبيقها بطريقة تحقق المشاركة الشعبية، وتنشيط المؤسسات التطوعي غير الحكومية، وبصورة تساعد على تمويل المشروعات الصغيرة والتوظيف الذاتي.

الثالثة: بناء وتحسين وصيانة البنية الأساسية، وإعطاء أولوية قصوى للتنمية البشرية:

ففي مجال البنية الأساسية، لابد من بناء الهياكل القادرة على تقديم احتياجات التنمية من المواصلات والاتصال والطاقة والمياه، وضمان استمرارها في العمل دون توقف.

وفي جانب تنمية الموارد البشرية، لابد من الاهتمام بالحياة الأسرية، والاستقرار العائلي وإصلاح نظام التعليم والتدريب.

الرابعة: الإصلاح المصرفي: يكون التوجه الغالب للمصارف في الدول النامية عامة مشابه لما هو متبع عادة في ظل الصيرفة التجارية، المستقى من الدول الأنجلوسكسونية، والذي يركز على التمويل التجاري والشخصي،ويعطي التمويل الاستثماري الحيز الأقل. وتتميز الدول الإسلامية دون غيرها، إمكان التحول إلىالصيرفة الإسلامية، التي هي مزيج من الصيرفة الشاملة والتمويل الحالي من الفوائد المصرفية، ومن الممكن إثبات أن مثل هذا النظام له وقع تنموي أكبر بجانب أنه أكثر استقرار من الصيرفة التجارية المحضة. وبالإضافة إلى التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي، فإنه من الواجب أن تعمل المصارف في إطار يجمع بين الملكية الخاصة والمنافسة[٣٣].

الخامسة: حماية المجتمع من التواطؤ بين الحكومة والقطاع الخاص: ويمكن حماية النشاط الاقتصادي من ذلك التواطؤ، بمنع الاحتكار، ودعم المنافسة وتخصيص الإنتاج، أي تحويله إلى الملكية الخاصة[٣٤].

السادسة: الاهتمام بالإصلاح الإدارة الحكومية: حيث يعتبر تعقيد الإجراءات الحكومية، واختلاطها بالرشوة والمحسوبية من أكبر معوقات الاستثمار ومسببات الهدر في الموارد، ومن أقوى عوامل الطرد لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

السابعة: ضبط أسواق المال والنقد: إذا نظرنا إلى الأزمات التي واجهتها الأسواق المالية المعاصرة، نجد أنها تأتي من مصدرين:

التعامل في أدوات الدين والبيع والشراء بناء على توقعات تتصل بالاتجاهات الخاصة بالتعامل، وليس بالأساسيات الاقتصادية المتصلة بأسعار الأدوات المالية، الأمر الذي حول السوق المالية إلى ما يقرب من ناد للقمار بدلاً من كونه سوقاً للتعامل. ولذلك فلابد وأن تعيد الدول الإسلامية النظر في قواعد التعامل في أسواقها المالية لحمايتها من التعامل القلق في الديون، ومن الابتعاد عن السياسات والإغراق في المقامرة. ومن الجدير بالذكر أن النظام المصرفي والمالي الإسلامي لا يسمح بالتعامل في الديون بتاتاً ولا بالاقتراض لتمويل شراء الأوراق المالية، ولا بالمعاملات والعقود القمارية[٣٥].

الثامنة: الانفتاح البيني قبل الانفتاح العالمي: الدول الإسلامية لديها خمس سكان العالم، يزيد مجموع نواتجها الإجمالية الوطنية قليلاً عن الناتج الوطني الإجمالي للمملكة المتحدة، ويقل قليلاً عن ناتج فرنسا، وأن نصيبها من مجموع نواتج العالم لا يتجاوز ٣,٥ في المائة، وهذا يصور إلى أي حد يصل الحجم الاقتصادي للدول الإسلامية مجتمعة، فإذا كان تعاملها مع ظاهرة العولمة ككتلة اقتصادية واحدة يمكن أن يواجه صعوبات. فما بالك لو تعاملت معها منفردة؟[٣٦] الدرس الذي تقدمه تلك الحقائق أن زوال الحدود الاقتصادية يجعل العالم تحت قيادة الكبار وأن قدرتنا على تنبؤ مكان مرموق يتوقف على حجمنا منذ البداية، فلابد وأن ندخل المعمة كوحدة كبيرة وليس كأفراد صغار.

التاسعة: الحفاظ على الوئام الاجتماعي والاستقرار السياسي: يمثل الصراع الاجتماعي والسياسي من وجهة النظر الاقتصادية هدراً للموارد، وضياعاً للفرص، وتثبيطاً للنشاط الاقتصادي، وتنفيذا لرؤوس الأموال، ولذلك، فلابد من الحرص على بناء آليات الحوار الاجتماعي والسياسي، التي تكفل الوقاية من النزاع وحله سلمياً وبأقل التكاليف إن حصل، وهذه مسؤولية المتخصصين في علوم الاجتماع والسياسة، ليضعوا السبل الكفيلة بتحقيق ذلك.

العاشرة: الحرص على القيم ومكارم الأخلاق: قد يتصور البعض أن العالم المعاصر يمر بأزمة أخلاقية، وأن الإنسان الحالي لا يعير الالتفات الواجب لحسن الخلق، وما يتبعه من قيم تتصل بحسن الجوار والمواطنة والمعاملة. وقد يتصور البعض أن بلده أكثر تعرضاً لتدهور القيم من غيرها. وعلى كل حال، لا يمكن فصل التقدم الاقتصادي عن القيم الأخلاقية، إذ إن البعد عنها يرفع تفعيل القوانين، ويقلل من فاعلية العقود، ولا يحقق المقصود منها. فالتدهور الخلقي له تكاليف تعطل التنمية، وتؤصل التخلف، بالإضافة إلى أنه يشوه صورة الإنسان الذي أعطاه الخالق القدرة على الوصول إلى درجة من الجمال تعلو ما عليه الملائكة، لذلك فلابد من أن نحرص على نظامنا الأخلاقي وما فيه من معنويات، حرصنا على ما لدينا من ماديات.

٥/٨ تفعيل المؤسسات الاقتصادية الإسلامية[٣٧].

يمكن ذلك عن طريق:

١ – تطوير المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الإسلامية:

إن العديد من المؤسسات الاقتصادية العربية والإسلامية قد تم صياغة مبادئها ونظمها على غرار المنظمات الدولية، فلاشك أن البنك الإسلامي للتنمية قد أخذ من تجربة البنك الدولي على مستوى تكامل جزئي في نطاق العالم الإسلامي، كما أن صندوق النقد العربي أخذ الكثير من صندوق النقد الدولي، واتفاقية التجارة بين الدول الإسلامية قد أخذت من تجربة اتفاقية الجات. وفي الوقت الراهن، تغير دور كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما أن اتفاقية الجات تحولت إلى منظمة التجارة العالمية وأصبحت تملك آلية التنفيذ والمحاكمة وفرض العقوبات. وإذن لابد أن يتطور الإطار المؤسسي للمؤسسات التي أفرزتها منظمة المؤتمر الإسلامي والاتفاقيات المختلفة لأن التغيرات الاقتصادية الراهنة قد تجاوزتها.

ولنأخذ على سبيل المثال، البنك الإسلامي للتنمية بجدة، البنك أنشئ أساساً على فكرة أن هناك نظاماً مصرفياً إسلامياً له ما يميزه. وهنا يثور سؤال ما هو مدى إسهام البنك حتى الآن في تطوير الأدوات المالية الإسلامية؟ وكيف يمكن أن يهيئ الأداة التمويلية التي يطرحها في أكثر من دولة إسلامية ويقدمها كنموذج لتمويل التجارة الخارجية؟ وما تم كان يمثل نقطة البداية، ومازال في المجال متسع كبير. وإلى أي مدى يستطيع البنك الإسلامي للتنمية أن يلعب دوراً تنسيقياً مع المؤسسات المالية الإسلامية لتكوين سوق المال الإسلامي؟ الذي طال الحديث عنه، ومازال لم يرى النور بعد. وما ينطبق على البنك الإسلامي للتنمية ينطبق على كافة المؤسسات التي أنشئت لتحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

كما يجب أن يكون للبنك الإسلامي دوره في مجال الاستثمار المباشر في إنشاء مشروعات مشتركة، وأن يلعب الدور الذي تلعبه مؤسسة التمويل الدولية في إنشاء هذه المشروعات، فيقوم بالدراسة والترويج لها وإخراجها إلى حيز الوجود بالتعاون مع القطاع الخاص، وعليه أن يعلن عن هذا الدور، ويقدم مشروعات مدروسة بالتنسيق مع مؤسسات التمويل الإسلامية لضمان حقوق المستثمرين.

وأيضاً طرح مقترحات محددة مع الحكومات لتسهيل انتقال رؤوس الأموال بين الدول الإسلامية، في الوقت الذي وقعت فيه معظم الدول الإسلامية على اتفاقية تحرير التجارة والانضمام لمنظمة التجارة الدولية. ومن ثم فإن عليه دوراً محدداً في تطوير الإجراءات والقواعد المتبعة، فضلاً عن تكليف مؤسسة اقتصادية إسلامية بدراسة اتفاقيات التجارة ومناطق التجارة الحرة، والفرص التي توفرها ودرجات التكامل في إطار استراتيجية طويلة المدى.

كما أن المؤسسات الإسلامية لم تدخل بعد في مجال تجارة الخدمات حيث أن الوزن هو الوزن الغالب. وينطبق الشأن نفسه على التأمين، ومازال دور مؤسسات التأمين على الاستثمار والصادرات محدود للغاية، ويجب ألا تكون بمعزل عن المؤسسات الأخرى وإنما يجب تفعيلها مع البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسات التجارة[٣٨].

٢- التنسيق بين المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الإسلامية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقطار الإسلامية:

العمل على تقوية ودعم والتنسيق بين جميع المنظمات والمؤسسات التي يؤدي نشاطها إلى التكامل الاقتصادي بين الأقطار الإسلامية. ويأتي على رأس هذه المؤسسات البنك الإسلامي للتنمية (بجدة) وزيادة رأس المال المصرح للبنك إلى ١٠ مليار دينار إسلامي بدلاً من ٢ مليار حالياً ورفع الحد الأدنى لاكتتاب الدولة العضو إلى ١٠ مليون دينار إسلامي (١٠٠٠ سهم)، وأن يجري تطوير نشاط البنك بحيث تكون له استثمارات مباشرة في مشروعات إنتاجية تكاملية ترفع درجة الاعتماد المتبادل بين الأعضاء، ويتم تمويل هذه الاستثمارات جزئياً بأرصدة من البنك وجزئياً بصكوك مشاركة تطرح في أسواق رؤوس الأموال للبلدان الأعضاء.

كما يجب العمل على دعم وتنمية والتنسيق بين نشاط ثلاث مؤسسات أخرى قائمة من منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي مركز:

- مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والإحصائية والتدريب للدول الإسلامية (بأنقرة).
- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع (بكراتشي).
- المركز الإسلامي لتنمية التجارة (بالدار البيضاء)[٣٩].

هذا، فضلاً عن إضافة مركزين آخرين إليهما: الأول: للأبحاث العلمية وتنمية الثروة التقنية. والثاني: التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الإسلامية. وأن تعمل المراكز الخمسة تحت إدارة واحدة ينتخب أعضاءها رسمياً من الدول الأعضاء وتفوض من قبل الحكومات لاتخاذ قرارات نهائية.

ويكون هدفها الأساسي وضع برنامج زمني يستهدف تنمية التكاملات الإنتاجية الرأسية والأفقية والتبادل التجاري بين البلدان الإسلامية عن طريق المشروعات المشتركة، وتوثيق التعاون بين أسواق رؤوس الأموال، وتنمية شبكة مصرفية إسلامية متكاملة، وتبادل الخبرات الفنية وتوثيق التعاون في مجالات تنمية الثروة التقنية، وإقامة شبكة معلومات دولية إسلامية. ولا يحتاج الأمر هنا إلى مزيد من الاتفاقيات بل يكتفي تطوير اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني والتجارب وتشجيع انتقال رؤوس الأموال، وإقامة مؤسسة إسلامية للتأمين على الممتلكات المستثمر فيها على المستوى الدول الأعضاء[٤٠].

٦/٨ التنسيق والتعاون على مستوى أقطار العالم الإسلامي:

الدكتور جمال حمدان يرى أن لكل ظاهرة حضارية . مهما عظمت . قدرة معينة على الانتشار المكاني)، وهذه القدرة هي محصلة قواها الدافعة ومقاومة القوى المغايرة أو المضادة، وتتجسد مكانياً في شكل دوائر من نقطة مركزية متلاشية في اتجاه الهوامش، وتتبدى تاريخياً كمنحنى صاعد بحكم القوى المواتية، التي تصل بها إلى نقطة الأوج، وهي في حالة الإسلام مرحلة الفتوى، وما أعقبها من رسوخ للدولة. ويتحدد بعدها بحكم ما يبطئه أو يعيقه من الثقافات المحلية والقوى المناوئة، فضلاً عن القصور الذاتي الناتجة عن تنامي المسافات من القلب وتخلخل الرصيد السكاني، عدا عوامل الوهن التاريخي، وليست الصورة التوزيعية الراهنة للعالم الإسلامي سوى المحصلة الأخيرة لهذه العملية بشقيها المكاني والزماني[٤١].

وجمال حمدان يرى أن انتشار الظاهرة الحضارية يقوم على الفروض التالية: أولاً: يؤدي الانبثاق من المركز إلى الترتيب المنتظم التنازلي للظاهرة في اتجاه هوامشه، وثانياً: يتخذ هذا الترتيب الشكل الحلقي التتابعي. ثالثاً: يتعدل الشكل الحلقي البحت إلى نمط القطاعات الحلقية، حالة حدوث الانتشار على محاور انتخابية محددة. وفروض جمال حمدان تظهر الخريطة العالمية لتوزيع الإسلام بدلالتها: (القلب + الهوامش + محاور الانتشار)، والعالم العربي قلبها، وبقية العالم الإسلامي هوامشها[٤٢]. وأسس تمييز الحلقات عند جمال حمدان هي: أولاً، عمر الإسلام، ثانياً، كثافته، ثالثاً، نوعيته، ورابعاً، نسبة العرب والعروبة. وقسم جمال حمدان الحلقات إلى ست حلقات وهي:

الحلقة الأولى: منطقة القلب والنواة. (العالم العربي): أسهمت العربية مع الإسلام في تجنيس الدائرة الأولى، وقد بقى الأكراد والبربر ناتئاً، أدى ويؤدي إلى بعض من أهم مشكلاته الراهنة بعدما عاود الاستعمار غزوه، إلى قرب قلبه مؤثراً في لسانه العربي خاصة في الجزائر، أي في أخص دوائره التي تتدامج فيها اللغة مع الدين في بنية واحدة.

ويرى جمال حمدان، أن العالم العربي مطالب بالقيام بدوره، فهو دوار العرب، وهو مدرسة الإسلام "معهده الديني"، والعرب سدنة الإسلام، وليسوا بسادته، وعليه فإن دورهم ليس تبشيرياً فقط في اتجاه هوامشه، بل ثقافياً وسياسياً تتعدد مجالاته[٤٣]. ونضيف من جانبنا البعد الاقتصادي وهو مطالبة العالم العربي وخصوصاً الأقطار المنتجة والمصدرة للبترول باستثمار أموالها في العالم الإسلامي بدلاً من استثمارها في خارج العالم الإسلامي، حيث تتراوح تقديرات الأموال المستثمرة في الخارج ما بين تريليون

دولار (التريليون = ألف بليون دولار)، و ١,٤ تريليون دولار. وإنتاج المنطقة من البترول يصل إلى ٣١% من الإنتاج العالمي. وإذا أضفنا إلى ذلك أن احتياطيات الزيت الخام في منطقة الخليج تقدر ٦٤,٦%، والغاز الطبيعي ٣٤% وهذه الاحتياطيات، إذا استمر الإنتاج بنفس المعدلات الحالية سيستمر لمدة ١٠٠ عام، أما إذا تضاعف الإنتاج عن الإنتاج حالياً، فسيستمر لمدة ٥٠ عاماً فقط. هذا، وإذا علمنا أنه بحلول عام ٢٠١٠م، تقدر الإيرادات النفطية لمنطقة الخليج الأقطار العربي وإيران بحوالي ٢٥٠ بليون دولار سنوياً.

وصفوة القول، أن العالم العربي تتعدد لديه ركائز القوة، وهي: **الركيزة الأولى**، الأماكن المقدسة لكل من السنة والشيعة، والجامعات الإسلامية؛ الأزهر، والقرويين، والزيتونة، فضلاً عن الجامعات الإسلامية الحديثة: أم القرى في مكة، والإمام بن سعود في الرياض وغيرها من الجامعات الإسلامية.

الركيزة الثانية، الموقع الجغرافي، الذي يتوسط قارات العالم، وله أهمية كبيرة في خرائط النقل الجوي والبحري.

الركيزة الثالثة، وهو الركيزة البشرية، والمتمثلة في العرب كصناع حضارة عظيمة، وإذا أضفنا إليهم، الإيرانيين، والأتراك، نجد هذه الأعراق هي التي تحمل جينات الثقافة والحضارة الإسلامية وهي القادرة على صيانتها من عوامل التعرية الثقافية والحضارية. هذا بالإضافة إلى الركيزة البشرية في دلتا النيل في مصر والتي فرخت الدكتور/ أحمد زويل، والدكتور/ فاروق الباز وغيرهم ممن ينتشرون في العالم في مجالات العلوم المختلفة: الطب والهندسة والعلوم، والفيزياء النووية، والهندسة الوراثية، وهندسة الطيران.

الركيزة الرابعة، وهي الركيزة الجيولوجية (البترول)، وهي نعمة كبرى أنعم الله سبحانه وتعالى على الأمة الإسلامية بها، وتتركز هذه النعمة وإن شئت الثروة في منطقة الخليج العربي وإيران.

الركيزة الخامسة، العواصم والمراكز الثقافية والحضارية للإسلام، وهي: مكة المكرمة، والمدينة المنورة في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) والصحابة رضوان الله عليهم. ودمشق عاصمة الدولة الأموية، وبغداد عاصمة الدولة العباسية، والقاهرة عاصمة الدولة الفاطمية، وعاصمة دولة المماليك. ولعلي في هذا المقام أطالب بالعودة للعمارة الإسلامية والاهتمام بالمدينة الإسلامية.

والرياض الآن في المملكة العربية السعودية. هذه العواصم والمدن لابد أن تتحول إلى مراكز اقتصادية وتوظيف كل الموارد البشرية والطبيعية وإداراتها من أجل رفع راية الإسلام خاتم الرسالات السماوية، ومن أجل الحصول على مكان محترم على مائدة التصدر العالمية وكفانا ما يحدث الآن من هوان وذلة، وخاصة وأن عالمنا اليوم هو عالم التكتلات الاقتصادية والدخول فرادى هو بمثابة انتحار.

ولعلي اقترح هذا التصور التالي:

أولاً: تفعيل مجلس التعاون الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية.

ثانياً: تكوين تجمع اقتصادي يضم كل من العراق وسوريا والأردن ولبنان.

ثالثاً: تكوين تجمع اقتصادي يشمل مصر والسودان وليبيا، والصومال وجيبوتي.

رابعاً: تفعيل اتحاد المغرب العربي: المغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا.

وتلك التجمعات بمثابة حلقات تتداخل مع بعضها البعض من أجل قيام الاتحاد الاقتصادي العربي. علينا أن نبدأ الآن ـ بداية القرن الحادي والعشرين ـ على أن يعلن قيام الاتحاد الاقتصادي العربي في عام ٢٠٢٥م بإذن الله تعالى.

وإذا لم تستثمر هذه الركائز التي أشرنا إليها في تقوية العالم العربي قلب العالم الإسلامي، فإن ذلك يعد من قبيل خيانة الأمانة ـ والعياذ بالله ـ وإن شاء الله الغد مشرق بجهود كل المخلصين من أولى الأمر والعلماء وأفراد الأمة العربية.

الحلقة الثانية، النواة الميتة:

لم يعد لها وجود ضمن العالم الإسلامي (أسبانيا وصقلية)، والأحرى أن تسمى الحلقة التاريخية مثلاً وتحذف تماماً من حلقاته. فقد خرجت من إطاره ضمن حركة التراجع التي أعقبت سقوط الأندلس، وإن كانت ملامحه الكامنة باقية، والواقع أن حركة التراجع لا تزال سارية ـ ليس فقط بما سبق رصده من تآكل اللسان العربي وتدهوره في مناطق معينة، بل وأيضاً بالمعنى المادي بدرجات متفاوتة، تمثل تركيا درجة منها، وأشد منها فلسطين التي انتزعت من قلبه، وما يمكن تسميته تآكل الهوامش من جنوبي السودان خاصة[٤٤].

الحلقة الثالثة، ظل العرب:

تشمل إيران وأفغانستان، بعد انزلاق تركيا للحلقة الرابعة، وهي الحلقة الفارسية، التي أسهمت في الحضارة الإسلامية بنصيب لا يستهان به، والتي كادت أن تصبح عربية كلية، وإن لم يبق منها سوى الحروف الأبجدية فيما تكتبه، وتمثل الشيعة بين سكانها خط الاختلاف المذهبي بينها وبين النواة السنية الغالبة[٤٥]. وهنا لابد من التقريب ما بين المذاهب، حتى لا يتحول خط الاختلاف المذهبي إلى خط إنكسار، تستثمره القوى المضادة في إضعافهما معاً. ولعلنا نعتبر من التاريخ من إشعال إنجلترا وفرنسا للصراع بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية في إيران، وكانت النتيجة تفكيك الدولة العثمانية واقتطاع روسيا لآذربيجان من إيران والتي استقلت في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن إشعال الصراع بين إيران والعراق وخسارة مليون مسلم من الطرفين وقرابة ٣٠٠ بليون دولار. وإذا أضفنا لها حرب الخليج الثانية بين العراق والكويت ودور الولايات المتحدة في إشعال الحربين وخسارة المنطقة ٦٠٠ بليون دولار. بماذا نفسر ذلك؟ أليست الإجابة هي السيطرة على البترول في هذه المنطقة التي تملك ثلثي احتياطي العالم!! وعدم استئناف العالم الإسلامي لدوره الحضاري وخصوصاً بعد الثورة الإيرانية التي أسهمت في الصحوة الإسلامية المعاصرة.

الحلقة الرابعة، شبه ظل العرب:

وتحتل تركيا وحدها الحلقة الرابعة، وذلك لأنها عملت على تطهير اللغة من التراث العربي بل كادت بعد أن فصلت الدين عن الدولة فصلاً صارماً، أن تصل في وقت ما إلى تجميد الإسلام، إلى أن اكتفت في النهاية بتتريكه. وهي ما يحددها نيكسون في كتابه "الفرصة السائحة" نموذجه المفضل للعالم الإسلامي كله(٤٦).

ونموذج التنمية الاقتصادية في تركيا .كما أشرنا في الفصل الأول من الدراسة ملامح تجارب التنمية في العالم الإسلامي .كان أول النماذج التي حاكت نموذج التنمية الغربي بمفاهيمه وقيمه وسياساته. وكانت نتيجة هذا النموذج عجز في الميزان التجاري وصل ٢٢,٣ بليون دولار عام ١٩٩٧م. والديون الخارجية وصلت ٩١,٣ بليون دولار، عام ١٩٩٧م، وكان الناتج القومي الإجمالي في نفس العام ١٩٩,٣ بليون دولار. وعجز الموازنة العامة زاد من —٣,١% إلى -٨,٤% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من ١٩٨٠-١٩٩٧م، وانخفاض في قيمة العملة وصل إلى ٥٦٤٧٨,٦% في الفترة ٨٥-١٩٩٨م، ومعدل التضخم وصل إلى ٦٥,٦% في الفترة ٨٥-١٩٩٨م، وهذا كان أكبر معدل على مستوى أقطار العالم الإسلامي.

هذه المؤشرات الاقتصادية السلبية فضلاً عن الفقر والبطالة والفساد وانتشار الرشوة كان من نتيجتها صحوة إسلامية في تركيا، تطالب بالعودة مرة أخرى إلى قيم ومبادئ الإسلام، والنموذج التركي في التحديث والتغريب أصبح يثير علامات استفهام كبرى عند العديد من المفكرين على مستوى العالم وقابلية للتطبيق في أجزاء أخرى من العالم الإسلامي.

ومن الجدير بالذكر أن النموذج التركي في التنمية، استنسخه العديد من الأقطار الإسلامية كما أشرنا سابقاً.

الحلقة الخامسة، صدى العرب: هذه الحلقة تمتد من بحرين قزوين إلى إندونيسيا ومن إريتريا إلى الأطلسي، وهي الحلقة التي تعرضت لتغيرات جذرية، لم يدركها جمال حمدان . رحمه الله . والتي تتمثل في عودة جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز المسلمة إلى إطار العالم الإسلامي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي بغتة، وتجسد مشكلة "جيبوليتيكية" معقدة، وتظهر مستهدفة من قوى متعددة، عير أن تطلعها لاستعادة هويتها الإسلامية ليس محل جدل(٤٧).

ويمكن تقسيم هذه الحلقة إلى الدوائر التالية:

أولاً: دائرة جنوب شرق آسيا وتشمل: إندونيسيا، وماليزيا، وبروناي. وهذه الحلقة تتميز بالركيزة السكانية في إندونيسيا والتي تصل ٢٢٢ مليون نسمة، وكذلك أكبر ناتج قومي في العالم الإسلامي وماليزيا التي حققت نمواً مرتفعاً في التصنيع. وتحتل المرتبة ١٨ عالمياً من حيث الصادرات والواردات.

ثانياً: دائرة آسيا الوسطى والقوقاز وتشمل: قازاقستان، وأوزوبكستان وتركمنستان، وطاجيكستان، وقيرغيزيا، وآذربيجان.

ثالثاً: دائرة الساحل الغربي الأفريقي ووسط إفريقيا وتشمل: موريتانيا والسنغال، وجامبيا وغينيا بيساو، وغينيا، وسيراليون، وتوجو، وبوركينا فاسو، وبنين، ونيجيريا والكاميرون، وتشاد، والنيجر، ومالي، والجابون.

والخلاصة، أن العالم الإسلامي يشكل وحدة روحية صمدت أمام محن التاريخ، مما يتعين عليه أن يكون إقليماً اقتصادياً متكاملاً كبيراً داخله أقاليمه الجزئية الخاصة. ويمكن تصور الأقاليم الجزئية على النحو التالي:

أولاً: الإقليم العربي: الدول العربية في شمال أفريقيا، وآسيا.

ثانياً: الإقليم الإيراني: إيران، أفغانستان.

ثالثاً: الإقليم التركي: تركيا، قازاقستان، وأوزبكستان، وقيرغيزيا، وآذربيجان، وتركمنستان.

رابعاً: الإقليم الهندوستاني: باكستان، وبنجلاديش.

خامساً: الإقليم الإفريقي: الدول الإسلامية في جنوب الصحراء، ,غرب أفريقيا.

وهذه الأقاليم تم تصنيفها للمعايير التالية: الأول، الإسلام، والثاني، الجوار الجوار الجغرافي، والثالث، اللغة أو الثقافة المشتركة، الرابع، الأصول العرفية العرقية الواحدة أو المتشابهة.

هذه الأقاليم لا ينبغي أن تكون تجزئة للعالم الإسلامي بين قوى إقليمية أو دولية معينة، ومن ثم فالدوائر لا تستبعد الواحدة منها الأخرى بل تترابط وتتكامل.

١. ويمكن البدء بما يلي:

٢. من غير المقبول أن نقبل انفتاحاً على العالم، وتحيز لتعاملاتنا معه، في الوقت الذي تقل فيه درجة انفتاح الأقطار الإسلامية على بعضها البعض، وتسود الحواجز الاقتصادية وغير الاقتصادية على حركة السلع ورؤوس الأموال والقوى العاملة والمعلومات.

٣. تنمية اتجاهات شراكة الأعمال بين القوى الاقتصادية: الغرف التجارية، والاتحادات الصناعية، ومراكز المعلومات في الأقطار الإسلامية.

٤. تدعيم مؤسسات العمل الإسلامي المشترك القائمة: منظمة المؤتمر الإسلامي والهيئات التابعة لها، والبنك الإسلامي للتنمية، ورابطة العالم الإسلامي والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، والمجلي الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة ورابطة الجامعات الإسلامية، واتحاد الجامعات الإسلامية، ومنظمة "الإيسيسكو"، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

هوامش ومراجع الفصل التمهيدي

١. د. علاء طاهر، العالم الإسلامي في الاستراتيجيات المعاصرة، باريس: مركز الدراسات العربي – الأوروبي، ١٩٩٨م، صـ٦٦٥ .

٢. نفس المرجع، صـ٦٦٦ .

٣. انظر د/ أحمد الرشدي، منظمة المؤتمر الإسلامي: دراسة قانونية، سياسية في ضوء قانون المنظمات الدولية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٧م. ص ٥٣ : ٥٥، د/ عبد الله الأشعل، أصول التنظيم الإسلامي الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٨ م، ص ٢٨: ٢٩، د/ محمد طلعت الغنيمي، قانون السلام في الإسلام، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٩م صـ٦٨: ٧٠

٤. د./ أحمد الرشيدي، مرجع سابق، ص ٥٢.

٥. تقرير البنك الإسلامي للتنمية ١٩٩٦/١٩٩٧، ٢٥ عاماً على إنشاء البنك الإسلامي للتنمية، نشرة من إصدار البنك.

٦. التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية ١٤٢٠هـ — ٢٠٠٠/٩٩ م، ص ٦،٧

هوامش ومراجع الفصل الأول

١. د. عبد الرحمن يسري، "التنظيم الاقتصادي للمدينة المنورة في عصر الرسالة"، مؤتمر: "التاريخ الاقتصادي للمسلمين"، ٢٨-٣٠ من ذي الحجة ١٤١٨هـ / ٢٥-٢٧ من أبريل ١٩٩٨م، جامعة الأزهر، المجلد الأول، ص ٩٠-٩٢.

٢. نفس المرجع، ص ٩٤-٩٩.

٣. نفس المرجع، ص ١٠٠-١٠٦.

٤. نفس المرجع، ص ١٠٧-١٠٨

٥. نفس المرجع، ص ١٠٩-١١٣.

٦. نفس المرجع، ص ١١٤-١١٧.

٧. نفس المرجع، ص ١١٨-١١٩.

٨. نفس المرجع، ص ١٢٠-١٢١.

٩. راجع في ذلك: طارق البشري، منهج النظر في النظم المعاصرة لبلدان العالم الإسلامي، مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي، ١٩٩٢م.

١٠. د. عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ١٩٦٩م، ص ١٢٨ وما بعدها، وانظر أيضاً: إبراهيم بيضون، "عبد العزيز الدوري والتاريخ الاقتصادي العربي"، بيروت: مجلة الاجتهاد، العددان ٣٣/٣٤ شتاء وربيع العام ١٤١٧هـ. ١٩٩٧م، ص ٢٣٥-٣٦١.

١١. نفس المرجع، ص ١٣٩.

١٢. نفس المرجع، ص ١٤٠.

١٣. نفس المرجع، ص ١٤٢.

١٤. نفس المرجع، ص ١٤٣.

١٥. نفس المرجع، ص ١٤٣.

١٦. نفس المرجع، ص ١٤٤.

١٧. نفس المرجع، ص ٧١.

١٨. نفس المرجع، ص ٨٥، د. عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، بغداد، ١٩٤٨م، ص ٢٠٢-٢٠٣.

١٩. أندريه جوندر فرانك، الشرق يصعد ثانية: الاقتصاد الكوكبي في العصر الآسيوي، ترجمة: شوقي جلال، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م، ص ٤٧٠.

٢٠. قد تكون الصليبيات بدرجة أو بأخرى اسماً على غير مسمى، لأنها وإن كان الدين شعارها المعلن، فإن من المسلم به اليوم غرباً وشرقاً أن محركاتها ودوافعها الخبيئة كانت أساساً علمانية ومادية واقتصادية إلى جانب الدوافع الدينية. فقد كانت الدولة العربية الإسلامية في الشرق الأوسط والأدنى بحكم موقعها البؤري تسيطر سيطرة شبه احتكارية على مجتمع أصاب التجارة العالمية بين الشرق والغرب، وكانت هذه تصب فيه دخلاً ضخماً يمثل حصيلة استثمارات الموقع الجغرافي ويمنح عرب الشرق قوة مادية وحضارية أو حربية لا تقدر. فبدأت مدن أوروبا التجارية النامية تتطلع إلى هذا الفيض الدافق في جسد تريد أن تشارك فيه، وإما أن تنقض عليه، وضاعف من هذه الغيرة الملتهبة الفارق الحضاري والاجتماعي والمعيشي الشاسع بين الشرق العربي والغرب المسيحي، فينما كان الأول في أوج عصره الذهبي كان الثاني في حضيض عصوره المظلمة، وبينما كان الأول يتمتع باقتصاد زراعي مستقر، كان الثاني يعاني من اقتصاد زراعي متخلف يكبله رق الإقطاع الفاحش. ولا أدل على أن هذه الحروب الصليبية كانت حروباً اقتصادية من أنها بدأت تتغذى بمساعدة كبار تجار "وأوليجاركية" البندقية وجنوه وبيزا، وانتهت أقرب ما تكون إلى حرب القراصنة التي تستهدف السلب وحده. أما دعوى الدفاع عن المسيحيين في الأراضي المقدسة وحماية الحجاج من اضطهاد الدولة السلجوقية الحاكمة حينذاك، فهو بإجماع الآراء حجة ملفقة ومنطق تبرير لا أكثر، د. جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، ص ٣٧.

٢١. أندرية جوندر فرانك، ص ٤٧١.

٢٢. أندرية جوندر فرانك، مرجع سابق، ص ٤٤٩.

٢٣. نفس المرجع، ص، ٤٥٠.

٢٤. أندريه جوندر فرانك، الشرق يصعد ثانية: الاقتصاد الكوكبي في العصر الآسيوي، ترجمة: شوقي جلال، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م، ص ٤٤٨، نفس المرجع، ص ٤٤٩.

٢٥. شارل عيساوي، تأملات في التاريخ العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩١م، ص ١١١.

٢٦. شارل عيسى، مرجع سابق، ص ٨٣.

٢٧. شارل عيساوي، مرجع سابق، ص ١١١-١١٢.

28. William H. Mcneil, the Rise of the West: A history of Human Society, the University of Chicago press published 1963, Edited 1991, p. 693.

مشار إليه في عرض وتلخيص الفضل شلق للكتاب، مجلة الاجتهاد، العدد (٣٤) ١٩٩٧م، ص ٣٦٣.

٢٩. نفس المرجع، ص ٦٩٥.

٣٠. ارل عيساوي، مرجع سابق، ص ١٧٣، وانظر أيضاً:

Evelyn Baring Cromer, Ancient and Modern Imperialism, Questions of the Day series (London: Jhn Murray, 1910).

٣١. شارل عيساوي، مرجع سابق، ص ١٧٣، وانظر أيضاً:

William Muir (Sir), The Caliphate: I is Rise, Decline and Fall (Edinburgh: 1- Grant, 1924), Cited by Haurani, Europe and the Middle East, p. 34.

٣٢. شارل عيساوي، مرجع سابق، ص ١٧٤.

٣٣. شارل عيساوي، تأملات في التاريخ العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩١م، ص ٧٢-٧٣.

٣٤. شارل عيساوي، تأملات في الاقتصاد العربي، مرجع سابق، ص ٧٣.

٣٥. شارل عيساوي، المرجع السابق، ص ٧٤، وانظر أيضاً:

Halford Lancaster Hoskins, British Routes (New York: Longman, 1928).

٣٦. شارل عيساوي، المرجع السابق، ص ٧٤، وانظر أيضاً:

Max Fletcher, "The Suz Canal and World Shipping, 1869-1914," Journal of Economic History (December 1958).

٣٧. شارل عيساوي، المرجع السابق، ص ٧٤، وانظر أيضاً:

D. A. Farnie, East and West of Suez: The Suze

٣٨. نفس المرجع، ص ٧٤.

٣٩. راجع: الكلمة الافتتاحية "التاريخ الاقتصادي العربي في الأزمنة الحديثة"، مجلة الاجتهاد، العدد ٣٦، السنة ٩، صيف العام ١٤١٨هـ. ١٩٩٧م، ص ٥.

٤٠. شارل عيساوي، مرجع سابق، ص ١٧٤-١٧٥.

٤١. جون واتر بوري، الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط، ص ٤١-٤٢، قراءة الفضل شلق، مجلة الاجتهاد العدد (٣٨)، ص ١٥١.

٤٢. المرجع السابق، ص ٤٢-٤٣.

هوامش ومراجع الفصل الثاني

١. د. حاتم عبد الجليل القرنشاوي، "تمويل التنمية في إطار اقتصاد إسلامي"، بحث مقدم إلى ندوة: "موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية، جامعة الأزهر، ١٩٨٦م، ص ٨. وانظر أيضاً: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٤م، ص ٤٩-٥١. وأنظر أيضاً: د. عبد الحميد الغزالي، الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، ط ٢، ١٩٩٦م.

٢. د. حاتم عبد الجليل القرنشاوي، مرجع سابق، ص ٩.

٣. أنظر: عامر ذياب التميمي، "التنمية والتخصيص والمعوقات"، مجلة العربي . العدد ٤٣٨٠ . مايو ١٩٩٥م، وأنظر أيضاً: د. محمد الرميحي، وآخرون، الخليج العربي وآفاق القرن الواحد والعشرين، كتاب العربي، (٣٠)، ١٩٩٧م، ص ١٧٨-١٧٩.

٤. المرجع السابق، ص ١٧٩.

5. John Waterbury: Apolitical Economy of Middle East west view press (A division of Harper Collins publishers), 2nd, (995, p 176).

٦. نفس المصدر، ص ١٧٧.

٧. نفس المصدر، ص ١٧٨.

٨. نفس المصدر، ص ١٧٩، وأنظر أيضاً: د. رضا العدل، الوضع الاقتصادي للدول الإسلامية في ظل التحديات الاقتصادية التي يمر بها العالم الإسلامي مع الإشارة لمصر وتركيا، رابطة الجامعات الإسلامية، ص ٧٣.

٩. نفس المصدر، ص ١٨١.

١٠. جون واتر بوري، الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط، ص ٢٤٤-٢٤٨.

١١. المصدر السابق، ص ١٨٢-١٨٣.

١٢. أنظر: د. حسن إبراهيم محمود، التغيرات الهيكلية للاقتصاد المصري وأثرها على التكوين الرأسمالي: خلال عشر سنوات من التنمية (١٩٦١/٦٠ – ١٩٧٠/٦٩) معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥، جـ ١، ص ٧٤ . ٨١.

١٣. جون واتر بوري، الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط، ص ١٨٤، وأنظر أيضاً: د. رضا العدل، مرجع سابق، ص٩٠.

١٤. جون واتر بوري، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

١٥. جون واتر بوري، الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط، ص ١٨٥-١٨٦.

١٦. المصدر السابق، ص ٢٣٢.

١٧. أنظر: توفيق المديني، "برامج الإصلاح الهيكلي في المغرب العربي"، مجلة شؤون الأوسط، العدد (٨٧)، ١٩٩٩م، ص ٨٠-٨١، وأنظر أيضاً: د.فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، الدار البيضاء، دار طبقال للنشر، ١٩٩٧م، ص ٩٠.

١٨. د. محمد السعيد عبد المؤمن، "الإسلام والتنمية في إيران"، في كتاب الإسلام والتنمية في آسيا، تحرير د. ماجدة صالح، مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩م، ص ١٧١.

١٩. جون واتر بوري، الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط، ص ٢٤٢-٢٤٣.

٢٠. المصدر السابق، ص ١٩٧.

٢١. المصدر نفسه، ص ٢٣٦-٢٣٧.

٢٢. نفس المصدر، ص ٢٤١.

٢٣. أنظر: د. حمد آل ثان، "دول الخليج العربي هل هي على الطريق الصحيح للتنمية؟" كتاب العربي "الخليج العربي وآفاق القرن الواحد والعشرين"، ١٩٩٧، ص ١٤١-١٤٢، وأنظر أيضاً: مجلة العربي . العدد ٤٥٠ . مايو ١٩٩٦م.

٢٤. د. حمد آل ثاني، مرجع سابق، ص ١٤٢-١٤٣.

٢٥. نفس المرجع، ص ١٤٤.

٢٦. أنظر: عامر ذياب التميمي، "إعادة الهيكلة واقتصاديات دول الخليج"، مجلة العربي العدد ٤٢٦– مايو ١٩٩٤م، وأنظر أيضاً: د. محمد الرميحي وآخرون، الخليج العربي وآفاق القرن الواحد والعشرين، كتاب العربي (٣٠)، ١٩٩٧م، ص ١٩٠.

٢٧. المرجع السابق، ص ١٩١.

٢٨. أنظر: د. علي أحمد عتيقه، "العرب والنفط في التسعينات"، مجلة العربي . العدد (٣٧٤)، يناير ١٩٩٠م، وأنظر أيضاً: د. محمد الرميحي وآخرون، مرجع سابق ص ٢٠٥–٢٠٦.

٢٩. نفس المرجع، ص ٢٠٦–٢٠٧.

٣٠. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير التنمية لعام ١٩٨٩، ص ٢٣٦.

٣١. د. هدى ميتكيس، "الإسلام والتنمية في إندونيسيا"، في كتاب "الإسلام والتنمية في آسيا"، تحرير: د. ماجد علي صالح، مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة ١٩٩٩م، ص ٨٥، وانظر أيضاً: John Macdongall, Indonesia Reports, (March), No, 4, P.7.

٣٢. د. هدى مبتكيس، مرجع سابق، ص ٨٦، وانظر أيضاً:
Arthur- S. Bank (ed), Political Handbook of world 1994-1995 (New York: CSA Pub, Sate unio. Of New York), P, 398-399.

٣٣. د. هدى مبتكيس ، مرجع سابق، ص ٨٦، وانظر أيضاً:
For Eastern Economic Review, June 8, 1990, P. 14

٣٤. د. هدى أمين ميتكبس، مرجع سابق، ص ٨٧.

٣٥. أنظر: د. محمد السيد سليم، "الإسلام والتنمية في ماليزيا"، في كتاب الإسلام والتنمية في آسيا، تحرير: د. ماجدة صالح، مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ١١٨–١٢٠.

٣٦. أنظر: المرجع السابق، ص ١٢٨.

٣٧. أنظر: د. نعمت عبد اللطيف مشهور، "ماليزيا والتحدي الحضاري المعاصر"، بحث مقدم إلى ندوة: "العالم الإسلامي والتحدي الحضاري"، جامعة عين شمس ورابطة الجامعات الإسلامية، ١٩٩٦. وأنظر أيضاً: المرجع السابق، ص ١١٦–١١٧.

٣٨. أنظر : د. محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ١١٨.

٣٩. أنظر: فيض محمد، بناء القدرات لتعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية، ١٩٩٩، ص ١٠١–١٠٦. وانظر في ذلك أيضاً:
Malaysian International Trade Industry (MITI), (1998), International Trade and Industry Report Chapter 5, Kuala Lumpur Malaysia.
Masir, Yokob (1999), Supporting Malaysian Exports: profile of Exim Bank" MIP Vol., Bank and Finance.

٤٠. د. محمد السيد سليم، "محاضير محمد"، في كتاب عظماء آسيا في القرن العشرين، تحرير: د. ماجدة صالح، مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ١٢١.

٤١. نفس المرجع، ص ١٢٣.

٤٢. نفس المرجع، ص ١٢٣–١٢٤.

٤٣. نفس المرجع، ص ١٢٤.

٤٤. نفس المرجع، ص ١٢٤–١٢٥.

٤٥. نفس المرجع، ص ١٢٥–١٢٦.

٤٦. د. مهاتير محمد، ماليزيا والأزمة المالية الأسيوية، محاضرة ألقاها في مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ونشرت في أوراق أسيوية، العدد ٢٣ الصادر عن مركز الدراسات الأسيوية، ٢٠٠٠م.

هوامش ومراجع الفصل الثالث

١. فيض محمد، بناء القدرات لتعزيز التجارة والتجارة البينية بين الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية، ص ٣٩–٤٠

٢. فيض محمد، مرجع سابق، ص٤٠.
٣. نفس المرجع، ص ٤١.
٤. الناتج القومي الإجمالي: هو مجموع القيمة التي يضيفها كل المنتجين المقيمين، زائداً أي ضرائب (بعد خصم أوجه الدعم) ليست مدرجة في تقييم الناتج، زائداً المتحصلات الصافية من الدخل الأولي (أجور المستخدمين وإيرادات الممتلكات) من مصادر غير مقيمة ويتم تحويل البيانات من العملة المحلية إلى الدولارات الأمريكية الجارية باستخدام أسلوب أطلس البنك الدولي، ويحسب معدل النمو السنوي المتوسط من للناتج القومي من الناتج القومي الإجمال للأسعار الثابتة بوحدات العملة الوطنية.

٥. نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي: هو الناتج القومي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان في منتصف العام، ويتم تحويله إلى الدولارات الأمريكية. ويتم حساب معدل النمو السنوي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالأسعار السائدة بوحدات العملة المحلية. ويقيس الناتج القومي الإجمالي، (وهو أوسع مقياس للدخل القومي) إجمالي القيمة المضافة التي يستحقها المقيمين من المصادر المحلية زائداً المتحصلات الصافية من الدخل الأولي من مصادر غير مقيمة ويستخدم البنك الدولي نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالدولارات الأمريكية لتصنيف الاقتصادات من أجل الأغراض التحليلية ولتحديد الجدارة بالاقتراض. وعندما يحسب البنك الدولي الناتج القومي الإجمالي المبلغ عنه بالعملات المحلية فإنه يتبع طريقة أطلس البنك في التحويل ويتضمن هذا استخدام متوسط ثلاث سنوات من أسعار الصرف للتغلب على آثار التقلبات العابرة في أسعار الصرف.
٦. تقرير التنمية في العالم ٩٨/ ١٩٩٩ م، ص ٢٥٠ : ٢٥١.
٧. تركيا في تقرير التنمية في العالم ١٩٩٨/١٩٩٩م تصنف كدولة أوروبية وليست آسيوية
٨. تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٨/ ١٩٩٩م، ص ب ٢٥٠، ٢٥١
٩. فيض محمد، مرجع سابق، ص ٦١.
١٠. نفس المصدر، ص ٦٢.
١١. نفس المصدر، ص ٦٣.
١٢. نفس المصدر، ص ٦٣-٦٤.
١٣. فيض محمد، مرجع سابق، ص ٤٧.
١٤. نفس المصدر، ص ٤٨.
١٥. نفس المصدر، ص ٤٨.
١٦. نفس المصدر، ص ٤٩.
١٧. نفس المصدر، ص ٥٠.
١٨. نفس المصدر، ص ٥٢.
١٩. أرشد الزمان، دور الأسواق المالية في تطوير القطاع الخاص في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ص ٦٩-٧٠.
٢٠. المرجع السابق، ص ٧٣.
٢١. المرجع السابق، ص ٥٧-٧٧.
٢٢. التقرير السنوي، البنك الإسلامي للتنمية عام ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨-١٩٩٩م، ص ٤٧-٤٨.

هوامش ومراجع الفصل الرابع

١. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ١٩٩٨، ص ٢٦
٢. برنامج الأمم المتحدة للتنمية ١٩٩٩م.
٣. صديق عبد المجيد صالح، تحديات التخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية ١٩٩٩م، ص ٢٩.
٤. برنامج الأمم المتحدة ١٩٩٩م.
٥. صديق عبد المجيد، مرجع سابق، ص ٣٠.

٦. برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام ١٩٩٨م.

٧. فرضية كوزنتس أو فرضية حرف (اليو) المقلوب تقول أن عدم المساواة يزداد أولاً ثم ينقص خلال عملية النمو (كوزنتس١٩٥٥م) وتتضمن الفرضية القول بأن دراسات البلدان تشير إلى أن الدول متدنية الدخل ومرتفعة الدخل تتميز بعدم المساواة أقل من البلدان متوسطة الدخل. وتقول الفرضية التي يمكن تجربتها أن السببية تتجه من النمو إلى عدم المساواة.

٨. برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام ١٩٩٩م.

٩. برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام ١٩٩٨م.

١٠. صديق عبد المجيد صالح، تحديات التخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية، ١٩٩٩م، ص ٤٨.

١١. تقرير البنك الإسلامي للتنمية عام ١٩٩٩/٢٠٠٠م.

١٢. هذه الملاحظة مبنية على المعلومات المتوفرة في عدد قليل من الدول الأعضاء، ولا توفر المعلومات المتعلقة بالبطالة في معظم الدول الأعضاء في البنك، مما لا يتيح إجراء تحليل لهذه المشكلة.

هوامش ومراجع الفصل الخامس

١. انظرة فرانسيس مورلاييه، وجوزيف كولبتز، صناعة الجوع، (خرافة الندرة) ترجمة: أحمد حسان، مراجعة: د. فؤاد زكريا، الكويت: عالم المعرفة، العدد (٦٤)، جمادي الآخرة . رجب ١٤٠٣هـ/ أبريل ١٩٨٣، ص ٥-٢٠.

٢. نفس المرجع، ص ٢٢-٣٧.

٣. نفس المرجع، ص ٣٨-٤٧.

٤. نفس المرجع، ص ٤٨-٦٣.

٥. نفس المرجع، ص ٦٣-٦٨.

٦. نفس المرجع، ص ٦٩-٩٧.

٧. نفس المرجع، ص ٩٨-١٠٣.

٨. أنظر وقارن: ما قام به الأوروبيون: البرتغاليون، البريطانيون والفرنسيون والهولنديون في استغلال الأفارقة كرقيق في زراعة قصب السكر والتبغ وتعدين الفضة في الأمريكتين. ويقدر المصدر من غرب أفريقيا من تجارة الرقيق خلال أربعة قرون من القرن ١٦م وحتى القرن ١٩م بما يتراوح ما بين ٣٠-٤٠ مليون من البشر وهؤلاء يشملون من وصلوا أحياء. أنظر: قضية الرق، كتاب قضايا إفريقية للدكتور/ محمد عبد الغني سعودي، عالم المعرفة، العدد ٣٤، ١٩٨٠، ص ٩٢-١٠٣.

٩. الساحل الإفريقي في غرب أفريقيا معظمه أقطار إسلامية وقعت تحت السيطرة الاستعمارية الفرنسية والإنجليزية، وهي موريتانيا، السنغال، غينيا، سيراليون، نيجيريا، الكاميرون، الجابون.

١٠. انظر فرانسيس مورلاييه، وجوزيف كولبتز، صناعة الجوع، (خرافة الندرة) ، ص ١٠٤-١٢١.

١١. نفس المرجع، ص ١٢٢-١٣٥.

١٢. انظر وقارن: ب. س. لويد، الاقتصاد الاستعماري في إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ترجمة: شوقي جلال، عالم المعرفة، العدد ٢٨، ١٩٨٠، ص ٧٠-٨٥.

١٣. نفس المرجع، ص ١٣٦-١٤٥.

١٤. أنظر: فرانسيس مورلابيه، مرجع سابق، ص ١٤٦-١٥٩.

١٥. راجع الدروس المستفادة من الثورة الخضراء في كتاب العالم الثالث وتحديات البقاء، تأليف: جاك لوب، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، العدد (١٠٤) عام ١٩٨٦م، ص ١٧٠-١٧٨.

١٦. أنظر: فرانسيس لا فورية، مرجع سابق، ص ٢٢٤-٣٣٣.

١٧. نفس المرجع، ص ٢٢٣-٣٣٣.

١٨. نفس المرجع، ص ٢٤١-٢٤٦.

١٩. نفس المرجع، ص ٢٤٨-٢٥٠.

٢٠. نفس المرجع، ص ٢٧٠-٢٧٥.

٢١. تقرير التنمية في العالم، البنك الدولي ١٩٩٩/٢٠٠٠م، ص ٢٧٨.

هوامش ومراجع الفصل السادس

(١) راجع: د./ محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية، عالم المعرفة، العدد (٥٢) عام ١٩٨٢م، ١٦–١٨.

(٢) د. محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية، عالم المعرفة، العدد (٥٢) عام ١٩٨٢، ص ١٤٦، وراجع أيضاً: جون ستورك، نفط الشرق الأوسط وأزمة الطاقة، ترجمة: عبد الوهاب محمد الزناتي، مؤسسة ناصر للثقافة، ١٩٨١، ص ٧٦.

(٣) بدأت منظمة الأوبك في سنة١٩٦١ بخمسة أقطار فقط هي: السعودية، الكويت، إيران، العراق، وفنزويلا، وهي الآن؟

(٤) راجع في ذلك: د. محمد الرميحي، مرجع سابق، ص ١٤٦–١٤٧، وانظر أيضاً:

P.R.Odell, Oil and World Power, 6ed, p 79.

(٥) راجع في ذلك: د./محمد الرميحي، مرجع سابق، ص ١٤٨.

(٦) أنظر: جان جاك سرفان شرايبر، التحدي العالمي، ص ٣٦، مشار إليه في النفط والعلاقات الدولية، وجهة نظر عربية، د. محمد الرميحي، مرجع سابق، ص ١٧٥.

(٧) د. محمد الرميحي، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٨) د. محمد الرميحي، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٩) راجع في ذلك: د. محمد الرميحي، مرجع سابق، ص ١٥٩–١٦٠، وأندريه نوسشي، الصراعات البترولية في الشرق الأوسط، ترجمة: أسعد محفل، بيروت: دار الحقيقة ١٩٧١، ود. عرفان سلوم، الامتيازات والتشريعات النفطية في البلاد العربية، دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي ١٩٧٨.

(١٠) راجع في ذلك: دكتور محمد الرميحي، ص ١٦٠–١٦٢، وبيار ترزيان، الامتيازات النفطية الأولى، بيروت: مجلة قضايا عربية، العدد الخامس، السنة الثانية، مايو ١٩٨١، ص ٥–٢٨.

(١١) د. محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية، عالم المعرفة. ٥٢_ إبريل ١٩٨٢م، ص ١٦٤. ١٧٦. وراجع أيضاً: انتوني سامبسون، الشقيقات السبع: شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ص١٩٥، وأبو الحسن بني صدر، دور النفط في التطور الرأسمالي الراهن على الصعيد العالمي، دار الحكمة للنشر، بيروت، ١٩٨٠م ص ٢٦–٢٧.، ومجلة البترول والغاز العربي، السنة ١٧، العدد (١٠)، أكتوبر ١٩٨١م، ص ١٢، وحان خاك سرفان شرايبر، التحدي العالمي، مرجع سابق، ص٣٦

(١٢) راجع في ذلك: د. محمد الرميحي، مرجع سابق، ص ١٩٠–١٩٦، وأحمد عبد الرحيم، الولايات المتحدة والشرق العربي، الكويت: سلسلة عالم المعرفة (٤)، أبريل عام ١٩٧٨، ص ٤٨. وأنظر أيضاً:

Helen Lackner, A House Built on Sand, a political Economy of Saudi Arabia, Ithaca press- London 1978

(١٣) راجع في ذلك: د. محمد الرميحي، مرجع سابق، ص ١٩٦–٢٠٠، وأنتوني سامبسون، الشقيقات السبع، مرجع سابق، ص ٢٧٥، ود. عبد الرزاق المرتضى، التشريعات النفطية الليبية، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع ١٩٨١.

(١٤) راجع في ذلك: د. محمد الرميحي، مرجع سابق، ص ٢٠١–٢٠٢.

(١٥) راجع في ذلك: د. محمد الرميحي، مرجع سابق، ص ٢٠٢–٢٠٣.

(١٦) جون واتربوري، الاقتصاد السياسي، ص ٥٢–٦٢.

(١٧) د. محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية، الكويت، عالم المعرفة، ٥٢، أبريل ١٩٨٢م، ص ١٧١.

(١٨) يعرف الريع النفطي بأنه الفرق بين التكلفة الكلية (إنتاج ونقل وتكرير وتسويق) سعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي. ويتوزع الريع النفطي . بعد استبعاد التكاليف وأرباح الشركات الوسيطة كافة . بين الدول المصدرة (معبراً عن نصيبها بين تكاليف الإنتاج وسعر النفط الخام) وحكومات الدول المستوردة (معبراً عن نصيبها بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية).

(١٩) د. حسين عبد الله، "مستقبل النفط العرب"، بيروت: مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٤١)، ص ١٢٥–١٢٦.

(٢٠) د. حسين عبد الله، مرجع سابق، ص ١٢٦، وأنظر أيضاً:

Broght Eqkogu, "Sharing out the Downstream Barrel: Imbalance May Impact Investment," OPEC Bulletin, vol. 26, No. 5 (May 1995).

(٢١) د. حسين عبد الله، مرجع سابق، ص ١٢٦، وأنظر أيضاً: د. حسين عبد الله، "موقف الدول للنفط من ضرائب الطربون والطاقة"، الكويت: النفط والتعاون العربي، السنة ١٨، العدد (٦٧)، خريف ١٩٩٣م.

(٢٢) د. حسين عبد الله، نفس المرجع، ص ١٢٦-١٢٧.

(٢٣) شركات النفط العالمية بعد أن تبين لها أن المنافسة السعرية يمكن أن تؤدي إلى انهيار الصناعة قامت في عام ١٩٢٩م بإبرام اتفاقية استبعدت بمقتضاها المنافسة السعرية فيما بينها، وذلك حفاظاً على استقرار الصناعة التي تخضع بطبيعتها لنظرية "احتكار القلة" كذلك قامت بعض الولايات الأمريكية المنتجة للنفط مثل "تكساس ولويزيانا" بوضع وتنفيذ نظم وبرامج من شأنها تحديد كميات النفط الأمريكي الذي يضخ في الأسواق المحلية، وذلك حفاظاً على مستوى معين للأسعار ودخول المنتجين.

(٢٤) وأنظر: نادية الصيفي، انهيار حاد في عائدات أوبيك،مجلة البترول، العدد عام ١٩٩٩، ص ٣٦-٣٧.

(٢٥) الشرق الأوسط: يشمل الدول العربية في آسيا وهي: السعودية، العراق، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، عمان، البحرين، اليمن، سوريا، الأردن، يضاف إليهم كل من إيران، وفلسطين (إسرائيل).

(٢٦) إفريقيا: الدول الإسلامية المنتجة للبترول: مصر، الجزائر، تونس، المغرب، نيجيريا، بنين، الجابون، الكاميرون، السودان، موزمبيق، الصومال، الدول غير الإسلامية المنتجة للبترول في إفريقيا: أنجولا، الكونغو (زائير)، غينيا الاستوائية، غانا، ساحل العاج، جنوب إفريقيا، تنزانيا.

(٢٧) منطقة آسيا والباسفيك: الدول غير الإسلامية المنتجة للبترول هي: أستراليا، الصين، تايوان، الهند، اليابان، بورما، نيوزيلندا، الفلبيين، تايلاند، فيتنام.

(٢٨) منطقة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقاً: هذا المسمى شائع الاستخدام في أدبيات اقتصاديات البترول، وخصوصاً قبل انهيار الاتحاد السوفيتي حيث كان التحليل منصباً بصفة أساسية على العالم الغربي.

(٢٩) ألبانيا: دول مسلمة تقع في جنوب شرق أوروبا.

(٣٠) آذربيجان: دول مسلمة تقع في إقليم القوقاز البعيد. وكانت جزء من إيران، واستولت عليها روسيا القيصرية.

(٣١) قازاقستان، قيرغيزيا، طاجيكستان، تركمنستان، وأوزبكستان، تقع في إقليم آسيا الوسطى، وهذه الدول قبل استعمارها من روسيا القيصرية كانت تسمى تركستان الغربية.

(٣٢) كوادرليون قدم^3 = ألف تريليون قدم^3= ١،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ تريلون قدم^3 = ألف بليون قدم^3. بليون قدم^3 = ألف مليون قدم^3.

(٣٣) جوزيف. ج. روم، تشارلس. ب كيرتس، هل يعمر نفط الشرق الأوسط إلى الأبد، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، الكويت: مجلة الثقافة العالمية. العدد (٨٤)، سبتمبر ١٩٩٧م، ص٦، والعنوان الأصلي للمقال. **Midel Est Oil The Atlantic Monthly Ferereer?** عدد إبريل ١٩٩٦م.

(٣٤) في الولايات المتحدة الأمريكية يتم الانفاق على البحوث والتطوير في مجال تكنولوجيا الطاقة الجديدة، لتقليل الدمار الذي يلحق بالبيئة، والحد من الاعتماد الخطير الباهظ التكلفة على النفط القادم من منطقة الخليج غير المستقرة.

(٣٥) نفس المرجع، ص (١١).

(٣٦) نفس المرجع، ص (١٢).

(٣٧) راجع في ذلك: د. علي أحمد عتيقة، العرب والنفط في التسعينات، الكويت: كتاب العربي "٣٠" ، أكتوبر ١٩٩٧، ص ٢٠٨-٢٠٩.

(٣٨) نفس المرجع،ص ٢٠٩-٢١٠.

(٣٩) المرجع السابق، ص ٢١٠.

(٤٠) المرجع السابق، ص ٢١١.

(٤١) مرجع سابق، ص ٢١١-٢١٢.

(٤٢) نفس المرجع، ص ٢١٢.

(٤٣) نفس المرجع، ص ٢١٢-٢١٣.

هوامش ومراجع الفصل السابع

(١) د. أبو الحسن صادق، "الصورة الاقتصادية للبلدان الإسلامية في العالم المعاصر: الجهود المبذولة للتعاون واتجاهات المستقبل"، مؤتمر المسلمون وحوار الحضارات في العالم المعاصر، مؤسسة آل البيت "عمان"، ٥-٧ يوليو ١٩٩٥م، صـ٤-٦.

(٢) التقرير السنوى للبنك الإسلامي للتنمية ١٤١٨ هـ - ٩٧/ ١٩٩٨ م ، ص ٨٥- ٨٦.

(٣) د/ أبو الحسن صادق ، مرجع سابق ، ص ١٣

(٤) عبد الله الأشعل "التكتلات الاقتصادية الإسلامية لمواجهة اثار الجات" مؤتمر اثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية القاهرة: ٢١-٢٣ مايو ١٩٩٦م - جامعة الازهر ص ٢٠٩ - ٢١٠

(٥) التقرير السنوى للبنك الإسلامي للتنمية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧/٩٦م

(٦) د. أبو الحسن صادق، مرجع سابق، صـ ١٩-٢٠.

(٧) د. محمود عبد الفضيل، "مصر والعرب والخيار المتوسطى": الفرص والمحاذير، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٤)، أبريل ١٩٩٦م، ص ١١٩

(٨) د. محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، السياسة الدولية، العدد (١٢٤)، أبريل ١٩٩٦م، ص ١٢٠

(٩) د. محمود محى الدين، "التعاون الاقتصادى العربى فى السياسات الاقتصادية المصرية" مؤتمر: مصر ومشروعات النظام الإقليمى الجديد فى المنطقة ، ٧- ٩ ديسمبر ١٩٩٦م، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٧م ، ص ١٤١

(١٠) د. محمود محى الدين ، مرجع سابق، ص ١٤٣

(١١) د. محمود محى الدين، مرجع سابق، ص ١٤٤

(١٢) د. محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٤) أبريل ١٩٩٦م، ص ١٢٠

(١٣) معدلات النمو الواردة في هذا القسم قد لا تتفق ومعدلات النمو المشار إليها في الفصل الأول، حيث أنها محسوبة على أساس بيانات صندوق النقد الدولي المنشورة في الكتاب السنوي لإحصاءات التجارة لعام ١٩٩٩م، في حين أن البيانات الواردة في الفصل الأول ترتكز على بيانات الصندوق المذكور المنقحة وغير المنشورة والمتحصل عليها في إبريل ٢٠٠٠م. ويلاحظ أن البيانات الإجمالية اللازمة لهذا الفصل لم تكن متاحة من مصادر غير منشورة.

(١٤) هي: أفغانستان، أذربيجان، تشاد، البحرين، جيبوتي، الأردن، لبنان، الستغال، الصومال، السودان، سوريا، طاجيكستان، تركمانستان.

(١٥) هي: أفغانستان، وأذربيجان، وجزر القمر، جمهورية قيرغيزيا، المالديف، موريتانيا، عمان، باكستان، الصومال، السودان، طاجيكستان، تركمنستان، الجمهورية اليمنية.

(١٦) يمكن قياس تدفقات التجارة البينية الإقليمية إما باستخدام بيانات التصدير أو بيانات الاستيراد. والفارق بينهما هو كلفة التأمين والنقل. ولغرض التحليل في هذا القسم، استخدمنا بيانات التصدير.

(١٧) لم يورد الجدول بيانات عن حصة كل دولة من الدول الأعضاء في التجارة الإقليمية للأقاليم التابعة لها. ويمكن الحصول على هذه المعلومات من بيانات التجارة الإقليمية على المستوى القطري الواردة في الجدول (٢-أ).

(١٨) وفقاً لبعض التقديرات، فإن التجارة البينية الإفريقية غير المحمية عبر الحدود تتجاوز بكثير التجارة المسجلة لتلك المنطقة (أنظر دونجالا، جي، ١٩٩٣. التجارة غير الرسمية بين الدول الإفريقية جنوب الصحراء: بحث استقصائي وتحقيق تجريبي، الاقتصاديات النامية، الجزء الواحد والثلاثون، رقم ٢ن يونيو، صفحات ١٥١-١٧٢، وصالح/ صديق. أ، ١٩٩٥، تعبئة الموارد والتنمية المستمرة في أفريقيا: مواد للإطار الإداري، جامعة الأمم المتحدة، المعهد الدولي لبحوث التنمية الاقتصادية، هلسنكي، فلندا (كتاب غير منشور وقيد المراجعة حاليا).

هوامش ومراجع الفصل الثامن

١. ف. يرلوف، "نهاية التاريخ أم البحث عن طريق جديد"، والمنشورة في مجلة "آسيا وأفريقيا اليوم" . العدد (١، ٢) لشهري يناير وفبراير ١٩٩٧م، وترجمة: د. أشرف الصباغ، مجلة الثقافة العالمية، العدد ٨٥، نوفمبر ١٩٩٧م، ص ٩-١٠.

٢. المرجع السابق، ص ١٥.

٣. نفس المرجع، ص ١٧.

٤. نفس المرجع، ص ١٥-١٩.

٥. نفس المرجع، ص ١٩.

٦. جون جريي، الفجر الكاذب، أوهام الرأسمالية العالمية، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، ط١، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ومكتبة الشروق، ٢٠٠٠م، ص ١١٥.
٧. جون جريي، مرجع سابق، ص ١٤٠.
٨. جون جريي، مرجع سابق، ص ١٤١-١٤٢.
٩. موريس آلية، "الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق من دروس الأمس إلى إصلاحيات الغد"، سلسلة محاضرات العلماء البارزين رقم (١)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ص١١.
١٠. نفس المرجع السابق، ص ١٣.
١١. المرجع السابق، ص ١٤.
١٢. د. جلال أمين، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، القاهرة: مطبوعات القاهرة، ١٩٨٣ ص ٤١-٤٢.
١٣. نفس المرجع، ص ١٢٤-١٢٥.
١٤. نفس المرجع ص ١٢٦.
١٥. نفس المرجع السابق، ص ١٢٦.
١٦. د. غازي عبيد، "تطور علم الاقتصاد الإسلامي ودور مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي فيه"، سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك الإسلامي للتنمية، رقم (٥) المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٤١٦هـ /١٩٩٦م، ص١٢.
١٧. نفس المرجع، ص ١٣.
١٨. د. سيف عبد الفتاح/ "الإشكاليات النظرية للعلاقة بين الإسلام والتنمية في آسيا"، "مؤتمر الإسلام والتنمية"، تحرير: د. ماجدة صالح، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٣٧-٤٠ وأنظر أيضاً:

Ziauddin Sardar, Islamic Futures: The shape of Ideas to come (London: Mansel, 1985).

Ziauddin Sardar, Islamic Futures of Muslim Civilization (London: Groom, 1979).

د. ضياء الدين سردار، "أسلمة العلوم أو تعريب الإسلام" نرجمة: فضل دليو، جمال ميموني، مجلة الفكر العربي، بيروت: معهد الإنماء العربي، العدد (٥٧)، شتاء ١٩٩٤م، ص ١٠٤-١١٦.

Ziauddin Sardar, Scince, Technolody and Development in the world (London: Groom Helm, 1977).

Ziauddin Sardar, Information and the Muslim world (London: Mansel, pupleshing Limited, 1988), pp. 55-58.

١٩. يتحفظ سردار في إطار هذه الرؤية على مفهوم التحديث الغربي وما يتولد عنه من رؤية تنموية ذلك أن كل المجمعات وطبيعة الحياة وعيشها في الزمان حديثة، ويرفض كافة النعوت التي تستخدم في وصم المجتمعات الإسلامية، فالحداثة وفق هذا، تعبير عن نموذج مثالي ترتئيه الحضارة الغربية ومسار تجسده المجتمعات الصناعية المتطورة، والمجتمع الإسلامي عليه ألا يتقبل عناصر هذه الرؤية المركزية.
٢٠. د. حاتم عبد الجليل القرنشاوي، "تمويل التنمية في إطار الاقتصاد الإسلامي"، مرجع سابق، ص ٤، وراجع أيضاً: د. إبراهيم أحمد عمر، فلسفة التنمية: "رؤية إسلامية"، سلسلة قضايا الفكر الإسلامي، ١٩٩٦م، وسيد نواب حيدر نقي، "وجهة نظر حول التنمية في الإسلام"، ندوة: "الإسلام والنظام الاقتصادي لدولي: البعد الاجتماعي"، منظمة المؤتمر الإسلامي (صندوق التضامن)، منظمة العمل الدولية (المعهد الدولي للأبحاث الاجتماعية) ١٩٨٠م، تونس: دار سراس للنشر، ١٩٨٢، ص ١٢٥-١٣٤ و أحمد خورشيد، "استراتيجية التنمية في المفهوم الإسلامي"، ندوة: "الإسلام والنظام الاقتصادي الدولي الجديد"، ص ١٣٥-١٥١.
٢١. سورة الأنفال: الآية ٦٠.
٢٢. سورة آل عمران: الآية ١١٠.
٢٣. د. حاتم عبد الجليل القرنشاوي، مرجع سابق، ص ٥-٦.
٢٤. سورة يونس: الآية ٢٤.
٢٥. د. حاتم عبد لجليل القرنشاوي، مرجع سابق، ص ٦-٩.
٢٦. راجع كتابات د. أنس الزرقا في سلوك المستهلك في مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد . جدة، ومجلة المسلم المعاصر، أعداد متفرقة

٢٧. الخراج لأبو يوسف
٢٨. مقدمة ابن خلدون مطبعة الشعب.
٢٩. راجع في ذلك: د. يوسف ابراهيم، استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، القاهرة مطبعة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٩٨١م، ص١١٦-١٥٠.
٣٠. إبراهيم يوسف، مرجع سابق، ص١٥٥-١٩٧.
٣١. د. معبد علي الجارحي، كلمة سيادته في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي . جامعة الأزهر، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، القاهرة ١٧-١٩ محرم ١٤٢٠هـ ٣-٥ مايو ١٩٩٩م.
٣٢. د. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ط٢٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، جـ٢، ص ٥٦٧-٥٧٠. وأنظر أيضاً د. يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية "قراءات في الاقتصاد الإسلامي" مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص١٥٢-١٧٥
٣٣. د. معبد علي الجارحي، نحو نظام نقدي ومالي إسلامي: الهيكل والتطبيق، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، يونيو ١٩٨١. وأنظر أيضاً: يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية: السياسة النقدية، سلسلة فقه الاقتصاد الإسلامي، ط٢، القاهرة: دار الوفاء، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
٣٤. راجع في ذلك: يوسف كمال محمد، فقه اقتصاد السوق: النشاط الخاص، ط٢، القاهرة: دار النشر للجامعات المصرية . مكتبة الوفاء ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٣٥. راجع في ذلك: سمير عبد الحميد رضوان، أسواق الأوراق المالية ودورها في التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦م.
٣٦. راجع في ذلك: مصطفى دسوقي كسبه، التكامل الاقتصادي بين أقطار العالم الإسلامي في ظل العولمة، المؤتمر العام العاشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية حول: "الإسلام والقرن الحادي والعشرين"، القاهرة، من ٨-١١ ربيع الأول ١٤١٩هـ. ٢-٥ يوليو ١٩٩٨م.
٣٧. د. حاتم عبد الجليل الفرنشاوي، حلقة نقاشية، مؤتمر: "اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة"، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر، البنك الإسلامي للتنمية جدة، مايو ١٩٩٩م.
٣٨. د. حاتم الفرنشاوي، مرجع سابق،
٣٩. د. عبد الرحمن يسري، "نحو سياسة اقتصادية موحدة للعالم الإسلامي في مواجهة العولمة"، مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، مرجع سابق، ص ٢١-٢٢.
٤٠. المرجع السابق، ص ٢٣.
٤١. د. عمر الفاروق، دراسة تحليلية لكتاب العالم الإسلامي المعاصر لجمال حمدان، الهيئة العامة للكتاب، دار الهلال، ١٩٩٧م، ص ٢٢٢.
٤٢. د. عمر الفاروق، المرجع السابق، ص ٢٢٦.
٤٣. د. عمر الفاروق، مرجع سابق، ص ٢٢٨.
٤٤. د. عمر الفاروق، مرجع سابق، ص ٢٢٧.
٤٥. د. عمر الفاروق، مرجع سابق، ص ٢٢٩.
٤٦. د. عمر الفاروق، مرجع سابق، ص ٢٢٩.
٤٧. د. عمر الفاروق، مرجع سابق، ص ٢٣٠.